

اسرار میں لائبریری

دکتر اسماعیل علی سعد



دارالمعارف

اهداءات ٢٠٠٣

أسرة المرحوم الأستاذ/محمد سعيد البسيوني

الإسكندرية

عام الاجتماع السياسى
(١)

أسس علم الاجتماع (السياسي)

دكتور اسماعيل علي سعد
كلية الآداب - جامعة الإسكندرية

١٩٨١

الطبعة الثانية



دار المعارف

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
”وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسِ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ
لَفَسَدَتِ الْأَرْضُ“

لله قدرا
الى رب ودمي
حبا لا يدانيه قول
ووفاء لا يوفيه فعل

تقديم الأستاذ الدكتور محمد عايط غيث

إن «النظام» في المجتمع كان ولا يزال فكرة محورية يهتم لها من يدرسونه ، دارت عليها الأبحاث وأختلف بسببها المفكرون ، ولعل جزءاً كبيراً من التناقض بين الراديكالية والتيارات الأخرى في علم الاجتماع ينبعث من طبيعة فهم النظام ومعالجة مقوماته وأهدافه وتصور إستقراره أو ديناميته . فالسلطة مثلاً التي تعتبر شرطاً للنظام ونتيجة منطقية لوجوده كانت ذات أهمية مركزية في أعمال دوركايم ولا يفوقها في إهتمامه غير مفهوم المجتمع وتنظيماته المتعددة ، ومع ذلك فإنه يبدو أحياناً أن التضامن الإجتماعي يشكل مدخل دوركايم لعلم الاجتماع والخط الأساسي الذي بنى عليه «نظريته» ولا يمكن أن يكون محمداً أو لا يكتسب أبعاد وجوده الفعلي إلا من خلال «مقياس» أو وجود قانوني محدد . ومع أن دوركايم مال فيما بعد إلى طرح فكرة «القانون» جانباً ، إلا أنه ظل يؤكد باستمرار أن «الأخلاقيات» الفعلية أو «الحقة» لا يمكن أن يكتب لها الإستمرار إلا إذا كان هناك نوع من السلطة يمارس تأثيره وفعاليته على فكر الأفراد وسلوكهم . إن من يتحدث عن السلطة لابد أن يعرض لمسألة الحرية ، وفي هذا الصدد لم يتردد دوركايم أن يؤكد «أسبقية» ، السلطة في أي مجال ، فتصور أن تكون الحرية فيه مطلوقة ومدعومة .. وإتفاقاً مع مخطط دوركايم النظري ، فإننا نتوقع أن يعالج قضية السلطة من مدخل شمولي وتعددي في نفس الوقت ، وهذا ما فعله تماماً . ولعل خير ما يشير إلى موقف دوركايم من «علم الاجتماع السياسي» هو معالجته للدولة فالدولة «امتصت» أو «ابتلعت»

كل الوظائف التي كانت للجماعات الأخرى ، وعن طريق بيروقراطيتها إبتلعت كل بيروقراطية أخرى في المجتمع . إلا أنها من خلال ذلك تمكنت من خلال السلطات التي تزداد في يدها باستمرار من تأكيد المراتب الاجتماعية للناس وتقليل حجم الجماعات الاجتماعية .. الخ . وهذا فضلا عن أنها أفقدت الأفراد الشعور بالألفة التي كانت توفرها المجتمعات المحلية الصغيرة ، أي أنها بقدر ما أتاحت من إستقرار وأمن خلفت مشاكل وتوترات ، عبر عنها دور كايم أحسن تعبير في دراسته الشهيرة عن الإنتحار .

هذه لمحة سريعة تكشف بجلاء عن إهتمام الفكر الاجتماعي القديم والمعاصر بالقضايا التي تشكل ما اصطلح عليه ، بأنه «بعد سياسي» للمجتمع بوجه عام . ولكن المتأمل لما طرحه علم الاجتماع منذ أواخر القرن التاسع عشر وحتى الآن من أفكار أو نظريات وما دار عليه الحوار من قضايا ذات خلفيات متنوعة ومختلفة يدرك على الفور أن «النظام والسلطة والقوة والدولة والضبط الاجتماعي والقيم والبيروقراطية والثورات» لم تكن غائبة أو مطمورة المعالم في الأطر الفكرية التي نمت مداخل من خلدتهم تاريخ النظرية في علم الاجتماع إبتداء من كارل ماركس وكومت وتوكفيل ودوركايم وفير حتى ميشيلز ونيسبت وبارسونز وداهرندورف وس . رايت ميلز ، بل لقد تبين أن دخول العالم النامي حقل «الدراسة» الإمبريقية ، قد كثف من التركيز على النظام السياسي وما ينطوي عليه من مقومات بنائية ووظيفية وما يسانده من أوضاع تاريخية وما ينتظره من تغيرات مستقبلية بعيدة المدى ، وهذا من منطلق الاعتقاد الذي يتعاضد عند الدارسين بالدور الحيوي الذي تلعبه التنمية السياسية في قضية التنمية الشاملة ، حتى أن بعض المتحمسين من الدارسين يرون أن نجاح المجتمع في مجابهة صعوباته والتغلب على كل صور المعاناة فيه ، إنما يعتمد على توجيه

وإدارة التنمية السياسية بأعلى مستوى من الكفاءة من خلال إطار فكري وإيديولوجي واضح ، وذلك لأن التنمية السياسية في رأيهم هي إعادة تحريك إمكانات المجتمع وإعادة بناء علاقاته وتنظيماته التي تنعكس في تصور النظام والسلطة والقوة والإدارة العلمية وضرورة تحديثها ليتمكن التوصل إلى أهداف المجتمع العليا . ولكن هذا لا يعنينا في الدرجة الأولى في هذه الصفحات ، ولكن الذي أود أن أشير إليه أن الفكر الإجتماعي الذي يستند إلى «خلفية سياسية» كان متضمنا في كل الأفكار والنظريات التي صاغت علم الاجتماع وصاحبت تطوره حتى الآن .

إن بعض المفكرين في ميدان علم الاجتماع أو الذين عرفوا باتجاهات خاصة في جوانب معينة من التنظير فيه ، يدعون أن علم الاجتماع ليس في الحقيقة إلا علم الاجتماع السياسي مثله مثل الإقتصاد الذي عرف لسنين طويلة بأنه الإقتصاد السياسي ، لأن العلاقة التي تربط الدولة بالمجتمع ، علاقة شديدة التداخل حتى أنه - وخاصة في العام المعاصر - لا نكاد نعرض لأي مسألة من مسائل المجتمع بمعزل عن النظام الذي تمثله الدولة أو التنظيمات التي تستمد مشروعيتها من الدولة كذلك ، فالدولة الحديثة هي الإطار الأوسع للضبط الذي بدونه لا تتحقق وحدة المجتمع وقد لا تتحقق بدونه أيضا إستمراريته .

لهذا فإن ترايد الإهتمام بعلم الاجتماع السياسي كفرع نام في علم الاجتماع يستند إلى حقائق تاريخية ونظرية ومنهجية ، بل إن هذا الإهتمام يعبر في حقيقة الأمر عن نضج علم الاجتماع ذاته وافتتاحه ، الذي عوقته النظرة الضيقة لمصالح الخاصة على المستوى الفردي أو الجماعي ، على حقائق الحياة الواقعية التي تعبر عنها الدراسات المتفرقة التي تجري في علوم إجتماعية أخرى مثل الإقتصاد

والعلوم السياسية وعلم النفس الإجتماعى ، كما أنه يعبر فى نفس الوقت عن واقع آخر طال إنكاره ، وهو أن علم الإجتماع بدون «خلفية سياسية» واضحة المعالم يعرض للإفلاس ، ومرشح لأن يكون مجرد مجموعة من الأوصاف المتفرقة التى قد تفوقها فى الأهمية بعض التحقيقات الصحفية أو كتابات الهواة فى شؤون المجتمع . ولكن علم الإجتماع ، يغض النظر عن السقطات التى وقع فيها أحياناً عبر من خلال الغالبية العظمى من علمائه عن إنفعاله وإدراكه لحقائق العصر التى تتميز فى جوانب عديدة منها بطابعها الإيديولوجى والفلسفى ، والتى تعبر عن نفسها فى شكل قضايا سياسية وإقتصادية تطرح أهدافاً تتصارع حولها أنظمة الحكم وتصب جميعاً وبشكل متزايد فى النظرية العامة التى يحاول علم الإجتماع أن يصل فيها إلى إتفاق عالمى حتى فى مستوياته الدنيا .

إن القضية الخالدة فى علم الإجتماع - وهى ليست خالدة لمشروعيتها أو صحتها - التى تدور حول «التحرر من القيم» فى دراسة موضوعاته ، هى فى حد ذاتها تعبر عن موقف سياسى ينطلق من إطار إيديولوجى معين يقوم على رفض «التحررية» أو الوصول بدينامية المجتمع إلى أبعادها القصوى متخطية بناء القوة القائم الذى يسيطر من خلال توازن تسنده مصالح وأهداف لصفوات فى المجتمع ، تنعكس على المناخ الفكرى والفلسفى الذى يصنع الإتجاهات ويضع أساس التبرير أو العقلانية لإستمرارية «النظام» . وليس هناك شك أن كل تيار «فكرى أو نظرى» فى علم الإجتماع ، يعتبر إمتداداً لطبيعة بناء القوة فى المجتمع ، ويستند فى نفس الوقت إلى متطلبات العلم الموضوعية ، ذلك لأن للتعبير عما يجرى فى المجتمع أو ما يعاينه أو ما يتطلع إليه أو ما يعوق حركة أعضائه ، يمكن أن يكون موضوعياً من خلال أى إتجاه أو مستوى أو تحليل وعلى ذلك تكون الدعوة إلى «التحرر من القيم» فى بعض جوانبها دعوة إلى

إلزام علم الاجتماع بأسلوب منهجي ومستوى تحليلي يعبر عن نظرة إستراتيجية تاريخية . إن قبول الواقع ووصفه وتحليله أمر يعطل البحث العلمي في المجتمع عن تجاوز مصالح بناء القوة القائم من أجل الاعتراف بحتمية التغير ، حتى في طبيعة بناء القوة نفسه وهو التغير الذي لا بد أن يكشف عن صراعات لا يمكن وقفها أو إزالتها فيما يطلق عليه «التوازن الطبيعي» للنسق الاجتماعي مهما كان متحركاً . وقد أصبح معروفا اليوم ، وخاصة من تجربة نمو مجتمعات العالم الثالث أو تنميته . أن التغير الحتمي يطرح بناءات جديدة للقوة ، تعتبر شرطا وعلامة على التطوير والتقدم ، وما يصحب ذلك من معايير تؤثر في نظرة علم الاجتماع وباحثيه ، وهي النظرة التي تطرح مواقف وبدائل لا بد أن يتم الاختيار بينها .

وجدير بالذكر أن الصراع على الوصول إلى «مركز القوة» كان وسيظل في تاريخ المجتمع الإنساني عاملا حاسما ، عند البعض ، أو نتيجة مباشرة ، عند البعض الآخر ، في الصراع الذي تكشف عنه الاختلافات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعقائدية ، وموقف القوى المؤثرة في المجتمع منها ، وسواء عولج هذا الصراع من منظور حركة التاريخ ، أو منظور المجتمع الواحد في وقت معين من تطوره ، فإن كثيرا من التنظيمات التي أصبحت علامة المجتمع الحديث تضع في قمة أهدافها إزابة الصراع وتوجيه طاقاته نحو أهداف تنموية محددة ، من خلال تقنين «بناءات القوة» وإيجاد الصلات المتوازنة بينها ويعبر علم الاجتماع اليوم عن ذلك عن طريق معالجات متنوعة وصياغات مختلفة عندما يتناول الأسرة أو الديمقراطية أو التنظيمات البيروقراطية أو الجماعات ، ومن المصطلحات التي تدل على ذلك ما يتصل ، بإتخاذ القرار أو السلطة أو سيادة

القانون أو القيادة أو الإدارة العلمية ، أو مشروعية الثورة ، أو مسئولية التنمية الخ .

وقد يقول قائل ، إن بعض ما يتناوله علم الاجتماع على النحو المشار إليه ، وما يتجاوز ميدانه المحدد . وأن بعض الموضوعات التي يعالجها علم الاجتماع السياسى يعالجها علم السياسة ، ومع وجاهة هذا القول ، إلا أنه حتى اليوم لا يستطيع الباحثون فى علم السياسة أن يدعوا أنهم توصلوا إلى تحديد واضح لمنهج علمهم أو لميدانه ، وربما كان هذا قائما إلى حد ما فى علم الاجتماع بوجه عام . ذلك أن الخلاف لا زال قائما حول الجدوى الحقيقية لنظريات الصراع أو الاتفاق فى المجتمع أو حول التنظير على المستوى الشمولى أو الإمبريقية الضيقة أو حول القيمة الفعلية للمناهج الكمية أو المناهج الكيفية . ولعل الفصل بين ما هو « سياسى » وما هو « اجتماعى » لم يكن واضحا عندما يعتبرون طليعة علم الاجتماع أو علم السياسة ، إما لأنهم جهلوه أو لأنهم أرادوا فى الأساس دراسة المجتمع دراسة شمولية ، وربما ينطبق هذا على الدراسات والنظريات التى عرفت عن كل من ماركس وتوكوفيل وباريتو وموسكا وسبنسر وماكس فيبر . لكن المؤكد أن الفصل بين ما هو سياسى وما هو اجتماعى وما ترتب عليه من فصل حاسم بين علم السياسة وعلم الاجتماع ، قد جاء بعد ذلك لإعتبارات أكاديمية ومهنية ، وربما لإعتبارات إيديولوجية أيضا .

إلا أن هناك ما يستحق الإشارة إليه هنا ، خاصة بعد تزايد « الحركة السلوكية » فى أبحاث علم السياسة ، التى خرجت به عن الخط التقليدى فى الإستقصاء والتنظير الذى إرتبط بشكل ما بالتاريخ والفلسفة ، وهو أن هذا العلم يشهد تطورات هامة فى الوقت الراهن نتيجة لإفتاحه وإفادته من النتائج

وربما المناهج التي تستخدم في فروع العلم الإجتماعى ، ولكن الأمر في علم الاجتماع يختلف ، لأنه لم يكن بحاجة إلى أن يمتد خارج «نطاقه» من أجل أفكار جديدة أو أدوات متطورة أو مصادر إلهام ، كما هو الشأن في علم السياسة اليوم . وهذا لا يعنى إقلاقاً من هذا العلم أو إعطائه قدراً متضاثلاً ، ولكن ذلك يرجع في المحل الأول إلى أن علم الاجتماع قد تطور وفي مخططة أنه علم شامل للحياة الإجتماعية بكل ما تنطوى عليه من علاقات متنوعة أو مختلفة الأصل أو التكوين أو الأهداف . ومعنى ذلك أن علم الاجتماع إدعى منذ البداية أن ميدانه يشتمل على كل الظواهر الإجتماعية ، وقد أثبتت قدرته على الإرتفاع إلى مستوى هذا الإدعاء بما أجراه من دراسات عن السلوك الأقتصادي والانحراف والتدرج الطبقي والحياة السياسية والحياة الأسرية والحياة الريفية الحضرية بصورة لم تكن ممكنة من خلال الدراسات التي أجرتها علوم إجتماعية أخرى مثل السياسة أو الاقتصاد أو علم النفس أو حتى الإنثروبولوجيا في محاولتها لتقليد علم الاجتماع . ولعل هذا هو السبب الذي جعل عددا من علماء الاجتماع يرون أن العلوم الإجتماعية ليست في واقع الأمر غير «مشتقات» من علم الاجتماع . ومن الطريف أن أحد علماء الاجتماع كتب يقول «إنه لولا أن السياسة قد أدرجت ضمن أقسام للعلوم السياسية في بعض الجامعات بعد أن تبنت الإتجاه السلوكي ، لما كان من الغريب أن نعتبرها فرعاً من علم الاجتماع يشابه في علاقته به كما هو الأمر بالنسبة لموضوع التدرج الإجتماعي أو علم الاجتماع الديني» .

ومع ذلك فقد كتب الكثير عن الحدود التي يمكن أن يتحرك خلالها علم الاجتماع السياسي ، أو الميدان الذي يستمد منه موضوعاته وعلاقة ذلك كله

يعلم الاجتماع أو بالعلوم السياسية أو بالعلوم الاجتماعية الأخرى ، وقد أخذت هذه الكتابات طابعا مميزا يعكس المنظور السوسيولوجي الذي يزداد تفسجا على المستوى النظرى والمنهجى ، والذي لازالت تكتنفه فى نفس الوقت خلافات حول الشمولية أو الجزئية ، والتاريخية والإمبيريقية . ولهذا تطرح تساؤلات عديدة فى إطار هذا كله ، هل يتناول علم الاجتماع السياسى الدولة كهدف لكل دراساته أم يعالج السلوك السياسى ، أو هل من الأفضل أن يركز على العلاقة المتبادلة بين المجتمع والدولة ؟ لكن كثيرا من المهتمين بهذا العلم اليوم يؤكدون أن «سلوك القوة» الذى يعبر عن نفسه فى كل تنظيمات المجتمع ووحداته ، ومن بينها الدولة هو الموضوع الذى يشكل محور الإهتمام الأول . ومهما كانت أبعاد الاختلاف التى يمكن أن تتمخض عنها هذه المناقشات ، فإن من الواضح أن علم الاجتماع السياسى فى دراساته عن القوة والسلطة والدولة أو عن النظام والطاعة والثورة ، يتحرك من خلال المنظور السوسيولوجى ، ولعل هذا هو الذى يعطيه مشروعيته من ناحية وحدوده وقيمه من ناحية أخرى .

هذا ، ومن المعروف أن علم الاجتماع ، وخاصة علم الاجتماع الغربى ، شغل نفسه ومنذ البداية ، بمسألة «النظام والاستقرار» وهى المسألة التى يعتبرها الباحثون فى علم الاجتماع السياسى الخلفية التى تشكل إطاره النظرى ، إلا أن فهم النظام على النحو الذى يؤكدونه الكثيرون ليس أمرا متفقا عليه . صحيح أن الهدف النهائى للمجتمع هو فرض النظام ، ولكن ليس هناك إتفاق بعد على نوعية هذا للنظام أو طبيعته أو أهدافه ، أو هل نظام دائم ، أم أنه النظام الذى يعكس إرتباطا بصورة معينة بين البناءات الأساسية للمجتمع فى وقت معين

وهكذا . ومن المعروف أنه قد ظهرت في هذا المجال نظريات عديدة يدور حولها النقاش الآن في علم الاجتماع السياسي مثل نظرية القهر ، ونظرية الإتفاق ونظرية المصلحة ، ونظرية الإتفاق القيمي ونظرية العنف .. الخ . وهى النظريات التى تعكس فى نظرنا فعالية القوة وبنائها وطبيعتها والتغيرات التى تصيبها ، من خلال حركة التاريخ والتغيرات الحتمية التى تطرحها وخاصة عندما يواجه المجتمع بالتفكك أو الانحراف أو تزداد فيه مظاهر العنف السياسى أو تندلع فيه الثورة . وهذه جميعا أمور لا يفلت منها مجتمع ، ولعل هذا هو الذى يجعل علم الاجتماع السياسى لا يقصر أبحاثه على العوامل المؤدية إلى النظام فحسب بل ينبغى وبنفس الدرجة أن يمد هذه الأبحاث إلى ظواهر التفكك والإختلال ، ومن هنا كان «إطار النظام» النظرى لا يصلح وحده فى معالجة قضايا هذا العلم .

وعلى ذلك ، إذا كان علم الاجتماع السياسى سوف يتخذ القوة والسلوك السياسى أو العملية السياسية والعلاقة بين الدول والمجتمع ، محاور لإهتماماته ، فإنه سوف يضع هذا كله فى إطار منطقى يشتمل على كل العوامل المؤثرة والمشكلة للنسق المتكامل الذى يكون منظور علم الاجتماع السياسى ، وربما يكون هذا هو السبب الذى يفضل بعض الدارسين معه دراسة موضوعات مثل الفلسفة السياسية والتنمية السياسية والمشاركات السياسية ... الخ . وهكذا سوف يصبح هذا المنظور فى المستقبل القريب حيويا لفهم وتحليل الضوابط الإجتماعية والقيم وتكوين الرأى العام وتغييره وتحديات التنمية الإجتماعية والإقتصادية ، وخاصة فى عالم لم يعد هناك فى إستطاعة علم فيه أن يحدد نوعية معينة لمشكلة أو إتجاه أو قرار .

إن الدراسة موضوع هذا التقديم ، والتي كتبها الدكتور إسماعيل على سعد تعتبر من أهم الدراسات في مصر والعالم العربي التي إفتحت نظريا وثقافيا - فيما أعلم - باب الإهتمام بمسألة القوة كمقدمة لا غنى عنها في قيام علم «إجتماع سياسى» محدد للمعالم يقوم بالدور الحيوى المنوط به فى إثراء المعرفة السوسولوجية وفى إلقاء مزيد من الضوء على أهمية معالجة علم الإجتماع لقضايا السياسة فى المجتمع الحديث . وقد إنصبت دراسة الدكتور إسماعيل على سعد على القوة ومعالجة علم الإجتماع لها من خلال تطوره نظريا ، الأمر الذى جعله يعرض بإقتدار ووضوح ودقة لصفوة القوة وبناء القوة فى المجتمع ، وقد حرص خلال ذلك أن يستعرض بالنقد والتحليل كل التيارات والإتجاهات والنظريات التى تعكس خلفيات إجتماعية وسياسية وإقتصادية وفلسفية متباينة ، وبصورة أعطت حيوية وأضافت غنى لهذه الدراسة . وليس هناك شك أن التحليل المنهجى الذى قدمه الدكتور إسماعيل على سعد فى النهاية لعدد من الدراسات الإمبريقية التى تعرضت لبناء القوة فى المجتمع على المستوى المحلى والمستوى القومى ، جعلت من الممكن لمن يريدون متابعة الدراسة فى هذا الميدان أن يزودوا إلى جانب الزاد النظرى الذى قدمه لهم الدكتور إسماعيل على سعد وبسخاء ، بعدد من المداخل الممكنة التى تتيح لهم إجراء دراسات وثائقية أو تاريخية أو مجتمعية تنسم بالدقة وسلامة الأطر المرجعية .

إن دراسة الدكتور إسماعيل على سعد ستظل مرجعا للدارس والمثقف ، وستبقى علامة بارزة على طريق نمو علم الإجتماع فى مصر وسعيه للإكتمال المعرفى وتطلعه لخدمة قضايا مجتمعا .

مقدمة الطبعة الأولى

قد يحق لي أن أدعى أنه كان لي نوعا من الممارسة السياسية - فضلا عن دراستي التي تخصصت فيها - أغرائي بمحاولة إلقاء نظرة على مسيرة المجتمع البشرى منذ بداياته الأولى وحتى مراحلها الحالية ، فإسترعى إنتباهي أن عاملا واحدا يكاد يكون هو المحرك الأوحد للتاريخ وإن اختلفت أشكاله أو تغيرت ملامحه تبعا لظروف بيئية أو تاريخية ، وذلك العامل هو «القوة» في شتى بناءاتها وقد أدى بي ذلك إلى أن أبذل جهدا شاقا في محاولة فهم كنه ذلك العامل الذي إعترف كل الباحثين بتعقد عملية البحث فيه إلى حد جعل الكثيرين منهم لا يكادون يستقرون على رأى أو مفهوم له . ولذلك كان لزاما على ألا أفترض سلفا أن «القوة» هي هذا العامل أو ذاك وإنما كان على أن أحاول معرفة ذلك العامل ، وما هذا البحث في مجمله إلا محاولة للتعرف على هذا العامل الذى لم نضع مفهوما مسبقا له .

ونستطيع القول بأن النظرة العامة إلى علمى الإجتماع والتاريخ تظهر الموهلة الأولى أن كلا منهما يختلف عن الآخر في كونه يشكل فرعا أكاديميا مستقلا وربما كان مرجع ذلك إلى أنهما ولاشك يختلفان من حيث النشأة والهدف ولا يعنينا في هذا المقام أن نتناول بالدرس هذه العلاقة المركبة ، ولكن الشئ الذى نوليه إهتمامنا بالدرجة الأولى هو أن الموضوعات التى يتناولها هذان العلمان بالبحث تعتمد في مادتها على أساس واحد ألا هو : التفاعل الإنسانى بأشمل معانيه .

وعلى الرغم من أن بعض الباحثين يرون : «أن علم الإجتماع إن هو إلا تاريخ دون بذل جهد شاق ، وأن التاريخ إن هو إلا علم إجتماع دون إعمال

عقل» (١) . فإننا — بعد طول رحلتنا مع المنهج التاريخي الذي إلزمناه في هذا البحث — لا يمكن أن نأخذ مثل ذلك القول على عواهنه . فالباحث المدقق يستطيع ولا ريب أن ينتهي إلى أنه ثمة علاقة عضوية بين هذين الفرعين الدراسيين . إذ يستحيل على أى منهما أن يؤدي الدور الذي يرجى له أن يؤديه أو أن يحقق الهدف الذي ينشده ما لم يستفد إستفادة تحليلية كاملة بشتى المجالات التى يتناولها الآخر ، ليس ذلك فحسب ، بل يمكننا القول بأن عالم الاجتماع القدير لا بد له أن يكون محلا تاريخيا مقتدرا . وكذلك يتعين على المؤرخ الذى يريد أن يعلل للظواهر من خلال منظور سليم أن يكون باحثا إجتماعيا مدققا .

ولقد خرجت بهذه الحقيقة منذ بدأت البحث فى كل من علمى الاجتماع والتاريخ محاولا إستكناه مفهوم «القوة» وتبين البناءات التى تمثلت وتمثل فيها عبر التاريخ ووجدت نتيجة للتلازم الواضح بين «الوقائع كتاريخ» «والتغير فى النظم والبناءات كإجماع» ، أنه لزاما على — إذا كان لنا أن نحاول فهم «القوة» فهما سليما — أن أحاول معالجة ذلك من خلال منهج تاريخي متسق ومتصل وذلك لأننى بعد أن كدت أصل إلى مفهوم «القوة» ثم بعد أن وصلت إلى هذا المفهوم بالفعل ، تبينت أن مفهوم «القوة» كما عرفته فى الفصل الثانى ثابت لا يتغير عبر التاريخ كله ، على ما فى الحقب من تباين وما فى الجماعات والمجتمعات من اختلاف .

(1) " Sociology is history with the hard work left out; history is sociology with the brains left out " . See : Donald G. Mac Rae, " Some Sociological prospects, " Transactions of the Third world congress of sociology (London International Sociological Association, 1956) , Vol, 8, p. 302. In W. J. Cahnman and A. Boskoff (eds.), Socoilogy and History, London : The free press of Glencoe 1964, p.1.

وخلاصة القول أنه إذا كان لعلم الاجتماع بالمعنى العام أن يبتعد في بعض النواحي عن التاريخ ، أو أن يغضى التاريخ عن علم الاجتماع ، لضرورات منهجية ، فإنه لا محل لذلك في بحثنا الحالي للإرتباط الذى أشرت إليه بين التاريخ وبين الفرع الذى يعنينا من العلوم الإجتماعية وهو علم الاجتماع السياسى . ولذلك فسوف لا أعمد إلى إجراء مقارنات بين ما يأخذه أو يرفضه أى من هذين العلمين إزاء الآخر (١) . إذ أن كلا منهما على حدة ينقسم إلى عديد من الفروع تختلف وتباين من حيث المنهج والقصد بدرجات عديدة ومنوعة لا يتسع هذا المقام لشرحها . وقد تغنينا السطور التالية التى ننقلها عن A. Boskoff عن الخوض فى كثير من التفاصيل : «وعلى وجه العموم ، يستطيع المرء أن يقول أن — إهتمام المؤرخ ينصب على سياقات وترابط الفعل والتفاعل على أساس أن الفرد المؤثر هو نقطة الإلتقاء الرمزية . بينما يهتم عالم الاجتماع بأنماط التفاعل وتحولها إلى نظم Institutionalization ثم بتغيرها ، وبمقتضى وذلك ينظر إلى المجتمع على أساس أنه يتكون من أفراد ، والفرد نتاج للقوى الإجتماعية (٢) .

وقد عمدت إلى نقل هذه الفقرة بنصها لأنها تدل أوضح دلالة على أنه

(١) أنظر فى ذلك :

Arthur Schlesinger, Jr., " The Humanist Looks : at Empirical Soeial Research, " : A.S.R, Vol. 27 (Dec. 1962) , No. 6. pp. 768 — 771 ; Sylvia L. Thrupp, " History and Sociology : New opportunities for cooperation. " A, J. S. Vol. LXIII (July 1957), No. 1, pp 11 - 16 ; Philip Bagby, Culture and History (London : Longmans Green 1958); Patrick Gar diner, The Nature of Historical Explanation (L-ondon : Oxford Univ. Press. 1952), Edward H. Carr, What is History ? London. : MacMillan, 1961 .

Boskoff. op. cit, p. 2.

(٢)

يتعين على دارس «القوة» ألا يحيد عن المنهج التاريخي مدفوعا بإهتمام المؤرخ وإهتمام عالم الاجتماع كما أشار إليهما «بوسكوف» . وعلى ذلك فإننا نميز أى مجال من مجالات المعرفة بالمشكلات التى يتناولها وليس بموضوع دراسة المناهج التى تتبع فى دراستها ، أى أننا نفرق بين بعضها البعض عن طريق الأسئلة التى تطرح ، وليس عن الطريق التى نجد بها حلولها .

وإذا ما وضعنا فى الاعتبار أنه من وجهة النظر المثالية أن عمل عالم الاجتماع هو صياغة فروض علمية عامة على أمل وضعها فى نطاق إطار نظرى أوسع وأن يحاول اختبار هذه الفروض ، بمعنى أنه يبحث عن مفاهيم يندرج تحتها مجموعة بعينها من التقسيمات الوصفية ، فإنه على المؤرخ أن يلتزم دائما بالأحداث الفعلية وأن يجتنب العرض الذى يؤدي إلى تشويه وصف ما وقع فى مجموعة الظروف التى يتناولها بالتحليل ، حتى وإن كان هذا العرض بقصد الربط بين سلوك حدث فى مكان أو زمان ما وبين سلوك آخر وقع فى مكان أو زمان آخر . (١)

فجميع العلوم الاجتماعية بما فى ذلك التاريخ ، تدرس الإنسان فى إرتباطه مع الآخرين أو فى مواجهته لهم ، وهى فى سعيها لذلك تتخذ أية مناهج تراها مؤدية للغرض . ويختلف المنهاج الذى تتناول به مجتمعا مضى عن ذلك الذى تتناول به المجتمع الذى نحيا ونعمل فى وسطه .

ولعله يستبين مما ذكرناه حتى الآن أننى وإن كنت أستخدم مصطلح المنهاج التاريخى كتسمية للمنهاج الذى أتبعه فى بحثى ، إلا أننى أجد أن هذا المصطلح

(1) S. M. Lipset, Revolution and Counter Revolution, London: Heinemann. 1969. pp.5 - 6.

فى حد ذاته يعتوره نقص كبير ، إذا ما وقفت عنده وقفة التأمل . فالمعالجة ليست تاريخية على النحو الذى يعترف به أصحاب التاريخ ، كما أن الربط بينه وبين علم الاجتماع - على ما فى المناهج من إختلاف - قد لا يرضى تماما أصحاب علم الاجتماع . وأجدنى أميل إلى تناول كلا من هذين العلمين فى ظل منهاج يصدق عليها جميعا ، ويعن لى أن أسميه «منهج القوة» إذ أنهما لا يجتمعان أى علمى الاجتماع والتاريخ - ذلك الاجتماع الجلى إلا من منظور القوة سواء أكان متناولوها علماء تاريخ أم إجتمع سياسى .

وتقتضىنى الموضوعية العلمية أن أحاول أن أستبين مدى قدرة هذا المنهج الذى أراه - على الإنطباق وعلى واقع إمبيريقى معين . ولعلى قد فعلت ذلك بالفعل فى أكثر من موضع عندما إستعرضت مفهوم القوة من الناحية التاريخية وبعد هذه النظرة الشاملة على المنهج الذى إتبعته وتطبيقاته أود أن التى نظره على الموقع الذى يقعه هذا البحث من العلوم الإجتماعية . فالسياسة التى بدأت تفرض نفسها على جوانب الفكر الإنسانى منذ «أرسطو» تشكل الآن موضوعا أكاديميا تزايد أهميته يوما بعد يوم ، وقد تنزع بعض الإتجاهات إلى تناول علم الاجتماع السياسى على أساس أنه تمييز بين ما هو «سياسى Political» وما هو «إجتماعى Social» .

لقد كانت «الثورة الفرنسية» الباعث الحقيقى لتحلل العلاقات القديمة وعدم تثبيت الجديد منها ، بل إنها كانت الباعث النهائى لذلك النوع الجديد من التفكير السياسى ، من المجتمع إلى الدولة أكثر منه من الدولة إلى المجتمع . (١)

(1) Norman Birnbaum, The Crisis of Industrial Society. Oxford Univ. Press, 1970, P. 43.

هذا فضلا عن حركة الإصلاح الديني والثورة الصناعية اللتين كانتا العامل الحاسم في إيجاد المجتمع الأوربي الحديث ، بل أوجدتا أيضا ما يسمى الآن بعلم الاجتماع السياسى (١) . وقد إنتشر التغير الأساسى فى الجانب السياسى ، إنتشارا ضخما خلال الـ ١٥٠ سنة الأخيرة ، فالانتخاب العام ، والبيروقراطية الواسعة والأحزاب السياسية الجماهيرية هى جميعا نظم حديثة تولدت عن الثورة الفرنسية والثورة الصناعية والإصلاح الدينى .

ولقد كشف سقوط المجتمع التقليدى لأول وهلة عن أوجه الاختلاف بين «المجتمع» و «الدولة» وكشفت حركة الإصلاح الدينى والثورة الصناعية عن مشكلة الكيفية التى يحسد بها المجتمع الصراع المستمر بين أعضائه والجماعات الإجتماعية ، ويحافظ فى الوقت نفسه على التماسك الإجتماعى وشرعية سلطة الدولة .

وإذا ما أردنا مناقشة مثل هذه المشكلات نرى أنه من المناسب هنا أن نبدأ بمناقشة العلم الذى قد يكون «علم الاجتماع السياسى» قد إنبثق عنه وهو «علم الاجتماع» . فإذا عرفنا علم الاجتماع على أنه دراسة نسقية للسلوك انسانى الجمعى ، وإذا ما فصلنا موضوعات معينة كالاقتصاد أو السياسة أو الديموجرافيا فإنه لا يمكن النظر إليها على أنها موضوعات أو علوم مستقلة ومتساوية وإنما سوف ينظر إليها على أنها فروع متميزة من علم الاجتماع (أو العلم الاجتماعى) «إذ أن السلوك الإقتصادى مثل السلوك السياسى ما هو

(1) R. K. Merton and others, Seciology today. Harper Torch Book, N.Y. 1965, p. 81.

إلا نوع واحد من السلوك الإجتماعى ، وما النظم الإقتصادية والسياسية إلا أشكال من النظام الإجتماعى (١) .

والواقع أن مصطلح «علم الاجتماع» إنما يعنى واحداً أو أكثر من أشياء كثيرة شديدة الاختلاف : فهو فى المقام الأول يعنى التاريخ الإجتماعى والأنثروبولوجى المعاصر . ويعنى فى المقام الثانى علم النفس الجمعى أو الإجتماعى وعلم الاجتماع فى أكثر تعريفاته عمومية إنما يعنى «نوع التفكير الذى تدور حوله العملية التاريخية الكلية التى يمكن تصنيفها بطريقة أكثر تلاؤماً مع فلسفة التاريخ . (٢) إلا أن هناك فارقاً هاماً فى حالة العلوم السياسية بين الفلسفة السياسية أو النظرية السياسية وبين علم الاجتماع السياسى أو العلم السياسى ورغم اختلاف المصطلحين الأخيرين فى بعض الأحيان (٣) ، فإنهما يعالجان كترادفين من مصطلحات التمييز الأساسى بين الدراسات الفلسفية والدراسات الإمبريقية للسياسة . وتعد فروض النظرية السياسية أو الفلسفية بيانات وصفية وأخلاقية ، إلا إذا دخلت فى إطار المنطق .

إن علم الاجتماع يظهر للناس ماذا يريدون حقيقة ، وما هى النتائج المحتملة لأعمالهم . غير أنه لا يعين لهم أبداً ما ينبغى عليهم أن يريدوه (٤) . أو بمعنى آخر يعين علم الاجتماع الناس على أن يعرفوا أين يقفون ، وأى طريق يسلكون

(1) W. G. Runciman, Social Science and Political Theory, London, Univ. Press, 1965, p. 1.

(2) Ibid. p. 1.

(3) R. Bendix and S. M. Lipset, Current of Sociology. London: Routledge & Kegan Paul, Vol, 1, 1957, p. 87.

(4) R. Aron, " Social Structure and the Ruling class " B. J. S.I. (March. 1950), p. 2.

وماذا يفعلون — ما وسعتهم الحيلة — حيال الحاضر كتاريخ وحيال المستقبل كمسئولية (١) .

وبعد أن القينا هذه النظرة التاريخية التي تبدو كمقدمة لظهور علم الاجتماع السياسى بمفهومه الراهن ، نحاول الآن تناول مجال هذا العلم الحديث والموضوعات التي تشكل محور الدراسة بالنسبة له — في تركيز شديد .

يلتقى مصطلح «علم الاجتماع السياسى» بمصطلح «علم السياسة» إلى حد كبير ، فيما عدا أن المصطلح الأول يتعدى الثانى بالإلتفاف إلى وجهة النظر العلمية الموضوعية الشاملة التي نبدأ من تداخل الظواهر السياسية وتساندها مع غيرها من ظواهر المجتمع . وبالرغم من أن علم الاجتماع السياسى يتكون من أخلاط عدة ، إذ أنه موضوع غير ذى شخصية محددة (٢) إلا أنه علم إجتمع أولا ، وليس هناك خلاف على مجاله الأكبر الذى هو الحياة الإجتماعية بظواهرها ولكن الخلاف القائم يدور حول تعيين مجاله الخاص من بين مجالات العلوم الإجتماعية الأخرى المتعددة . وذلك نظرا لأن علماء الاجتماع السياسى ينحون مناح مختلفة ، برغم أنهم يتركون أثرا موحدا على تطور المداخل الكبرى لعلم الاجتماع والمداخل النفسية للعلم السياسى (٣) ، ويسعى علماء الاجتماع السياسى لدراسة واقع الأحوال والظروف الثقافية والإجتماعية والإقتصادية على «البناءات والعمليات السياسية» (٤). فعمل عالم الاجتماع السياسى بالتالى

(1) C. W. Mills, Power, Politics and People, N Y. : Oxford Univ. Press, 1963, p. 16.

(2) Erik Allardt and Stein Rokkan, Mass Politics, N. Y. : The Free Press, 1970. p. 19.

(3) Ibid., p. 19.

(4) Ibid., p. 19.

يدور حول وصف أشكال التماثل بين جميع الجماعات السياسية السائدة في البناء الإجتماعى القائم ، بالإضافة الى العلاقات بين الجماعات وتنظيمها ، الذى قد يكون متدرجا وفيدراليا أو متماثلا وفق إدعاء المفهوم الديمقراطى . (١)

ولما كان الأمر كذلك فإن علم الإجتماع السياسى يعالج النظم السياسية الرسمية منها وغير الرسمية ، كأجزاء من النسق الإجتماعى ، ليست قائمة بذاتها ولكن داخل إطار المجتمع . ويركز علم الإجتماع السياسى دراسته على «الصفوات Elites» ومجموع أعضائها ، وعلى تنسيق مظاهر الصراع بين «جماعات المصلحة» والجماعات ذات النفوذ الرسمية ، بالإضافة إلى التركيز على دراسة تشكيل وجهة النظر السياسية . وقد إهتم علم الإجتماع السياسى أخيرا على وجه الخصوص بالأحزاب السياسية كنظم إجتماعية ، فضلا عن إهتمامه القديم بالأنظمة الإستبدادية والدكتاتورية. وعلم الإجتماع السياسى أولا وأخيرا جزء من علم الإجتماع ، الذى أخذ فى تحويل «علم السياسة» تقديميا فى إتجاه وإهتمام أوسع بالواقع الإمبريقي» . (٢)

ويعن لنا أن تتساءل عما اذا كانت هذه الموضوعات التى تشكل مجال علم الإجتماع السياسى ، تتمركز كلها حول «القوة» وكيفية إمتلاكها أو الوصول إليها ؟

هناك مفهومان يتصارعان حول الإستحواذ على مضمون علم الإجتماع السياسى ، يدعى الأول أن علم الإجتماع السياسى هو علم «الدولة» . والثانى

(1) K. Mannheim, Freedom, Power and Demacracric Planing, London : Routledge & Kegan Paul, 1965. p. 42.

(2) D.G. Macrae. Political Sociology, (In A Dictionary of socilogy, ed. by D. Mitchell), London : Routledge & Kegan Pual, 1968, p. 134.

يدعى أنه علم «القوة» . وبالرغم من تأكيد العالمين الفرنسيين G. Burdeu و M. Duverger وميلهما للمفهوم الثاني، إلا أن المفهوم الأول لا يزال له مناصروه حتى اليوم.

هذا ويذكر «موريس دوفرجيه» في كتابه « Sociologie Politique » أن علم الاجتماع السياسى كعلم للدولة ، إنما يعنى ما نقصد فى مفهومنا المتعارف عليه الآن فى الحياة العادية بكلمة سياسة (١) . وتعريف علم الاجتماع السياسى بأنه علم «الدولة» إنما يعنى ربط هذا العلم بصورة الدولة الحديثة ، على أساس أنها آخر صورة تاريخية للمجتمع السياسى أى «الدولة القومية» . وربط مجال علم الاجتماع السياسى بالدولة القومية «إنما يعنى تحديد مجال هذا العلم بصورة تاريخية معينة للمجتمعات السياسية ، مما يخالف النظرة العلمية الحقة التى لا بد وأن تعتمد على المقارنة والمقابلة للتجريب فى مجال دراسة المجتمعات . فكلمة الدولة L'Etat تعنى تمييز نوع واحد من التجمعات الإنسانية أو من المجتمعات على وجهه الخصوص . وإعطاء علم الاجتماع السياسى هذا المعنى (علم الدولة) يضعه ضمن تصنيف العلوم الاجتماعية التى تقوم على طبيعة المجتمعات محل الدراسة : «إلا أن علم الاجتماع السياسى مختلف فى جوهره عن علم الاجتماع العائلى وعلم إجماع الجماعات الأولية وعلم الاجتماع الحضرى وباقى فروع علم الاجتماع» . (٢)

وبالرغم من أن المفهوم السابق لعلم الاجتماع السياسى كعلم للدولة لم يعد محل إهتمام الكثيرين ، إلا أن هناك بعض الكتاب الذين يتمسكون بهذا المفهوم

(1) M. Duverger, Sociologie Politique, Paris : Universitaires de France, 1968, p. 14.

(2) Ibid. p. 14.

أمثال Jellinek الألماني ، بالإضافة الى الكاتب الفرنسي M. Marcel Prelot الذي يعتبر من أكبر المناصرين لهذا المفهوم ، وتمثل وجهة نظر هذين العالمين مفهوم علم الاجتماع السياسي القديم — اذا جاز التعبير — في المدرسة الفرنسية .

ويسود مفهوم علم الاجتماع السياسي كعلم «القوة» لدى غالبية الكتاب السياسيين والاجتماعيين فهو من وجهة نظرهم «علم الحكم والسلطة في جميع المجتمعات الإنسانية وليس قاصرا على المجتمع القومي فقط» (١). ويرتبط هذا العلم بالفرقة بين الحكام والمحكومين . ففي كل جماعة إنسانية مهما كبرت أو صغرت ، الثابت منها والمؤقت ، يوجد من يأمر ومن يطيع ، ومن يتخذ القرارات ومن يخضع لها .

إن هذا التمييز — في رأى Leon Duguit — «هو الذي يشكل الظاهرة الأساسية ، التي يجب أن تدرس بطريقة مقارنة ، على كل المستويات في جميع المجتمعات» (٢). وبهذا المفهوم فإن علم الاجتماع السياسي يدخل ضمن تصنيف آخر للعلوم الاجتماعية ، لا يقوم على أساس طبيعة المجتمعات محل الدراسة وإنما وفقا لأنماط معينة من الظواهر نجدها في جميع المجتمعات . أي أنه كما يقول «دوفرجيه» يختلف عن علم الاجتماع الإقتصادي والعائلي والديني وباقي فروع علم الاجتماع .

ويأخذ الكثيرون من المعاصرين بهذا التعريف لعلم الاجتماع السياسي (علم القوة) . «ومنهم ماكس فيبر» و «ريموند آرون» و «جورج فيدل» و «جورج بوردو» و «موريس دوفرجيه» .

(1) Ibid. p. 15.

(2) Ibid. p. 15.

إن القوة كما يبين التاريخ تعطى فى جميع المجتمعات الإنسانية ، وحتى فى مجتمع الحيوان ، لمن يمتلكها مكاسباً وإميازات : فهى تعطى الشرف والهيبة واللذة . وعندئذ ، تصبح القوة موضوعاً للقتال والصراع . فهى تؤدى إلى المواجهة بين من يتصارعون من أجل منصب رسمى ، أو مكسب شخصى . وعلاوة على ذلك فى المجتمعات الكبرى هناك إلى جانب الصراعات الفردية صراعات أخرى من أجل «القوة» بين الجماعات داخل المجتمع المحلى ، والصراع بين من بيدهم «القوة» وبين المواطنين أى بين الحاكمين والمحكومين .

فالقوة تمارس دائماً لصالح جماعة أو عشيرة أو طبقة ، والصراع ضد القوة يقوم به جماعات من العشائر أو الطبقات الأخرى التى تريد أن تحل محل من بيدهم القوة ومع ذلك فى داخل الطبقة المسيطرة نفسها يظل «جهاز الدولة بين يدي قلة أو أقلية ، حيث تبرز صراعات هذه الأغلبية» . (١) ولكن هذه الصراعات تختلف عن الصراعات التى تكون بين الطبقة المسيطرة أو الحاكمة والطبقات المسيطر عليها أو المحكومة حيث يظهر العداء بين الحكام والمحكومين أو بين الذين يحكمون وبين من يجب عليهم الإذعان أو بين من بيدهم القوة والمواطنين فى جميع المجتمعات الإنسانية .

ويميل المتحدثون عن «علم الاجتماع السياسى» كعلم للقوة إلى أن القوة فى الدولة لا تختلف بطبيعتها عن ما هى عليه فى المجتمعات الإنسانية الأخرى ، ولا تفرق عنها إلا من حيث إفراض كمال التنظيم الداخلى ودرجة الخضوع والإذعان التى تحصل عليها الدولة . وبالتالى فهم يرفضون ضمناً «نظرية

(1) M. Duverger, Introduction a La Politique, Paris : Gallimard, 1964, p. 28.

السيادة» (١) . وعلى هذا أو طبقا للنظرة العلمية ، فان مفهوم علم الاجتماع السياسى كعلم «القوة» ، يعد أكثر واقعية من المفهوم الأول وهو علم الدولة . وقد قسمت الموضوع بحسب الضرورات المنهجية والمنطقية إلى ستة فصول وخاتمة على النحو التالى :

الفصل الأول ويدور حول «القوة» فى دراسات علم الاجتماع ، وقد قدمت لذلك بتتبع فكرة القوة عند الفلاسفة والمفكرين الأقدمين الذين سبقوا ظهور علم الاجتماع بالمعنى الحديث لهذا المصطلح . وبعد ذلك تتبعت الفكرة عند المفكرين المحدثين أى بعد ظهور مصطلح علم الاجتماع إلى حيز الوجود . وكان على بعد ذلك أن أعرض فى الفصل الثانى لما تعنيه «القوة» نفسها ثم إنتهيت إلى وضع تعريف لها أحسب أننى قد أسهمت بمجهود متواضع فى إستحدثائه . وبينت كيف أن القوة هى الركيزة الأساسية التى يدور حولها التاريخ البشرى كله . وقد قدمت لذلك كله بتناول الرابطة بين ما يسمى بالعلم السياسى وعلم الاجتماع ثم إنتقلت إلى معالجة مفهوم القوة وعلاقته «بالصفوة» أو الطبقة الحاكمة — فى الفصل الثالث — وبينت الارتباط الوثيق بين ممارسة القوة ومفهوم الصفوة .

أما فى الفصل الرابع فقد حاولت أن أتتبع الأشكال المختلفة التى تتخذها القوة فى المجتمع الإنسانى كبناءات إجتماعية ، وبينت الأشكال الهرمية التى إتخذتها هذه البناءات عبر التاريخ ، والتى لا يخرج المجتمع الإنسانى فى أى حقبة من الحقب عن كونه مجرد نسق تحكمه علاقات هذه الأشكال .

(1) M. Duverger, Sociologie Politique, p. 16.

وإذ تعتبر الفصول الأربعة السابقة في مجملها مدخلا نظريا للبحث كله فإننى قمت في الفصل الخامس بإلقاء نظرة على الواقع الإمبريقي لبناءات القوة من خلال تناول الدراسات الإمبريقية الرئيسية المتعلقة بهذا الموضوع . وقد قمت خلال ذلك بعمل دراسة شاملة عن المناهج المختلفة التى إستخدمت في محاولة التعرف على مواقع إتخاذ القرار في المجتمع سواء أكان هذا المجتمع محليا أو قوميا .

وفي الفصل السادس وبعد النظرة السابقة على مناهج البحث الإمبريقي تناولت ديناميكية القوة محاولا توضيح إرتباط غياب الديمقراطية بالإغتراب السياسى .

وأخيرا إستعرضت في الخاتمة النتائج التى إنتهيت إليها والتى ناقشت فيها بعد أن وضعت تعريفا للقوة بيان آثار «علاقات القوة» على مجتمع الدول وثبات هذه العلاقات عبر التاريخ من ناحية ، ثم ناقشت من ناحية أخرى حتمية التلازم بين ممارسة القوة ووجود الصفوة ، وبينت أن الصفوة الحاكمة هى محصلة التوازن بين عدة صفوات فى علاقة قوة وأن إختلال التوازن فى علاقات القوى الصفوية يؤدى إلى إنهار الطبقة الحاكمة وظهور صفوات جديدة ، وإنتهيت إلى أن القوة السياسية هى محصلة كل القوى الداخلة فى علاقة القوة فى المجتمع المعين ، وممارسة هذه القوة هى التى تضمن الشرعية على النظام القائم.

وأحب ألا تفوت مناسبة التقديم لهذه الطبعة دون أن أذكر فى عرفان فضل أستاذى الجليل الأستاذ الدكتور محمد عاطف غيث أستاذ ورئيس قسم الاجتماع

بجامعة الإسكندرية الذي كنت ولازلت أشرف بالإستفادة بخبرته وعميق علمه
والذي تفضل مشكورا بوضع تقديم لهذا الكتاب .

إسماعيل سعد

الإسكندرية

ذو القعدة ١٢٩٨ هـ

أكتوبر ١٩٧٨ م

مقدمة الطبعة الثانية

صدرت الطبعة الأولى من الكتاب ونفدت وقد عن لي ، وأنا أنظر في هذا البحث إعداداً للطبعة الثانية منه ، أن أقرب بمضمون عنوان طبعته الأولى «نظرية القوة ، مبحث في علم الاجتماع السياسي» من قارئه ، وألا أدع هذا القارئ — عما كان أو خاصاً — ينتظر ريثما يفرغ من فصوله قراءة وإستيعاباً ليدرك في نهاية الأمر أنه إنما يقف من خلاله على «أسس علم الاجتماع السياسي» . ولا أجدني مع هذا مضطراً إلى أن أسبق بهذه السطور مقدمة الطبعة الأولى لأنني أتوخى — من ناحية — ألا أثقل على القارئ بتكرار ما أحسب أنني أوفيت على غاية فيه في المقدمة آنفة الذكر من بيان موضوع البحث ومنهجه في شتى أوجهه ومعالجاته ومراميه .

وواقع الحال — من ناحية أخرى — أنه ليس ثمة فارق نوعي يبرر تفضيل العنوان الجديد : «أسس علم الاجتماع السياسي» على سابقه : «نظرية القوة ، مبحث في علم الاجتماع السياسي» سوى ما لمست من لبس أوقعته في أذهان بعض القارئ لفظ «نظرية» . فهذه اللفظة — شأنها شأن العديد من مصطلحات العلوم — تدور في سياقات التخصص على معان ثابتة يحدد الإصطلاح دلالاتها ولكنها قد تجري في الوقت نفسه على ألسنة الناس أو أقلامهم بمعان متغايرة حسبها من الدلالة ما توحى به الفطرة أو ما يقف عند خبرة .

واللغة وإن كانت الظاهرة الإجتماعية التي يقوم عليها الإتصال ، تتحول من حيث المفردات في بعض المجالات ، ومن حيث البناء والآداء في بعضها الآخر ، إلى لغات تتباين وتتفاوت وتوشك أن تكون لها كهانات ، وليس أدل على ذلك من النظر إلى فروع العلوم المختلفة ومصطلحاتها .

ولعلى أجدنى هذا كله بعض دافعى إلى إحلال عنوان محل آخر ، على ما فى
الإختيار الثانى من إقتضاء وما فى سابقه من رجاء .

وسبحان الذى خلق الإنسان وعلمه البيان

الثلاثاء ١٧ محرم ١٤٠١ هـ

٥ نوفمبر ١٩٨٠ م

إسماعيل سعد

الفصل الأول

القوة في دراسات علم الاجتماع

تمهيد :

- القوة عند مفكرى ما قبل علم الاجتماع .
- القوة في دراسات علم الاجتماع .
- أثر القوة في الفكر والواقع الاجتماعى السياسى الحديث .

القوة والسلطة .

القوة والفكر .

الأنماط الشرعية للسلطة .

القوة عند ماكس فيبر .

مناقشة وتحليل .

تمهيد :

إن هناك طريقتين لتتبع معالجة مسألة القوة ونظرياتها المختلفة ، يمكن للباحث أن يختار واحدا منها . وهذان الطريقتان تحكمهما أما المعالجة التاريخية ، أو المعالجة التي تبدأ من إستعراض «علم الاجتماع السياسي» على الرغم من قصر الفترة التي مرت على وجوده . وقد فضلت الطريق الأول وهو الطريق الذي يرتبط بالمعالجة التاريخية ، لأنني أعتقد أن أفكار «القوة» وأشكالها وبنائها المتعددة مسألة تعددت أو اتخذت مسالك متباينة من حيث الشكل لظروف تاريخية مختلفة . ومن الملائم أن نتلمس خلال هذا الطريق ، إنعكاس ذلك على الفكر الفلسفي والسياسي والاجتماعي .

فلاشك في أن الناس قد خلقوا وحظوظهم من «القوة» - على اختلاف أنواعها - تتفاوت . فإذا ما رجعنا إلى الحياة الأولى التي عاشها الإنسان وجدنا أن ظروف تلك الحياة كانت تفرض عليه خضوع الأضعف للأقوى ، أو إخضاع الأقوى للأضعف . وفي مثل هذه العلاقة لم يكن ليشغل بال الناس تنظيم العلاقات البسيطة فيما بينهم ، بقدر ما كان يشغلهم التفكير في علاقاتهم بالأقوياء الذين يتسلطون عليهم وعلى أرزاقهم . إذ أن هذا النوع من «القوة» لم يكن يعرف بعد حدودا يلتزمها أو ضوابط يراعيها .

ولعلنا نخلص من ذلك إلى أن ما نسميه بمشكلة «القوة والأقوى» قد شغلت التفكير الإنساني منذ قدر لهذا المخلوق أن يسعى على ظهر هذا الكوكب ، وهو بذلك قديم قدم الجماعة البشرية ، ولعله أسبق في الوجود من أي فكر سياسي أو اجتماعي منظم .

وإذا ما إنتقلنا من هذه الفترة السحيقة ، وأجلنا النظر في تاريخ الإنسان

فلإننا نجد أن الأسس التي تقوم عليها «القوة» دائمة التغير من عصر إلى عصر ، بل من جيل إلى جيل ، فظروف الحياة تفرض على الناس — كل الناس — دائماً السعى إلى التفوق وتفرض على من يقدر له منهم أن يمارس القوة ، أن يصرف جل همه وتفكيره إلى ذلك النوع من التفوق الذي يصل به إلى مواضع القوة . ومن ثم فقد صنع الإنسان لنفسه عبر التاريخ «قيماً» معينة تمثل في نظر الجماعة الأسس التي ينبني عليها «النفوذ» ولا بد للوصول إلى هذا النفوذ من ممارسة «القوة» التي تصل بمن يمتلكها إلى موقع السيطرة .

وتنتهي نظرتنا العامة للمجتمع عبر التاريخ إلى فكرة غاية في البساطة مؤداها أنه لم يكن هناك حتى الآن مجتمع بشري لا يسود فيه شكل أو آخر من أشكال «القوة» . ولهذا لا بد للنظريات التي تناقش القوة من أن تصرف اهتمامها إلى دراسة التغيرات التي تطرأ على بناءات القوة والنتائج التي تترتب على ذلك إذ أننا نستطيع أن نشاهد ما يطرأ على القوة من تحولات من خلال مراقبتنا للتغيرات البنائية للمجتمع . ولعله من معاد القول أن مناقشة فكرة وجود «القوة» في حد ذاتها من قبيل دوران الباحث حول نفسه . فالتغير الاجتماعي لا يسير من السيطرة المطلقة إلى الحرية المطلقة أو العكس ، ولكن الذي يحدث في تاريخ المجتمعات أن «علاقات القوة» تتغير تبعاً للتحولات التي تطرأ على بناءاتها المختلفة ، أي أن الأشكال المختلفة التي تتخذها القوة ترتبط بطبيعة وهدف «الفعل» وتكنيكات تغير الضبط الاجتماعي .

فالصراع على إمتلاك القوة إذن لم يكن وليد عصر معين أو مجتمع معين ، وإنما قام منذ قامت الجماعة البشرية الأولية ، فأينما وجد تجمع بشري نجد أن هناك حاكماً ومحكوماً . ومشكلة الحكم تمثل مشكلة أساسية بالنسبة للقوة ،

فالصراع على تولى الحكم هو في جوهره صراع من أجل القوة ، ويكفي أن نعود إلى تاريخ «مصر القديمة» لنقف على أول صراع منظم من أجل القوة في التاريخ ، حينما أقام الملك «مينا» أول وحدة قومية بين الوجه البحرى والوجه القبلى ، ونصب نفسه ملكا على الوجهين . (١)

لقد كان الفكر الاجتماعى المصرى القديم ، يتميز بوجود قوة ملكية تقوم على أساس دينى . قوة ملكية الهية يحكم فيها حاكم واحد مطلق . ويمكننا الاستدلال على الجوانب الاجتماعية فى مصر القديمة من واقع الآثار التى خلفتها لنا هذه الحضارة (٢) . وقد اعتمدت الإمبراطورية المصرية على ثلاث قوى هى : قوة الملك وقوة رجال الدين وقوة الجيش . وكان إصلاح «إخناتون» الدينى — وهو نوع من الإصلاح سبق نظيره الأوروبى بتسعة وعشرين قرنا — قد بلغت أوجها ، ودخل رجال الدين فى صراع مع عقيدة «أتون» الجديدة والتى كانت سبباً فى ضياع قوتهم الدينية ، فنجحوا فى صراعهم وإسترجعوا قوتهم السابقة وأخذوا كل الحركات المضادة (٣) .

وإذا كان «الضبط الاجتماعى» (٤) — بمفهوم علم الاجتماع المعاصر — يشكل القوة الاجتماعية الملزمة للفرد داخل المجتمع ، فإن قدماء المصريين كانوا

(١) أنظر : عبد المجيد محمد الحفناوى ، تاريخ النظم الاجتماعية والقانونية ، مؤسسة الثقافة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٧٢ ، ١٩٧٣ صفحات ٨٩ ، ٩٠ .

(2) E. S. Bogardus, The Development of Social Thought. Fourth Edition, Bombay, 1969. p. 20. Seq.

(٣) جورج سارتون ، تاريخ العلم ، ترجمة د. مصطفى الأمير وآخرين (أشراف د. إبراهيم بيوى مذكور وآخرين) ، دار المعارف بمصر ، ١٩٦٤ ، الجزء الأول ، صفحات ١٣٢ و ١٣٣ ، د. عبد المجيد الحفناوى ، مرجع سابق ، صفحات ٤٣ و ٤٤ .

(٤) أنظر :

J. S. Roucek, Social Control, Second Edition, New Delhie 1956.

يعتقدون في وجود حياة أخرى بعد الموت يكون الإنسان فيها مسئولاً عما أقترفه من آثام في هذه الدنيا ، وقد شكل هذا الاعتقاد نوعاً من الإلزام عكس أثره على سلوك الأفراد في مختلف طبقات المجتمع ابتداءً من الحاكم نفسه وإنهاءً إلى العامة مما كان له أكبر الأثر في تحقيق ما يسمى «بالضبط الإجتماعي» وأدى إلى تزايد قوة الكهنة التي ما لبثت أن ضعفت بإعلان «إخناثون» ثورته الدينية المتمثلة في عقيدة التوحيد (آتون) وإحلال طبقة أخرى من الكهنة تمثل قوة جديدة . وقد بلغ أخناثون بعقيدته تلك — على حد تعبير جورج سارتون — مبلغاً من الاعتقاد في وجود الله يوشك أن يصل إلى مبلغ اعتقادنا فيه .

وهذان المثالان من تاريخ مصر القديمة ، يعبران في جلاء عن تغير الضبط الاجتماعي وتكنيكاته التي اتخذت في الحالة الأولى طابعاً قومياً تلعب فيه «القوة العسكرية» الدور البارز ، وفي الحالة الثانية طابعاً دينياً يقوم في الأساس على تغير المعتقد وما استتبع ذلك من انتقال السلطة من كهنوت إلى كهنوت .

ولقد عمدت في سياق التقديم إلى هذا الجزء من بحثي إلى البدء بمصر القديمة وحضارتها لما تلقاه من تجاهل من قبل الكثيرين من مفكرى الغرب والشرق ، فما الفكر الإنساني إلا نتاج لعقل الإنسان الذي يتنوع تبعاً للمؤثرات العديدة التي قد تدخل في تكوينه ، والتي لا ينفصل حاضرها عن ماضيها : فتتاج ذلك العقل في مكان أو زمان ليس بمعزل عنه في مكان أو زمان آخر . والمفكرون المعاصرون إنما يعرضون نتاج الفكر البشرى كوحدة متماسكة منذ بدء البشرية التي وصلنا لإنتاجها الفكرى ، بل والتي لم يصل ، ذلك أن أقدم ما نعرفه من الجماعات البشرية التي أسهمت في الفكر الإنساني بنصيب ، قد تأثرت ولاشك بفكر من سبقها أو عاصرها من الجماعات الأخرى التي لم نعرفها بعد . وما

تقسيم المؤرخين والمفكرين للتاريخ العام وتاريخ الفكر إلى حقب إلا من قبيل استخدام منهجى معين على دراسة ذلك التاريخ المتصل .

فعلى حين أكد الفلاسفة السوفسطائيون القدامى أمثال «كاليكلز» و «جورجياس» و «ثراسيماخوس» واقعية ودينامية «القوة» ، وذهب «ثراسيماخوس» إلى حد تأكيد أن العدالة هي مصلحة الأكثر قوة ، نرى أن «هيز» كان مأخوذاً إلى حد بعيد بظاهرة القوة . فقد كان يعتبر أن القوة - أكبر قدر من القوة - ، هي أعلى دافع محرك للناس ، هذا فضلاً عن أن ظهور المفهوم الحديث «للسيادة» كان رمزاً سياسياً للحاجة إلى الوحدة السياسية لعالم غرب أوروبا المعاصر ، الذى كانت تتصارع فيه عوامل مختلفة وكيانات إجتماعية سياسية تطالب بالتسديد ، الأمر الذى جعل الحاجة إلى القوى السياسية المطلقة أمراً ضرورياً .

كما أن العلوم الطبيعية فى القرن التاسع عشر ركزت على مفاهيم «الحركة» و «الجاذبية» التى لم تكن إلا مظهراً من مظاهر القوة . وفى عصر أحتدم فيه الصراع بين الأمم والدول ، كانت القوة ولازالت تعتبر الضمان الوحيد فى مواجهة الفناء . ولذلك فقد أخذ كتاب من أمثال أفلاطون وأرسطو وشيشرون (قديماً) وميكافيللى وهيز ولوك وميل وماركس ولا سكى (حديثاً) بواقع القوة . (١) وعندما جاء عصر الوحدة الألمانية وأكمل الرايخ الألمانى الثانى

(1) F. Hunter, Community Power Structure : A Study of Decision Makers, Chapel Hill : The Univ. of North Carolina Press, 1968, P. 3.

تحدث المؤرخون والمنظرون الألمان عن الواقعية السياسية (١) .

ولقد ظهر في القرن العشرين ما يمكن أن نطلق عليه «مدرسة» من الكتاب الذين يركزون دراساتهم على القوة ، ومن هؤلاء : B. Russell في كتابه Power و C. E. Merriam في كتابه Political Power وغيرهم من أمثال Lasswell و Kaplan و C. W. Mills ، وقد أهتم هؤلاء الكتاب بالأبعاد المتشعبة للقوة وبأشكالها المختلفة وتكنيكاتها العديدة .

وبينما يؤكد هذا الفكر واقع القوة نجد أن بعض الفلاسفة والمفكرين السياسيين قديماً وحديثاً قد بحثوا عن تحديد القوة . فأفلاطون الذي أفرعته أهوال الحرب البلوبونيزية ، حاول أن يحدد القوة بأن يدخل عليها الأنسجام الفلسفي للعقل . ودعى شيشرون والرواقيون إلى سيادة قانون طبيعي راسخ ليحدوا من سيطرة الحكام السياسيين . ولقد قرر القديس «أوغسطين» والمدرسيون المسيحيون أن القوة والملكية والعبودية هي من قبيل عقاب الناس على خطاياهم ، أما في حالة الصلاح فلن تكون هناك قوة . وهم بذلك إنما أرادوا أن يحدوا القوة . وأعتبر الليبراليون في أوروبا الغربية أن القوة إجبار مفسد وشعروا أنه إذا ما ساد العلم والعقل فإن شهوة القوة الحكومية للتسلط ستنتهي . وبالرغم من ذلك فإن المدافعين عن مدخل القوة في التاريخ والسياسة يتميزون باتجاه أكثر واقعية عن الميتافيزيقين الذين تبنوا مدخلا «فوق إمبريقي» مطالبين بإلغاء القوة .

(١) كان الرايخ الألماني الأول في الفترة من ١٩١٨ إلى ١٩٣٣ والرايخ الثاني من ١٩٣٣ إلى ١٩٤٥ . وهي عهد الوحدة (Commonwealth) الألمانية . أنظر : Reich في The Concise Oxford Dictionary, Fifth Edition.

لقد ظهرت القوة في أجلى صورها في التاريخ المصرى القديم كما اسلفا ، فضلا عن «أن العالم القديم قد وضع نهاية للفوضوية بالامبراطورية الرومانية التى تمثلت فيها القوة المسيطرة» (١) ، وعلى وجه الخصوص من عهد قبصر فصاعدا ، وكذلك في تاريخ المغول وألمانيا النازية . ولقد كانت القوة العسكرية ولا تزال تشكل ظاهرة في معظم فترات التاريخ الأسيوى والأوروبى وحكمت آسيا عبر القرون بالقوة ، وتحدثت الشعوب بأناجيل رجال الدين الذين كثيرا ما كانوا عملاء للحكام العسكريين والذين كانوا مستعدين لأن يضعوا عقوبات ميتافيزيقية للمعاندين .

ومن ذلك فن الحكمة القول بأن ديناميكيات تغيرات التاريخ تكشف عن أن «القوة» مقولة رئيسية . فلقد كانت القوة في الإستبداد والفاشية والملكيات الشرقية وفى كثير من نظم الحكم الراهنة أن لم يكن فيها جميعا هى المقولة السائدة التى تنزع دائما إلى تقوية نفسها عن طريق إستخدام القوة العسكرية والقوة الكهنوتية والقوة الإقتصادية لصالحها . ويبدو أن العالم الحديث يتجه فى الوقت الحاضر نحو حل كذلك الحل الذى إتبع فى العصر القديم ، أى نحو نظام إجماعى مفروض بالقوة يمثل إرادة الأقوياء أكثر مما يمثل آمال عامة الناس (٢)

القوة عند مفكرى ما قبل علم الاجتماع

إنه من الواضح أن ثمة علاقة وطيدة بين الفكر الاجتماعى والسياسى الذى يظهر فى عصر معين وبين الظروف السياسية التى تسود فى هذا العصر . فتظهر النظريات السياسية عادة لتأييد القوة السياسية القائمة التى يطيعها الأفراد

(1) B. Russell, History of Western Philosophy. London : George Allen and Unwin, 1946, p. 514.

(2) Ibid., p. 515.

أونخضعون لها قسراً، أو قد تظهر النظريات الإجتماعية والسياسية لانتقاد تلك القوة على أمل أحداث تغيير شامل فيها . فالنظريات الإجتماعية والسياسية بصفة عامة هي نتاج للظروف والأحوال الإجتماعية والسياسية التي تسود المجتمع الذي تظهر فيه ولهذا فإن الظروف الإجتماعية والأحوال الإقتصادية ، فضلاً عن النظم السياسية القائمة تنعكس في هذه النظريات .

وإذا ما حاولنا إستعراض البدايات المبكرة لمسألة «القوة» في الفكر الإجتماعي والسياسي ، بعد أن ألمحنا إلى الدور الذي لعبته وتلعبه القوة في حياة الإنسان — منذ أن بدأ يزحف وحيداً في خضم الحياة ، وبعد أن أكسبته التجارب القدرة على أن يعيش في مجتمعات تختلف أشكالها وتباين تراكيبها ، نحاول الآن تناول مفهوم القوة عند بعض مفكرى اليونان والرومان وعصر النهضة في إيجاز — وخاصة هؤلاء الذين كان لهم الأثر البالغ في تطوّر الفكر الإنساني على مر العصور ، من أمثال «أفلاطون وأرسطو وبوليبيوس وشيشرون ومكيافيللي وبودان ومونتسكيو» الذين أثروا الفكر الإنساني في تلك الفترة التي يمكن أن نطلق عليها مرحلة ما قبل ظهور «علم الإجتماع» بمعناه المتداول الآن.

فلقد أكد عدد كبير من الشراح أن أفلاطون كان صاحب أول نظرية إجتماعية وتاريخية واضحة المعالم في تاريخ الفكر الغربي ، ويعتبره «جورج سارتون» أول عالم إجتماع لأنه قام بتصنيف أنواع الحكم في المدن اليونانية (١).

(١) صنف أفلاطون أنواع الحكم في ست مجموعات هي : الملكية المطلقة والملكية الدستورية

والأوليغاركية والديمقراطية والفوضوية والطفانيان . أنظر : جورج سارتون ، تاريخ

العلم ، ترجمة توفيق الطويل وآخرين ، دار المعارف بمصر ، ١٩٦١ الجزء الثالث ،

ويذكر «كارل بوبر» أن أفلاطون كان عالم إجتماع بالمعنى الذى أصبح به مصطلح علم الاجتماع مفهوما عند «كونت» وسبنسر ، فقد طبق منهجه المثالى بنجاح فى تحليل حياة الإنسان الإجتماعية وقوانين تطورها فضلا عن قوانين وشروط إستقرارها . (١) لقد كان أفلاطون يهدف — فى رأى بوبر — إلى وضع نظام للفترات التاريخية — وهى فترات يحكمها التطور — مؤكدا أن المحرك الأول للتغير الإجتماعى هو الصراع الداخلى فى الطبقة الحاكمة . أى صراع المصالح ، ولا سيما المصالح المادية بين الحكام (٢) .

وإذا كان الصراع داخل الطبقة الحاكمة — أى الطبقة التى بيدها القوة — هو المحرك الأول للتغير الإجتماعى — الديناميكا الإجتماعية عند أفلاطون — فقد كانت «العدالة» هى المحور الذى دارت حوله أبحاث أفلاطون السياسية فى محاوره «الجمهوريّة» . إذ حاول أفلاطون معالجة النظريات السياسية المختلفة فى إطار هذه الفكرة . وجوهر العدالة عنده هو «الفضيلة» التى تتضمن الخير الأسمى للدولة ولأفرادها على السواء ، فالعدالة هى مجموعة الفضائل التى تنظم الحياة البشرية الخاصة والعامة . فأفلاطون يعطى العدالة معنى يتضمن إعطاء كل فرد «ماله» ويقضى ذلك إلى أن لكل فرد أن يعمل بحسب حالته «كما هى» وأن يؤدى ما عليه بأمانة ووفق متطلبات الموقع الذى يشغله .

ويتهم أفلاطون السوفسطائيين بالدعوة إلى تغليب الظلم على العدل والدفاع عن «حكم القوة» الغاشمة وإحتقار سلطة العقل الذى حاول أفلاطون أن يحيد

(1) K. Popper, The Open Society and its Enemies, London :
Routledge & Kegan paul. 5th Edition (Revised) 1966, Vol. 1, p. 35,
(2) Ibid., p. 40 Seq.

القوة عن طريقة بالإنسجام الفلسفى . فهو يصور رأى «ثراسيماخوس» السوفسطائى فى العدالة (١) ، بأنه متهافت ولا يصمد أمام النقد .

إلا أن دراسة تعريف «ثراسيماخوس» كقيلة بأن تثبت أن هذا التعريف ليس كما وصفه أفلاطون ، بل أنه قد يطابق مقتضات عصرنا الراهن . لأن ثراسيماخوس يعطينا نظرة عامة وهى أن «العدالة ليست إلا صالح الأقوى» بل هى منفعة وصالح الأقوى فى كل مكان ، فهى مصلحة الحكم القائم ، ولما كان المفروض أن الحكومة بالضرورة هى الأقوى ، فالنتيجة المعقولة هى أن مبدأ العدالة واحد فى كل شىء وهو صالح الأقوى ، وتعريف أفلاطون للعدالة ليس تعريفا قانونيا . فقد خلى من مضمون القدرة على الاتيان بأعمال إرادية وفق القانون والسلطة التى تقوم عليه . وعلى هذا فإن فكرة العدالة عند أفلاطون تعنى المحافظة على الأمن والنظام العام ، وليس ما توفره الدولة لرعاياها من الحرية والحماية كأسس للحياة (٢) . فنظرية ثراسيماخوس تعبر عما هو كائن بالفعل لا عما ينبغى أن يكون . فهى على هذا تصف الأمر الواقع ، وهو أن

(١) يرى «ثراسيماخوس» أن العدالة هى مصلحة الأقوى .. حيث تكون القوة فى أى بلد من البلدان فى يد الطبقة الحاكمة ، وتضع الحكومات الشرائع التى تكفل مصلحتها ، فالحكومة الديمقراطية تضع قوانين ديمقراطية ، والحكومة الإستبدادية الاوتوقراطية تضع قوانين إستبدادية وهكذا . فكان هذه الحكومات ترى أن ما فيه مصلحتها هو «عدل» بالنسبة لمواطنيها . ومن ينحرف عن ذلك يعاقب كجرم ضد العدالة والقانون . ففى كل بلد تكون مصلحة الحكومة هى العدالة ، أى أن العدالة هى مصلحة الأقوى فى كل مكان أنظر :

W. Ebenstein. Great Political Thinkers, Third Edition, Bomby : Oxford & IBH Publishing Co.. 1972. pp. 14 - 15.

(2) G. Sabine, A History of Political Iheoy, Third Edition, Bomby : Oxford & IBH Publishing Co., 1961, p. 55.

(هناك ترجمة لهذا الكتاب فى خمسة أجزاء لحسن جلال العروسي وآخرين ، مؤسسة فرانكلين ، القاهرة) .

كل حكم قائم بالفعل إنما يعبر عن صالح الفئة أو الطبقة القوية في المجتمع ، التي دافع أفلاطون بفكرته عن العدالة والمحافظة على استقرار الأوضاع القائمة عنها فلا بد أن تلتزم كل من الطبقات الثلاث حدودها الخاصة ، وهذا المبدأ هو قوام العدالة عند أفلاطون — وهو الأساس الأول في بناء الدولة ، التي تعتبر الجموع مجرد قطيع لابد له من راع يرشده ويوجهه ويبصره بمصالحه فلا بد أن تخضع الجموع للسلادة إذ كيف يتساوى السادة بالعبيد ، فالحرية والمساواة شر مؤكدة بل لقد فاقت فاشستية أفلاطون الحدود حيناً نادى بترك الضعفاء والمرضى يموتون في قوله : « أفلا تنشئ في مدينتك إدارتين ، طيبة وقضائية .. تقصران خدماتهما على أصحاب الأبدان والعقول مع أهمال سقاء الأبدان فيموتون (١) ، وبهذا أصبح أفلاطون فاشياً (٢) . فهو لا يدعو إلى تأكيد قوة من يدهم القوة على حساب الضعفاء فحسب ، وإنما يدعو إلى تركيز استمرار القوة في حوزتهم (٣) .

فالعدالة عند أفلاطون هي ما يكون في مصلحة الدولة ، أي من يدهم القوة وتكون المدينة عادلة حين تكون الطوائف والطبقات محددة غير قابلة للتغير ، وحين يلزم كل فرد مكانه الملائم له ، وحين يقبل الناس مبدأ الطيقة الحاكمة ، والإمتياز الطبقي . ومن ثم يمكن القول بأن آراء أفلاطون حول

(١) أفلاطون ، الجمهورية ، ترجمة حنا الخباز ، القاهرة ، بدون تاريخ ، ص ٧٨ .

(٢) أنظر : د. محمد عبد المعز نصر ، « صراع المذاهب السياسية في القرن العشرين » ، مجلة

كلية الآداب ، جامعة الاسكندرية ، المجلد التاسع ، ١٩٥٥ ، ص ٦١ .

(٣) أن دولة أفلاطون أو مدينته الفاضلة تضم جماعات من الموظفين والمحاربين والصناع والحرفيين والعبيد والإناث ولكنها لا تضم بشراً ، فكل فرد في هذه المدينة ما هو إلا جزء من آلة الدولة وحسب . والمبدأ السياسي عنده هو سيادة الدولة وسيادة من يدهم القوة وبالتالي نستطيع القول — مع جورج سارتون — أن أفلاطون قد قدم بهذا أول نظرية للحكم المطلق . أنظر : جورج سارتون ، مرجع سابق ص ٤٤ .

العدالة تعد من الإشارات المبكرة إلى ما سمي بعد ذلك في تراث العلوم الاجتماعية بنظرية القوة ، فالعدالة — عنده — أن يخضع الناس إلى طبقة حاكمة ، أى الطبقة التى تملك القوة فى مفهومنا الحديث .

وإذا كانت أفكار أفلاطون حول العدالة تعد من الإشارات المبكرة لما سمي فيما بعد بنظرية القوة ، فإن «أرسطو» لا يقل عنه أهمية فى هذا المجال فقد لعب بكتابه «السياسة» دورا هاما ودائما فى الفكر الغربى ، وظل هذا الكتاب خلال قرون طويلة هو كتاب الفلسفة السياسية وعلم الاجتماع السياسى فى آن فكتاب السياسة يضم تحليلا فى غاية الدقة والأحكام للواقع . فاليونان كانت معملا تجرى فيه التجارب السياسية ، نظرا لإنقسامها إلى مدن يستقل بعضها عن البعض ، لكن شيئا مما يتصل بتلك التجارب لم يكن له وجود منذ عصر أرسطو حتى قيام المدن الإيطالية فى العصور الوسطى (١) التى صورها مكيافيللى فى كتابه «الأمير» والذي يحتمل أن يكون متأثرا فى ذلك بأفكار أرسطو فى هذا المجال «فالخبرة السياسية التى يجعلها أرسطو مرجعا له ، أقرب إتصالا من وجوة كثيرة بالعالم الحديث نسبيا ، منها بأى شيء مما كان قائما على مدى خمسة عشر قرنا بعد تأليفه كتابه فى السياسة» (٢) .

لقد بذل أرسطو جهدا مكثفا فى تحليل دساتير المدن اليونانية ، فضلا عن محاولة تصنيف هذه الدساتير وتحليل الأنساق السياسية الذى يماثل فى أكثر من

(١) كانت الحضارة الهلنستية قد قضت على نظام (دولة المدينة) الذى كان سائدا فى العصر

الهلينى . أنظر : عبد المجيد الحفناوى ، مرجع سابق ، الصفحات من ٨٠ إلى ٨٣ .

(2) B. Russell. op. cit., p. 207.

جزء منه التفكير المؤلف لدراسى السياسة اليوم (١) . وبالرغم من اختلاف أرسطو مع أفلاطون فى وجهات نظر متعددة ، الا أننا نراه يتخذ نفس التصنيف السداسى الذى كان قد أخذ به أفلاطون لأشكال الحكومات . (٢) وقد أورد «داهل» تصنيف أرسطو على أساس عدد المواطنين الذين يحق لهم أن يحكموا ، فإذا كان الحكام قلة يكون الحكم ارسطقراطيا أى أوليجاركيا أما إذا كان الحكام كثرة أو أغلبية فإن الحكم يكون ديمقراطيا (٣) .

وبالمقارنة بأفلاطون يتبين أن الفرضية ذات الاهمية الكبرى عند أرسطو هى أن كمية أو مقدار «قوة» ونفوذ أعضاء النسق السياسى تعتمدان على مقدار الدخل والثروة والمكانة الاجتماعية التى يحتلونها ، ووفقا لمدى اختلاف توزيع الدخل والثروة والمكانة فى الانساق المتباينة ، نتوقع الاختلاف فى طريقة توزيع «القوة» فى كل نسق .

(1) R. A. Dahl. Modern political Analysis, New Delhi : Prentice - Hall of India, 1965, p. 26.

(2) Ibid., p. 26. and G. Sabine. op. cit., p. 101.

(٣) هناك ملاحظتان على هذا التصنيف . الأولى : أن أرسطو قد ضمن هذا التصنيف المعيارين الإمبريق والمعيارى ، فبالإضافة إلى أنه يصف ما هو كائن ، فهو يرشدنا فى الوقت نفسه إلى ما ينبغى أن يكون . إلا أن تصنيف النسق السياسى وفقا لمعيار العدد ، يجب أن يكون محل نظر منذ البداية ، فعندما يحكم فرد أو قلة أو كثرة داخل نسق سياسى معين فهذا حقيقة ما هو كائن وليس موضوعا لقيمة (أى تغيير لما ينبغى أن يكون) ، كما أن تصنيف نسق ما وفقا للمعيار الثانى يتضمن كلا الإثنين ، الحقيقة (أو الواقع) والقيمة معا ، كما أنه لا يجب أن نلاحظ أفعال الحكام لى نعلم ما هى أهداف أو نتائج أفعالهم فحسب ، وإنما نقيم أفعالهم وفقا لبعض المعايير كالمصلحة ، والحق ، والصلاخية والثانية : لقد منح أرسطو الشكل الفاسد لحكم شعب فى عصره اسم «ديمقراطى» والذى نعى به اليوم حكم (الأغلبية) اصالح الكل . فأرسطو يبرز من الناحية الإمبريقية على معاصريه ، فقد حاول أن يجعل الدراسة الإمبريقية فنا يضيفه أحيانا على السياسات وذلك بمقارنتها بالألعاب الرياضية والطب وبناء السفن .

وعلى هذا فأرسطو لم يبحث في تصنيف الانساق السياسية تبعاً لاختلافات معينة فحسب ، وإنما فسر أيضاً كيف ظهرت هذه الاختلافات . ومن ثم فإن تمييز نظم أرسطو الثلاثة الرئيسية (الملكى والاولىجاركى والديمقراطى) ذا قيمة فوق تاريخيه وهى تنسحب على جميع النظم فى مختلف الحقب ، بافتراض أن مبدأ كل تصنيف إنما هو عدد الذين ييدهم القوة العليا . (١)

وإذا كانت القوة تشكل مسألة أساسية عند مفكرى اليونان ، فإنها تأخذ الأهمية ذاتها عند مفكرى الرومان ، خاصة وأنهم كانوا بمثابة الوسيلة عن التى طريقها أنتقل الفكر الاغريقى إلى العالم وانتشر فى أرجائه ، هذا فضلاً عن أنه لا يمكن التغاضى عن أثر النظم السياسية الرومانية والقانون الرومانى الذى لا يزال يؤثر حتى الآن . فلقد تطلب توسع الامبراطورية الرومانية قيام مؤسسات عسكرية قوية وما تبعها من أجهزة ادارية وسياسية لاحكام السيطرة على المناطق التى فرضت سلطانها عليها ، مما أدى إلى قيام الرومان بتطوير النظم القانونية التى عرفها العالم القديم لتكون أكثر دقة واكتمالا . وهذا بدوره أدى بهم إلى البراعة فى الناحية التطبيقية للسياسة والادارة ، حيث يتجلى الاسهام الاساسى والفعال لمفكرى هذا العصر فى الاتجاه نحو التطبيق والممارسة العملية للسياسة .

ويمثل «بوليبىوس» و «شيشرون» للوجه البارز لمفكرى الرومان ، فإلى الأول (٢) يرجع الفضل فى بدء التاريخ الرومانى ، وفى ظهور أول دراسة

(1) R. Aron. Democratie et Totalitarisme. Paris : Gallimard. 1965, p. 41.

(٢) أنظر دراسة واعية بالوثائق عن «بوليبىوس» فى : جورج سارتون ، تاريخ العلم ، ترجمة د. مصطفى عبد الحميد العبادى وآخرين ، دار المعارف بمصر ، ١٩٧٢ ، الجزء السادس ، الصفحات من ٤٣ إلى ٥٠ .

لتنظيم السياسية الرومانية . وقد استفاد بوليبيوس من أفلاطون وأرسطو في تقسيمها السداسي للساتير ، وأضاف نظرية أكثر وضوحاً في للدولة - المسماه بدورة بوليبيوس - التي تؤدي الى تحويل كل نوع من الحكومات الى نوع آخر (١) كما أن «شيشرون» - رجل السياسة والقانون - درس فلسفة أفلاطون وأرسطو وقرأ التاريخ لبوليبيوس وتأثر بأفكاره وقد ذهب إلى أن أفضل دستور للدولة هو ذلك الذي يجمع في توازن الاشكال الثلاثة للحكومات وهي الملكية والأرستقراطية والديمقراطية دون أن يتضمن أية مظاهر للاستبداد (٢) . والدولة عنده هي مصلحة الناس المشتركة ، أي ما هي إلا شركة مساهمة ، العضوية فيها ملك لجميع مواطنيها فالدولة وقانونها ملك

(١) يرى بوليبيوس أن هناك دورة تتحول فيها الدساتير أو الحكومات من حسن إلى سيئ ، من ملكية إلى حكم إستبدادي ومنه إلى حكم إرستقراطي إلى حكم أوليجاركي ومسبب الأوليجاركي إلى ديمقراطية متدلة ، ثم إلى حكم الغفلة mob rule أنظر :

C. Sabine, op. cit, pp. 154 - 55 and 163; W. Ebenstein, op.

cit. pp. 113 16-

(٢) جمع شيشرون أفكاره الأساسية في مؤلفيه (الجمهورية) و (القوانين) ويبدو من مطالعته هذين الكتابين أنه كان متأثراً إلى حد كبير بالفلسفة الرواقية ، ولقد أقام شيشرون مفهوم الدولة على فكرتين أساسيتين :

الأولى : الدستور المختلط الذي يتمثل في دستور روما الذي اعتبره أكمل الدساتير اعتماداً على الخبرة السياسية وما تستطيع أن تحقق من قيام نظام للحكم يجمع بين الاستقرار والكمال .

الثانية : نظرية التطور التاريخي الدوري للساتير . فنظرية الدولة عنده ترتكز على الحقائق والتجارب ، وإستقراء الأحداث . وهو يرى أن الدولة يجب أن تلتزم بالاعتراف الدائم بالحقوق ، وبما يربط بين مواطنيها ، على أساس العلاقات المشتركة بينهم وفق مبادئ محددة . فالدولة هي مصلحة - الناس المشتركة ، والناس هم مجموعة الأفراد الذين يربطهم توافق مشترك بصدد الحقوق والإلتزامات ، وتحتلهم المشتركة ، والإسهام في العمل المشترك الذي يعود عليهم بالنفع المشترك .

لجميع الناس ، وقوة الدولة تنبثق من الناس جميعاً ، واستخدام القوة سياسياً
استخداماً سلمياً وقانونياً هو استخدام لقوة الناس جميعاً .

لقد كان شيشرون متأثراً بظروف عصره التي كانت تختلف عن تلك التي
كانت سائدة في اليونان من النواحي الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، فكان
نظام الحكم في الإمبراطورية الرومانية يقوم على أساس تركيز «القوة السياسية»
من أجل تحقيق قوة أكثر للإمبراطورية ، وفي الوقت نفسه كانت الإمبراطورية
مقسمة إلى عدة مقاطعات يقوم على كل واحدة منها حاكم روماني له
صلاحيات واسعة في الشؤون الإدارية . ونتيجة لظروف الحكم في الإمبراطورية
نلاحظ أن شيشرون قد أعطى القوة مفهوماً أكثر عمقا من بوليبيوس ، فالقوة
إذن تمثل ركيزة أساسية في أفكار شيشرون السياسية إذ أنها تمثل الأساس في
تأكيد الحق والعدل وإقرارهما في الدولة ، هذا فضلا عن أن هذه القوة كانت
دائماً تمارس بوساطة قلة من الأسر الأرستقراطية التي كانت تتولى السلطة من
خلال حكومة الأقلية ، التي كانت تحكم سواء في روما أو في الأقاليم التي
تخضع لها (١) .

وان كان مفكرو الرومان قد أولوا القانون أهمية خاصة ، فالقانون في
حد ذاته أن هو الاشكل من أشكال القوة ، فبغض النظر عما تتضمنه القوانين
بين واضع القانون ومنفذه ، ما هي الا تعبير عن علاقات قوة وتنظيم لها .

(١) انظر :

G. Sabine, op. Cit., pp. 160 - 162 and 166; Ibrahim D., Governmental Forms and the problem of classification, Cairo, 1966, p. 5. and, Ebenstein, op. Cit., p. 133.

ومن ثم فإن الكتاب الرومانيين الأول - شأنهم شأن من سبقهم - لم يقتنوا إلا ما يمكن أن نسميه بعلاقات القوة على مستوى الفرد والجماعة والدولة التي كانت القوة فيها في يد أقلية على الدوام .

وإذا كانت القوة قد شكلت ركنا هاما عند مفكرى اليونان والرومان ، فهي تشكل المحور الأساسي في نظرية «مكيافيللي السياسية» . فمن خلال معاشته لأحداث «فلورنسا» ومشاركته فيها ، استخلص من الصراع بين حكم أسرة «ميديتشي» بزعامة «لورنزو» (١) ، أن أساسى الدولة هما «القوة» و«الحيلة» (٢) . وكان يؤمن بأن فن السياسة متوقف على ادراك دوافع المصلحة الذاتية كما يرويها التاريخ وتكشف عنها التجربة ، بل أنه يربط بين التغير في آراء الناس بالتغير في مصالحهم الشخصية (٣) . وتتوقف قوة الدولة عند مكيافيللي على قوة جيوشها ، فالدولة قبل كل شيء يجب أن تملك وسائل الدفاع عن كيانها واخضاع المتمردين عليها من الرعية .

لقد أملت تجارب مكيافيللي ومشاهداته ومعاشته لواقع إيطاليا المتمزق كل آرائه في الحكم والسياسة ، مما دعى الكثير من دارسيه الى وصفه بأنه أول من عالج السياسة العملية واحل دراسة الوقائع وتحليلها محل مناقشة النصوص فضلا عن أنه أول من فصل بين السياسة والأخلاق . «فهو يرى في

(1) N. Machiavelli, The Prince, Trans. by George Bull, Harmondsworth : penguin Books, 1971. p. 11.

(٢) وما الحيلة - من وجهة نظرنا - في حقيقة أمرها إلا أعمال قوة العقل بقصد الوصول إلى هدف معين .

(3) K. Mannheim, Ideology and Utopia, London : Routledge & Kegan Paul, 1968, p. 56.

الخداع والكذب وحتى في الوحشية وسائل قد تكون مجدية ينبغي الالتجاء إليها عندما تقتضى الحالة السياسية ذلك» (١) .

ان آراء مكيافيللى تمثل الأرض الخصبة لنمو وتطور السياسة الواقعية فقد اعتر «موسولينى» بمكيافيليتيه الايطالية ، ولم يكن «هتلر» اقل منه اعزازا بالمكيافيليه ، وكذلك الحال بالنسبة لسياسة الديمقراطيات المزعومة ، وكثيرا من دول العالم الحديث يفوق حكامها وصايا مكيافيللى فى الغش والخداع السياسى واستخدام القوة الغاشمة . وعلى هذا فليس ثمة اختلاف بين فلسفة الحكم فى عصرنا الحالى ، وفلسفة الحكم فى عصر مكيافيللى الذى رأى أن يقوم أساسا على القوة والخدعة (٢) .

ولا يختلف «بودان» فى اهتمامه بالقوة عن مكيافيللى الا من حيث اعتماده على التحليل الفلسفى ، فبودان يوضع فى تاريخ الفكر الاجتماعى فى أول حلقة من سلسلة المفكرين التى نستطيع أن نضم إليها «هزولوك ومونتسكيو» (٣) . ويشترك بودان مع مكيافيللى من حيث تأكيده على أن النظرية السياسية يجب أن تقوم على قواعد تاريخية وملاحظة الوقائع ودراسة النظم السياسية ، وهو لم يفصل بين القانون والاخلاق كما فعل مكيافيللى . فالعدالة والاخلاق — عند

(١) د. محمد طه بدوى ، أصول علوم السياسة ، المكتب المصرى الحديث ، الأمانة كندرية ١٩٦٧ ، ص ٢٢١ .

(٢) أنظر دراسات حول مكيافيللى وكتابات فى : د. محمد عبد المعز نصر ، فلسفة السياسة عند الألمان ، مطبعة م.ك. الاسكندرية ، ١٩٧١ ، ص ١٢٢ ، وأنظر أيضا :

John Plamenatz, Man and Society, London : Longman, vol. 1'. 1970. P. I. seq. Ebenstein, op. cit., pp. 282 - 290; and Paul H. Furfey, A. History of Social Thought, N.Y. Mcmillan Co., 1946 .

(٣) د. محمد عاطف غيث ، علم الاجتماع ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٦٣ ، ص ٩ .

بودان - أمران لا بد منها لعلم السياسية . أما القانون الطبيعي الذى يحدد العلاقات بين الناس ، فقد قبله ، وبين انه ينظم علاقات الناس ويقيّد سلطان الحاكم (١). وحلول بودان من خلال تأكيده على فكرة السيادة بمنهج الفيلسوف أن يدعم «القوة السياسية» ويركزها في الحكومة الملكية التي كان يفضلها عن سواها . وهو بذلك يشترك مع «هيز» الذي أيد فكرة السيادة المطلقة وتركز القوة السياسية في يد الملك . ففكرة السيادة أن هي الا تعبير عن أو هي أساس سيطرة الدولة وسموها ، وهذا يؤدي إلى تحكمها لانه يعنى حكم الاقوى . والقوة السياسية في أى مجتمع هي السلطة العليا فيه ، وهي التي تتركز في فكرة السيادة التي صنف بودان على أساسها أنواع الحكومات (٢) ، التي فضل منها الملكي الوراثي حيث تتركز القوة في شخص الملك مما يقضى على المصالح الطبقية وتضاربها ، فبودان هنا مكيفيللى النزعة في مناداته بالحكم المطلق .

أن من أبرز آراء بودان قوله بمشروعية «القوة» التي تستطيع أن تستمر اذ أن سموها واستمرارها دليل على انها تعمل من أجل الصالح العام . ويستخدم بودان حججا لا تتفق مع هذه الافتراضات فهو يرى - على سبيل المثال - أن السلطة التي يمارسها الغزاة على المنهزمين لا تستمر لمجرد انها تعمل من أجل صالحهم ، بل أن للغزاة الحق في قتل المنهزمين ، وبالتالي يحق لهم أن يحكموا المنهزمين على أساس أنهم يمنحونهم الحياة في مقابل الطاعة . وحتى إذا كان

(١) د. بطرس بطرس غالى و د. محمود خيرى عيسى ، مبادئ العلوم السياسية ، مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٦٢ ، الطبعة الأولى ، ص ١١٩ .

(٢) يرى بودان أن السيادة إذا انحصرت في شخص واحد فإن الحكم يكون ملكيا ، وإذا كانت في عدة أشخاص فالحكم يكون إرستقراطيا ، وأخيرا يكون الحكم ديمقراطيا إذا كانت السيادة في يد الأغلبية .

المنتصرون معتدين ، فان انتصارهم يعطيهم الحق في حكم المغلوبين ، وليس ذلك فحسب ، بل وفي تجريدهم من ملكيتهم وحريتهم (١) . ولعل مفهوم القوة في أكثر صورها وحشية يتجلى في هذا الذي ذهب اليه بودان .

وحاول «مونتسكيو» في كتابه «روح القوانين» أن يرد على السؤال الهام . من الذي يحكم ؟ حيث رفض القيمة العامة لتصنيف النظم وفقا للعدد - كما ذهب أرسطو - سواء اكان الحاكم واحدا ام أغلبية أم الجميع . (٢) الا انه تمسك في الوقت نفسه بفكرة أرسطو عن أن طبيعة النظام السياسي تعتمد على الدين ييدهم «القوة العليا» وأكد على أن أى نظام سياسى انما يرتبط بظروف اقتصادية واجتماعية معينة . فتصنيف النظم السياسية يعطى في الوقت نفسه تصنيفا للمجتمعات ، ونوع الحكم يرتبط بالتنظيم الاقتصادى والاجتماعى ولا يمكن أن يفصل عنها .

وتكشف دراسة القوة عند مفكرى مرحلة ما قبل ظهور علم الاجتماع عن تسلط النظرة الفلسفية على المعرفة الاجتماعية منذ عصر الفكر اليونانى القديم وحتى منتصف القرن الثامن عشر ، حيث كان اهتمام المفكرين منصبا في المقام الأول على ما يجب أن يكون دون اهتمام بالواقع . الا أن تلك الفترة لم تخل من تناول الأحداث الاجتماعية بأسلوب علمى . فقد أدرك «افلاطون» و «أرسطو» وكثيرون من بعدها أثر الأوضاع الاقتصادية والجغرافية والسكانية في الحياة

(1) J. Plamenatz, op. cit., p. 100.

(٢) صنف مونتسكيو النظم السياسية في ثلاثة أشكال هي الجمهورى (كما ظهر في أثينا وأسرطه وروما) ، والإستبدادى (وتمثله الامبراطوريات الآسيوية) والملكى (وتمثله ممالك أوروبا الحديثة) أنظر :

الاجتماعية . ولعل ذلك يصدق على تلك الفترة من التاريخ القديم التي كانت فيها «دولة المدينة city - state» هي قمة ما انتهى اليه النظام السياسى والدينى الذى كان سائدا فى المدن الاغريقية القديمة . فلم يتجاوز افلاطون فى جمهوريته بخياله الفلسفى المحلق ذلك الواقع السياسى والاجتماعى الذى كان موجودا فى دولة المدينة الا من حيث ابداء الرأى فى هذا النسق ومحاولة تعديله وتغييره على النحو الذى يتفق مع وجهات نظره السياسية .

غير أن هذا المنظور يعتريه الكثير من التغير عند أرسطو كما يظهر من دراسة كتابه السياسة وذلك كنتيجة لتغير الواقع السياسى والاجتماعى من حوله على اثر اجتياح الاسكندر المقدونى لبلاد اليونانى وانهيار دولة المدينة وقيام امبراطورية الاسكندر . ويميز المفكرون بين الحضارة اليونانية القديمة وهذه الحضارة الجديدة بأن يطلقوا على الأولى اسم «الهينية» ، بينما يطلقون على الثانية الحضارة «الهينية» . الا أن الحضارة الثانية لم يقدر لها الاستمرار بعد وفاة الاسكندر ، وانتهى الامر فى أوروبا الى الرومان ، حيث قامت الدولة الرومانية التي استمرت سيطرتها قرون عديدة ، والتي اعتمد بقاؤها على ممارسة القوة من روما . وفى ظل ما يسمى «بالسلام الرومانى» ، ونقصد به السلام الناتج عن ممارسة أعلى قدر ممكن من قوة الدولة المسيطرة على اصقاع الامبراطورية من أوروبا الى الشرق - الشرق الأوسط - يعطينا المناخ السياسى السائد مفكرين سياسيين من أمثال بوليبيوس وشيشرون .

وتبقى سلطة الدولة الرومانية مرتكزة على قوتها التنظيمية الى أن ظهرت المسيحية فى القرن الاول الميلادى ، واتخذها قسطنطين ، بعد ظهورها بثلاثة قرون عقيدة رسمية للامبراطورية . وقد أدى ذلك بالتدريج إلى أن تحل القوة

الدينية» محل القوة العسكرية في السيطرة على الأجزاء التي كانت خاضعة للدولة الرومانية . وفي ظل هذا التحول يتغير المناخ الاجتماعي والسياسي الذي كان سائدا آنذاك . ذلك فضلا عن التحول الخطير في القضايا الفلسفية الكبرى التي كانت تقوم قبل ذلك على أساس من المعتقدات الوثنية سواء أكانت يونانية أم رومانية ، والتي أصبحت تقوم الآن على أساس من المعتقد الديني المسيحي .

وقد استطاعت الكنيسة في ظل الفلسفة الجديدة أن تفرض سيطرتها على كل بلاد أوروبا تقريباً . وكان في بقاء هذه السيطرة واستمرارها بقاء للنظام الاقطاعي الذي يمثل الأساس الاقتصادي والاجتماعي والسياسي لأوروبا في تلك الفترة التي ارتبطت فيها المعرفة الاجتماعية بالأيديولوجية المسيحية . ولم يقدر لهذا النظام أن ينهار إلا عند ظهور «المدن» في نهاية القرون الوسطى ونشأة ما يسمى بالطبقة «البرجوازية» وكان لابد للنظرة الفلسفية التي تتناول المجتمعات بالدراسة من أن تتحول تحولاً خطيراً تبعاً للتغير في الأبنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، على أيدي بعض المفكرين الذين عاصروا هذا النظام الجديد وعاشوا في ظل حروب القوميات الأوروبية من أمثال مكيافيلي وبودان ومونتسكيو ، الذين رفضوا مفاهيم العصر الوسيط واتجهوا صوب الواقع التاريخي لدراسة الأحداث والوقائع الاجتماعية التي مثلت فكرة «القوة» المحور الذي دارت حوله كتاباتهم .

القوة في دراسات علم الاجتماع :

من الملاحظات الهامة والعلامة التي أرى وجوب الإشارة إليها هنا أن غالبية مفكرى السياسة والاجتماع كانوا ممن يهتمون بمراقبة التحولات السياسية

والاجتماعية من حولهم ، وأن الكثيرين منهم تجاوزوا ذلك الاهتمام العلمى إلى الممارسة العملية نفسها، كماهى الحال عندمكيا فيللى وبودان وماركس وماكس فيبر وغيرهم . وإن دل ذلك على شىء فأنما يدل على أن الصلة وثيقة بين مباحث علم الاجتماع والسياسة العامة للمجتمع ، ويبدو ذلك واضحا في نظريات وكتابات الكثيرين من علماء الاجتماع الذين راقبوا أو عايشوا أو مارسوا العمل السياسى .

أن الاساس المنظم للفكر الاجتماعى بالمعنى الذى يسود مجالات الفكر الآن لم يقدر له أن يبرز إلى حيز الوجود حتى منتصف القرن التاسع عشر - فقد كان «أوجست كونت» أول عالم لإجتماع يرسخ قواعد هذا العلم كعلم قائم بذاته ويضع له الحدود . (١) وأقام كونت التباين الاجتماعى على ثلاثة عوامل رئيسية هى الجنس Race والمناخ والفعل السياسى ولا يتغير العاملان الاولان كثيرا ، ولكن التأثيرات السياسية هى التى تتعرض للكثير من التعديل عن طريق «البصيرة الاجتماعية» (٢) ، ومن ثم فإن كونت يوصف على الدوام بأنه أول منظر لعلم الاجتماع ، فضلا عن أنه أول من استخدم مصطلح «الاتفاق» فى محاولته لايجاد مصدر مدنى للشرعية بالنسبة للنظام السياسى فى حدود ذلك النظام نفسه . (٣)

(1) Lewis A. Coser. Masters of Sociological Thought. N.Y.:
Harcourt Brace, INC, 1971. p. 3.

(2) E. S. Bogardus, op. cit., p. 241.

(٣) أنظر :

R. Aron, Dix - Huit Lecons sur la societe Industrielle, Paris.
Gallimard. 1962, p. 21, N. Birnbaum, The Crisis of Industrial Society,
London : Oxford Univ., Press, 1970, P. 69.

وبما أننا لسنا في معرض التاريخ لعلم الاجتماع فانه يهمننا أن نعرض لتلك الاجزاء من تراث علم الاجتماع ذات الصلة بموضوعنا ، وخاصة عند هؤلاء الذين كانت «القوة» تمثل الفكرة المركزية في كتاباتهم التي لها أبلغ الاثر ليس على مجالات الفكر كتنتاج مجرد، بل إنصرفت آثارها إلى واقع الحياة على النحو الذي أسهم في اعطاء عالمنا الحديث شكله الحالي ، بما يرتبط بكل ذلك من نظريات لا تخرج في جوهرها من وجهة نظرنا عن الاعتماد على «مفهوم القوة» كأساس يعبر عن واقع بناء القوة الذي تحتل الصفوة قمته على الدوام .

فاذا ما حاولنا أن نعرض لآثار القوة السياسية في المجتمع الحديث ، فاننا نجد أن أول دراسة أمبيريقية لها—بعد ظهور مصطلح علم الاجتماع sociologie جاءت في كتاب «دى تو كفيل» عن الديمقراطية في أمريكا (١٨٣٥) (١) . وهو دراسة شديدة الموضوعية لآثار الديمقراطية على التراث والقيم والبناءات الاجتماعية التي وصلت إلينا من مجتمع القرون الوسطى (٢) . واستكشف فيها «تو كفيل» مصادر القوة السياسية الحديثة بوجهيها المتلازمين وهما : الاتجاه البروقراطي والمركزية .

وعلى خلاف غالبية أو معظم معاصريه لم ير «تو كفيل» الديمقراطية على أنها نسق للحرية وإنما رآها على أنها نسق للقوة . ففي الوقت الذي نرى الحرية

(١) أنظر :

Alexis de doqueville, De la Democratie en Amerique, Paris Gallimard, 1968.

وهناك ترجمة كاملة لكتاب (تو كفيل) عن الديمقراطية في أمريكا قام بها وعلق عليها خيرى حماد ، مجموعة اخترنا لك ، العدد ١٨٠ والعدد ١٨٧ ، الدار القومية للطباعة والنشر القاهرة .

(2) R. Nisbet, The Sociological Tradition, London : Heinemann 1971, p. 120.

عند تو كفيل هي الحصانة من القوة ، نجد أن الديمقراطية بطبيعتها — على حد قوله — شكل من أشكال القوة ، وهي بالامكانية أعظم قوة وأبلغ أثراً من أى نظام سابق للحكم السياسى (١) .

أثر القوة فى الفكر والواقع الاجتماعى السياسى الحديث :

لقد تتبعنا فيما تناولناه مفهوم القوة عند الاقدمين ، ومفكرى العصر الوسيط وعصر النهضة ، وذلك من خلال المنظور الذى تتبناه فى محاولة استجلاء وبلورة ذلك المفهوم الذى ساد الفكر الإنسانى ويسوده على وعى أو على غير وعى منه .

وفى تتبعنا لمفهوم القوة نجد أن مفكراً واحداً « كماركس » أعطانا نوعاً من الفكر — ينتمى من حيث النظرية الاجتماعية العامة إلى مجال « الصراع » — كان ولا يزال وعلى ما يبدو سوف يظل هو المحرك الاساسى لكثير من أفكار كتاب الغرب والشرق على السواء ، فمنذ ظهور الفكر الماركسى بشكله المتبلور والناضج فى الكتابات المتعددة ، نجد المفكرين منقسمين حول هذا الفكر بين مؤيد ومعارض .

وليس من المبالغة القول بأن أعمدة علم الاجتماع ومفكرى الكلاسيكيين أمثال : أميل دوركايم وماكس فيبر وفلريدو باريتو وروبرتو ميشلز وجيتانو موسكا وكارل مانهايم و س . رايت ميلز ، لم يكونوا إلا نتاجاً للأفكار التى طرحها « ماركس » ، سواء أكان ذلك بالموافقة أو بالمخالفة .

(1) Ibid., p. 121.

ونحن لن نتناول من أعمال ماركس الكثيرة ، الا ما يحس الموضوع الذى نحن بصدده فى هذا البحث ، وعلى وجه الخصوص مسألة «الأغتراب» التى أن هى الا نتيجة مباشرة برد الفعل لممارسة القوة ترتبط بها ارتباطا عضويا ورياضيا . ولمفهوم الأغتراب عند ماركس محتوى فلسفى واخر اجتماعى ، فمن الناحية الفلسفية يعنى ماركس بالاغتراب «عملية التشيؤ Process of Objectification» (١) التى تباعد ما بين المرء ونفسه ، وما بينه وبين العالم ، أما من الناحية السوسيولوجية فللاغتراب محتوى مزدوجا :

الأول : أن الاغتراب هو فقدان الانسان لتوحدة مع عمله ونتاجه - وذلك يعنى أن هذا الناتج يصبح تجسيدا لجهده ضد ذاته .

والثانى : أن الاغتراب هو وضع الناس فى حالة تضاد ضمن شكل من أشكال العلاقات الاجتماعية يولده اعتسافا اكراه الاقتصاد السياسى . وفى كلا هذين المعنيين ، يرتبط الاغتراب الاقتصادى والاجتماعى بنسق الملكية الخاصة فى علاقة سببية متبادلة .

والنظر إلى الواقع الاجتماعى والسياسى الذى يتناوله ماركس بالدرس وهو واقع رأسمالى يقوم على بناء للقوة يسيطر فيه رأس المال من خلال مؤسساته الحاكمة ، يدلنا على أن الفرد يزداد اغترابا كلما ازدادت سيطرة هذه المؤسسات . غير اننا نرى بعد أن وضعت النظرية الماركسية نفسها موضع التطبيق فى المجتمعات التى تتبناها أن ظاهرة الاغتراب تجد لها محلا فى ظل الماركسية أيضا الامر الذى يؤكد ارتباطها الوثيق بممارسة الحكم أى القوة فى

(1) W. G. Runciman, op. cit., p. 47.

ظل أى نظام . وطالما أن الدولة لم تذب بعد تماما بحسب المفهوم الماركس ،
فأن النظرة الواقعية إلى الامر تحتم علينا أن نربط دائما بين ممارسة القوة
والاغتراب فى ظل أى نظام .

إن العامل الحاسم عند ماركس هو التعارض بين أصحاب وسائل الانتاج
والعمال الذين يؤدون عملهم نظير أجر . واغتراب العمال هو مصدر كل
الأسقام الاجتماعية ، والتعارض بين الطبقات يشكل أصل كل الصراعات
البشرية . فالتاريخ عند ماركس عبارة عن «عملية جدلية» تصل بنا من تناقض
أثر تناقض إلى مجتمع لا طبى وانسانية بلا خصومة .

ومن ثم فإن الماركسيين يبررون النزاعات الثورية على أنها نتيجة للجدلية
التاريخية التى تتجه نحو المجتمع اللا طبقى ، من خلال محاولة البروليتاريا وضع
حد للاغتراب فى العمل عن طريق الصراعات الطبقيه القاهرة (١) . وعلى هذا
فالثورة عند الماركسيين هى محاولة للقضاء على التسق الطبقي .

وفكرة الاغتراب تمثل سمة بارزة فى تفكير القرن التاسع عشر ، إذا أننا
نجدها عند كتاب من أمثال : توكفيل ودستوفسكى وفير ، ولئن كانت
الماركسية هى التى حملت هذا المصطلح إلى القرن العشرين الا أن مفهوم
الاغتراب قد تناول ولا شك بوساطة هؤلاء المفكرين على نحو يختلف عن
ذلك الذى عاجلة به ماركس ، بالرغم من أن الفكر الماركسى هو الذى دفع
هؤلاء إلى تناول هذه الفكرة التى نجدها بارزة فى الأدب والفلسفة والدين
وعلم الاجتماع خلال القرن التاسع عشر . (٢)

(1) R. Aron, " Social Structure and the Ruling Class " B. J. S.

I. (1) March, 1950 p. 1.

(2) R. A. Nisbet, op. cit., p. 264.

وعلى وجه العموم فإن تاريخ الجنس البشرى عند ماركس ذو وجه مزدوج فهو تاريخ السيطرة المتزايدة للإنسان على الطبيعة وهو في الوقت نفسه تاريخ «الاغتراب» المتزايد للإنسان . فالأغتراب عند ماركس عبارة عن حالة تسيطر فيها على الناس قوى غريبة . تأخذ هذه الفكرة المكانة المركزية في كتابات ماركس الأولى ، هذا فضلاً عن أنها تبدو واضحة في كتاباته المتأخرة ، لكن ليس كقضية فلسفية وإنما كظاهرة اجتماعية وذلك هو سر اهتمامنا بها . والذي يعيننا هو أن المعالجة الماركسية لمفهوم القوة تؤدي بنا في امتدادها النظري إلى اضمحلال ذلك المفهوم باضمحلال الدولة في نهاية الأمر ولكن النظر إلى الأوضاع التي تسود العالم الآن والتوازن الذي يحاول المعسكران السائدان فيه تحقيقه ينبيء بأن اضمحلال الدولة واكتمال بناء الشيوعية في العالم بأسرة أمر يزداد بعدا عن الواقع يوماً بعد يوم ، فالقوة إذن وما يرتبط بها من صراعات سوف تبقى هي العامل المحرك أبداً للتاريخ . فإذا ما سلمنا بهذه الحقيقة أصبح علينا أن ننظر إلى المجتمعات المختلفة على أساس أنها بناءات اجتماعية تسود فيها انساق سياسية ، هي في مجملها نتاج لمسيرة كل مجتمع على حدة والظروف التي مر بها عبر التاريخ ، والمقولة الأساسية فوق التاريخية التي تحكمها جميعاً هي مقولة القوة .

القوة والسلطة :

وذلك من وجهة نظرنا يتفق مع ما يراه دوركايم من أن «السلطة» هي النظام الاجتماعي الوحيد الذي استطاع أي مجتاز عاصفة التاريخ الحديث (١) . وهذه النقطة تمثل لب ما يسمى بعلم الاجتماع السياسي عند «دوركايم» .

ولعلنى اتفق مع دور كايم فى هذه النقطة ، إذ أن الانساق الاجتماعية والسياسية تتغير وتتخذ أسماء مختلفة عبر التاريخ ، ويبقى مفهوم السلطة هو القاسم المشترك بينها جميعاً .

ويتناول دور كايم السلطة بشكل متكرر فى جميع أعماله ، فباستثناء المجتمع فإن السلطة هى الموضوع السائد فى فلسفة وعلم الاجتماع عنده . ولذلك نراه يتخذ القانون فى أول الأمر على أنه المعيار الحقيقى للتضامن الاجتماعى ، وكونه تخلى فيما بعد عن هذا التأكيد ، فإن ذلك لا يقلل بحال من اصراره على القول بأن «المجتمع الحق ، والأخلاقيات الحق ، لا توجدان إلا إذا اتضحت السلطة فى سلوك الفرد وعقده» . ويمكننا الاستدلال على ذلك من ربطة بين السلطة والنظام ، إذ أنه يرى أن النظام يؤدى إلى تحقيقها ، فالنظام هو السلطة العاملة ، والمجتمع عند دور كايم كما حدثنا فى تقسيم العمل . وفى القواعد لا يتضح إلا فى الاشكال المتنوعة للضوابط التى يفرضها وينظم بها حياة الفرد . فالسلطة والنظام يشكلان سداة الشخصية — عند دور كايم — ودون السلطة لا يستطيع الانسان أن يحس الواجب ، أو الحرية الحقيقة (١) .

ويعالج دور كايم فى الصفحات الأخيرة من كتابه «الانتحار» مشكلة السلطة والقوة ويعطينا مدخلا نظريا لدراستها ، وقد قدر لهذا المدخل أن يكون ذا تأثير فى عدد من المؤرخين وفقهاء القانون ، وعلماء الاثنولوجيا ، الذين وجدوا فى التقسيم الثنائى للسلطة الاجتماعية والقوة السياسية منظوراً ذا نفع كبير فى دراساتهم للثقافات والفترات التاريخية .

(1) Ibid., p. 252.

إن دور كايم ينظر إلى الصراع الطبقي في المجتمع المعاصر على أنه نتاج الحقيقة أن نظام الطبقات يتقابل أو لا يتقابل مع المواهب الطبيعية . ولا يفسر الصراع الطبقي عند دور كايم — إلا استخدام القوة الاقتصادية Economic power في فرض تعاقدات غير عادلة (أى علاقات عمل غير عادلة) . فالمجتمع المعاصر لا يتميز عن انماط المجتمع التقليدى بالطابع الطبقي النوعى ، وإنما يتميز بشيوع التضامن العضوى (١) ، الذى يمثل عصب نظرية دور كايم المعارضة لفكرة المجتمع القائم على صراع الطبقات . فالتغير عنده لا يكون طيبا الا إذا عاد بالفائدة على المجتمع بأسرة . فالمبدأ والاساس المنظم للمجتمع الحديث لا يوجد الا فى طابعة الرأسمالى كنسق طبقي لمن يملكون ومن لا يملكون وإنما يوجد هذا المبدأ الاساسى ، والمنظم للمجتمع الحديث فى التخصص العضوى للتقسيمات التعاونية المهنية .

ويتوجه دور كايم بالنقد لماركس فى ربطة — أى ماركس — بين البناء الطبقي والاغتراب ، ويقول أن هذا الربط ما هو الانتاج للخلط بين «الانانية» و «الفردية» . ولا ينبغى الخلط بين الاتجاه الفردى للمجتمع المعاصر وبين الانانية التى يتحدث عنها الاقتصاديون والفلاسفة النفعيون . فالفردية — أوالتحويل الاخلاقى للتخصص فى تقسيم العمل—أن هى الا شئ يصحب بالضرورة عملية تطور المجتمع الحديث والعامل المميز الذى تنطوى عليه اسقام النظام الحديث . ان هو على وجه التحديد الا افتقار التسويغ الاخلاقى لتقسيم العمل . ولا يمكن تحقيق مثل هذا التسويغ إلا عن طريق المصادر التقليدية — الا وهى الدين .

(1) A. Giddens, Capitalism and Modern Social Theory, London Cambridge Univ. Press, 1972, p. 240.

ولنا أن نلاحظ هنا — بغض النظر عن اثر ماركس على دور كايم — أنه بينما يحصر ماركس تفسيراته في دائرة الاقتصاد ويتعد دور كايم عن تلك الدائرة ليدخل في دائرة الأخلاق أو الدين فان هذه العوامل وإن اختلفت ليست الا اشكالا مختلفة للقوة وما يرتبط بها من صراعات وضغوط .

هذا وإن كانت «القوة» قد برزت على نحو اقتصادي عند ماركس ، واتخذت شكل السلطة عند دور كايم فانه لما يعزز نظرتنا الى تفسير البناء الاجتماعي على اساسها — وإن اختلفت الاشكال التي تتخذها — أن نجد «فيبر» يكمل مادية ماركس الاقتصادية بمادية عسكرية وسياسية ، إذ أنه يبحث في المسائل السياسية عن السيطرة على الأسلحة وعلى وسائل الادارة أو البيروقراطية وما هي إلا أشكال أخرى للقوة .

القوة والفكر

يهيمن في هذا المجال من هذه الدراسة تلك العلاقة بين علم الاجتماع الفيبري وفلسفته السياسية التي اتخذت طابعاً سوسيولوجيا من خلال حوار الممتد مع الفكر الماركسي . وبرغم أن فيبر كان ليبراليا متأثرا بالمدرسة التاريخية الألمانية التي كانت هي نفسها منشغلة بدراسة مفاهيم «هيجل» و «ماركس» فان الخاصية العامة لما أنجزه في حياته من أعمال تشكلت نتيجة لحواره مع ماركس ، «ولم تكن أعمال فيبر مجرد نقد لنظرية ماركس ، ولكنها كانت إستيعابا كاملا لعناصر كثير من المادية التاريخية (١) .

ولقد كان فيبر يعني بدراسة طبيعة وأصل الرأسمالية ، وقد أدى به ذلك

(1) S. Kozyr - Kowolski, Weber and Marx (in Polish Sociological Bulletin, No. 1, Vol. 17, 1968, p. 5.

إلى الاحاطة الشاملة بمقومات الحضارة الغربية مع مقارنتها بحضارات الشرق ومن خلال إنشغاله بهذه المشكلة وغيرها ، عمم وراجع منهاج ماركس — كما يقول زابتلن — ويجب أن نقول هنا أنه لم يكن يدحض ماركس ، لأنه قبل المبادئ الميثودولوجية الكبرى لماركس على أساس أنها مثمرة بشكل غير عادي (١).

وهذا يخطيء «بارسونز» في إدعائه : «بأنه بعد اتصال «فيبر» المبكر بالموقف الماركسي ، سرعان ما ارتد مقتنعا بأنه لا غناء عن دور هام للأفكار Ideas في تفسير العمليات التاريخية العظيمة» (٢) . وهذا القول من قبل بارسونز إنما يعني أن ماركس لم يكن على دراية بأهمية دور الأفكار في التاريخ وهذا الزعم بالنسبة لفيبر خاطيء أيضا لأنه «احتفظ طوال حياته — على حد قول زوجة فيبر — بإعجاب واحترام عظيمين لماركس ولأعماله» (٣) ، إذ أن فيبر كان يرى كما يرى ماركس بأنه الأفكار أن هي إلا تعبير عن المصالح العامة ويمكن أن تستخدم في الصراع حولها ، هذا فضلا عن تأثير فيبر بقول «نيتشة» : بأن الأفكار إن هي إلا ترشيد لهذه المصالح وتستخدم من أجل السيد والسيطرة والقوة . كما أن الكثير من أعمال فيبر وليس علم إجماع الأفكار عنده فقط ، يمكن فهمها على أحسن نحو على أساس أنها تبادل للأفكار مع ماركس هذا فضلا عن أن نظريات التدرج والسلوك الاقتصادي تمتد بجذورها إلى إقتصاديات ماركس وعلم الاجتماع عنده (٤) . ومن ثم فإنه يجب النظر إلى

(1) Irving Zeitlin, Ideology and the development of Sociological Theory, New Delhi : Prentice - Hall, 1969, p. 108.

(2) The Introduction to (The Theory of social and Economic organization, by Max Weber), Trans, by A. M. Henderson and T. Parsons, London : William Hodge, 1947, p. 4.

(3) S. Kezvr - Kowolski, op. cit., p. 9.

(4) L. A. Coser, op. Cit., p. 249.

فيبر ليس على أنه إنكار لماركس ، بل على أساس أنه إبراز وإتمام لمنهاجه ،
وإستيعاب كامل لعناصر كثيرة من المادية التاريخية .

ويتفق فيبر مع ماركس في أن ثمة علاقة بين «القيم الإجتماعية» ، إلا أن
رأى فيبر كان مغايراً لرأى ماركس ، فالقيم الإجتماعية والعلم الإجتماعى عند
ماركس متداخلة بشكل متبادل ، لأن الفكر السوسيولوجى كله قابل لأن
يكون ايديولوجيا ، أما بالنسبة لفيبر فالقيم الإجتماعية والعلم الإجتماعى مرتبطان
لأن العلوم الإجتماعية يجب أن تكون «مرتبطة بالقيمة Value-Related»
برغم أن ذلك لا يمنع إجراء البحث السوسيولوجى على أساس أنه متحرر من
القيمة Value-Free .

لقد كان فيبر مؤرخاً شغوفا بدراسة الأشكال الفريدة ومجموعات العناصر
الثقافية التى تأخذ مكانها فى سياقات ثقافية محددة ، كما أنه كان شغوفا بنفس
القدر بالتعميمات التى يضعها عن الظواهر الإجتماعية المتنوعة . ومن الأدوات
التي إتخذها فيبر ليستعين بها على الفهم فى هذا المجال «التركيب Construct»
الذى أصبح الآن من الشهرة بمكان ، والمعروف بإسم «النمط المثالى Ideal type (١)» ،
ويدفعنا إلى العناية بدراسة هذا النمط أنه يعطينا فى نهاية الأمر معياراً يعيننا على
دراسة «بناء القوة» فى المجتمع ويرتبط بالأنماط الشرعية للسلطة كما يراها فيبر
وكلها أشياء تتصل إتصلاً وثيقاً بمقولة «القوة» موضوع البحث .

والنمط المثالى إن هو إلا «تركيب» يستخلصه كأداة أو كميّار
للقياس والتحقق من أوجه التشابه والاختلاف فى الحالات الواقعية .

(1) Max Weber, The Methodology of Social Sciences. (Trans.
by E. A. Shils and H. A. Finch), The Free Press of Glencoe, 1949, p. 90.

ويعطينا هذا «التركيب» المنهاج الأساسي للدراسة المقارنة . ويشكل النمط المثالي بوساطة التركيز ذى الجانب الواحد على وجهة نظر واحدة أو أكثر ، وبتجميع العديد المتشتت من الظواهر الفردية الجامدة الموجودة والتي قد تغيب فى بعض الأحوال ، والتي ترتب طبقاً لوجهات النظر ذات الجانب الواحد هذه ، بحيث تصبح تركيباً تحليلياً موحداً . والنمط المثالى لا يقصد به الإشارة إلى المثل الأخلاقية ، ولا المعدلات الأحصائية . وإنما يتضمن النمط المثالى تركيزاً على مناهج السلوك النمطية . والكثير من أنماط «فيبر» المثالية تشير إلى الجماعات أكثر من إشارتها إلى الأفعال الإجتماعية للأفراد . ويبنى النمط المثالى خارج بعض عناصر الواقع ، ويشكل كلا متماسكا ودقيقا من الناحية المنطقية ولا يمكن أن يوجد بهذه الكيفية فى الواقع . فلا يمكن أن يوجد أو أن يكون هناك تجسيداً أمبيريقياً كاملاً للخلق البروتستنتى ، أو للقائد الكارزى .

فبوساطة هذا التركيب — أى النمط المثالى — فقط وبالتحرك منه إلى الواقع الإمبيريقى ثم العودة إليه وتعديله تبعاً لذلك ، يمكن الحصول على مفهوم كاف للمسألة أو الظاهرة موضوع البحث . ولم يبتدع «ماكس فيبر» مثل هذا النمط أو هذه الأداة ، وإنما استفاد من سابقه الذين استخدموا هذه العملية ، وخاصة «كارل ماركس» الذى اعترف ماكس فيبر بفضل صراحة ، ويصف فيبر هذا «التركيب» أو النمط المثالى بقوله : وليس النمط المثالى فرضاً Hypothesis ولكنه يرشدنا إلى وضع الفرض . وهو ليس وصفاً للواقع ولكنه يهدف إلى إعطائنا وسيلة غير غامضة للتعبير عن هذا الوصف» (١) .

فالنمط المثالى — عند فيبر — ، على هذا ، ليس وصفاً أميناً للواقع ،

(1) Ibid., p. 90.

ولانموذجالما ينبغي أن تكون عليه الحال . وإنما هو - النمط المثالي - إبراز لما يرى الباحث أنه الخصائص والاتجاهات الجوهرية للظاهرة موضوع البحث . هذا ويمكن التمييز بين أنواع ثلاثة للأنماط المثالية عند فيبر ، وفقاً لمستويات التجريد فيها . أولاها هي الأنماط المثالية التي تأتي من «أحوال تاريخية خاصة ، مثل المدينة في الغرب ، والخلق البروتستنتي ، أو الرأسمالية الحديثة ، وهي تشير إلى ظواهر لم تبدى أو تظهر إلا في فترات تاريخية معينة ، وخاصة في المناطق الثقافية» (١) .

ويتضمن النوع الثاني العناصر المجردة للواقع الاجتماعي - مثل مفاهيم البيروقراطية والأقطاعية - التي يمكن أن نجدها في العديد من السياقات الثقافية والتاريخية (٢) . أما النوع الثالث من النمط يسميه R. Aron الأعدادات الترشيدية لبناء نوع معين من السلوك (٣) . ووفقاً لما يراه فيبر فإن كل قضايا النظرية الاقتصادية تقع في هذا القسم .

الأنماط الشرعية للسلطة

لقد أصبح تصنيف «فيبر» للسلطة الشرعية من المفاهيم الكلاسيكية في تراث العلوم الإنسانية والسياسية منها على وجه الخصوص ، وما يسمى بعلم الاجتماع السياسي الآن . وسوف نوجه إهتمامنا في هذه المسألة إلى محاولة إلقاء بعض الضوء على التغير في أنماط السلطة (٤) ، كعلاقة عامة بين أنماط المجتمعات

(1) L. A. Coser. op. cit., p. 224.

(2) Ibid., p. 224 .

(3) Ibid., p. 224.

(4) H. V. Wiseman. Political Systems, London. Routledge & Kegan Paul, 1947, pp. 49. 55.

والهيئات الحاكمة ، وبالرغم من أن فيبر لم يميز بين القيادة والسلطة ، إلا أن هذه النظرية يمكن أن تسليعنا على فهم إنتقال المجتمع من النمط التقليدي إلى النمط الحديث .

وأورد فيبر ثلاثة أنماط للسلطة الشرعية في كتابه «نظرية التنظيم الإجتماعي والاقتصادي» وأقام شرعية هذه الأنماط وفقاً للأسس التالية :

١ — أسس رشيدة Rational Grounds

تقوم على أساس الاعتقاد بقانونية القواعد المعيارية ، وحق هؤلاء الذين يرتفعون إلى مراكز السلطة على أساس هذه القواعد ، في إصدار الأوامر ، وهي ما يسميه بالسلطة القانونية .

٢ — أسس تقليدية Traditional Grounds

تقوم على إيمان مستقر بقداسة التقاليد القديمة ، وبشرعية مكانة هؤلاء الذين يمارسون السلطة بمقتضاها وهي السلطة التي يطلق عليها اسم السلطة التقليدية .

٣ — أسس كارزمية Charismatic Grounds

تقوم على الولاء لقداسة نوعية خاصة أو لبطولة أو لشخصية فرد يستطيع أن يضرب المثل ، وللأنماط المعيارية أو النظام الذي يكشف عنه أو يأتي به هذا الفرد وهو ما يسميه بالسلطة الكارزمية (١) .

(1) Max Weber, The Theory of Social and Economic Organization. p. 300 seq.

وتعنى السلطة التقليدية أن الروتين اليومي والتقاليد المرعية تحكم المجتمع ، فالعرف يشير إلى من يحكم وكيف يمارس قوته . فوظيفته هي إذن التوسع في مجال إنتشار التقاليد وذلك بتطبيق ومماثلة الحالات الجديدة في ضوء الحالات المعروفة (القديمة) أى التقليدية . وفي هذه الحالة يكون الحاكم ذا قداسه مثله مثل التقاليد مادام هو نفسه محكوما بهذه التقاليد .

أما السلطة الكارزمية فتقوم على الرجل الذى يمسك بزمامها ، أو الذى يعتقد بأنه كذلك ، وتقيم خصائص هذه السلطة على أنها مستويات عليا وفقا لإهتمام الجماعة أو المجتمع وتكتسب خصائص هذه السلطة عن طريق «نبي prophet» فى حركة دينية ، أو رائد مقاتل بين جنوده ، أو زعيم بين صفوف تابعة . ويرتبط تبرير هذه المعتقدات بالجماعات ، حيث نجد النجاحات فى مجالات خاصة كالمعجزات ، والثورات ، والأنتصارات الكبرى ، تصعد بهؤلاء إلى مواقع القوة . ولا ترتبط السلطة الكارزمية بالتقاليد أو بالنظام القائم ولكنها شكل دينامى متطرف للسلطة . ولا تظهر الكارزما بصورة عامة فى المجتمعات إلا فى حالتين : أولاها تكون من خلال موقف تسود فيه «قيمة» بعينها مثلما يحدث فى الحرب غالبا ، أو فى كارثة أو ثورة . وثانيها من خلال موقف تسيطر فيه جماعة معينة وتعتقد فى هذا النمط من السلطة .

أما السلطة الرشيدة فهى وظيفة ، ولا تتمثل فى شخص بقدر ما تتمثل فى وظيفة ، فالمنصب هنا هو الهام وليس الشخص - إلا أن السلطة الكارزمية تتحكم بصورة أكثر وضوحا بالطرق أو المعانى السيكولوجية على أساس الآراء الشخصية للقائد ، إذا لم تكن أهدافه وإهتماماته الشخصية فوق المجتمع . هذا فضلا عن تركيزها على تأثير إيديولوجية المجتمع ، وهذا هو المتيسر حدوثه

لأن القائد يكون شرعياً عن طريق معتقدات الناس ؛ ولا يكون مقيداً بالتقاليد أو المعايير القانونية فليس ثمة معوقات هنا ؛ حيث أن السلطة الكارزمية هي الشكل الأكثر دينامية للسلطة .

وهذا لا يعنى أن السلطة الكارزمية شكل سىء من أشكال السلطة ؛ فإذا ما وجد القائد الذى يتوحد مع قيم وأهداف ومصالح المجتمع فقد يكون ذلك أفضل شكل للسلطة يصاحب التغيرات السريعة دون تحطيم وحدة المجتمع . إلا أنه ليس هناك ضمانات لتوحد القائد أو مقدرته الفنية مع قيم وأهداف ومصالح المجتمع .

أن هدف فيبر الأساسى من تحليله لأنماط السلطة «هو توضيح معتقدات الشرعية التى تقرر بناء النظم السياسية وديناميات الحياة السياسية (١) فأهمية شرعية النظام المعيارى تكمن فى تلك الشرعية التى تشكل أفضل ضمان لإستمرار إستقرار النظام . فالحقيقة أن السلطة الشرعية هى أعظم شكل مستقر «للقوة» - من وجهة نظر فيبر .

ويهدف تحليل «فيبر» إلى تبيان حتمية المعتقدات الشرعية ، فهى نمط السلطة الذى يسهم فى بناء ديناميات النظم السياسية . فكل نمط من أنماط السلطة ينتج عنه نظم سياسية خاصة ومرتبطة به (٢) . وقد عالج الديناميات السياسية للبناء الكارزى ، خلال مناقشته للإتجاه الروتينى Rautinization عندما أشار إلى الصراع على مشكلة الخلافة Problem of Succession وإتجاه التابعين إلى

(1) Martin E. Spencer, "Weber on Legitimate Norms and Authority " B. J. S., Vol. XXI, No. 2, June 1970, p. 123.

(2) Ibid. p. 131.

تشكيل أو إقامة الطابع الإقتصادي المضاد للترابط والإستيلاء على المكاسب على الأساس الوراثةي (١) .

وتكون البناءات النمطية للسلطة التقليدية حكما وراثيا يتضمن حاكما وجهازا من الموظفين الإداريين ، ويتضمن النظام الإقطاعي تدرجا من السادة حتى العبيد المرتبطين بقسم الولاء الشخصي للسيد. وتتضمن الديناميات النمطية لهذه البناءات صراعا من أجل القوة بين الحاكم والجهاز الإداري ، والطبقة الاجتماعية المنظمة ، فضلا عن الصراع بين السادة ومن يعلوهم من أجل السيطرة على التابعين. أما البناء النمطي للسلطة الرشيدة القانونية فهو بيروقراطي ، وتتضمن دينامياته السياسية النمطية صراعا بين الرؤساء السياسيين والبيروقراطيين الذين يخدمونهم والحكم الدستوري هو البناء النمطي للسلطة الرشيدة. ويبدو الصراع السياسي بين السلطة التنفيذية وهيئات السلطة العليا واضحا للحد من قوتها. ويقول R. Bierstedt أن ماكس فيبر قد خلط بين القيادة وبين السلطة ، فالسلطة الكارزمية ليست سلطة كاملة وإنما هي قيادة (٢) ، فالكارزمية تعني عند فيبر هبة لية gift of grace (٣) تنسب إلى القائد بوساطة تابعة ، ويمنح أجازة (رخصة) الهبة تبريرا لأعماله ، فالقائد الكارزمي (٤) يعتقد أنه نوعية مختلفة عن الرجال الآخرين فثمة شيئا

(1) M. Weber, The Theory of Social and economic organization p. 339. seq.

(2) R. Bierstedt, The Social Order, new delhi. Tota MacCraw - Hill Publishing. 1970. P. 33.

(3) M. Weber, op. cit., p. 301,

(٤) أنظر دراسة عن القيادة الكارزمية في :

Ann Ruth Willne and Dorothy W. The Rise and Role of Cahristic Leaders" in Harvery G. K. (ed.) Politics in Transitional Societies. N. Y. : Appleton - Century Crofts, 1968. pp. 161 - 170.

من الإلهام الإلهي يحيط به . وهو يعمل فيما وراء حدود الشرعية وهو لا يحتاج إلى تنظيم واسع في المجتمع لأنه يخلقه لنفسه .

غير أننا لا نتفق مع «بيرستد» فيما ذهب إليه ، إذ قد يبدأ حاكم بالكارزمية ولكنه سرعان ما تنهياً له الشرعية الكاملة عن طريق الاعتراف العام بسلطته والتاريخ مليء بالأمثلة التي تعضد هذا الرأي بدرجات متفاوتة كما هو الحال مع «نابليون» و «هتلر» و «تشرشل» و «عبد الناصر» وبعض رؤساء الولايات المتحدة الأمريكية .

القوة عند ماكس فيبر

يرى ماكس «فيبر» أن مفهوم القوة من وجهة نظر علم الاجتماع بالغ الشمول . حيث أن كل ما يمكن تصوره من القدرات عند شخص ما وكل ما يمكن تصوره من تراكيب الظروف ، قد تضع هذا الشخص في المكان الذي يمكنه من فرض إرادته في موقف معين . ومن ذلك فإن المفهوم السوسيولوجي للضبط الأمر Imperative control (Herrschaft) (١) — عند فيبر يكون أكثر دقة ولا يعنى سوى احتمال إطاعة أمر Command ما .

والقوة (Macht) — عند فيبر — هي احتمال أن يكون أحد الأفراد قادراً — في نطاق علاقة إجتماعية — على تنفيذ إرادته الخاصة رغم المقاومة ، وذلك بغض النظر عن الأساس الذي يقوم عليه هذا الاحتمال (٢) وقد وجه فيبر إهتمامه إلى مناقشة الأسئلة التي طرحها الماركسيون ، واستوحى وطبق

(1) M. Weber. Op. Cit., 139.

(2) Ibid., p. 139.

في الكثير من أعماله المنهاج التاريخي لماركس . فبينما نجد ماركس أقل إهتماما بالتمييز بين «القوة السياسية» و «القوة الاقتصادية» فإن فيبر كسياسي ليبرالي قومي (١) يرى الإبقاء على هذين النظامين متميزين . ولذلك فإن الإنتقادات التي يوجهها ماركس فيبر إلى الإسهامات الماركسية تتلخص في فشلها في التمييز ما هو إقتصادي خالص ، وما يؤثر في الاقتصاد ، وماله مجرد مساس بالاقتصاد .

وظهور القوة الاقتصادية — عند فيبر — قد يكون نتاجا لقوة تنبع من أسس أخرى . والانسان لا يناضل من أجل القوة لمجرد أن يغني نفسه اقتصاديا إذ أن «القوة» بما في ذلك القوة الاقتصادية قد تقيم من أجل ذاتها . إذ قد تكون القوة الإجتماعية Social Power أو الهيبة أساسا للقوة السياسية أو الإجتماعية .

ولقد ركز ماركس فيبر على الصراع من أجل السيطرة على وسائل الحكم ، فهو ينظر إلى التاريخ الأوربي منذ «عصر الأقطاع» على أنه إستعراض معقد لحكام ، يحاول كل منهم إمتلاك الوسائل المالية والعسكرية التي كانت متوزعة نسبيا في المجتمع الإقطاعي . فالصراع على وسائل الحكم هو الذي صاغ على أساسه ماركس فيبر مفهومه عن الدولة ، حيث توقف مفهوم الدولة عنده على إحتكار إستخدام الإجبار المشروع على إقليم بعينه . وهو يرى — أي فيبر — أن «الدولة الحديثة» في كل مكان تتجه إلى البيروقراطية . فلقد أصبح جهاز الموظفين لا غنى عنه في تسيير أمور الدولة . وبدأ عندهم يتزايد بصورة كبيرة مما قد يدفع إلى القول أو حتى إلى التساؤل عن دلالة هذا التزايد ، وإن كان يؤدي بهم إلى تشكيل مركز للقوة في الدولة أم لا . إذ أن الحاجة إلى فئة معينة

(1) Encyc. of the Social Sciences. N. Y. Macmillan Co. Vol. XV. p. 386.

— على حد قول فيبر — لا تجعل هذه الفئة صاحبة القوة ، فإذا ما القينا نظرة على النظم التي كان ينظر الناس فيها العمل على أساس أنه مهانة ويتركون شئونه إلى طبقة العبيد ، التي لم يكن هناك غنى عنها بالطبع ، لا يؤدي إلى القول بأن هذه الطبقة كانت صاحبة القوة .

إن إحدى السمات الهامة في الدولة الحديثة إذن هي البيروقراطية ، ويتفق فيبر في هذا مع R. Michels و G. Mosca ، فقد رأى «ميشلز» في كتابه Political Parties ، إن وجود البيروقراطية ضرورة في الدولة الحديثة بل أن ميشلز أضنى على البيروقراطية نوعاً من الحتمية ، بقانونية الحديد الذي ينص على « Who Says Organization Says Oligarchy » ، فالدولة عنده لا غنى لها في العصر الحديث — عن إستخدام موظف مدفوع الأجر ، وذلك بالتالي يعنى التنظيم أى الأوليغاركية ، ولم يكن لدى ميشلز أى داع للخوض في الأشكال المختلفة التي تتخذها هذه العملية أو ما يمكن أن نسميه بالبيروقراطية فالمحصلة النهائية لديه واحدة .

وإذا كان ميشلز قد مد أبعاد البيروقراطية عند «موسكا» إلى كل جوانب الدولة الحديثة وأضنى عليها الحتمية التي أسلفنا الكلام عنها ، فإن «ماكس فيبر» هو الذي أخذ على عاتقه تقديم الفكر السوسيولوجي البيروقراطي لكل من موسكا وميشلز وليس ذلك فحسب بل أنه تناول أيضاً الفكر غير السوسيولوجي الذي يتناول هذا الموضوع (١) .

هذا ويرى فيبر أن وجود جماعات المصلحة Interest Groups ، وجماعات

(1) Martin Albrow. Bureaucracy, London. : MacMillan 1970 P.P.

الخبراء Experts groups وغير الخبراء وكذلك الاتجاهات النيابية كالبرلمانات وغيرها تتخذ في العادة مسارا مضادا للبيروقراطية. فالبيروقراطية تتخذ مكانها بين الحاكم وبين الخبير أو المتخصص ، ولا يغير من ذلك في الأحوال العادية طبيعة النظام سواء أكان ملكيا مطلقا أو دستوريا أو رئاسيا أو برلمانيا (١). وتتجه البيروقراطية دائما إلى السرية ، فهي تستخفي بمعرفتها وبعملها كي تنأى بهما عن الانتقاد . ويبدو ذلك فيما تتبعه الكنيسة والقائمون على الإنتاج وواضعوا الميزانيات والمخططون للسياسات والإدارات العسكرية والأحزاب السياسية وغيرها من المؤسسات التي يقوم عليها أى نظام ، كما أن الدبلوماسية لا تستطيع أن تلعب دورها الفعال بين الدول المختلفة إلا في ظل مثل هذه السرية التي هي ديدن البيروقراطية . فتحاول البيروقراطية جاهدة الحيلولة دون حصول البرلمان على معلومات بوساطة خبرائه أو جماعات المصلحة فيه . وهي تصدر في ذلك عن غريزة إحساس مؤكدة بالقوة (٢).

لقد حاول فيبر صياغة مفهوم عن البيروقراطية الرشيدة في مواجهة مفهوم ماركس عن الصراع الطبقي . وكما هي الحال بالنسبة للمادية الاقتصادية ، يكون الحال بالنسبة للصراع : ففيبر لا ينكر الصراعات الطبقيّة ولا دورها في التاريخ إلا إنه لا يراها المحرك المركزي . هذا فضلا عن أن فيبر لا ينكر إمكانية إخضاع وسائل الإنتاج لسيطرة الجماعة . كما أنه يرى أن الاشتراكية ستكمل في النظام الاقتصادي ما قد أكمل بالفعل في الوسائل السياسية . فالطبقات الإقطاعية

(1) H. H. Gerth and C. W. Mills. From Max Weber. N. Y. : Oxford Univ. Press. 1958, P. 232.

(2) Ibid., P. 233.

كانت قد جردت من وسائلها السياسية وحلت محلها طبقة الموظفين الرسميين الذين يتقاضون مرتبات في الدولة البروقراطية الحديثة . (١)

وبالرغم من إتفاق فيبر مع ماركس في أوجه هامة ، إلا أنه يعطينا فكرة تعددية ، وينتق ويوسع من الاطار التحليلي عند ماركس . فالقوة عند ماركس ترجع حتى وان كان ذلك عند التحليل الأخير لها إلى العلاقات الاقتصادية ، فهؤلاء الذين يمتلكون القوة الاقتصادية يمارسون القوة السياسية بشكل مباشر أو غير مباشر ولا يعترض «فيبر» على أنه في ظل الرأسمالية الحديثة تكون القوة الاقتصادية هي الشكل السائد . ولكنه يعترض بأن ظهور القوة الاقتصادية قد يرجع إلى قوة تقوم على أسس أخرى (٢) ، فهؤلاء الذين يريدون تنظيمات بروقراطية كبيرة على سبيل المثال ، قد يمارسون قوة إقتصادية كبيرة رغم أنهم مجرد موظفين يتقاضون أجرا .

وأخيرا فالقوة عند فيبر هي كما ذكرنا : فرصة أحد الرجال أو عدد من الرجال لتحقيق إرادتهم في العمل الجماعي بالرغم من مقاومة الآخرين . وما الطبقات وجماعات المكانة وجماعات المصلحة والأحزاب ، من وجهة نظر فيبر إلا ظواهر لتوزع القوة داخل المجتمع .

وما نخلص إليه مما سبق ، هو أن تبعية فيبر لماركس وتأثره به يتجلىان في قول فيبر أن احسن من إستخدام الأنماط هو ماركس ، وذلك في قول فيبر لقد تعمدنا إجتنااب الشرح فيما يتصل بهذا التركيب النمطي المثالي والذي هو اهم تركيب من وجهة نظرنا ، ونعني به على وجه التحديد «النظرية الماركسية»

(1) Ibid., P. 49

(2) Ibid., P. 130 .

ولقد فعلنا ذلك كي لا نزيد عملية العرض تعقيدا بتقديمنا شرحا لماركس . ولكي لا نسبق المناقشة التي سنجرىها في صحيفتنا (١) والتي سنحاول أن نقدم فيها بانتظام تحليلا نقديا للكتابات التي دارت حول هذا المفكر العظيم والتي تبعته . ونكتفي هنا بالإشارة إلى أن القوانين والتراكيب التطورية الماركسية — بقدر ما تصح من الناحية النظرية — أن هي إلا أنماط مثالية بطبيعتها ونوعيتها ومغزى هذه الأنماط البارز والفريد حقا والذي يحفز على البحث ، عندما تستخدم هذه الأنماط لتقييم الواقع ، يعرفه كل إنسان استخدم المفاهيم والفروض الماركسية (٢) .

هذا وقد اعتبر فيبر أن ماركس قد أعطانا بمنهجه في التجريد ، وخاصة نموذج الطبقتين Two-Class كمنهج ، رؤى هامة تنفذ إلى طبيعة النسق الاقتصادي الحديث . وفي الوقت الذي أعطى ماركس أهمية عظمى لموقع السيطرة على وسائل الإنتاج المادية ، فإن فيبر وجه إهتمامه الآخر في تحليله للنظم السياسية والعسكرية والعلمية ، إلى موقع السيطرة على وسائل الإدارة والعنف والبحث أي ما يقابل النظم السياسية والعسكرية والعلمية .

ومن ثم نستبين أن فيبر لم يرفض بل لم يخالف عن ماركس إلا فيما رفضه ماركس نفسه في أخريات أيامه ، ولم يجهد نفسه لجرد أن يصوغ اعتراضات على نظرية ماركس ، وأنه حاول قبل كل شيء أن يتحقق من نفع هذه النظرية

(١) المقصود هنا مجلة Archiv Fur Sozialwissenschaft and Sozialpolitik التي كان يصدرها — فيبر — مع كل من Edgar Jaffe, Werner Sombart. بالمانيا بين عامي ١٩٠٣ - ١٩١٧ .

(2) Max Weber. The Methodology of the Social Sciences. op. cit., P. 90.

عن طريق البحث الإمبريقي» (١) . والعمل الخصب والجدير بالاهتمام أن «فيبر» أضاف أبعادا ثلاثة — موقع السيطرة على وسائل الإدارة والعنف والبحث — إلى النظرية الماركسية مما يجعلها في تصورنا تتطابق مع مقتضيات العصر . «وعلى هذا كان عمل فيبر في جزء منه محاولة منه لإكمال مادية ماركس الاقتصادية بإضافة المادية السياسية والعسكرية (٢)» .

لقد أعجب فيبر إيماء إعجاب بأستاذية ماركس العنيدة وواقعيته واحتقاره لمعيات التراث الفلسفي الألماني . وحتى عندما كان يتعرض فيبر بالنقد لماركس ويتهمة بالتبسيط الزائد في تفسيره الاقتصادي للتاريخ ، فقد ظل يحتفظ بإحترامه الدائم لبروز ماركس الفكري . ولقد قال فيبر — كما يذكر L.A.Coser لأحد تلاميذه في ميونخ : «يمكننا أن نقيم أمانة الدارس المعاصر وفوق كل ذلك أمانة الفيلسوف المعاصر ، بسهولة عن طريق الموقف الذي يتخذه حيال «نيتشه» و «ماركس» . فهؤلاء الذين يدعون بأنهم يستطيعون أن ينجزوا أعمالا كبارا دون الاستعانة بما أسهم به هذان الرجلان إنما يخدعون أنفسهم ويخدعون الآخرين ، والعالم الذي نعيش فيه قد تشكل فكريا إلى حد كبير بوساطة ماركس ونيتشه» (٣) ومن ثم فإن فيبر يعترف بأن جزء كبير من عمله يقف تحت ظلال هذين الشخصين وبالذات ماركس .

إن المقارنة بين ماركس وفيبر تبين أن الأول أعطانا من خلال كتاباته العديدة علاجا للمجتمع من وجهة نظره ، أي أن ماركس قد إنفعل بواقع

(1) S. Kozyr - Kowolski, op. cit., P. 5.

(2) H. H. Gorth and C. W. Mills, op. cit., P. 47.

(3) L. A. Coser. op. Cit., P. 250.

المجتمع وبالمشكلات السائدة فيه ، وبدأ يفكر في هذه المشكلات وحاول وضع حلول لهذه المشكلات ، في صورة نظريات نجدها مطبقة في كثير من بلدان العالم الآن . أما «ماكس فيبر» فقد إكتفى بتشخيص المجتمع .

مناقشة وتحليل

باستعراضنا للتفكير المصرى واليونانى والرومانى — بالإضافة إلى المفكرين المحدثين — عند من تناولناهم من مفكرى هذه الحضارات يتبين أن «القوة» مقولة رئيسية في التفكير الإجتماعى والسياسى عند المصريين والأغريق والرومان وإن لم يكن مصطلح «القوة» قد تدوول في فكر هذه الحضارات على النحو الذى نستخدمه به الآن .

ولعلنا نستطيع القول بأن هذه الطائفة من الفلاسفة الذين عن لهم أن يتناولوا «موضوع القوة» خلال نظرة ميتافيزيقية أو فوق إمبيريقية بمفهومنا الحديث ، لم يستطيعوا أن يتجاهلوا مفهوم القوة الذى كان يفرض نفسه على دراساتهم كلما أجالوا النظر في الواقع ليستخلصوا مادة فكرهم . فأفلاطون على سبيل المثال — حاول وقد أفرغته أهوال الحروب ، أن يحيد «القوة» بإضفاء الانسجام الفلسفى للعقل عليها .

وغالبا ما يجد الدراس نفسه في مواجهة مشكلة ليس من اليسير معالجتها إذا هو حاول في حدود المصطلح الحديث للعلوم الإجتماعية والسياسية أن يصنف المفكرين الكلاسيكين وفق مسميات يمكن أن تندرج تحتها مدارسهم غير انه يستطيع على وجه العموم أن يضع واحدا منهم هنا وآخر هناك بحسب الإتجاه الذى يرى الباحث إنه يغلب على فكر هذا أو ذاك ، وبذلك يمكنه أن يضع هذا المفكر بين المحافظين وذلك الفيلسوف بين غير المحافظين ولا زيادة ، وإذا

كنا نعالج أفكارهم التي قد تتصل بالواقع الإمبريقي ، ثم نجد أنفسنا بعد ذلك مضطرين إلى أن نطلق على أفكارهم أوصافاً أخرى إذا إنتقلنا من حيز الواقع الذي يتناولونه إلى حيز آخر قد يخرجون أو ينتهون بواقفهم إليه . ومن هنا يجد الباحث نفسه مضطراً إلى أن يستخدم الفاظاً لها دلالات ميتافيزيقية أو فوق أمبيريقية أو مثالية أو غيرها .

فأفلاطون الذي تحدثنا عنه منذ قليل على أساس أنه واحد من هؤلاء الذين حاولوا تحييد القوة بإضفاء طابع العقل عليها ، نراه في نقده الشديد للديمقراطية وتحامله عليها - في مدينته الفاضلة - يضع نفسه بجدارة في مصاف الفاشيين أن لم يكن أماماً لهم أجمعين . والذي يهمننا عند هذا الفيلسوف الكبير أن تصوره في جمهوريته ليس تصور «قوة» فحسب ، بل تصور للقوة في أشد حالاتها وحشية .

وأريد من ذلك أن أخرج بتقسيم - قد تكون فيه جده - لتاريخ الفكر الإجتماعي والسياسي يقوم على تصور كل مفكر أو فيلسوف لواقع أو مفهوم القوة وذلك هو منهج هذا الجزء من البحث أن لم يكن المنهاج الذي أستحوذ على تفكيري خلال البحث كله . إذ أن السؤال لدى هو : أهذا المفكر «مفكر قوة» أم إنه غير ذلك ؟ والإجابة على هذا السؤال فيما يتعلق بكل من تناولناهم ، تعطينا ولاشك في النهاية صورة واضحة عن مكان القوة أو مكانتها في الفكر الإنساني عامة ، والإجتماعي والسياسي منه خاصة .

فإذا ما تركنا أفلاطون إلى أرسطو وتأملنا تناوله للعلاقات التي نسميها الآن بعلاقات القوة ، والمعياريين اللذين وضعها لتمييز الدول أو الدساتير - بغض النظر عن تصنيفه للحكومات - واللذين يمكن تطبيقها على الانساق السياسية

به جه عام على النحو الذى بيناه فى الحديث عن «أرسطو» يتبين لنا أن هذا الفيلسوف ليس مفكر قوة وحسب ، بل لاتزال نظرفته إلى «القوة» وعلاقاتها صالحة إلى أن تتناول بها أو من خلالها الأوضاع السائدة من حولنا فى المجتمع المعاصر .

وإذا ما تركنا مجال الفكر اليونانى وتناولنا أبرز مفكرين يعبران عن مجال الفكر الرومانى ، نجد أن أولها «بوليبوس» وإن كان قد اتخذ نظام التقسيم السداسى للحكومات شأنه شأن أفلاطون وأرسطو ، فإنه يقيم فكرة الحكم عنده على أساس وجوب تقاسم «القوة الحكومية» بين أقسام داخلها متأثرا فى ذلك بالنظام الرومانى ، وهو بذلك لا يعدو أن يكون متأملا لعلاقات القوة فى المجتمع ، وأن كان هذا المجتمع يختلف من حيث بنائه وأنساقه ، وبالتالى من حيث علاقات القوة فيه ، عن المجتمعات الهلينية والهلينستية التى سبقته أما شيشرون فتقوم الدولة عنده على أساس من توازن الأشكال الثلاثة للحكومات (الملكية والارستقراطية والديمقراطية) وهو يعتبر الوجه الرومانى البارز فى ميدان الفكر السياسى . ويتجلى من تناول هذا المفكر لمفهوم الدولة والعلاقات بين الحكام والمحكومين على أساس أن الدولة هى مصلحة الناس المشتركة ثم علاقة ذلك كله «بالقانون الإلهى» ، فهو مفكر قوة يتناولها من أطرافها الميتافيزيقية والإمبريقية . وذلك برغم ما قد يقال عن أن الطابع السائد فى فكر شيشرون خاصة والفكر الرومانى عامة فكر قانونى ، إذ أن القانون فى حد ذاته أن هو إلا شكل من أشكال القوة ، فبغض النظر عما تتضمنه القوانين فأنها لا تنبع من فراغ ، وإنما يضعها أناس لهم من «القوة» ما يمكنهم من وضعها ، ويطبقها أناس لهم من «القوة» ما يمكنهم من تطبيقها ، وما القوانين بين هؤلاء وألك إلا تعبير عن علاقات قوة وتنظيم لها .

ومن ثم فإن الكتاب الرومانيين الأول — شأنهم في ذلك شأن من سبقهم — لم يقننوا إلا ما يمكن أن نسميه بعلاقات القوة ، على مستوى الفرد والجماعة والدولة التي كانت القوة فيها في يد أقلية على الدوام .

وإذا ما تجاوزنا علاقات القوة التي سادت وحدات المجتمع الأوربي وربطت ما بينها أبان سيطرة «القوة الدينية» في عصور الظلام والقرون الوسطى ، وإنتهينا مرحليا إلى بداية «عصر النهضة» فإننا نجد نظرية سياسية جديدة — لا تنبثق عن اللاهوت — كذلك التي سادت فكر القرون الوسطى — وإنما نجد أن مكيا فيللي يستقرىء وقائع التاريخ ، ويطرح أسئلة غير تلك التي كان يطرحها مفكروا العصر الوسيط . لقد كان مكيا فيللي يبحث عن وسائل الحصول على «القوة» والحفاظ عليها حتى يستطيع أن يضع أساسا متينا لإقامة الحكم ولضمان استمراره ولقد خلص إلى أن أساسى الدولة هما : «القوة» و «الحيلة» وكان يؤمن بأن فن الحكم أو فن السياسة متوقف على إدراك دوافع المصلحة الذاتية كما يرونها التاريخ وتكشف عنها التجربة .

ولا يكاد «بودان» — من حيث المنهج الذى نتبعه في تناول هذا البحث — أن يختلف عن سابقيه في كونه مفكر قوة غير أنه يحاول أن يضمنى عليها جانباً أخلاقياً تتحقق به فكرة «العدالة» وذلك هو وجه الاختلاف الذى قد يميزه عن مكيا فيللي . ويتجلى ذلك أبلغ ما يتجلى في عدم إتجاهه إلى فكرة قيام الدولة على أساس العهد أو العقد ، إذ أنه يرى أن يسلم بشرعية الحكم طالما يستطيع النظام القائم المحافظة على نفسه ورعاية الصالح العام . وما أخضاعه فكرة «السيادة» إلى القانون الإلهى أو القانون الطبيعى إلا من قبيل إطلاق « مفهوم القوة » وإن كان قد أضنى عليها بذلك طابعاً فوق إمبريوى . ويمكننا

في الحديث عن فكرة السيادة - أن نضم بودان إلى هيز ولوك من حيث أنهم جميعاً حاولوا إقامة صرح الدولة على أساسها وأيا كانت التسميات التي يطلقها هؤلاء على النظام السائد فإنها جميعاً لا تخرج عن (منهج القوة) الذي أتبعه في هذا البحث .

ولعل بودان واحد من أكثر الذين تطرفوا في تناول «مفهوم القوة» وما يمكن أن تضيفه من شرعية ، ويتجلى ذلك في حديثه عن شرعية حكم الغزاة المنتصرين على النحو الذي ذكرناه .

وفي حدود نظرتنا في هذا البحث نجد عندما ننتقل إلى «مونتسكيو» إنه مفكر «قوة» من الطراز الأول ، إذ أنه لا يكاد يفرق بين نظام أو آخر إلا من حيث الكيفية التي تمارس بها «القوة» في ظل هذا النظام أو ذاك .

ونستخلص مما تقدم أن النظرة الفلسفية تسلطت على المعرفة الاجتماعية منذ عصر الفكر اليوناني القديم ، وحتى القرن الثامن عشر تقريباً ، إذ أنصب إهتمام المفكرين في المقام الأول على ما ينبغي أن يكون ، دون إهتمام بالواقع ، فتميزت هذه النظرة بالطابع الميتافيزيقي والأخلاق . وذلك بالطبع لا يني أنه كانت هناك ضرورياً من تناول العلم للمعارف الاجتماعية غير أن هذه المعارف لم تخضع للبحث العلمي الاستقرائي إلا بعد ظهور مبدأي «التسبية» و «الحتمية» في القرن الثامن عشر .

ونستطيع في هذا المكان أن نقول أن ذلك هو الحد الفاصل على وجه التقريب بين مرحلتين هامتين في تاريخ التفكير الاجتماعي ، ونعني بهما المرحلة السابقة على ظهور علم الاجتماع بالمعنى الحديث للمصطلح والمرحلة اللاحقة عليه .

ولعل أبرز مفكرين أسهما في إضفاء العلمية على مجالات الفكر الإجتماعي هما : «مونتسكيو» و «سان سيمون» ، على أن «أوجست كونت» هو بلاشك المنظر الأول لعلم الاجتماع بالمعنى الحديث وعلى هذا يمكننا أن نعتبر هؤلاء المفكرين الثلاثة أئمة «الوضعية» وإن كان «كونت» هو أول من إبتدع هذه اللفظة فضلا عن وضعه لمصطلح علم الاجتماع .

وتلت هذا النوع من الدراسات دراسات جديدة يمكن أن تندرج تحت المناهج الأمبيريقية كتلك التي نجدها عند «توكفيل» ، في دراسته عن «الديمقراطية في أمريكا» . ورغم أن هذه الدراسات أستوعبت بشكل أكثر شمولا مصادر «القوة السياسية» الحديثة بوجهيها المتلازمين وهما البروقراطية والمركزية ، فإنها لم تزد مفهوم القوة إلا رسوخا وتعميقا . وبينما ركز توكفيل على القوة الديمقراطية ، نجد ماركس يهتم إهتماما مركزا بالقوة الاقتصادية ، والصراع بين الطبقات من أجل السيطرة على وسائل الإنتاج التي تمثل مصادر القوة الاقتصادية . وأيا كان رأينا في الفكر الماركسي الذي أحتدم ويحتدم الجدل حوله ، فإنه لا يخرج في رأينا عن كونه معالجة لعلاقات القوة في المجتمع ، حاول ماركس خلالها أن يصنع على حركة التاريخ حتمية معينة تفرضها طبيعة هذه العلاقات . ولئن كان ماركس قد أقام صرحا فلسفيا عريضا تناول من خلاله المجتمع الانساني في حركته الدائبة ، فإن فلسفته في مجملها لا تخرج عن «إطار القوة» ، الذي إلتخذناه منهاجا لهذا البحث .

وقد يعن لي أن أقف عند هذه النقطة لأطرح على نفسي سؤالا محدداً :
أليس الأقرب أن أحاول تصنيف مفكر كماركس على أساس أنه مفكر ثوري
أولا ؟ ونحيل إلى أن النظرة الأكثر تفحصا لسوف تنتهي بنا إذا ما أجلنا النظر

في الأوضاع التي تسود العالم من حولنا الآن ، إلى أن الثورة في مجملها قد تنتهي إلى وضع يمكنني أن أطلق عليه أنه نوع من أنواع الاتجاه المحافظ ، وذلك عندما ترسخ الثورة وتتحول شيئا فشيئا إلى نسق يدافع عن الأوضاع التي أقامها في مجتمع معين ، وأن كان يعمل على تغيير الأوضاع في مجتمعات أخرى ومن ثم فإنه ليس هناك ثوريه مطلقة على حين أن مفهوم القوة مطلق وسائد عبر التاريخ .

وإذا ما أنتقلنا إلى «دور كايم» فانا نجد أن فكرة القوة تتخذ عنده شكلا غاية في البروز ، وذلك عندما يؤكد أن «للحقائق الاجتماعية» - وهي عندي علاقات قوة - «قوة قسر» تفرض نفسها ليس على إرادة الإنسان فحسب وإنما على أوضاعه البيولوجية والنفسية . ولعل في اهتمامه بدراسة الجماعات وخصائص بناءاتها أكثر من اهتمامه بدراسة الأفراد وصفاتهم ، وتركيزه المتكرر على فكرة «السلطة» أكبر دليل على ما أنتهينا إليه .

ولقد أكتسب مشهد «القوة» عند الدارسين الذين تبعوا ماركس أو تابعوه أبعادا جديدة، لعل أبرزها ما نجده من إضافات عند «ماكس فيبر» في الوقت الذي أكد فيه ماركس على القوة الاقتصادية نجد أن فيبر قد أضاف إليها - ولا أقول قد استبدلها كما يعن للبعض أن يقول - ثلاث قوى أخرى ، وهي القوة العلمية والقوة السياسية والقوة العسكرية . ولا يعنينا في هذه الخلاصة أن نعيد تفصيل ما سبق أن تناولناه حول البيروقراطية والسلطة والانماط المثالية لها عند فيبر . كما أننا لا نحاول التعرض مرة أخرى لمفهوم القوة عنده ذلك المفهوم الذي دارت حوله كل التعاريف التي تلت على وجه التقريب ، لأننا سوف نعرض له خلال مناقشتنا العامة لمفاهيم القوة في الفصل التالي ، وفي الرأي الذي أنتهينا إليه .

على أننى أرجو ألا يوحى المنهاج الذى أجد نفسى مضطرا إلى اتخاذه فى معالجتي لمسألة القوة عند المفكرين الاجتماعيين والسياسيين عامة ، والأقدمين منهم خاصة ، بأننى أتجاهل الاتجاهات المعاصرة فى علم الاجتماع أو التصنيفات التى ترد فى علم الاجتماع السياسى ، إذ من الواضح أن هناك صعوبة يواجهها الباحث إذا ما حاول وضع هؤلاء المفكرين - والأقدمين منهم على وجه الخصوص - فى أطر تلزم بالاتجاهات المعاصرة فى علوم الاجتماع والسياسة . وإن كان هذا لا يمنع على وجه العموم أن هؤلاء الفلاسفة - بصرف النظر عن المنظور الذى نتناولهم من خلاله وهو منظور القوة - يشكلون فى مجموعهم الأسس أو البدايات التى قام عليها الفكر الغربى الحديث فى هذا الجانب من جوانبه .

على أننا إذا ما أنقلنا إلى العصر الحديث ، وهو العصر الذى شاهد مولد علوم الاجتماع والسياسة بمعانيها الحديثة ، نجد أنه من الممكن أن نخضع المفكرين المحدثين والمعاصرين - أى نخضع أفكارهم التى تمس موضوعنا الاساسى وهو القوة - إلى أى من الاتجاهين السائدين اليوم فى ميادين هذه العلوم . فإدلة علم الاجتماع ولا شك بالغة التنوع ، وقد أدى ذلك إلى تباين شديد فى نظريات هذا العلم ومناهج البحث فيه ، وقد ترتب على ذلك تعدد المدارس التى يمكن من خلالها النظر إلى أية قضية من قضاياها . وعلى هذا فإن أية محاولة لتقسيم النظريات السوسيولوجية لابد وأن نجنىح - على حد قول Giddens - إلى شئ من الاعتساف . ولكنه من الممكن على وجه العموم تقسيم المداخل التى يمكن أن تتناول النظرية العامة لعلم الاجتماع إلى قسمين رئيسيين يغلبان فى الوقت الحاضر على كل الاتجاهات .

والمدخل الأول هو ما يسمى « بنظرية التكامل Integration Theory » أو بنظرية القيمة Value Theory وهذا هو المدخل الذى برز فى مجالات التفكير السوسيولوجى الغربى طوال الربع قرن الأخير على وجه العموم . وسيطر على وجهات النظر الأمريكية فى هذا العلم على وجه الخصوص . ويندرج تحت هذا المدخل غالبية المفكرين الغربيين تقريبا ، ابتداء من دوركايم وانتهاء إلى بارسونز .

والمدخل الثانى هو ما يسمى « بنظرية الصراع Conflict Theory » وهو المدخل الذى يمكن القول بأنه يسود عند الدارسين من الأوربيين وخاصة هؤلاء — الذين يشايعون أيا من الاتجاهات الماركسية . ونستطيع أن ندرج تحت هذا المدخل كل المفكرين الذين يأخذون بفكرة الصراع كأساس لحركة التاريخ أو المجتمعات .

على أنه بعد هذه النظرة إلى مفكرى علوم الاجتماع والسياسة من خلال المدخلين الرئيسيين السائدين فى مجال النظرية السولوسيوجية العامة ، أحب أن أقول أن المدخل الأول وأعنى به نظرية التكامل لا يمثل فى الواقع الا تناولا لمفهوم «القوة» يمكن من امكانية توازن الأطراف المستحوذين عليها فى المجتمع ، هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فان المدخل الثانى وأعنى به «نظرية الصراع» يتناول ايضا علاقات «القوة» المسيرة لحركة التاريخ والمجتمعات على النحو الذى تأخذ به المدارس الماركسية .

ولذلك فأننى أرى أن المنهج الذى ألتخذه لنفسى بادية ذى بدء ، —
والذى يتلخص فى معالجة مسائل علم الاجتماع السيامى على أساس أنها مسائل
قوة ، والذى أسمية لذلك بمنهج القوة هو الطريق الأمثل الذى يجدر بى أن أتبعه

كسبيل لحل المشكلات التي تنجم عن تناول مسائل العلوم السياسية والاجتماعية من خلال مدخل «تكامل» أو مدخل «صراع» .

وأخيراً فإنه باستقراءنا لما أوردناه فيما سبق يتبين لنا أن التفكير الاجتماعي كان وثيق الصلة بالإنسان منذ بدأ يتأمل بشكل أو بآخر العلاقات التي تجمعها بغيره في أطر يمكن أن نسميها بالجماعات أو المجتمعات على اختلاف وتباين في درجاتها . وبتعدد العلاقات التي تقوم بين الأفراد في إطار هذه الجماعات أو المجتمعات أصبحت الحال تقتضي أن يتدبر الإنسان الكيفية التي يستطيع بها أن يصل إلى (شيء) يمكنه من تحقيق أهدافه الاجتماعية عن طريق ما يمكن أن نسميه «بالسيطرة» أو ممارسة شكل أو آخر من أشكال القوة . فالقوة اذن هي :

- ١ - الركيزة المحورية التي دار ويدور عليها التاريخ الانساني كله .
- ٢ - ليس ثمة اطار عام أو منهج يمكنني أن أدرج تحته كل فلاسفة ومفكرى العلوم الاجتماعية والسياسية أفضل من المنهج الشامل للقوة الذي اتبعناه وذلك يفرض علينا ولا شك أن نسأل عن ماهية القوة ونحاول اجابة على هذا السؤال ، هذا ما سوف نقوم به في الفصل التالي ان شاء الله .

الفصل الثاني

القوة ومشكلة تعريفها في علم الاجتماع السياسي

مدخل .

• استخدام مصطلح القوة .

• مشكلة تعريف القوة .

— المشكلة .

• الخلاصة .

مدخل :

تناولنا في الفصل السابق القوة في دراسات علم الاجتماع وانتهينا نتيجة لذلك إلى أن القوة كانت ولا زالت تمثل المقولة الرئيسية في العلوم الاجتماعية ويبقى علينا الآن أن نحاول تعريفاً لهذه «القوة» . ونحن إذ نفعل ذلك إنما نحاول أن نعرف جانباً هاماً من الجوانب الأساسية التي يقوم عليها علم الاجتماع السياسي إن لم يكن هي علم الاجتماع السياسي ، وهي التي حركت من وجهة نظرنا التاريخ العام كله ، فضلاً عن أنها — أي القوة — المقولة الرئيسية والهامّة في العلوم الانسانية . فعلى حين أنه يتعين علينا أن نضع تعريفاً للقوة نجد أنفسنا مضطرين إلى دراسة تاريخها وتتبع دينامياتها ، وهذه الدراسة وإن كانت تدور أساساً حول القوة إلا أنها ترتبط بالعلوم الاجتماعية ككل ، ومن هنا فإننا نلقى أيضاً نفس المصاعب التي يواجهها من يحاول تعريفاً لعلم الاجتماع .

أن صياغة مصطلح «علم الاجتماع السياسي Political Sociology» واستخدامه على هذا النحو لم تظهر إلا في النصف الأخير من العقد الخامس لهذا القرن (١). وقد تكون الأسماء والمصطلحات مرآيات عكس الواقع والحقيقة أو حجباً نحول دون رؤية أي منها . ومن ثم فانه يتعين أن نحاول من خلال ما عرضناه وما سنعرضه أن نتبع الأصول التاريخية والفكرية التي انبثق عنها هذا المصطلح كي نستبين مضمونه ، وننتهي إلى الاهتمامات التي يدور حولها هذا العلم والتي تشكل موضوعات أبحاثه الأساسية في الآونة الراهنة ، بعد هذا التقدم الكبير في المجالين النظري والتطبيقي للفكر الانساني ، وفي ميدان العلوم الاجتماعية بخاصة .

(1) D. G. Macrae. op. cit., P. 133.

ويبدو أن عالم الاجتماع واحد من اثنين . اما أن يكون مشتركا في الواقع السياسي أو مراقبا له . وذلك منذ ثيوسيديد Thucydide الذي كتب عن حرب «البلوبونيز» التي عايشها وانفعل بها . كذلك «مكيافيللي» الذي قدم أول كتاب في السياسة العملية وهو كتاب Le Prince (١) . ومن بين الأقدمين نجد «ابن خلدون» الذي عمل في الحياة العامة أكثر من أربعين عاما تفرغ خلالها مدة أربعة سنين ليكتب لنا «المقدمة» التي تجعله يزداد تألقا إذا ما نظرنا إليه خلال غلالة الظلام التي سادت عصره . فبينما تألق «ثيوسيديد» وميكافيللي في عصور متألقة وبيئات مزدهرة فإن «ابن خلدون» كان النقطة المضيفة الوحيدة في أفق عصرة ... فهو في «المقدمة» التي وضعها في التاريخ العام استوعب وصاغ فلسفة للتاريخ ، هي ولا شك أعظم عمل من نوعه جادت به القرائح حتى ذلك الحين في أي زمان أو أي مكان (٢) .

والاشتراك أو المراقبة للواقع السياسي يمكن أن ينسحب على علماء الاجتماع ذوي النفوذ أمثال «ماركس» وباريته ودوركايم وفيبر وغيرهم ، فلقد كان ماكس فيبر — على سبيل المثال — يتمنى أن يكون قائدا للحزب أو رجلا من رجال الدولة ، وقد راودته الرغبة في أن يكون الرئيس ، أو الرجل الذي يهدي مواطنية بعظمة تفكيره . فعالم الاجتماع إذن — على حد تعبير ريموند آرون — يصبح سياسيا ، حتى وأن لم يشأ ذلك (٣) . ومن ثم فليس من المستغرب أن تتضمن كتابات الأقدمين أمثال أرسطو، وابن خلدون وغيرهم

(1) R. Aron, Dix - huit Lecons - sur la societe industrielle paris : Gallimard, 1962. P. 22.

(2) A. J. Toynbee, A Study of History. London. Oxford Univ. Press, Vol. III, 1948, PP. 321 - 22.

(3) R. Aron, op. cit. P. 30.

موضوعات تعد من صميم علم الاجتماع السياسى . فما هى طبيعة العلم الاجتماعى التى يندرج تحتها أو ينبثق عنها علم الاجتماع السياسى ؟

ان أغلب الايديولوجيات التى قلدها أن تسود الحياة السياسية والاجتماعية فى مجتمعنا البشرى المعاصر ، انما ترجع الى النصف الأول من القرن التاسع عشر . بل اننا لا نزال نستفيد من رصيد الأفكار المتطورة لمفكرى ذلك العصر ويعتبر الرجوع اليها والى الأوضاع فى القرن الماضى من الاهمية بمكان فى مجال هذا البحث .

فالسياسة التى بدأت تفرض نفسها على جوانب الفكر الانسانى منذ «أرسطو» تشكل الآن موضوعا أكاديميا تزايد أهميته يوما بعد يوم ، وقد فزع بعض الاتجاهات الى تناول علم الاجتماع السياسى على أساس أنه تمييز بين ما هو «سياسى Political» وما هو «اجتماعى Social» ، هذا التمييز الذى ظلت محاولته أمرا متجددا فى تاريخ المعرفة البشرية ، حتى كشف سقوط المجتمع التقليدى لأول وهلة عن أوجه الاختلاف بين «المجتمع» و «الدولة» . وكشفت حركة الاصلاح الدينى والثورة الصناعية عن مشكلة الكيفية التى يجسد بها المجتمع الصراع المستمر بين أعضائه والجماعات الاجتماعية ، ويحافظ فى الوقت نفسه على تماسك الاجتماعى وشرعية سلطة الدولة .

والواقع أن مصطلح علم الاجتماع انما يعنى واحدا أو أكثر من أشياء كثيرة شديدة الاختلاف فهو فى المقام الأول يعنى التاريخ الاجتماعى أو الانثروبولوجى المعاصر ، ويعنى فى المقام الثانى علم النفس الجمعى أو الاجتماعى . وعلم الاجتماع فى أكثر تعريفاته عمومية انما يعنى «نوع التفكير الذى يدور حول العملية التاريخية التى يمكن تصنيفها بطريقة أكثر تلاؤما مع فلسفة

التاريخ» (١). الا هناك فارقا هاما في حالة العلوم السياسية بين الفلسفة السياسية أو النظرية السياسية وبين علم الاجتماع السياسى أو العلم السياسى . ورغم اختلاف المصطلحين الآخرين في بعض الأحيان (٢) . فلنهما يعالجان كترادفين في مصطلحات التمييز الأساسى بين الدراسات الفلسفية والدراسات الامبيريقية للسياسة . وتعد فروض النظرية السياسية أو الفلسفة بيانات وصفية واخلاقية الا اذا دخلت في اطار المنطق .

هذا فضلا عن العدد الكبير من النظريات العامة عن التاريخ والمجتمع التى ادعى كتابها حيوية وفعالية العلم بالنسبة لها . والحقيقة الثانية في مجال العلوم الاجتماعية هى «ان ما يزعم انه علوم مجتمع لم تتكشف الا عن كونها مجرد فلسفات تاريخ» (٣) . ولهذا العلوم مناهج كثير (مشاركة بين ميادين العلوم الاجتماعية المختلفة) ، وهى علوم تبحث في نقاط كثيرة ترتب احداها على الأخرى بالنسبة لنتائجها المستقلة أو الأساسية ، الا أن الرغبة أو المحاولة في تجميع هذه العلوم تحت عنوان شامل واحد ، تعتبر - فى رأى Runciman - عملية تكيف مدخل مشابه لمدخل ما قبل سقراط (٤) ، حيث كان «الماء» أصل كل شىء عند «طاليس» . وثمة اتجاه قوى في الوقت الراهن يدعو الى استخدام «علم الاجتماع» كمصطلح غير كاف ، في الوقت الذى يتزايد فيه الاتجاه الى استخدام ما يسمى بعلم الاجتماع الصناعى وعلم اجتماع القانون أو الدين الى آخره .

(1) W. G. Runciman, op. cit., P. 1.

(2) R. Bendix and S. M. Lipset, Current of Sociology, London, Routledge & Kegan paul. Vol. 1, 1957, P. 87.

(3) Runciman, P. 2.

(4) Ibid., P. 4.

وبالرغم من ترايد هذا الاتجاه الذى قد يبدو مقبولا عند بعض العلماء ،
الا انه يجب أن نضع فى الاعتبار فى الوقت نفسه ، أن القول بعدم كفاءة
المناهج السوسيولوجية أمر مضلل بعد التقدم الملحوظ الذى احرزته المناهج
الكمية والوصفية فضلا عن التقدم الذى احرزه علم النفس الاجتماعى فى
مجالاته المختلفة . ومن ثم يجب التمييز بين التحدث عن علم الاجتماع وبين
التحدث عن المناهج السوسيولوجية . حيث يكون الحديث عن العلوم
الاجتماعية وارد عند عزل مجال معين من السلوك الإنسانى ووضع صبغة
تعليلية لتفسيره ويتعين علينا قبل أن نستطرد أن نطرح سؤالا على مستوى علم
الاجتماع بوجه عام . فاذا ما قلنا أن مادة دراسة العلوم الاجتماعية على وجه
العموم ليست «الاشياء Things» وإنما «الناس People» فهل يمكن نتكلم
عن «العلم Science» على اطلاقه بالمعنى الذى يستخدم فيه اللفظ فى العادة ؟
«ان علم الاجتماع يظهر للناس ما يريدون حقيقة ، وما هى النتائج المحتملة
لاعمالهم . غير أنه لايعين لهم ابدا ما ينبغى عليهم أن يريدوه» (١). أو بمعنى آخر يعين
علم الاجتماع الناس على أن يعرفوا أين يقفون ، وأى طريق يسلكون وماذا يفعلونه -
ما وسعتهم الحيلة - حيال الحاضر كتاريخ وحيال المستقبل كمثولية (٢) .
ومن ثم فهل لمثل هذا العلم طبيعة علمية بالمعنى المألوف لكلمة Science .
إن الرد على مثل هذا التساؤل يحتاج الى دراسات مطولة تعيننا على
الوصول الى تحديد مناهج العلوم الاجتماعية التى يمكن إضفاء الصبغة العلمية
عليها ، حيث لا تزال المناهج الكمية والدراسات التجريبية - إذا جاز التعبير -

(1) R. Aron. "Social structure and the Ruling Class" op. cit., P.2.

(2) C. W. Mills, Power, Politics and people, N.Y. : Oxford Univ.
press, 1963, P. 16.

التي لا يزال علماء الاجتماع يستخدمون عبارة الامبيريقية Empirical للدلالة على عدم الدقة الكاملة في نتائجها بالمقارنة بالدراسات التجريبية العملية في ميدان العلوم الطبيعية «ولقد أكد فير وباصرار على انه ليست هناك مفردات لغوية دقيقة ومحددة لتحليل الظواهر الاجتماعية . حتى مفهوم «الثقافة Culture يعتبر مفهوم قيمة Value-concept ، (١) وهذا راجع الى أن البحث السوسيولوجي لا يزال في حاجة الى معيار موضوعي يمكن أن يقوم على اساسه الاختبار .

ولا يعني القول بأن العلوم الاجتماعية تتعلق بأفعال وليس بأحداث ، التخلي عن كل الافكار الأولية لإتباع المنهج العلمي في البحث السوسيولوجي «فالوظيفة التحليلية الملائمة للعلوم الاجتماعية ليست التنبؤ وانما هي التشخيص» (٢) . ومن المفارقات الغريبة ، أن النظريات العامة للمجتمع — إن وجدت — على ما يبدو كلما حاولت المبالغة في الوصول الى الطابع العلمي ، وقف مستواها دون بلوغ هذا الطابع ، (٣) والمشكلة الاساسية التي تواجه عالم الاجتماع من خلال دراساته هي محاولة صياغة بعض الافتراضات التي تناسب مع رسم نمط كل متغير ، فالتنبؤ لا يمكن أن يكون مؤكدا ، وبالتالي فهو غير كاف ، إذ يمكننا التنبؤ من توقع نتائج الانتخابات أو صياغة السياسات الاقتصادية أو تقدير اتجاهات الشعب ، لانه يمكننا معالجة مثل هذه المسائل جملة .

(1) Runciman, op. cit., OP. 14.

(2) Ibid., P. 17.

(3) R. Aron, dix — huit Lecons, op. cit., P. 25.

وبالرغم من قصر الفترة التي ظهر فيها «علم الاجتماع السياسي» (منذ عام ١٩٤٥)، فإن الموضوعات التي ينشغل بها علماءه الآن هي موضوعات ذات درجة عالية من الدقة، وأحرزت تقدما ملحوظا في مجالات محددة. وأعطينا كمية كبيرة من المعلومات ذات القيمة وهي لا تصرف نظرنا عن التحقق والنظر اليها على أنها انتاج قوى لعلم مؤكد مرتبط بالحقيقة في كل الاوقات والأماكن، ولكن كمادة خام للتاريخ السياسي الذي نحتاج لان ندخله في سياقه، وهذا لا يعنى القول بصعوبة اقامة تعميمات ذات قيمة حول السلوك السياسي وفحص ذلك بالمناهج النموذجية، على اساس تلك العلوم الطبيعية، على الاقل، ولكن إذا كنا نود أن تكون كل العلوم علوما فسوف تبقى بعض العلوم دائما أكثر علمية من العلوم الأخرى.

أن أصول «علم الاجتماع السياسي»، تكمن في التمييز السابق بين «الدولة State» و «المجتمع Society»، وقد اهتم الفكر القديم والوسيط كما رأينا بالنظام المدني Civic-order والمجتمع السياسي Political community الذي ينتسب اليه الناس. ولم يكن هناك تصور عن انفصال الدولة عن المجتمع وظهرت الفكرة أول ما ظهرت خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر اثر سقوط النظام الاقطاعي، وظهر علم الاجتماع السياسي نتيجة للإهتمام المتزايد بالعلاقة بين الدولة والنظام السياسي والنظم الاجتماعية الأخرى. وواجه المنظور السوسيولوجي «الدولة» كنظام اجتماعي واحد فقط داخل المجتمع، بينما رأى المجتمع أكثر شمولاً للعملية الاجتماعية (١). فالسلطة والقوة واتخاذ القرار، هي حقيقة ما يدور حوله النظام السياسي، إذا لم تكن هي

(1) J. B. McKee, Introduction to Sociology, U. S. A. Holt, Rinehart, 1969. P. 454.

المكونة للنظام السياسى ذاته. ويعد النظام السياسى ملها للملاحظة السوسولوجية كنموذج للتنظيم الاجتماعى ، تماما مثل أى شكل آخر من اشكال الحياة الاجتماعية . ومن ثم فان النظام السياسى يشكل أحد القضايا الهامة والرئيسية لعالم الاجتماع السياسى ، بالإضافة إلى أن دراسة كيفية تنظيم القوة الاجتماعية فى البناءات السياسية يربط دلالتها بالبناءات والنظم الأخرى فى المجتمع .

ومن هذا قالدولة وكل ما يشابهها من حكم ، تقيم ، نموذجا رئيسيا للتنظيم السياسى . ولا يهم عالم الاجتماع أن يدرس الخصائص الرسمية للحكم وانما يهمه فى المقام الاول دراسة العلاقات من الدولة كبؤرة مركزية للقوة السياسية ، إلى تنظيم الحياة الاجتماعية السائدة فى المجتمع (١) .

إن مار كس يشكل الر كيزة الاساسية فى علم الاجتماع السياسى ، فلم يكن من المستطاع تصور علم اجتماع سياسى حقيقى حتى مار كس وفون شتاين الذى صور قبل مار كس طابع الحياة الإنسانية على إنه صراع مستمر بين الدولة والمجتمع . وهذا ما نعر عليه فى كتابات مار كس خلال تلك الفترة فقد كتب مار كس عام ١٨٤٤ ، أن الدولة قامت على التناقض بين الحياة العامة والحياة الخاصة ، وفى عام ١٨٤٥ كتب يقول «إن الخرافة السياسية تعتمد فى هذه الأيام فقط أن الحياة المدنية ، يجب أن ترتبط مع بعضها بوساطة «الدولة» بينما فى الحقيقة تقوم الدولة ، بل ويتوقف قيامها على الحياة المدنية» (٢) . وقد لا يكون «فون شتاين» قد ابتعد عن «هيجل» كما فعل ملز كس — فقون شتاين فى رأى «جورج جيرفيتشى» ، أرتد من الماركسية

(1) Ibid., P. 455.

(2) T. B. Bottomore and M. Ruble (eds.) . Karl Marx : Selected Writings in Sociology and Social philosophy, P. 226.

الى الهيكلية — وبالرغم من أن «شتاين» لا يتعادل مع ماركس في اصالته ، إلا انه يشترك معه في تأكيد ظهور التمييز الذى كان خافيا أو ميتافيزيقيا من قبل ، هذا التمييز الذى يصنع الآن ، والآن فقط امكانية قيام علم الاجتماع السياسى .

وإذا كان الأمر كذلك فانه بالاستطاعة اعطاء تعريف سوسيولوجى للدولة الحديثة فقط ، فى مصطلحات خاصة ، ومحدودة ، مثل كل رابطة سياسية ، وبالذات عند استخدام «القوة الفيزيقية» ، «قالدولة مجتمع انسانى محلى» (١). استخدم احتكار شرعية القوة الفيزيقية بنجاح داخل اقليم . ومن هنا نستطيع القول — وفقا لما يراه فيبر — أن السياسة تعنى الصراع من أجل تقاسم القوة أو التأثير على توزيع القوة سواء بين الدول أو الجماعات المختلفة داخل الدولة. فالقوة تترجم نفسها دائما إلى نشاط سياسى ، كما تترجم القوة — على مستوى آخر — التفاعل الاجتماعى الى تمايز جماعات وسلطة رشيدة (٢) .

وإذا ما تساءلنا عما إذا كان من الأنسب أن نستخدم مصطلح «علم الاجتماع السياسى» أم مصطلح «علم السياسة» فى التعبير عن ذلك الفرع من العلوم الاجتماعية الذى يتناول مسألة القوة ، فإن أول ما يتبادر الى الذهن بصددها التساؤل ما يمكن استخلاصه من دلالات كل من هذين التعبيرين : «علم السياسة» و «علم الاجتماع السياسى» فمن ناحية علم السياسة ، سياسة من ؟ لا شك انها سياسة الناس وهؤلاء الناس يعيشون فى مجتمع ، ويمارسون السياسة من خلال اطار اجتماعى ، يتفاعل فيه الافراد والجماعات سواء بالشقاق

(1) Runciman, op. cit., P. 35.

(2) C. W. Mills, op. cit., P. 11.

أوبالاتفاق ، على مصلحة فردية أو جماعية. ومن ثم وببساطة ، فمن الأولى أن يقوم علم المجتمع بدراسة سياسة هؤلاء الذين يدرسهم ، والتي ستمثل عندئذ ، فرعاً من فروع هذا العلم ذاته - أى علم المجتمع . فعلم السياسة إذا ما قيس بعلم الاجتماع السياسى ، يتضح أن مجاله أضيق بكثير من مجال علم الاجتماع السياسى ، حيث يقصر علم السياسة الإهتمامه على دراسة الظواهر السياسية بمعزل عن الظواهر الاجتماعية الأخرى ، وهو أمر لا يتطابق مع مقتضيات المنهج العلمى التحليلى الموضوعى فى مجال الظواهر الاجتماعية والتي تعنى حتمية النظر الى الظواهر السياسية باعتبارها ظواهر ترتبط بالمجتمع وتتداخل مع غيرها من الظواهر فيه . وهذه النظرة الشاملة هى أقرب لأن تندرج تحت «علم الاجتماع السياسى» أكثر منها تحت «علم السياسة» .

وتعتبر الماركسية هى النظرية الفريدة التى قدمت نظرية عامة فى مجال المجتمع ، وقبل ماركس استطاع «مونتسكيو» كما رأينا - فيما سبق - أن يقدم نظرية جزئية فى هذا المجال - وهى نظريته عن النظم السياسية - ولكن أحد إلى يومنا هذا لم يستطع أن يقدم نظرية شاملة للحياة الاجتماعية ككل غير ماركس . وليست السياسة شيئاً مجرداً ولكنها سياسة «مع» و «ضد» أنماط نوعية من التنظيمات وأشكال قائمة للحكم داخل المجتمع . ومن ثم فهناك فى هذا المجال صراع واتفاق ويكون الصراع من اجل «القوة» التى تترجم نفسها - على حد تعبير ميلز - إلى نشاط سياسى ، وترجم التفاعل الاجتماعى إلى تمايز جماعات وسلطة .

وبالرغم من أن علم الاجتماع السياسى أكثر قابلية للتطبيق ، وأكثر شمولاً ، إلا أن الوجود الفعلى لعلم السياسة قاد علماء الاجتماع لإهمال أشكال معينة «من

العملية السياسية ، مثل «الدولة» و «القانون» وغيرهما من الاشكال الآلية للضبط السياسى (١) .

استخدام مصطلح القوة :

فى محاولتنا لتتبع المدلولات المختلفة للفظه «القوة power» من خلال تطور استخدامها عبر القرون ، رجعنا إلى المعاجم المختلفة والأساسية فى اللغتين العربية والانجليزية ، ولم تساعدنا المعاجم العربية كثيرا ، إذ أنها وضعت فى قرون متقدمة لم تكن هذه اللفظة (القوة) قد اتخذت فيها المدلولات التى ترتبط بالانظمة الاجتماعية والسياسية . وقد لاحظنا أن «لسان العرب» لابن منظور ، و «المصباح المنير» لأحمد بن محمد المقرئ القيومى ، و «مختار الصحاح» للرازى و «أساس البلاغة» للزمخشري و «القاموس المحيط» للفيروز ابادى ، قد اقتصرت جميعها على معالجة «لفظة» «القوة» من شتى نواحيها اللغوية ولم تربط بينها وبين النظم الاجتماعية أو السياسية (٢) .

والواقع أن اللغة الانجليزية تكاد تكون هى اللغة الوحيدة التى تناولت فى معاجمها التطور الشامل لمدلولات لفظة «القوة» عبر القرون ، وذلك من نواحيها اللغوية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية والعلمية وما الى ذلك .

(1) J. B. Mckee, op. Cit. P. 454.

(٢) أنظر : ابن منظور ، لسان العرب ، الدار المصرية للتأليف والترجمة ، الجزء العشرون صفحة ٦٩ وما بعدها ؛ والرازى مختار الصحاح ، الطبعة الرابعة ، القاهرة ١٩٣٨ ، صفحة ٥٥٨ ؛ وأحمد بن محمد على المقرئ ، المصباح المنير ، المطبعة الأميرية ، الطبعة الخامسة ، القاهرة ١٩٢٣ ، صفحة ٧١٥ ؛ والزمخشري ، أساس البلاغة ، المطبعة ، الوهيبية الطبعة الأولى ، الجزء الثانى ، ١٧٨٢ ؛ الفيروز ابادى الشيرازى ، القاموس المحيط ، المطبعة الحسينية المصرية ، الجزء الرابع ، القاهرة ، ١٣٤٤ هـ صفحة ١٨١ الموسوعة العربية الميسرة ، دار القلم ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، ١٩٦٥ .

وقد رجعنا الى قاموس A New English Dictionary في طبعته التي نشرت عام ١٩٠٩، والى قاموس The Shorter Oxford English Dictionary في طبعته الثالثة وكلا القاموسين قد وضع على أسس تاريخية (١). وقد استطعنا أن نستخلص الاستخدامات المختلفة للفظـة «القوة» بمفاهيمها المتغيرة التي اكتسبتها هذه اللفظة منذ بدىء في استخدامها إلى أن أصبحت في السنوات المتأخرة مصطلحا محوريا في الدراسات الاجتماعية والسياسية، ينبغي على الباحث أن يحاول الوصول إلى تعريف محدد له، إذا كان له أن يفهم أو يقنن ما يجري حوله في عالمنا المعاصر من أمور توشك أن ترتبط جميعها بذلك المفهوم. ونستطيع أن نجمل خلاصة ما وصلنا إليه — فيما يلي — تحت أربعة عناوين رئيسية، وذلك بحسب ورودها في المعاجم، ونلاحظ أن هذه المعاجم ترتب المعاني حسب تدرجها وإرتباطها بالفكر الأنساني بغض النظر عن تواريخ الاستخدام.

أولا : استخدمت لفظـة «القوة» كقدرة أو كخاصية في عام ١٣٢٥ م. فالقوة هي القدرة على عمل أو أحداث شيء ما أو أى شيء، أو هي القدرة على التأثير في شخص ما أو شيء. أما إذا استخدمت لفظـة Power في اللغة الانجليزية ومعها أداة التنكير «a» أو استخدمت في صيغة الجمع powers فإنها تعني في هذه الحالة إحدى قدرات الجسد Body أو العقل Mind. وقد

(١) أنظر كلمة Power في :

A New English Dictionary on Historical principles, Vol. 11, London Oxford, at The Clarendon Press, 1909, P. 1213. and The Shorter Oxford English Dictionary on Historical principles, London : Oxford at The Clarendon press, Third Edition, P. 1559.

لا يعنى جمعها Power أحيانا قدرات مختلفة وإنما يعنى القدرة المستخدمة في اتجاهات أو مناسبات عديدة . وقد استخدمت كلمة Power في عام ١٦٩١م في ترجمة «الكتاب المقدس» في الآية « By his Power and wisdom he built a temple » أى بقدرته وحكمته بنى معبدا. واستخدم «جون لوك» لفظة Power في كتابه Human understanding عام ١٦٩٠ قائلا : أن القدرة هي واحدة من تلك الأفكار البسيطة التي نتلقاها عن طريق الأحساس Sensation والتفكير Reflection . لأننا نلاحظ في أنفسنا أننا نتصرف ويمكننا أن نفكر، وأننا نستطيع عند الإرادة أن نحرك أجزاء عدة من أجسادنا بعد أن كانت ساكنة ، وأن نلاحظ أيضا الآثار التي يمكن أن تحدثها الأجسام الطبيعية في بعضها البعض الأمر الذي تدركه حواسنا في كل لحظة ، فنحن نصل إلى فكرة القدرة بهذين الطريقين» . (١)

وعلى هذا فالوصول إلى فكرة القدرة — عند لوك — يتم عن طريق الإحساس والتفكير . وتنقسم القدرة — عند لوك — إلى قسمين أو هي ذات شقين ، فهي قدرة على «الفعل» وقدرة على «التلقى» ، فالأولى عنده قدرة إيجابية والثانية قدرة سلبية . ولكننا إذا ما نظرنا إلى استخدام لفظة القوة في عام ١٦٤٠م نجد أنها استخدمت في معاني كثيرة يوردها قاموس اللغة الإنجليزية — المشار اليه سابقا — كما يأتي :

القوة هي القدرة على العمل أو التأثير بشدة في شيء ما أو القدرة البدنية أو العقلية أو القدرة والحمية ، فضلا عن استخدامها للدلالة على قوة الشخصية والقوة المؤثرة ، والأثر .

(١) J. Locke, Human understanding , London, 1690, Vol, 11 vii,s 8.

ثانيا : استخدمت لفظة Power عام ١٧٠١م بالمعنى السياسى عند إحتدام الصراع السياسى وظهور الدولة القومية فى أوربا فضلا عن استخدامها فى المجال السياسى فى معانى : كالقوة السياسية أو القوة القومية وتوازن القوة .

ثالثا : وقد استخدمت لفظة Power فيما يتعلق بالأشياء الجامدة ، عام ١٥٩٢م بمعنى الخاصية الإيجابية ، والقدرة على أحداث أثر ما ، أو للإشارة إلى الخاصية الفعالة أو ما يميز أحد الأعشاب إلى آخره . وفى نفس العام نجد أن «شكسبير» استخدم لفظة Power فى مسرحيته «روميو وجوليت» فى البيت الرابع والعشرين ، فى المشهد الثالث من الفصل الثانى قائلا : «وفى داخل القشرة الغضة لهذه الزهرة الضعيفة يسكن السم ، وقوة الدواء» .

ولقد أبرز القاموس الأنجليزى A New English Dictionary استخدام لفظة Power حتى للدلالة على الصوت الذى يعبر عنه أحد الحروف أو الرموز فضلا عن المعنى الذى تعبر عنه «كلمة» أو «عبارة» بعينها فى سياق معين ، وهى فى هذه الحالة تعنى قوة Force كما جاء فى دائرة معارف Chambers عام ١٨٢٧ م ، حيث يقول : «إذا ما وقع حرف «S» فى لغتنا بين حرفين متحركين تكون له قوة حرف «Z» .

وفى عام ١٢٩٧ م استخدمت لفظة Power بمعنى السيطرة على الآخرين أو امتلاك ناصية أمورهم . هذا فضلا عن استخدامها بمعنى الحكم والسيطرة والنفوذ والضبط والسلطة ؛ إلا أنه عند استخدام كلمة Power بهذه المعانى لابد من أن تستخدم معها حروف الجر of أو on أو over . واستخدمت اللفظة فى عام ١٣٥٠ م بمعنى الحدود التى تمارس القوة الإدارية فى نطاقها

أى «الولاية Jnrisdiction» .

هذا وفى عام ١٥٣٥ م إستخدمت بمعنى السيادة الشخصية أو الإجتماعية والنفوذ . إلا أن كلمة Power لم تستخدم بمعنى السيادة السياسية أو التأثير فى حكومة أو سياسة بلد أو دولة ما لتعديل سلوكها أو الضغط عليها ، إلا فى عام ١٨٣٣ م . ومنذ ذلك الوقت بدأت لفظة Power تأخذ مكانها فى مختلف الكتابات الإجتماعية والسياسية كمصطلح أساسى . فقد إستخدمها Alison فى كتابه «تاريخ أوروبا» الذى أصدره عام ١٨٤٧ م ، قائلا : «ان القوة Power والنفوذ Influenco كانا مقصورين على طبقة واحدة» (١) . وفى عام ١٨٤٩ أصبحت تشير اللفظة إلى وجود حزب فى السلطة أو الحكم ، كأن يقال الحزب صاحب السلطة أو الحزب الحاكم .

هذا ومن الناحية القانونية فقد إستخدمت لفظة Power فى عام ١٤٨٦ م بمعنى ، القدرة القانونية ، القدرة على العمل أو السلطة اللازمة لذلك ، وخاصة السلطة المخولة ، والتحويل أو الترخيص ، والسلطة القانونية النوعية التى تمنح لشخص أو أشخاص بصفة معينة . وفى عام ١٤٨٠ م إستخدمت Power بمعنى الوثيقة Document التي تعطى السلطة القانونية أو أى بند فيها . وفى عام ١٣٨٢ استخدمت بمعنى شخص أو جماعة أو شىء ، كالفرد أو الشىء الذى يملك أو يمارس القوة أو النفوذ أو الحكم ، والشخص أو الشىء الذى النفوذ أو الحاكم . وفى الاستخدام المبكر : كانت تعنى صاحب السلطة أو الحاكم . وكذلك فى الاستخدام المتأخر (١٧٢٦) فضلا عن استخدامها بمعنى دولة أو أمة من وجهة نظر سلطتها أو نفوذها الدولى .

(1) Alison. History of Europe, London. 1847. Vol. 1, P. 70 - 165.

رابعاً : ولأول مرة وفي عام ١٥٧٠ م على وجه الخصوص استخدمت لفظة Power بمعنى تكنولوجية . فعناها الحديث في الرياضة هو حاصل ضرب «رقم» معين في «رقم» آخر لمرات معينة والقوة الأولى لأي رقم أو كمية هي الرقم نفسه . والقوة الثانية هي مربع الرقم أو حاصل ضرب الرقم في نفسه . والقوة الثالثة هي مكعب الرقم أي حاصل ضرب مربع الرقم في نفس الرقم . والقوة تعني أي شكل من أشكال الطاقة Energy أو القوة المتاحة للاستخدام كالطاقة الميكانيكية المعينة (كقوة الجاذبية والماء الجارى والريح والبخار والكهرباء) ، وذلك كأشياء تتميز عن العمل اليدوى أو كأشياء ينظر إليها كسلعة تباع بكميات محدودة .

ونلاحظ من استعراض مختلف المفاهيم السابقة لللفظة القوة إتصالها الوثيق بكل مقومات الحياة الإنسانية ، وانها كانت تكتسب لنفسها ولا تزال ظللاً عدة بحسب الحاجات المرتبطة بكل نواحي النشاط الإنسانى وتعقدة ، ومع ذلك — فإن مفاهيم هذه اللفظة Power قد تتباعد وتتشابك بكيفية تجعل من العسير جداً تحديدها في نطاق أو نطاقات ثابتة يمكن أن نسميها تعريفاً أو تعريفات جامعة مانعة . غير أننا سنحاول أن نصل إلى مثل هذا التعريف في مجال واحد هو مجال دراستنا لمشكلة «بناء القوة في المجتمع» أي من وجهة نظر علم الاجتماع السيامى .

مشكلة تعريف القوة

لعلنا نكون محقين بعد العرض السابق لآراء علماء ومفكرى السياسة والاجتماع إذا ما إنتهينا إلى أن التعرض لمحاولة تعريف «القوة» يشكل أمراً بالغ الصعوبة والدقة . فبرغم أن مفهوم «القوة» هو ولاشك المقولة التى تقوم عليها فى نظرنا

كل الإنساق التي ترتبط بها حياة الإنسان ، فإن طريق تعريفها أكتنفه دائماً «الشراك المنطقية Logical Traps» (١). العديدة، إذ قد تتداخل معه وفيه مفاهيم عدة مثل : السلطة والنفوذ والسيطرة والهيبة وما إلى ذلك من المصطلحات التي تستدق الفروق بينها بحيث يصبح من العسير التفريق الكامل بين بعضها البعض .

وقد أدى ذلك إلى عجز العلماء عن الاتفاق التام حول مدلولات هذه المصطلحات (٢) ، وأصبحنا نرى بعضهم يستخدم هذا المصطلح أو ذاك في معنى يغاير ذلك الذي يستخدمه الآخرون ، مما جعل البعض يحاولون قبل أن يستخدموا مصطلحاً بعينه أن يشرحوا إلى أنهم يقصدون بالمصطلح هذا المعنى أو ذاك . فليس من المستغرب إذن أن نجد عالماً كـ Mackenzie يرى أن : «هناك خلطاً مخرباً في استخدام المصطلحات» (٣) .

هذا فضلاً عن أن مادة العلوم السياسية والاجتماعية تغطي آماداً واسعة ومتشعبة إلى حد بعيد ، وتضم تفاصيل لا يمكن أن تحد بحدود ، مما يجعل الدارس الذي يحاول التعميم يستشعر الكثير من الأحباط . غير إنه من المفيد في مجال هذه العلوم ، أن نلم ببعض الأفكار الأساسية التي تعين على فهمها ولذلك فإننا نلجأ إلى «علم الاجتماع السياسي» إذ أن هذا العلم يعالج الأسس الاجتماعية للسياسة .

(1) R. A. Dahl ,Modern Political Analysis. New Delhi. Prentice-Hall. 1965, PP. 39.- 40.

(2) A. M. Rose, The Power Structure, London : Oxford Univ. Press. 1970, PP. 43 - 53.

(3) W. J. Mackenzie, Politics and Social Science. Penguin Books. 1967. P. 225.

فعلم الاجتماع السياسى يطرح ويجب على عدد من الأسئلة التى لا غنى عن الإلمام بها قبل المضى فى دراسة السلوك السياسى والاجتماعى والنظم السياسية والاجتماعية . ونختار من بين المسائل الأساسية التى يتناولها هذا العلم عدة مسائل يستطيع من يتأملها أن يستكنه العلاقات المتداخلة للقوة بأنواعها فى المجتمع :

- ١ - ما هى العلاقة بين الإقتصاد والسياسة ؟
 - ٢ - كيف يتداخل الإقتصاد والسياسة والأيدولوجيات الدينية وكيف تؤثر فى بعضها البعض ؟
 - ٣ - إلى أى مدى يتداخل التركيب الاجتماعى للمجتمع ، وكيف تتكيف الأنشطة السياسية فيه ؟
 - ٤ - أين تكمن القوة وكيف تدار ؟
 - ٥ - ما هى التغيرات الاجتماعية العامة التى تحدث فى المجتمع وأية تغيرات سياسية ترتبط بها ؟
 - ٦ - ثم من هم القادة السياسيون ومن أين يبحثون ؟
- ولاشك فى أن ما نخرج به الباحث من إجاباته على هذه الأسئلة يعينه على محاولة تعريف «القوة» وتوصيف أشكالها ودراسة بناءاتها وتتبع دينامياتها وتطورها فى المجتمع . وإذا ما عن الباحث أن يضع إجابات لهذه الأسئلة من خلال المعلومات التى قد تتاح له عن فترة زمنية بعينها ، فإن ذلك لا يغير بأى حال من قيمة النتائج التى قد ينتهى إليها . فالذى نخرج به من دراستنا لمفهوم القوة هو أن «علاقات القوة» ظلت ثابتة عبر الحقب التاريخية العديدة وأن اتخذت أشكالاً قد تبدو مختلفة .

وفي محاولتنا لدراسة مفهوم القوة ، يجب أن نقف على ما إرتآه العلماء بصدد هذا المفهوم الذي يشكل الفكرة المحورية التي يدور حولها هذا البحث ثم نخرج بما ننتهي إليه في هذا المجال . وقد نظر الكثيرون من المنظرين والأمبريقيين إلى القوة نظرتهم إلى شيء غامض يوحى بالرهبة ، كما لو كانت رافعة الهية Divine Lever ، يصبح النسق الإجتماعي بواسطتها منظماً لذاته بذاته (١).

ويذهب «رسل» إلى حد القول بأن «مفهوم القوة هو المفهوم الأساسي في العلوم الإجتماعية شأنها في ذلك شأن الطاقة Energy التي تمثل المفهوم الأساسي في العلوم الفيزيائية ، والتي لا يمكن ملاحظتها إلا عند إستخدامها فقط (٢). إذ أننا قد لانعلم أن ا يملك قوة على ب إلا بعد أن يتغلب على مقاومته ، أى يمارس اقوته بالفعل ويقضى على مقاومة ب . (٣) وللقوة - كالطاعة - أشكال عدة مثل : الثروة ، والأسلحة والسلطة المدنية ، والتأثير على الرأي (٤). وقوانين الديناميكا الإجتماعية - عند رسل - لا يمكن صياغتها إلا بلغة «القوة» ورسل يعنى بالقوة هنا ، القوة ككل ، وليس هذا الشكل أو ذاك من أشكالها.

ومن ثم نستطيع القول - مع رسل - بأن القوة لا تمثل المفهوم الأساسي في علم الإجتماع السياسى وحسب ، وإنما تمثل ذلك المفهوم الأساسى أيضاً في العلوم الإجتماعية ، وفي ديناميكا الحياة الإجتماعية بصفة عامة . والنظرة إلى

(1) C. W. Mills, op. cit., P. 10.

(2) Amitia Etzioni. The Active Society, N. Y. : 1972, P. 316.

(٤) Nicholas John Spykman, America's Strategy in World politics N. Y. : Harcourt, Brace & Co., 1942, P. 22.

L. Coser. The Functions of social conflict, reoutledge & Kegan Paul, 1968, P. 135.

(4) B. Russell, Power : A New Social Analysis, London. Georg Allen, 1946, PP. 10 - 11.

النسق الإجتماعى (فى المجتمعات الرأسمالية على سبيل المثال) تظهر أن العلاقة بين توزيع القوة فى المجتمع والموقف الإقتصادى أو الجماعات التى تستطيع بفضل ذلك الموقف الوصول إلى مواقع يمكنها من خلالها إتخاذ قرارات هامة تضبط وتوجه فرص الحياة بالنسبة للآخرين وتؤثر فيها التأثير كله على وجه العموم .

وقد لا تقتصر القوة على الأفراد الأقوياء الذين يمتلكون المصادر الإقتصادية الكبرى فى المجتمع ، بل يشاركهم فى هذه الممارسة - وقد يفوقهم أحيانا - المهيمنون على التنظيمات الكبرى فى المجتمع . ولربما يستبين ذلك إذا ما رجعنا بالنظر قليلا إلى الوراء ، حيث السيطرة الدينية تلعب دوراً لا يمكن أن نغفل آثاره الجسام على حركة التاريخ .

وهذه العناصر الثلاثة - على سبيل المثال - من عناصر القوة (القوة السياسية والقوة الإقتصادية والقوة الدينية) والكيفية التى تتداخل بها تشير إلى التفاعل الذى يحدث فى النسق الإجتماعى بين العناصر المختلفة لما يمكن أن نطلق عليه فى النهاية «القوة المؤثرة أو الفعالة» فى حياة المجتمع . ونستطيع أن نستدل من ذلك على أن هذه «القوة المؤثرة» هى محصلة الأشكال المختلفة للقوة ، ولذلك يمكن أن نسميها «القوة السياسية» إذا كانت هذه القوة تعنى إدارة شئون المجتمع بشئى مناحيها .

وإذا كان عالم الطبيعة يبدأ بمناقشة طبيعة الطاقة - أى القوة بالنسبة إليه - كمحرك للأشياء ، فعلى دارس علم الإجتماع السياسى أن يبدأ بمناقشة ودراسة طبيعة القوة كمحرك للإنسان .

ولعل هذا هو الذى حدا «بميلز» إلى القول بأن : «دراسة القوة هى بداية الحكمة السوسيولوجية ، وجوهر هذه الحكمة هو أن القوة تكمن فى الرجال .

ومن هنا فإن وجود القوة ، مجال للدراسة أقل أهمية عن الإستخدامات الإنسانية للقوة» (١) .

ومن ذلك تظهر الأهمية البالغة للكيفية التي تدار بها القوة في المجتمع ولعله من المفيد في محاولة دراسة كيفية إدارة القوة أن نعود بالتفكير إلى حياة الإنسان الأولى ، التي كان الغذاء يشكل فيها أولى غاياته أو حاجاته التي كان يتعين عليه إشباعها حتى يستطيع البقاء . وكان لابد إذن ، من وسيلة للحصول على هذا الغذاء ، الذي كان بعضه سهل المنال ، والبعض الآخر يدفعه إلى التفكير في وسائل الصيد ، وفي هذه المرحلة بدأ ذلك النوع من التفكير الذي ننظر إليه الآن ويحلوا لنا أن نقول إنه بداية العلم . ويوم إكتشف الإنسان الأول وسيلة الصيد وصنع أداة من الحجر أخذ في تهذيبها بدأ ما يمكن أن نسميه بالعلم التطبيقي أو ما يسمى اليوم بالتكنولوجيا .

وعندما خف عواء بطن الإنسان وأصبح يجد وقتا يقضيه بكهفه في نقش صور الحيوانات صيده على جدران كهفه ، بدأ الفن والأصول الأولى للخرافة ثم الدين ، اللذين لعبا أدوارا بالغة الأثر في إشباع حاجاته النفسية . ومن ثم فقد كانت محاولة إشباع الحاجات البدنية والنفسية هي الدوافع الرئيسية التي حركت الإنسان ، ومكنت البشرية من تحقيق ما أنجزته وتنجزه . ولقد أدت محاولات الإشباع هذه عبر التاريخ إلى ما نراه الآن حولنا من إنساق معقدة لعلاقات القوة .

وما نراه من تفاعل هذه العلاقات ومحاولات التحكم في إدارتها ما هو إلا من قبيل محاولة إشباع الحاجات الفيزيائية والنفسية للإنسان متمثلا في الفرد

(1) Mills, op. cit., P. 11.

أو الجماعة ومع ذلك، فإن مشكلة القوة محيرة في طريقة بحثها، فهي «تمائل مشكلة الكهرباء (١)» في علوم الطبيعة. فعلى حين إننا ندرك تأثيرات ونشاهد مظاهر كليتها، فإننا لا نستطيع أن نرى الظاهرة نفسها. فالقوة في المجتمع تتحول إلى «عنف وسلطة ونظام» والقوة الكهربائية تتحول إلى ضوء وحرارة أو حركة. وقد يكون إستخدام أى منها شيئاً مروعا في بعض الأحيان بل ويمكن أن يؤدي إلى فقدان الحياة. فجوهر هاتين الظاهرتين إذن جد محير والحكم المطلق — على سبيل المثال — الذي يمارس العنف الجامح على بعض الأفراد أو الجماعات قد يؤدي إلى الإضطراب والفوضى وفقدان المعايير، شأنه في ذلك شأن الكهرباء في أشكالها غير المنضبطة كومضات العاصفة الرعدية التي يؤدي بحياة الكائنات الحية (٢).

هذا ولا تعطينا المعاجم تعريفا مرضيا للكهرباء وإن كانت تسميها كوجود قائم في الطبيعة، وبالمثل يمكننا القول بأن القوة وجود أساسي أو جوهري في المجتمع، فالبرغم مما يعتور مفهومها — أى القوة — من نقص وما يقابله من صعوبات، إلا أن إنجازات هذا «المفهوم» في ميدان التحليل الإجتماعي السياسي يفوق ما يعتوره من نقص وما يقابله من تحديات (٣).

المشكلة

إن أولى المشكلات التي تجابه من يتصدى لمحاولة تعريف القوة هي محاولة التعرف على الخصائص المميزة للأشكال المختلفة التي تتخذها القوة وعلاقتها

(1) K. Mannheim. op. cit., P. 48.

(2) Ibid., P. 49.

(٣) أنظر مناقشات هامة عن الأثر الفعال لمفهوم القوة في :

Herbert A. Simon, Notes on the observation and measurement of power. J. P., Vol 15 (1953), PP. 500 — 16.

في النسق الإجتماعى . وما نسميه بالتفاعل الإجتماعى ، ان هو إلا ممارسة أفراد المجتمع وجماعاته التأثير في بعضهم البعض والضبط المتبادل لسلوكهم في المجتمع .

وتتميز أية علاقة للقوة بعدم تماثل أو تكافؤ الأطراف الداخلة فيها ، إذ أن من بيده القدر الأكبر من القوة يستطيع أن يمارس سيطرة تفوق سيطرة أصحاب القدر الأقل من القوة . ولا يزول التأثير المتبادل في هذه العلاقات إلا في الحالات التي يلجأ فيها الجانب الأقوى إلى إستخدام العنف الفيزيقي الذي يمتنهن إنسانية الإنسان ويحيله إلى مجرد موضوع فيزيقي (١) .

ونستخلص مما سبق من تأكيد عدم التماثل في علاقات القوة أن القول بأن علاقة القوة في حالة المساومة والصراع قد تكون علاقة ثنائية (بمعنى ان القوتين المتصارعتين متساويتين) قول متناقض . إذ من الواضح — كما يقول «هانز جيرت و «رايت ميلز» — إنه «حينما يتساوى الجميع لا توجد سياسة ، إذ أن السياسة تعنى وجود من يخضع ومن يتسبد» (٢) . ويشير P. Blau إلى هذا المفهوم بقوله : «إن الإعتماد المتبادل والنفوذ المشترك لقوى متساوية يعنى الافتقار إلى القوة» (٣) .

ورغم اننا ننتهى إلى القول بوجود عدم التماثل في علاقات القوة ، إلا أنه من الممكن أن نلاحظ وجوده في عملية الأخذ والعطاء عند التفاعل المزدوج

(1) G. Simmel; The Sociology of G. Simmell, trans. and ed. by K. H. Wolff, Glencoe, Free press. 1950. PP. 181 — 28.

(2) H. Gearth and C. W. Mills. Character and Social Structure, London. Routledge & Kegan paul, 1970. P. 195.

(3) P. Blue. Exchange and power in social life. N. Y. : John wiley & Sons, 1964, P. 118,

بين المتساوين ، والذي تكون فيه سيطرة أحد الأطراف على سلوك الطرف الآخر معكوسة يفعل الإستجابة من جانب هذا الطرف الآخر على هيئة فعل ضبط . ويمكننا القول إذن بأن عدم التماثل لا بد وأن يوجد دائماً في علاقات القوة طالما ان هذه العلاقات تقوم على الفعل والإستجابة . ولا يمكننا القول - في حدود النظرة الشاملة - بأن علاقات القوة في المجتمع تكون دائماً تدرجية أو ذات جانب واحد ، إذ أن ذلك الإفتراض يتجاهل أن الطرف الذي يمارس السيطرة في مجال معين قد يمارس طرف آخر السيطرة عليه في غيره من مجالات المجتمع ككل . وذلك يعنى تحقيق نوع من التوازن بين علاقات القوة في المجالات المختلفة وداخل المجتمع . هذا وما يصدق في هذا الصدد على مجتمع الدولة يصدق على مجتمع الدول أيضاً .

وبعد عرضنا السابق لما يكتنف تعريف القوة من مشكلات ومصاعب إعتزضت طريق الكثيرين من الباحثين الذين تصدوا لهذه المحاولة قد نستطيع القول في بساطة بأن القوة كالحب ، كلمة كثيراً ما تستخدم في الحديث العادى ويفهم معناها بالفطرة ، غير أنها نادراً ما تعرف . وبرغم إننا جميعاً نعرف ما هى «لعبة القوة Power Game» ، فإنه في كثير من الأحيان لا تبلغ دقة السوسيولوجيين - في كلامهم عن القوة - أكثر من ذلك . ولذلك فإننا سوف نحاول بالضرورة إجتناّب المتاهات التى تكتنف محاولات تعريف القوة والتي كثيراً ما ضل الباحثون في دروبها الملتوية ، وذلك بأن نركز على دراسة محاولتين الرئيسيتين اللتين تمثلان أبرز الجهد في هذا الإتجاه ، ونعنى بهما محاولة «ماكس فيبر» ومحاولة «تالكوت بارسونز» .

وقد تشير القوة - في أهم معانيها - إلى نوع من التأثير الذى تمارسه الأشياء ، أو الأفراد أو الجماعات على بعضها البعض . ويذكر «داهل» في هذا

الصدد : «أن مصطلحات القوة تشير في العلوم الاجتماعية الحديثة إلى مجموعات فرعية من العلاقات بين الوحدات الاجتماعية ، بحيث يعتمد سلوك وحدة أو أكثر في بعض الظروف على سلوك الوحدات الأخرى» (١) . بل إننا نستطيع أن نستبدل القول بأن ا يمارس قوة على ب بالقول بأن ا يسبب سلوك ب (٢) . وبالقاء نظرة على مثل هذه التعاريف العريضة ، نجد أنها تخدع ببساطتها ، وتعتبر تخفيفا جسيما لمفهوم القوة ، فاعتبار «القوة» مجرد «علة» يجرّد المصطلح من الدقة وبالتالي يجعله عديم النفع . فضلا عن أنه لا يمكن أن نستخدم مفاهيم «القوة» و «العلة» مكان بعضهما البعض . ف ا على سبيل المثال ، قد يجعل ب يقفز مبتعدا عن طريق سيارة تقترب بأن يصيح محذرا اياه ، ولكن هذا الموقف لا يطابق تماما الموقف الذي يجعل ا فيه ب يقوم بفتح «كبرى عباس» وإطلاق النار على الطلبة المتظاهرين طلبا للحقوق الوطنية . ومن ثم فإذا ما كان من غير الممكن أن تحل بعض المصطلحات محل بعضها البعض ، فلا بد إذن من إيجاد مصطلحات إضافية . إلا أن «داهل» لم يعطنا المصطلحات الإضافية ، وتعريفه لذلك يعد ناقصا .

إن الدقة والاستفادة ، إلى جانب الاستخدام السوسيولوجي التقليدي (وكذلك الرغبة في اجتناب الخوض في المزالق المعرفية التي تحيط بمفهوم العلة) تحول جميعها دون وضع مثل هذا التعريف الجامع للقوة .

لقد عرف غالبية المنظرين السوسيولوجين «القوة» بمصطلحات أقل

(1) R. A. Dahl, Power, International Encyc. of Social Science, N. Y. : Collier - Macmillan, 1968. Vol. 12, P. 407.

(2) H. A. Simon, Models of Man, N. Y. : John wiley, 1957, P. 5.

شمولاً (١) ، على أنها نمط نوعي من العلاقة بين الأشياء والأشخاص والجماعات (٢) . ويظل تعريف «قبر» أقوى هذه التعاريف اثراً ، فهو يقول أن القوة Macht : «هي احتمال أن يكون أحد الأفراد قادراً — في نطاق علاقة اجتماعية — على تنفيذ إرادته الخاصة رغم المقاومة ، وذلك بغض النظر عن الأساس الذي يقوم عليه هذا الاحتمال» (٣) .

إن هذا التعريف القبري للقوة يعد نقطة الإنطلاق لمعظم ما يدور من جدل حول «مفهوم القوة» في الوقت الحاضر سواء أشار الباحثون إليه صراحة أو لم يشيروا . ويقول «داهل» في بحثه القيم «عن مفهوم القوة» : أن فكرتي البديهية عن القوة كما يلي : أن ١ يمارس قوة على ب بحيث يستطيع جعل ب يقوم بعمل شيء لم يكن ليفعله دون ذلك» (٤) .

(١) أنظر مناقشات أخرى لتعريف القوة في :

J. R. P. French. "A formal Theory of social Power," S. R. Vol. 63 (1956), PP. 181 - 184; J. R. P. French, Jr. and Bertram Raven, (The Bases of Social power, in Darwin Cartwright and Alvin Zander (eds.) Group Dynamics, Research and Theory, N. Y. : Harper & Row, 1960. PP. 607 23; Darwin Cartwright (ed.), Studies in Social Power (Ann arber, Mich. Univ. of Michigan, 1959); Herbert Goldhamer and E. A. Shils, (Types of power and Status, " A. J. S. Vol. 45 (1939), PP. 171 - 182 ; J. G. March, The power of Power" in David Easten (es), varieties of political Theory(Englewood Gliffs N. J. : prentice - Hall, (1966), PP. 39 - 70.

(٢) أنظر مناقشة هامة عن مجال القوة المجتمعي societal power ، يتناول فيه أتزيوني القوة كمفهوم فعال ، فضلاً عن تبيان العلاقة بين القوة والقهر ، وأسس التدرج والقوة والقوة والانحراف ، إلى جانب الاتصال والتحول والأغتراب .

Amitai Etzioni, op. cit., PP. 314 seq.

(3) Max Weber, The Theory of social and Economic organization P. 139.

(٤) أنظر

R. A. Dahl. "On the Concept of Power," B. S. : Vol. 2, 1957. PP. 202 — 3.

وقد تكون أهم المعالجات التي قام بها الباحثين للمفهوم الفيبري هي تلك التي قام بها «رالف داهر ندورف» في كتابه «الطبقة والصراع الطبقي في المجتمع الصناعي» (١) . وكذلك «بيتر بلاو» في كتابه «التبادل والقوة في الحياة الاجتماعية» (٢) . ولكن تعريفهما يعثورهما عيوب نوعية ، فضلا عن العيوب العامة لمحاولة تطوير المدخل الفيبري . فبعد أن يقر «داهر ندورف» التعريف الفيبري صراحة ، يمتضى إلى القول بأن القوة خاصية عارضة أو مشروطة ، وهي تكون للأفراد أكثر من كونها للبناءات الاجتماعية . «فالفارق الهام بين القوة والسلطة يكمن في حقيقة أنه بينما ترتبط القوة جوهريا بشخصية الأفراد فان السلطة ترتبط دائما بالموقع والادوار الاجتماعية، فالقوة علاقة اجتماعية واقعية (أي بحكم الأمر الواقع) ، والسلطة علاقة شرعية ... واهتمامنا منصب كلية على علاقات السلطة» ، إذ أن هذه العلاقات وحدة تشكل جزء من البناء الاجتماعي وهي لذلك تسمح بالاشتقاق النسقي لصراعات الجماعة من تنظيم المجتمعات ككل ومن الروابط التي توجد داخلها ... (وصراعات الجماعات هذه) ... ليست الا نتاجا لعلاقات القوة العارضة بنائيا (٣) .

غير أن التمييز بين القوة والسلطة على هذا النحو تمييز زائف ، إذ أن تعاريف الشرعية تتوقف في ذاتها على علاقات القوة كما لاحظ «داهر ندورف» ذلك فيما بعد (٤) .

(1) Ralf Dahrendorf. Class and Class Conflict in an industrial Society, London : Routledge & Kegan Paul. 1972, PP. 165 — 173.

(2) P. Blau, Exchange and power in Social Life, N. Y., John Wiley, 1967.

(3) R. Dahrendorf, op. cit., P. 166.

(4) Ibid., PP. 176 seq.

أما «بيتر بلاو» فإنه يعرف القوة بأنها : «قدرة الأشخاص أو الجماعات على فرض إرادتهم على الآخرين رغم المقاومة ، وذلك عن طريق الردع سواء أكان ذلك على شكل منع المكافآت التي كانت تعطى بانتظام أو في شكل عقاب ، بقدر ما يشكل هذان الوضعان من جزاء سلبي (١) . وعلى هذا فالقدرة على أحداث الآثار غير المقصودة رغم المقاومة أفسحت الطريق إلى القدرة على أحداث الآثار غير المقصودة رغم المقاومة عن طريق استخدام الجزاءات السلبية .

ورغم التحوط الواسع في هذا التعريف ، فإنه فشل في حل صعب رئيسية وهامة . فعلى وجه التحديد ما هو المدى الذي يجب أن تبلغه المكافآت في انتظامها قبل أن يصبح فقدانها جزاء سلبيا ؟ وعلى وجه العموم : ما الذي يميز الجزاء السلبي عن الجزاء الإيجابي ؟ أنه ليس مضمون الجزاء في حد ذاته إذ أن الجزاء السلبي النهائي للإجبار الفيزيقي ميز عن القوة وعرف بالقسر .

وبدلا من ذلك فإن «بلاو» يضيف في حاشية كتابه : (من الضروري أن نقرر ، اعتمادا على الفرض المتاح ، ما إذا كان الفيصل المحدد هو توقع الخاضع أو قصد الخاضع) (٢) .

ومع ذلك ، فإن هذا الاتجاه النسبي يبدو متعارضا مع صياغة التعريف ، إذ أن إيقاف إعطاء المكافآت المنتظمة لابد وأن يشكل نفعا للطرف الأقوى في العلاقة . وفي اعتقادي أن هذا التعريف ينظر إلى الجزاء من زاوية الخاضع وشرجه يوحى بشيء مختلف . والدقة ولا شك أمر صعب المنال إذا ما تصدينا لتعريف شيء لستنا على يقين تام من مضمونه .

(1) P. Blau, op. cit. P. 117.

(2) Ibid., P. 117., Note 4.

هذا والتعريف الفيبرى وما اشتق منه من تعاريف يغتوره — رغم
الذبيوع — عدد من نقاط الضعف فضلا عن الصعاب الاجرائية التى يدخلها
عنصر الاحتمالية Probability إلى البحث الامبيرى . وثمة مشكلتان
رئيسيتان ، كما يقول بارسونز ، (١) اذ أن افراض الصراع والعداء قد أدخل
فى التعريف : ف «ا» يقضى على مقاومة «ب» وذلك يوحى بأن مصالح ب
يضحى بها من أجل مصالح ا . ولكن ذلك يتجاهل ان علاقات القوة قد
تكون علاقات ارتياح مشترك : فالقوة تكون مصدرا يسهل تحقيق أهداف
كل من ا و ب بنفس الطريقة التى يمكن بها للنقود أن تسهل تحقيق أهداف
كل من المقرض والمقرض فى علاقة ائتمان .

فاذا ما انتقلنا إلى المستوى المجتمعى ، فانه يمكن النظر إلى القوة على أنها
امكان حدوث وسيلة معممة لتحقيق الأهداف الجماعية ، بدلا من أن تكون
وسيلة نوعية لاشباع قطاع أو آخر . والتعريف الفيبرى يخرج ذلك من
حيز الوجود .

وتكمن الصعوبة الرئيسية الثانية لتعريف فيبر «للقوة» فى أن هذا التعريف
يحول خاصية التفاعلات والعلاقات المشتركة إلى خاصية فاعلين actors
فبدلا من تعريف مصطلح لغوى يعطينا «فيبر» أساسا للمقارنة بين خصائص
الفاعلين : فالفاعلون تزيد قوتهم أو تقل بحيث يزيد حصولهم على ما يوافق
ارادتهم أو يقل . ويسهل أن نخطو من هذا التعريف إلى رأى بأن القوة قدرة
معممة بدلا من كونها خاصية لعلاقة نوعية . ولكن رغم أنها تمتلك كقدرة

(١) أنظر مناقشة لآراء بارسونز عن القوة فى :

Alvin W. Gouldner, The Coming crisis of Western Sociology
New Delhi; Heinemann, 1971, PP. 286 — 313.

وأنها لا تظهر إلا في السلوك ، فإنها خاصية علاقة . وإذا ما أشرنا إلى لغة التشبيه التي أفسدت مفهوم القوة ، فإن «القوة» هي التيار الكهربى وليست المولد .

وفي محاولة لاجتناب تعريف القوة بلغة «الصراع Conflict» اقترح «بارسونز» فيها مختلفا تماما ينظر إلى القوة على أنها مصدر للنسق system Resorce فالقوة إذن هي القدرة المعممة Generalized Capacity (١) لضمان القيام بالتزامات ملزمة بوساطة وحدات في نسق ذى تنظيم جماعى ، وذلك عندما تصبح هذه الالتزامات مشروعة بارتباطها بالأهداف الجماعية ، وحيث يتوقع في حالة التمرد استخدام القرض عن طريق جزاءات سلبية ، يقتضيها الموقف وذلك كآئنة ما قد تكون الوسيلة الفعلية لهذا القرض (٢) .

والمصطلحات الهامة في هذا التعريف هي «التعميم Generalization» و «الجزاءات السلبية الموقفية Situational Negative Sanctions» والتعميم يعنى ببساطة القدرة على نقل القوة من علاقة إلى أخرى ، وهو المعادل السياسى للتمييز الاقتصادى بين المقايضة وعلاقات السوق . واكتساب الشرعية بالارتباط بالأهداف الجماعية يعنى قبول كلا الجانبين للعلاقة ، وذلك بسبب الوظيفة التى تؤدىها فى تحقيق أهداف النسق الاجتماعى . والجزاءات السلبية الموقفية تعنى استخدام الحرمان المادى كشىء متميز عن الابتزاز المعنوى .

(١) أنظر مناقشة (أزيونى) لمصطلح القدرة المعممة :

Amitai Etzioni, op. cit., PP. 315 — 17.

(2) T. Parsons, "on the concept of political power," (in R. Bendix and S. M. Lipset(eds.), Class, status and Power. London : Routledge & Kegan paul. 1967. P. 244.

ويخلق تعريف «بارسونز» من المشكلات أكثر من تلك التي يحاول حلها إذ أن «بارسونز» يضع الاتفاق Consensus في المكان الذي وضع فيه «فيبر» الصراع ، ويخرج من دائرة الوجود المشكلات التي شغلت سوسيولوجي القوة ، بشكل خاص . هذا فضلا عن أن Giddens يشير إلى أن الناظر إلى تحليل «بارسونز» لا يستطيع أن يرى أن القوة لا بد وأن تمارس على شخص ما وبمعالجة القوة على أنها شرعية بالضرورة ، والابتداء — على هذا النحو — باقتراض وجود اتفاق من نوع ما بين أصحاب القوة والخاضعين لهم ، يكون «بارسونز» قد تجاهل — عن وعى وتعمد — الطابع التدرجي الضروري للقوة وتقسيمات المصلحة التي غالبا ما تستتبعه (١) . غير أن الصعاب النظرية لا تحل إلا بالمواجهة والمناقشة الواضحة وليس بالاجتناب الذي يمليه الطبع .

ورغم أهمية هذا الاتجاه النقدي ، إلا أنه لا يصح إلا جزئيا ، إذ أن «بارسونز» يعي تماما أن تحليله يلتزم جانبا واحدا . فقد أختار بوضوح أن يتخذ لنفسه مصطلحا خاصا ، وأن يواصل تفريعاته المنطقية لتعريفاته الأولية وبذلك يكون قد قام بعمل إضافة راديكالية من الناحية النظرية (وان كانت محافظة من الناحية الايديولوجية) إلى النظرية السوسيولوجية . ولقد اختار عن عمد أن يرفض فهم «القوة» على أساس قسري . ويرغم أن مدخل «بارسونز» وتخاصة عندما يطبق في دراسة النظم السياسية كما فعل C.A.Almond وW.G.Mitchellg — على سبيل المثال — فانه يؤدي إلى تقليل خطر لقيمة دور

(1) A Giddens. " Power in the recent. Writings of T. parsons". in peter worsley (ed.) Modern Sociology, Introductory Readings, Harmondsworth : Penguin books, 1972. PP. 455 — 6.

الصراع والاجبار ، فمدخل بارسونز يتطلب إجراء البحث بمصطلحه الخاص (١).

إن المدخل المالى *fiscal approach* للقوة يقوم أساسا على افتراض القابلية التامة للتعميم *generalizability* ، ولكن القوة - على غير الحال مع المال *money* - ليس لها السيولة محدودة جدا . فقوة ا على ب نادرا ما تعطى أسيطرة على المصادر التى يمتلكها ج ، برغم أن المال قد يستخدم فى الحصول على مصادر من ب و ج و د و ه . فالمال وسط تداولى إذ أن الأشياء المتفاوتة التى لا تتشابه صفاتها الأساسية قد يمكن أن يعبر عنها بلغة المال . والخاصية الوحيدة المشتركة بين حزمة من القمح وتسجيل لرباعية «بتهوفن» التورية هى أن كليهما يمكن شراؤه وأن قيمتها يمكن أن يعبر عنها ماليا ، وذلك فى المجتمع الرأسمالى على الأقل . والأمر ليس كذلك بالنسبة إلى القوة ، لأن القوة تقوم على علاقات نوعية . ف أقد يكون فى وضع يمكنه من الحصول على اذعان ل ، ولا يمكنه من الحصول إذعان مماثل من ى ، وكذلك قد يكون أقادرا على ممارسة قوة على ل بحيث يعمل ق وليس ك . وتبقى هذه الصعوبة كما هى سواء عرفت القوة بمصطلح يضئى عليها الشرعية أو لم تعرف بذلك المصطلح . فإذا ما عرفت القوة بلغة الشرعية فإن سيولتها ستكون محدودة بوساطة معايير وقيم المجتمع ، وإذا ما عرفت بلغة «التبادل» ببساطة ، فإن سيولتها ستكون محدودة بتوازن الاعتماد بين الانا *ego* (أى المصلحة الشخصية) وما

(١) أنظر :

W. C. Mitchell. Sociological Analysis and politics. The Theories of T. Parsons Englewood cliffs. Prentice Hall, 1967.

بغايره . وفي كلتا الحالتين تكون «القوة» قدرة capacity نوعية وليست معممة . وعلاقات القوة أقرب إلى المقايضة منها إلى العلاقات الاقتصادية للسوق المفتوحة .

وهكذا فإن الاتجاهين الرئيسيين للمناقشات المعاصرة للقوة وهما . اتجاهي فيبر وبارسونز ، يعانين من المشكلات الرئيسية للتعريف . فإدخال عنصر «الصراع» إلى تعريفه ، وبرؤية القوة بلغة «محصلة الصفر Zero-sum» يكون فيبر قد أغفل إمكانية وجود علاقات القوة التي تربح كل الأطراف الداخلة فيها بالتبادل . فضلا عن إنه برؤية القوة كقدرة يكون قد حول إحدى خصائص العلاقة النوعية إلى تسهيل معمم خالطا الشكل بالمضمون .

ومن ناحية أخرى ، فإن فهم «بارسونز» يعانى من الصعوبة المضادة ، إذ بتعريف القوة بلغة الاتفاق والشرعية ، فإن بارسونز يلغى المشكلات التي يحاول دارسوا القوة أن يحلوها . فضلا عن أن الإعتماد على تشبيه القوة بالمال يتجاهل السيولة المحدودة للقوة . فهل هذا يعنى أن التعريف الوحيد الممكن للقوة هو وضع فكرة «داهل البدئية على أسس علمية (١)» . إن هذا مشكوك فيه .

وما دام الأمر بالغ الصعوبة والتعقيد إلى هذه الدرجة ، فأننا نرى إنه من المناسب هنا ان نلقى نظرة مقتضبة على نظرية الأنساق (٢) كما رسمها W.Buckley في كتابه : «علم الاجتماع ونظرية التسق الحديثة» التي تقترح طريقة يمكن أن

(1) C. A. Almond and C. B. Powell: A Development Approach.

Boston : little, Brown, 1966, P. 202.

(2) W. J. Bukley. Sociology and Modern system Theory. Englewood cilffs, prentice - Hall, 1967.

يعادفهم القوة على أساسها ، وهى النظر إلى القوة على أنها : شكل نوعى لتيار الإتصال . . . ويعطينا «بوكلى» نموذجا سيرنطيقيا Cybernetic (١) وليس نظاميا أو آليا للنسق الإجتماعى . فالمجتمع يضم نسقا من الميكانيزمات والكيانات والإنساق الفرعية السوسيوثقافية المتصلة ، يربطها ببعضها البعض تيارات الطاقة والاعلام الفيزيقية . وعلى مستوى النسق الإجتماعى والثقافى ، وتكون المكونات الفيزيقية والطاقة للتيار flow ذات أهمية هامشية وحسب ، يكون النسق فى الغالب الأعم مرتبطا ببعضه البعض عن طريق تبادل المعلومات الذى يوجد عند المستويات النظامية . وتضم تيارات الاعلام هذه علاقة بين مجموعات متنوعة البناء (٢) .

وبهذه اللغة السيرنطيقية يمكن تعريف القوة - فى أعم مستوى - على أنها : «ذلك النمط من تيار الاعلام الذى يرمز إلى سلوك ما متعلق بإرضاء الذات بالنسبة للمتلقى» . ومعنى العبارة الأولى من التعريف واضح ، إذ أنه يتضح مباشرة فى نموذج «بوكلى» السيرنطيقى للعمليات الاجتماعية . ولكن المصطلح المقتضب الذى يوحى بالأخلاقيات - فى غير زمانها - «السلوك غير المتعلق بإرضاء الذات» يتطلب شيئا من التوسع ، وهذا المصطلح يقصد به اخراج نمطين معينين من أنماط السلوك من التعريف ، حيث يكون مفهوم القوة غير وارد .

١ - السلوك المطلوب لاشباع الحاجات البيولوجية والفسولوجية العصبية.

٢ - السلوك العضوى أو المفيد الذى يظهر فائضا للفوائد على التكاليف.

(١) أنظر : د. صلاح الدين طلبة ، السيرنطيقا ، مجلة عالم الفكر ، المجلد الثانى ، العدد الرابع ،

الكويت ، ١٩٧٢ . صفحة ٩ وما بعدها .

(2) W. J. Buckley, op. cit., PP. 47 - 50.

وسبب إستبعاد القسم الأول من السلوك واضح : إذ أن السلوك المطلوب لاشباع مثل هذه الحاجات يتولد ذاتيا . أما سبب استبعاد القسم الثاني هو أن الجماعات والأفراد سوف تسعى إلى تحقيق نوع من التوازن على الأقل بين التكاليف والفوائد في علاقاتهم بالجماعات والأفراد الآخرين . والسلوك الذي ينجح في فعل ذلك عن طريق مدلول الإشارة عند «الفاعل» لن يكون نتيجة علاقة قوة ، ويكون مفهوم القوة غير وارد بالقدر الذي يكون به الإذعان ناتجا عن الحسابات والمنفعة سواء أكان ذلك فعليا أم مفترضا . والسلوك خارج عن نطاق هذين القسمين يشكل للوهلة الأولى دليلا على وجود علاقة قوة . وبالرغم من تعقد هذا التعريف إلا أننا نستطيع أن نميزه بثلاث ميزات عن التعريفات المعتادة للقوة .

أولا : أنه يوضح أن القوة خاصية لعلاقة وليست للأفراد الداخليين في هذه العلاقة : فالقوة طريقة نوعية للاتصال أى إشارة . ولكن :

ثانياً : لا يكون للإشارة معنى إلا في إطار مدلولات للفاعلين في موقف أى مرسل ومتلق الإشارة أو تيار الإعلام .

ثالثاً : تكون مدلولات الإشارة — كما يوحي تأكيد «بلاو» على الجزاءات السلبية — من جانب الخاضع ، إذ أن التحديد الذي يخضع له سلوكه المفيد لذاته self-regarding ، هو الذي يرمز إلى وجود علاقة قوة (١) .

وذلك يعنى أن سلوك الطرف المتلقى في العلاقة يبنى على المدلول الذي يربطه أو يخرج به هو من الإشارة التي ينقلها اليه تيار الإعلام والتي تجعل

(1) W. J. Buckley, op. cit., P. 4.

سلوكه (أى سلوك المتلقى) يتخذ شكلا معينا بحسب قيمة مدلول الإشارة عنده وأثره فيه .

ولعلنا بعد هذا العرض لمشكلات تعريف القوة ومفهومها ، وبعد عرضنا النهجى للإتجاهين السائدين الآن فى محاولة تعريف القوة وهما إتجاهى «فير» و «بارسونز» ، نحاول أن نضع تعريفا للقوة فى أعم معانيها ، وذلك بغض النظر عن المسميات المختلفة التى قد نطلقها على هذا الشكل أو ذاك من أشكالها إذا ما نظرنا إليها فى سياقات مختلفة . إذ أننا نهتم فى المقام الأول بالمفهوم العام للقوة التى تسير النسق الإجتماعى ككل ، فلا شك فى أن القوة بهذا المعنى إن هى إلا محصلة الأشكال المختلفة للقوى التى تعمل وتتفاعل داخل النسق . الإجتماعى ، على ما قد يكون فيها من تجاذب أو تضاد ، والتى ترسم فى النهاية وتحدد الشكل والمسار اللذين يتخذها النسق الإجتماعى السياسى ، أى باختصار «القوة الفعالة» (المؤثرة) فى المجتمع .

ولقد عمدت إلى القول بأن النسق «اجتماعى سياسى» فى آن كما أدخل فى الإعتبار جميع أشكال علاقات القوة السائدة فى المجتمع بأفراده وجماعاته وروابطة، ولعلنى استطيع القول بأن الأشكال الأساسية للقوة هى : القوة الدينية والقوة الإقتصادية والقوة العلمية والقوة العسكرية ، تستحيل جميعها فى النهاية إلى قوة اجتماعية سياسية فعالة . فالمعنى العام للقوة عندى اجتماعى سياسى وعلى هذا فالقوة الفعالة (المؤثرة) هى محصلة الأشكال المختلفة للقوة التى يمكن أن تسمى بالمفهوم المتداول «القوة السياسية» إذا كانت هذه الكلمة تعنى إداره - شئون المجتمع بأفراده وروابطة وجماعاته - فى شتى مناحيها سواء أكان ذلك فى نطاق إقليمى أو دولى .

ونحن نتفق في ذلك مع هؤلاء الذين ينظرون الى القوة على انها نمط نوعي من العلاقة بين الأشياء والأشخاص والجماعات ، وذلك في النطاق الإقليمي أو الدولي على السواء. وأراني مضطرا دائما الى تكرار هذا الاحتراس للملاحظة من أن المنظور الدولي للقوة في تعاريفها المختلفة لا يلتقي العناية الكافية، في عصر بلغ فيه التقدم الإنساني مبلغا الغيت معه المسافات واصبح سوء استخدام القوة فيه أمرا قد يهدد بقاء النوع الإنساني مما يفرض على الاتجاهات السياسية العالمية أن تحاول دائما تحقيق نوع من التوازن الدقيق بين علاقات القوة داخل المجتمع الدولي ، الذي بات صراع القوة فيه أمرا خفيا وبالغ الخطورة ، فمنطق القوة يؤكد ذاته بوضوح شديد عبر مراحل التاريخ المختلفة ، وفي عصرنا الراهن دلالة كافية على صدق هذا الرأي ، إذ أن ديناميكية المجتمع سواء الإقليمي أو الدولي انما تكمن في القوة .

الخلاصة :

نخلص مما تناولناه بالبحث في هذا الفصل إلى أن العلوم التي تبحث في مجالات متغيرة لتلك التي يعالجها علم الاجتماع بمعناه العام ، وما يتفرع عنه من علوم أخرى لا تواجه عند تصديها لمسائل التعريف مشكلات كتلك التي يواجهها الباحثون في علوم الاجتماع ، عندما يحاولون وضع تعريف منهاجي محدد لمواضيع أبحاثهم . فالعلوم الاجتماعية والسياسية كتاريخ تنباين فيها آراء العلماء كل بحسب الاتجاه الذي ينتمي اليه ، أو الزاوية التي يحتمل أن ينظر منها . كما أن هذه العلوم كموقف سائد يختلف أيضا النظر إليها ، إذ أن الموقف السائد — إن صح أن هناك موقفا سائدا — ليس مقطوع الصلة بتواريخ هذه العلوم .

ونتيجة لهذا كله ، فاننا عند محاولتنا لتعريف «القوة» نواجه أيضا نفس المشكلات الفلسفية الميثودولوجية التي تحول حتى اليوم دون الوصول إلى تعريف جامع مانع للعلوم الاجتماعية والسياسية والقضايا المتعلقة بها . ولقد انتهينا فيما انتهينا إليه الى حقيقة هامة وهي أن عالم الاجتماع لا بد له أن يكون متميا للواقع السياسى الذى يعايشه أو — على الأقل — مراقبا له ، مما يقطع بوجود الصلة التاريخية الثابتة بين علم الاجتماع بمعناه العام ، وما يمكن أن نسميه فى المصطلح الحديث «علم الاجتماع السياسى» ، ولا يغير من انصراف هذه الحقيقة الى الواقع التاريخى كله ملاحظتنا أن الايديولوجيات السائدة فى عصرنا ترجع فى مجملها إلى حقبة قريبة قد لا تترامى وراء القرن التاسع عشر ولا يجب لمثل هذه الظاهرة أن تخدع عين الباحث المدقق إذ أنه واجد لا شك أصول كل هذا الفكر فى تاريخ الانسان منذ كان له تاريخ .

ولعله يتضح من ذلك أنه ليس ثمة حد فاصل واضح بين علوم الاجتماع وعلوم السياسة . اذ أن الأنشطة المختلفة للإنسان — سواء أكانت اقتصادية أو سياسية — أن هى الا أنواع مختلفة من السلوك الاجتماعى ، وما النظم الاقتصادية والسياسية اذن الا أشكال من النظام الاجتماعى .

كما أننا خلصنا بعد المقارنة التى عقدناها بين مناهج البحث الحديثة فى العلوم الاجتماعية والسياسية وفى العلوم الأخرى ، الى أن العلوم الاجتماعية والسياسية تتناول بالدراسة «حقائق اجتماعية سياسية» ، لها نفس الصفات العلمية التى لغيرها من الموضوعات التى تتناولها العلوم الأخرى ، مع فارق جوهري واحد ينحصر فى أنها — أى العلوم الاجتماعية — تبحث فى النهاية فى الانسان وسلوكه بمختلف معانيه ، وذلك بشكل صعوبة بالغة ولا شك ،

لا يلقى مثلها أى باحث فى أى مجال آخر يتناول بالدرس مواضيع جامدة محدده الأبعاد .

وننتهى بعد هذه المقدمات الى الفكرة الاساسية التى يدور حولها بحثنا هذا وهى أن النظام السياسى يقوم فى حقيقة الأمر على «الاستحواذ على القوة وسلطة اتخاذ القرار» . وقد يؤدى بنا ذلك الى حقيقة هامة تنبثق من هذه الحقيقة الاولى مؤداها أن «الدولة» لا تقوم الا على القوة . والذى يعنى به العالم الاجتماع السياسى ، فى هذا كله هو العلاقات المتعدده لاشكال القوة المختلفة التى ينبثق عنها فى النهاية النسق الاجتماعى السياسى (١) الذى يستعير عنه الباحث بلفظة «الدولة» .

(١) أجندى مضطرا إلى استخدام مصطلحى «الاجتماعى والسياسى» بشكل متلازم دائما للدلالة على ما أعنيه من عدم إمكان الفصل بين ما هو (اجتماعى) وما هو (سياسى). كما أسلفت ، حيث ليس ثمة فارق قاطع أوحد فاصل بين ما يمكن أن نسميه (اجتماعى) بالمعنى الشامل للكلمة وما يمكن أن نسميه (سياسى) . كما أن لفظة Sociologie لا يتأتى لها مجال أن توفى بالقصد فيما يتعلق بمعالجة (ماركس) - على سبيل المثال - والكثيرين من المعلقين عليه وشراحه من أمثال (ماكس فيبر) .

ومن ثم فإنه قد يكون من المناسب أن نطلق على ما جاء به الذين أسهموا فى دراسات القوة وعلاقتها فى المجتمعات البشرية (علم الاجتماع السياسى) ، إذ من المسلم به أنهم يتناولون المجتمع تناول علم الاجتماع التقليدى له ، ثم يضيفون أبعادا جديدة بعدم إقتصارهم على دراسة النواحي الاجتماعية والعلاقات والظواهر الاجتماعية الكلاسيكية ، وإنما يتناولون بالتحليل الدقيق (بناء القوة فى المجتمع الإنسانى) عبر التاريخ . وبذلك تكون مجالات علم الاجتماع قد وسعت منظوراته وعدلتها ، بحيث يمكن أن يتخذ دون ما تردد هذه التسمية التى لا يزال الكثيرون - من الباحثين - يترددون فى استخدامها ويحاولون الفصل ما بين فروع علم الاجتماع - المختلفة تحت عناوين مختلفة ، على حين أننى أرى أن المجتمع كل لا يتجزأ وأن الدراسات الاجتماعية بالتالى التى تتعامل مع هذا الكل ، تعتبر فى ذاتها أيضاً كلا لا يجزأ - اللهم إلا إذا كان ذلك من قبيل استخدام معين للتبسيط والتيسير على الباحث - بل يمكن أن ندرجها تحت العنوان الشامل (علم الاجتماع السياسى) الذى أقصد به العلم الذى يتناول بناء وعلاقات (القوة) فى المجتمع .

ولقد أنتهى بي البحث الى وجهة نظر خاصة — قد أتفق فيها مع بعض الباحثين — فى هذه النقطة بالذات ، إذ أنه فى اعتقادى أنه ليس هناك فارق بين الدولة وبين المجتمع بمعناه العام وإنما يتوهم بعض الباحثين وجود هذا الفارق بين الدولة والمجتمع لأنهم لا يستطيعون أن يتبينوا الحقيقة الهامة التى هى مدار هذا البحث فى جملته . وهى أن «القوة» بأشكالها المختلفة تتوزع دائماً بين «صفوة» أو عدة «صفوات» ، — متحالفة — تحتكر شرعية القوة — على حد قول فيبر — فى إقليم معين ، وما القوة الا ممارسة لصراع يقوم على أساس تفاوت وتباين المصالح ، مما يظهر معه من حيث الشكل أن «الدولة» — وأغلب الظن أن بعض الباحثين يعنى بها الفئة الحاكمة — تبدو كما لو كانت شيئاً آخر يفرض نفسه على المجتمع من خارج نطاقه ، وهذا ليس صحيحاً بالطبع ، وأظننى أوافق «باريتو» إلى حد بعيد فيما ذهب إليه من أن المسألة لا تعدو إلا أن تكون «صفوات» من المجتمع تتواتر فى أماكن «القوة» وبالذات تلك الأماكن التى تدار فيها أمور المجتمع ونسُميها فى النهاية «الدولة» .

ومن ثم فإنه لا محل للخلاف حول ما إذا كان علم الاجتماع السياسى «علم الدولة» أم «علم القوة» ، طالما أن الفارق وهى وأنه ليس ثمة فارق علمى بين «الدولة» وبين انساق القوى التى تقوم عليها هذه الدولة . والفائدة الوحيدة التى يمكن أن نبقى من أجلها مصطلح «الدولة» فى قاموس المصطلحات الاجتماعية السياسية ، هى إمكان التمييز بين بناء اجتماعى سياسى وغيره من البناءات السياسية الاجتماعية .

والدراسة الشاملة للحقبة المختلفة تنتهى بالباحت إلى الاعتقاد بأن نتائج الدراسة التى يقوم بها لفترة زمنية بعينها من خلال المعلومات التى قد تتاح له عن هذه الفترة ، لن تختلف فى جوهرها عن أية نتائج قد ينتهى إليها بالنسبة الى فترة أخرى . فالذى نخرج به من دراستنا لمفهوم «القوة» هو أن علاقات القوة ظلت ثابتة عبر الحقبة التاريخية العديدة وأن اتخذت أشكالا قد تبدو مختلفة .

هذا وقد تناولنا فى هذا الفصل بالتحليل والنقد لمحاولات المختلفة لتعريف القوة منتهين فى ذلك الى التعريفين السائدين الآن فى هذا المجال وهما تعريفى فير وبارسونز اللذين عالجنهما من شتى نواحيهما ، ثم حاولنا بعد ذلك وضع مفهوم جديد للقوة ، لا يعد التقاء أو توفيقا أو تعديلا لهذين التعريفين ، بل هو تعريف جديد وجدنا أن محاولة «بوكلى» - لكونها أميل الى التجريد - قد تسهم فى القاء بعض الضوء على بعض جوانبه ، اذ أن محاولة «بوكلى» تكاد تكون مقصورة على ايضاح شكل القوة فى «علاقة ما» شأنه فى ذلك شأن فير وبارسونز ، أما نحن فنحاول تعريف القوة بالمدلول الشامل الذى يستوفى كل نواحيها فيما يتعلق بالجماعة الانسانية كتجمع أو مجموعة أو نظام أو مجتمع - محلى أو دولى .

وبالنظر الى أننا أنتهينا قبل وضعنا تعريف للقوة الى حقيقة هامة مؤادها أن ثمة تلازم بين «القوة» و«الصفوة» فلا بد لنا اذن من أن نتناولها معا من خلال تحليل البناء الاجتماعى ككل بإعتبار أن التحليل السابق يعد مدخلا طبيعيا ومنطقيا لتناول بناء القوة فى المجتمع .

الفصل الثالث

صفوة القوة

مدخل

- مفكرو الصفوة الأول .
- صفوة القوة عند موسكا (الطبقة الحاكمة) .
- صفوة القوة عند ميشلز .
- دورة الصفوة عند باريتو .
- صفوة القوة النظامية .
- موقف الصفويين من الماركسية والديمقراطية .
- الخلاصة .

مدخل :

يؤكد عدد غير قليل من علماء الاجتماع والسياسة انه ليست هناك مسألة أكثر إلحاحاً في التاريخ الحديث للفكر السياسي والاجتماعي من تلك التي تتناول مفهوم «الصفوة» . ولعلنا نتفق في الرأي مع هؤلاء الذين يرتأون ان النظرة المتفحصة تتيح للباحثين في علوم السياسة والاجتماع فرصة تحديد الجماعة أو الجماعات التي استطاعت وتستطيع أن تصل إلى مواقع «القوة» في المجتمع في شتى الأزمنة والأمكنة . ونعني بمواضع القوة هنا تلك المواقع التي يستطيع بعض الأفراد من خلالها السيطرة على مقدرات المجتمع واتخاذ القرارات المحددة للاتجاهات التي تتخذها أنشطة الحياة في شتى مناحيها . ويعد وجود الصفوة أو الصفوات حتى داخل ما يسمى بالبناء الديمقراطي قضية أساسية في علم الاجتماع السياسي .

ولذلك اتخذت دراسة «الصفوات Elites» مكاناً بارزاً في السنين الأخيرة في أبحاث العلوم السياسية والاجتماعية . ولقد قام الاطار النظري لدراسات الصفوة من خلال متابعة التراث الكلاسيكي بوساطة كل من G. Mosca, R. Michels, V. Pareto الذين تناولوا بالدراسة تلك الصفوات التي تسيطر على مقدرات الشعوب في عصرهم . وتعتبر الدراسات التي قام بها هؤلاء العلماء بمثابة حجر الأساس أو المحور الذي دارت حوله ولا تزال تلور مختلف الدراسات في هذا المجال ، مما أدى إلى أن تصبح دراسات صفوات القوة Power Elites في الميدان الاجتماعي والسياسي لا غنى

عنها في تناول مشكلات العلوم السياسية والاجتماعية ، فضلا عن الكشف عن جوهر العمليات السياسية في المجتمع . (١)

ومع ذلك فان لفظة «الصفوة» كمصطلح — كما يقول بوتومور — لم تستخدم استخداما واسعا في الكتابات الاجتماعية والسياسية الأوروبية بوجه عام الا في أواخر القرن التاسع عشر وفي ثلاثينيات القرن العشرين في بريطانيا وأمريكا بوجه خاص ، حينما انتشر المصطلح وساد استخدامه في النظريات السوسيولوجية للصفوة ، وعلى الأخص تلك التي تضمنتها كتابات «باريتو» . (٢)

ومما لا شك فيه ان هناك تعريفات كثيرة قد أطلقت على الصفوة ، وهي في رأينا الاقلية minority داخل أى تجمع اجتماعى مثل المجتمع والدولة والحزب السياسى ، أو على أية جماعة تمارس نفوذا متفوقا داخل المجتمع . فالصفوة التي تمارس نفوذا متفوقا على المجتمع تسمى الصفوة الحاكمة ruling elite ، أو كما يسميها بعض الكتاب الصفوة السياسية Political elite وقد تأخذ هذه الفئة تسميات متعددة داخل المجتمع مثل صفوة القوة السياسية أو الطبقة الحاكمة (٣) أو المؤسسة أو الهيئة الحاكمة

(1) H. D. Lasswell and Daniel Lerner. World Revolutionary Elites. The M. I. T. Press. 1967, P. 4.

(٢) بوتومور ، الصفوة والمجتمع ، ترجمة د. محمد الجوهري وآخرين ، دار الجيل للطباعة ، القاهرة ، ١٩٧٢ ، ص ١ .

(٣) يرى S. F. Nadel أن الطبقة الحاكمة شكل من الصفوة الاجتماعية Sosial elite أو أية كيانات أو جماعات حاكمة قد تتكون من أفراد من مختلف الأقسام أو القطاعات ، ويشغلون مواقعهم الرسمية وليس هناك ما يحول دون أن يكونوا أعضاء في الجماعات المسيطرة .

أنظر :

S. F. Nadel, The Foundations of social Anthropology, London Cohen & West LTD, 1953, P. 131.

Establishment (١) كما هي الحال في المجتمع البريطاني . وهي تظهر بالضرورة على درجة عالية من التعقيد في المجتمعات الصناعية .

وتشير كلمة «الصفوة» إلى الأقلية المتميزة ، أو القيادات في مختلف الميادين سواء في الميدان الثقافي — الصفوة الثقافية عند كارل ماركس — (٢) أو الاقتصادي أو العسكري ، وهي تلك الجماعات التي تتخذ القرارات في تلك المجالات .

هذا وتباين ادوار وأشكال الصفوات — أي بناءاتها — عبر التاريخ وفقا للوظيفة التي تمارسها . وسوف ينصب اهتمامنا على الصفوة أو الصفوات السياسية ، وقد عمدنا إلى ذكر الصفوات بصيغة الجمع إذ أننا نرى أن السياسة هي إدارة شئون المجتمع من كافة نواحيها ، الدينية والاقتصادية والعسكرية والفكرية ، إذ لا شك في أن محصلة هذه الأوجه الأربعة تشكل النسق الاجتماعي السياسي الذي تدور فيه أية جماعة بشرية . وعلى هذا فإنه ليس من الغريب أن تكون دراسة الصفوات مثارا لإهتمام العلوم الاجتماعية والسياسية منذ أن طرح قضاياها كل من : موسكا وباريتو وميشلز حتى يومنا هذا .

وتهدف دراسات الصفوة إلى فحص بناء القوة Power structure في المجتمعات ، وذلك لتبيان المدى والكيف اللذين تكون عليهما قوة هذه الأقلية

(١) أنظر دراسة مقارنة عن الطبقة الحاكمة والهيئة الحاكمة أو المؤسسة — في إنجلترا بصفة خاصة — وبين كلاً منهما ، وعلاقة كل بصفوة القوة ، فضلاً عن وحدة الهدف بالنسبة للهيئة الحاكمة ، ثم علاقة المؤسسة بالقوة السياسية في :

Jean Blondel, voters, Parties and Leaders, London , Penguin Books 1972, PP. 232 - 249.

(٢) أنظر :

John Ceren, " K. Mannheim and the Intellectual Elite, B. J. S. Vol, XXII, No. 1, March, 1971, PP. 1 — 14.

التي يرى بعض الكتاب انها تتميز بالوعى والتماسك . وقد أدى تناول مفهوم الصفوة بالدراسة إلى مناقشة الكثير من الأفكار الأساسية للعلوم السياسية والاجتماعية ، التي ترتبط من قريب أو بعيد بمفهوم الصفوة مثل : النظم السياسية ، والسلوك السياسى ، والقوة السياسية والايديولوجية .

وسواء أكان الباحث ممن ينتمون إلى المدارس التي تؤمن بالديمقراطية أو تلك التي لا تؤمن بها فانه لا يستطيع من وجهة نظرنا ان يتخلص بشكل قاطع من تناول مفهوم «الصفوة» بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ، رغم في ذلك أولم يرغب . ولاشك في أن كل من «كارل ماركس» و «ماكس فيبر» قد لعبا دورا مبرزاً في ترسيخ «علم الاجتماع السياسى» بشكلة الحديث ، غير أن هناك أربعة أئمة آخرين أكملوا دور هذين المفكرين وهم : موسكا وباريتو وميشلز وجورج سوريل George Sorel فاسهام هؤلاء الاربعة الهام والذي لا يمكن التغاضى عنه ، هو توجية انتباه علماء السياسة والاجتماع إلى دراسة الصفوات .

وبالرغم من أن هؤلاء الاربعة كانوا يعيشون في عصر واحد تقريبا ، الا أن وجهات نظرهم ، كانت متباينة في كثير من النقاط مما يودى بنا إلى عدم وضعهم في موقف واحد . وهذا في الوقت نفسه لا يشكل فاصلا أو حائلا دون تأثير كل منهم بالآخر . (١)

وعلى أية حال فقد برزت دراسة الصفوة كمسألة لها أهميتها المحورية في العلوم السياسية والاجتماعية ، في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين انطلاقاً من عمل عالمي الاجتماع الايطالين «فلفريدو باريتو» و «جياتانو

(١) أنظر :

H. Stuart Hughes, *Consciousness and Society*,
London : Macgibbon & Kee, 1967. PP. 249 seq.

موسكا» . فقد نهض الفكر الصفوي على أساس من أفكار هذين العالمين ،
الذين انصب اهتمامها - وكذلك ميشلز - على كشف الواقع السياسي ،
الامر الذي أدى إلى إعتبارهم المنظرين الاصليين للفكر الصفوي ، اذ أنهم
قد تركوا لنا تراثا لا يستهان به ، بالنسبة لكل من السوسيولوجيين وفلاسفة
السياسة ، ومن ثم فالتنا نرى أنه من الضروري أن يعالج هذا التراث باستفاضة
فمن الناحية الفلسفية نجد أنهم كانوا السبب الرئيسي في تشكيل وصياغة
نظريات تقليدية عن الديمقراطية الليبرالية ، كما أنهم قد ورثونا سوسيولوجيا
موضوعا على درجة كبيرة من الأهمية في الدراسات السوسيولوجية ، يعرف
الآن بدراسة - أو نظرية الصفوات .

ولقد تباينت الآراء حول هؤلاء المفكرين الثلاثة ، فقد اعتبرهم البعض
علماء اجتماعيين سياسيين وأثنوا عليهم بسبب اتجاههم العلمي الرصين ، واتهمهم
البعض الآخر بالانحياز . وقبل أن نستطرد نرى أنه من الواجب أن نطرح
السؤال التالي : ما دام الخلاف قائما حول الأفكار والنظريات التي طرحها
هؤلاء المفكرون ، فما هو اذن الشيء الهام الذي قدمه كل من هؤلاء وأي
نوع من النظريات الديمقراطية - أن وجدت - يمكن أن ندخله فيما ذكره
«موسكا» عن الطبقة السياسية ، وما يذكره «ميشلز» في قانونه الحديدي للأقلية
Iron Law of oligarchy ، وما ذكره «باريتو» عن دورة الصفوة Circulation
of elites .

ولكي نحاول الأجابة على هذا التساؤل نرى أنه من الملائم أن نستعرض
وجهة نظر كل منهم فيما يخص هذا الموضوع . اذ أن هناك ما يشبه التسليم
بأنه لا يمكن تجنب «الأوليغاركية» ولكن أليست هذه حقيقة بدهية ؟ لا نغتر
عليها عندهم فحسب ، بل نجدها أيضا عند سابقهم من أمثال «مكيافيلي» ،

وعند «رسو» الذي وضع في أكثر من جملة في عقده الإجتماعي ، بأن الديمقراطية مستحيلة (١) .

مفكرو الصفوة الأول :

أن الأصول الأولى لدراسات الصفوة ، تتمثل - كما ذكرنا - في أبحاث وكتابات كل من : باريتو وعلى وجه الخصوص في كتابه *General Treatise on Sociology* والذي ترجم الى الإنجليزية بعنوان *Mind and Society* وموسكا في كتابه *The Ruling Class* وميشلز في كتابه *Political Parties* ويعتبر كل من س . رايت ميلز وجيمس برنهام استمرارا لهؤلاء الثلاثة في دراسة مسألة الصفوة التي شكلت محور اهتمامهم جميعا .

وسوف نحاول مناقشة مسألة الصفوة بصورة عامة ، نقوم بعدها بتناول وجهات نظر كل مفكر من هؤلاء فيما يخص هذا الموضوع بشيء من التفصيل. والملاحظة الهامة والجديرة بالنظر في جوهر مبدأ الصفوة ، هي انها توجد في أي مجتمع ، وهي تتكون دائما من أقلية من الشعب تستحوذ على عملية اتخاذ غالبية القرارات المؤثرة داخل المجتمع ، ونظرا لإتساع مجال هذه القرارات ، فهي تؤثر على المظاهر العامة للمجتمع أيضاً ، ويكون ذلك على الأخص في مجال القرارات السياسية ، وان كان متخذوها من غير السياسيين المحترفين . وبالتالي فإنه يلاحظ أن طبقة موسكا تتضمن دائرة أوسع من هؤلاء الذين يؤثر ون في القرارات الحكومية ، فضلا عن اشتغالها على هؤلاء الذين يقررون

(١) أنظر :

Locke, Hume and Rousseau (essays), Social Contract, London : Oxford Univ., Press, 1970, PP. 331 seq.

السياسة بصفة رسمية •

وتصل الأقلية لموقعها المسيطر — طبقا لما تراه وجهة النظر الصفوية الكلاسيكية — بوساطة الانتخاب العادى . أو قد تحصل الصفوة على «القوة» نتيجة للثورة على سيطرة الجماعة السابقة أو قد تصل الصفوة الى مواقع القوة باحتكارها لموارد الانتاج فى المجتمع ، وقد يرجع نفوذها وقوتها الى تماسكها وتنظيمها وتفاهما المشترك — كما يرى موسكا (١) — أو قد ترجع قوتها الى ظهور قيم اجتماعية أو دينية معينة تسود المجتمع . الا أنه فى المجتمعات الحديثة فان الأقلية المسيطرة تتضمن — على الأقل — بعض هؤلاء المختارين لمواقع القيادة عن طريق الانتخاب ، لكن الصفويين يدعون أن الكسب الانتخابي لا يتم بالوسائل الديمقراطية تماما ، بل أن ظهور سيطرة الأغلبية — من وجهة نظرهم — على الأقلية ما هى الا مظهر خادع ، حيث تسمح مواقع الأقلية لهم بالمناورة عن طريق إستخدام الدعاية الماهرة لاختيار المرشحين ، بحيث تكون نتيجة الاختيار هى غالبية مرشحي الصفوة .

وسواء أكان هذا أم ذاك فى النهاية تستطيع الصفوة بما لها من حسن تنظيم وتماسك أن تسرق من الأغلبية سيطرتها . ولا يتوقف الأمر عند الصفويين عند هذا الحد ، بل انهم يرون أن الأقلية لا تصنع أو تتخذ القرارات وحسب ، وإنما لديها من الاساليب ما يجعل الأغلبية تدعن وتطيع . وهذه مسألة يكاد أن يكون التسليم بها مجمعا عليه فى دراسات العلاقات السياسية . ويذكر ميشلز أن ضبط سيطرة الأقلية بوساطة الأغلبية ، أمر يصعب تحقيقه ، ويؤكد ذلك فى قوله : «لقد سخر التطور التاريخي من جميع المقاييس التى كُنيت للحيلولة

(1) Zeitlin, op. cit., P. 199.

دون الأوليغاركية أو لمنعها . وإذا سنت القوانين للحد من سيطرة القادة ،
فالقوانين هي التي تضعف تدريجيا وليس القادة (١) . وتفتقد الجماهير في
العاده النظام الذي يمكنها من محاسبة القادة «فضلا عن افتقادها للقوة الحقيقية
التي تستطيع أن تحافظ بها على مبدأ سيادة الأغلبية الذي يحول دون فرض الصفوة
سيطرتها على بقية المجتمع .

ويميز بعض الصفويين بين مستويين داخل الصفوة ذاتها ، فقد ميز موسكا
وباريتو وميلز — برغم اختلاف تمييز كل منهم عن الآخر — بين المستويات
العليا والمستويات الدنيا للصفوة . وتكمن أهمية هذا التمييز في أنهم قدموا من
خلالة — أى الصفويون — محاولة تضع في الحسبان تلك الاختلافات من حيث
درجة ونمط النفوذ الذي يكون لكل عضو من أعضاء الصفوة .

وقد تكون الشريحة الدنيا من الصفوة في بعض الحالات معبرا بين لب
متخذي القرار وبقية المجتمع . فهي الوسط بين الحكام والمحكومين ، حيث
تقوم بتوصيل المعلومات ، فضلا عن عملية التفسير والاقناع بسياسة الصفوة .
بل إنها في كثير من الحالات تكون مصدرا للصفوة العليا بالأعضاء الجدد .
ويسوق موسكا مثالا على هذه العملية بقوله : «هناك دائما وراء الشريحة الأعلى
من الطبقة الحاكمة ... شريحة أخرى أكثر عددا وتتضمن جميع القدرات
والإمكانات للقيادة في الدولة . وبدون مثل هذه الطبقة يستحيل قيام أى نوع
من التنظيم الإجتماعي» (٢) .

(1) R. Michels. Political Parties, A Sociological Study of the Oligarchical Tendencies of Modern Democracy. Trans. by Eden and Cedar paul, N. Y. : The Free Press, 1962, PP. 368 — 69.

(2) G. Mosca. The Ruling class, N. Y : Arthur Livin. gston., Mc Graw — Hill Book Co., 1965, Ch. XV.

ولا تلعب الشريعة العليا من الصفوة الدور الاساسى بصفتها متخذة القرار وذلك نظرا لعدم الكفاية في القوة والعدد ، فتباين وظائف القيادة من الأهمية بمكان داخل المجتمع . فبعض القادة يناقش التشريعات والقرارات ، ويقوم بشرحها وتوضيحها لبقية المجتمع والبعض الآخر يلعب دورا محددًا ومرسوماً وهذه في الغالب هي الشريعة الدنيا من الطبقة الحاكمة . ويأتى من داخل هذه الشريعة ، اللجان التي توجه التجمعات السياسية ، والخطباء المهرة ، ومديرى الاجتماعات ، وكتاب الصحافة البارزين ، فضلا عن هؤلاء الذين لهم القدرة على تشكيل الأفكار وصياغتها وطرحها على الناس ، ومن ثم فهم يمارسون نفوذا لا يستهان به على الأكثرية التي لا تستطيع امتلاك الآراء وبلورتها لصالحهم ، بل قد يتبعون - على حد قول موسكا - آراء الآخرين بدون معرفتها (١) .

ويقع تنفيذ قرارات الشريعة العليا من الصفوة أو الطبقة الحاكمة في أيدي البيروقراطيين ، هؤلاء الذين ذكر موسكا أنهم يجندون من الشريعة الدنيا من الطبقة الحاكمة . والشريعة التالية - الطبقة الوسطى عند موسكا - هي فى النهاية مصدر امداد الشريعة العليا بالأعضاء الجدد . وبالتالي فإن تماسك المجتمع إنما يعتمد أو يتوقف - عند موسكا - على الشريعة الدنيا من الصفوة ، التي تقدم عناصر القيادة للمجتمع ، فضلا عن أنها تمثل همزة الوصل الأساسية بالقادة . ويميز «ميلز» بين ما يسميه بلب أو قلب الصفوة الداخلى Inner Core وبين الهوامش الخارجية لصفوة القوة (٢) . وباستثناء «ميلز» من كل من ذكرنا من مفكرى الصفوة الكلاسيكيين ، نلاحظ أنهم رأوا أن للصفوة الحاكمة

(1) Ibid., Ch. XV.

(2) C. W. Mills, The power Elite, N. Y. Oxford Univ. Press, 1969. P. 288.

كانت ولا زالت سائدة في جميع المجتمعات . وميلز فقط هو الذي حدد ملاحظاته في مجتمع واحد - المجتمع الأمريكي - وعهد واحد ، وحدد بشكل قاطع أن المجتمعات الأخرى ، بل والمجتمع الأمريكي - في عهود أخرى - قد يخلف فيه بناء القوة . أما بالنسبة لباريتو وموسكا فقد أرتأيا أن الوجود الضروري للصفوة الحاكمة ، كان أحد القوانين السياسية قبل اكتشاف العلوم الاجتماعية . ولا يزال تحرك الناس من أجل مصالح وأهداف ، في الحاضر مثلاً كان في الماضي ومن ثم فإن نماذج السلوك السياسي والاجتماعي في الأصل مكررة ومعادة . وما السجلات التاريخية الا مخزن للخبرة والتجارب السياسية وقد رأى كتاب الصفوة ، أمثال باريتو وموسكا أن إفتراضاتهم لا يمكن اجتنابها ، لأن حكم الأقلية بقي قائماً خلال فترات التاريخ بل وسيظل حكمهم هو السائد في المجتمعات خلال حقبة التاريخ المستقبلية .

ولقد لعب الكتاب الكلاسيكيون أدواراً متباينة الأهمية ، وارتبطت غالبية هذه الاختلافات بالظروف الاجتماعية التي كانت سائدة وقتئذ . فقد أرتأى موسكا وميشلز أن أية صفوة إنما تملك قوتها وسيطرتها عن طريق قدراتها وإمكاناتها التنظيمية ، أما باريتو فقد أرجع موقف الصفوة إلى الوضع السيكولوجي لكل من الصفوة واللاصفوة . بينما حاول «برنهام» ، المزاوجة بين الصفوية والماركسية ، فهو رأى أن قوة الصفوة تصدر عن سيطرتها على الموارد الاقتصادية ، وكذلك فسر «ميلز» سيطرة الصفوة على أساس شغلها لعدد من المواقع الهامة في النظم القائمة في المجتمع .

صفوة القوة عند موسكا : (الطبقة الحاكمة) .

لقد كان هم «موسكا» منصبا على البحث عن تقسيمات جديدة للحكومات تتجاوز السلطة وتلقى الضوء على واقع العمليات السياسية . وقد رأى أن لب

هذا الواقع يكمن في حقائق القوة . ويلخص موسكا حقائق هذا الواقع في
الفقرة الآتية :

« في كل المجتمعات منتظمة التركيب والتي يوجد فيها شيء يسمى حكومة
فان الطبقة الحاكمة أو بالأحرى هؤلاء الذين يمارسون القوة العامة ، يكونون
دائما أقلية ، نجد تحتها طبقة عديدة من الأفراد الذين لا يشاركون في الحكم
بأى معنى حقيقى للمشاركة ولكنهم يخضعون له فقط : ويمكن أن نسميها
الطبقة المحكومة» . (١)

أن موسكا يعترف بأن ملاحظة وجود حاكم ومحكوم قديمة قدم الإنسان
غير أن كثيرا من المفكرين ومنهم «أفلاطون» و «مكيافيللى» - على سبيل
المثال - لم يسيروا إلى ذلك الا من قبيل محاولة التعليل فحسب ، ففي جميع
المجتمعات - عند موسكا - ابتداء من المجتمعات قليلة التطور وحتى المجتمعات
المتقدمة والقوية ، يظهر طبقتان من الناس - تلك الطبقة التى تحكم والطبقة
التي تحكم . فالطبقة الأولى دائما قليلة العدد وتشغل وتحتكر كل وظائف
القوة ، وتستمتع بالمزايا التى تجلبها القوة ، بينما الطبقة الثانية ، وهى الأكثر
عددا ، تحكم ويسيطر عليها مباشرة بوساطة الطبقة الأولى ، بأسلوب أكثر
أو أقل قانونية ، وبقدر يقل أو يكثر من العنف ، وهى تمد الطبقة الأولى -
ظاهريا على الأقل - بالوسائل المادية والادوات الأساسية والحوية لبقاء
النظام السياسى (٢) .

(1) M. Albraw, op. cit. P. 34.

(2) G. Mosca, The Ruling Class, Ch. II, P. 50.

ويذكر «زايتلن» أن موسكا يرى أن أصول نظريته لا توجد بشكل واضح المعالم الا عند «سان سيمون» في قوله : أن الضبط السياسي بأوسع معاني هذا المصطلح (القيادة الإدارية والعسكرية والدينية والاقتصادية والاخلاقية) ممارسة دائماً طبقة خاصة أو أقلية منظمة Organized minority (١).

وتبين الفقرات السابقة أن موسكا يشارك باريتو وجهة نظره عن الصفوية الكلاسيكية - أي الاتجاه الصفوي الكلاسيكي - بل أن موسكا يشارك باريتو في موقفه الصفوي العام . وموقف موسكا ينبثق عن تصوره لجميع العصور التاريخية ومن ثم فهو أن لم يكن موقف مشايخي مكيا فيللي فهو يقرب منهم على الأقل ، الأمر الذي أدى الى اتهام موسكا بجهل حقائق التطور التاريخي ليس بالنسبة للعلاقات المادية وحسب ، وانما في الفكر والخبرة الإنسانية أيضا ، وعلى هذا فاستخدام موسكا لمصطلح «المنهج التاريخي» - من وجهة نظرنا قديمة - لوصف تجربته وتقديم امثلة لقانونه العام ، من المجتمعات المختلفة كالصين وروسيا وإيطاليا وبريطانيا في عهود شديدة التباعد كالقرن الخامس قبل الميلاد والقرن التاسع عشر بعد الميلاد ، قد ادى إلى النظر إلى محاولته على انها محاولة مبكرة في علم الاجتماع السياسي المقارن Comparative Political Sociology تهدف إلى عمل استعراض عام للنظم السياسية ، يعد بمثابة التصنيف لاشكال الحكم ذي مستوى عال من التعميم نتيجة للجهل بالظروف التاريخية التي كانت السبب في تباين النظم التي تقوم تحت شعار إيجاد قانون عام واحد أو نمط واحد (٢) .

(1) Zeitlin., op. cit., P. 197.

(2) G. Parry, Political Elites, London : George Allen & Unwin Ltd, 1969, P. 36.

أن سيطرة الطبقة الحاكمة - الصفوة - عند موسكا تكمن في قدرتها على التنظيم . وينبثق موقف الصفوة أما نتيجة لسيطرة أعضائها الفعلية ، أو من تقدير الآخرين لها داخل المجتمع ، هذا فضلا عن تلك المميزات التي تكون لهذه الطبقة دون باقي المجتمع ، مما يجعلها دائما موضع التقدير من الأغلبية في المجتمع . والطبقة الحاكمة - عند موسكا - هي خاصية دائمة في المجتمع شأنها في ذلك شأن الصراع من أجل التسيّد . وكما سبق أن ذكرنا ففي كل المجتمعات وجدت طبقتان ، وسوف تبقى كذلك ، واحدة تحكم والاخرى تحكم . الا أن الطبقة المحكومة تأخذ - عند موسكا - دورا أقل سلبية من هذا الذي تأخذه عند باريتو اذ يرى موسكا أن الجموع المحكومة يمكنها أن تمارس ضغوطا على الحاكمين . وقد تولد هذه الضغوط من عدم الرضى الذي تستشعره الجموع أو من مجرد اهوائها مما يؤثر في سياسيات الطبقة الحاكمة او السياسية ، فقد يؤدي ذلك في النهاية إلى اسقاط هذه الطبقة . وفي هذه الحالة لابد أن تبرز من بين الجموع طبقة جديدة تمارس دور الطبقة الحاكمة . ولا بد أن يحدث ذلك وإلا تحطم التنظيم كله والبناء الاجتماعي كله (١) .

وتكمن قوة الطبقة الحاكمة وحتمية سيطرتها في كونها أقلية منظمة . هذه الاقلية المنظمة يصاحبها - في رأى موسكا - أغلبية غير منظمة . وحالة عدم التنظيم هذه الاغلبية تحيل قوة كل فرد فيها إلى ضعف ازاء القوة المنظمة التي تمتلكها الاقلية (٢) . ولكون هذه الاقلية جماعة صغيرة العدد نسبيا فإنها تستطيع أن تحقق مالا تستطيع تحقيقه الاغلبية وهو : التفاهم المشترك والعمل المنظم .

(1) G. Mosca., op. cit., P. 51.

(2) Ibid., P. 198.

والامر الذى لا شك فيه أن الجماعة الصغيرة أكثر سرعة فى التنظيم والتماسك من الجماعة الكبيرة ، حيث تكون قنوات الاتصال فى الجماعة الصغيرة أكثر سهولة ويسرا ، منها فى الجماعة الكبيرة ، هذا فضلا عن سرعة احتكاك اعضاؤها ، الامر الذى يؤدى إلى سرعة قدرة الاقلية على تشكيل وصياغة سياساتها . وتبدو الجماعة الصغيرة أكثر تضامنا وتماسكا عند التعبير عن عملها المشترك . وقد تتيح الظروف المتغيرة إستجابة سريعة من الجماعة المنظمة جيدا بينما تتخبط الاغلبية الغير منظمة بحثا عن رد الفعل المناسب . ولقد أشار موسكا إلى أن ما يسمى بالقانون النفسى يكون هو الاساس فى تحديد طبيعة الإنسان وليست الاحوال الإجتماعية . فهذا القانون النفسى متأصل فى النفس البشرية ومؤداه أن هؤلاء الذين يتصدون لتمثيل الجماهير ، سرعان ما يصل كل منهم إلى غايته بعد انتخابه ، ثم يحيل نفسه من خادم إلى سيد وبدلا من أن يرعى مصالح المجتمع ككل يحاول العمل من أجل تحقيق مصالحه ، وهو فى سعيه الدائب نحو ذلك يتخذ هو ومن لهم نفس المصالح شكل الاقلية المنظمة . وتتوفر لهذه الاقلية فى العادة الصفات والميزات التى تجعل من العسير على الاغلبية غير المنظمة التصرف برد الفعل المناسب ازاءها .

ومن ذلك نتبين كيف تنشأ هذه الطبقة - من وجهة نظر موسكا - التى نسميها بالطبقة الحاكمة أو الطبقة السياسية . فظهور الصفوة ، أو الاقلية المنظمة على الاغلبية غير المنظمة يبين أن الاقلية تكون فى أى الحالات هى الأقوى . ذلك فى الوقت الذى تكون فيه الاغلبية عبارة عن عدد كبير من الافراد بلا هدف مشترك أو نسق مقبول لتوصيل المعلومات أو تنسيق السياسة ومن ثم تكون قوة الاقلية كما وصفها موسكا بقوله : «ان قوة أية أقلية لا تقاوم بمواجهة كل فرد على حدة فى الاغلبية ، حيث يقف كل فرد من

الاجلبية وحيدا قبل الأقلية المنظمة (١) . فلقد كانت طبقة ملاك الاراضى — على سبيل المثال — تستحوذ على عائد الارض كاملا لا يكاد ينقصه الا أقل القليل الذى يلزم لإعاشة الفلاحين الذين تحولوا إلى طبقة من عبيد الارض البسطاء الذين لا يملكون من أمر انفسهم شيئا . وإذا ما حاولوا الخروج عن هذه الدائرة كانوا يكرهون «بالقوة» على البقاء فى اسارها (٢) . ولقد صدق ذلك على كل المجتمعات التى كانت الارض فيها هى المصدر الرئيسى للثروة فالقوة العسكرية كانت تؤدى إلى الثروة ، كما أصبحت الثروة فى شكل النقود تؤدى — فيما بعد — إلى القوة السياسية والعسكرية ، وفى كل المجتمعات بما فى ذلك الديمقراطيات النيابية ، يستطيع الأغنياء الوصول إلى الإدارة بأيسر مما يستطيع الفقراء . وفى بعض المجتمعات — كما يذكر موسكا — نجد أن سيطرة القوة الدينية Religious Power فى فترات تاريخية معينة — كما هى الحال مع القسس ، تؤدى إلى الثروة والقوة السياسية وفى مجتمعات أخرى تصبح المعرفة العلمية المتخصصة قوة سياسية هامة .

وكما سبق أن رأينا أن طبقة موسكا الحاكمة — أو بلغته : الطبقة السياسية كانت مقسمة إلى شريحة عليا وشريحة دنيا . ولقد كان موسكا متأثرا بأليه الحزب فى أيامه ، حيث لاحظ أن الصفوة يمثلون الدعامة بالنسبة للحزب وهم زعماءه الذين يوجهون حملات الحزب الانتخابية وما يتعلق بالسيطرة البرلمانية وهم الذين اطلق عليهم الانتخابيون الكبار Grand electors (٣) . ولكن القوة لا تكون فى الميدان الانتخابى وحسب ، وانما — الأكثر أهمية —

(1) Ibid., Ch. II, P. 53.

(2) Ibid., P. 55.

(٣) أنظر :

J. H. Meisel, The Myth of the Ruling Class, Ann Arbor, Univ. of Michigan Press, 1962.

أنهم يختارون المرشحين ، وبالتالي فإن أى ممثل أو نائب لا يختار بواسطة الجماهير الانتخابية وإنما يختار بواسطة أصدقاءه واتباعه (١) . وعلى هذا فالترشيح من وجهة نظر موسكا يقوم به جماعة من الناس ذات هدف مشترك ومتحدين ، وهم أقلية منظمة لا يمكن اجتناب قواها ورغباتها المفروضة على الاغلبية غير المنظمة . (٢) ويعبر هذا المثل الذى ساقه موسكا عن ما يحدث فى الواقع فى مثل هذه الحالات ، حيث تقوم قيادة الحزب أو التنظيم السياسى سواء بالحركة من وراء الستار أو بواسطة الجهاز الحزبى باختيار المرشحين ، وعلى جميع أعضاء الحزب أو التنظيم السياسى أن يلتزموا بتأييدهم ومناصرتهم بل يكون واجب الاعضاء فى المرحلة الانتخابية هو العمل لإنجاح هؤلاء المرشحين . وبالتالي يكون النواب مدينين بنجاحهم إلى الجهاز الحزبى ، ويصبحون على هذا مجرد أدوات فى أيدي الزعماء أو الصفوة .

ولقد كانت إحدى النتائج الهامة التى توصل إليها موسكا فى دراسته عن الطبقة الحاكمة — وبالذات فى كتاباته المبكرة — انه ليس هناك إنسان مؤمن بمبدأ أو يتحلى بالأمانة ، يوافق على الدخول فى الانتخابات . وهذا يؤدى إلى أن يكون النواب ممن يتصفون بالقدرة العادية مما يؤدى إلى انخفاض مستوى ممثلى الجماهير ، حيث يكون النواب من النوعيات الغير واعية وقليلة الخبرة والطامعين والمتطلعين إلى مركز إجتماعى أو مكانة اجتماعية أعلى . وبالتالي يصبح هؤلاء المتطلعين مصدر ثقة بالنسبة للصفوة التى تقوم بالتجنيد من بينهم لصفوفها ، وقد وضع موسكا فى الطبقة الوسطى مصدر التجديد السياسى . وهذا لا يعنى أن موسكا كان رافضاً للديمقراطية النيابية وإنما أكد قيمة

(1) Mosca, op. cit., P. 154.

(2) J. H. Meisel, op. cit., p. 106.

الديمقراطية النيابية في كتابه (الطبقة الحاكمة) بل انه في النهاية أصبح نائبا .
وينزع التجديد للطبقة الحاكمة - عند موسكا - أما إلى الارستقراطية
أو إلى الديمقراطية. وتكون النزعة أرستقراطية عندما يجند أعضاء جدد للطبقة
الحاكمة من سلالة الطبقة الحاكمة القائمة ، حيث تكون السلطة متقاسمة بين جميع
الطبقات الحاكمة ، وتتجلى النزعة الديمقراطية عندما تتجدد الطبقة الحاكمة من
الطبقة الدنيا للمحكومين . ولا تخلو الانساق السياسية الحالية من هذه الاتجاهات
بالرغم من تباين حدثها من وقت لآخر ومن مكان لآخر ، فهي تتأرجح بين
الاتجاه الأرستقراطي تارة والديمقراطي تارة أخرى ، الا أن المجتمع الذي
يفرق - أى يتطرف - في الاتجاه الارستقراطي قد يؤدي به ذلك إلى الفساد
وذلك بفقدان التفاعل بين طبقته الحاكمة مع حاجات ومصالح الجماهير . وإذا
ما أغرق المجتمع في الاتجاه الديمقراطي فان ذلك يعد مؤشرا قويا إلى بداية انبثاق
موقف ثوري داخل المجتمع . ويرتب موسكا على ذلك استقرارا سريعا
بالنسبة للمجتمع ، وذلك منذ أن قادت الأقلية المنظمة الطبقات الثورية الدنيا
التي حولت نفسها - أى الأقلية - حتميا إلى طبقة حاكمة جديدة .

وتؤدي الميزات المتعددة للأقلية الحاكمة إلى موقف تميل فيه كل الطبقات
الحاكمة إلى أن تصبح وراثية في الواقع ، وان لم تكن كذلك في القانون .
وبالرغم من ان للقلة المنظمة قوة متفوقة ، ويمكنها لذلك أن تمنع بالقوة
التحديات التي تتصدى لحكمها ، فانها لا تلجأ إلى ذلك الا كحل أخير . وهي
على وجه العموم تنجح في توفير الاستقرار لحكمها بجعله مقبولا لدى الجماهير
وهذا يتأتى عن طريق «صيغة سياسية Political formula» ، وهي
مصطلح يعادل بالتقريب إيديولوجية الطبقة الحاكمة عند «ماركس» ، وشرعية
القوة عند «ماكس فيبر» والأساطير عند «سوريل» والمشتقات عند «باريتو»

ومن ثم فان موسكا يرى ان الوصول إلى عضوية الطبقة الحاكمة والمحافظة على هذه العضوية ، انما تكمن في المهارة والموازنة بين الجماعات الحاكمة واستخدام مطالب جماهير الناخبين والمناورة بها للحفاظ على مكانتهم داخل الطبقة الحاكمة . (١) كل طبقة حاكمة - كما يقول موسكا - تنزع إلى تبرير ممارستها الفعلية للقوة عن طريق إرسائها على مبدأ أخلاقي عام . (٢) ولا تخلق «الصيغة السياسية» لكي تجر الجماهير بالخدعة إلى الطاعة ، وانما هي خرافة كبرى أو وهم يشكل في الوقت نفسه قوة اجتماعية كبرى . ويؤكد موسكا أهمية هذه «الصيغة» بقوله : انه من المشكوك فيه أن تستطيع المجتمعات الاستمرار في البقاء دون مثل هذه الصيغة السياسية - فهي مفهوم أوسع وأعم مما يوحي به المصطلح . فهي تشمل القيم المشتركة والمعتقدات والعواطف والعادات التي تنشأ في مجتمع شعب ما عبر التاريخ . وتختلف الصيغ باختلاف الظروف الاجتماعية والتاريخية الا أن موافقة المحكومين تقوم في كل الظروف على صيغة أو أخرى . «ان أغلبية شعب توافق على نسق حكومي معين لأنه انما يقوم على معتقدات دينية أو فلسفية يقبلونها بشكل عام . ولكي تستخدم لغة نفضلها فاننا نقول ان مقدار الموافقة يتوقف على مدى إيمان وتحمس الطبقة المحكومة للصيغة السياسية التي تبرز بها الطبقة الحاكمة حكمها» . (٣) ويقوم كل نظام ناجح بوضع الصيغة السياسية الحاكمة التي تتلاءم بدقة وعناية مع معتقدات الطبقات الدنيا . ويعني الفشل في تطوير مثل هذه المعتقدات الشاملة والعامة ، ان الحكام قد فشلوا في توحيد الجماعات الاجتماعية وطبقات المجتمع المختلفة .

-
- (1) G. Parry, op. cit., p. 41.
(2) Mosca, op. cit., p. 62.
(3) Ibid., p. 879.

وتتكون الجماهير — عند موسكا — من قطاعات الشعب الفقيرة والاقول
تعلما ، التي تستخدم بوساطة العناصر المتصارعة في الطبقة الحاكمة من أجل
القوة ، وذلك نظير منح بعض الامتيازات الجزئية ، التي تضطر الطبقة الحاكمة
أن تمنحها نتيجة للضغوط الجماهيرية مما يؤدي إلى فساد الحياة السياسية — عند
موسكا — ولقد أخذ بوجهة النظر هذه الكثيرون من الليبراليين المحافظين خلال
القرن التاسع عشر . وأيد موسكا الاصلاح الذي كان بمثابة المحور لغالبية
الفكر الليبرالي في القرن العشرين ، وهو لا مركزية الحكم التي تتيح لعدد
أكبر من الطبقة الوسطى — أي شريحة موسكا الدنيا — للمشاركة في الحياة
السياسية — أي الحياة العامة — كأعضاء في الأعمال الادارية الاقليمية . ومن
أجل ذلك اتهم Parry موسكا بقوله : «ان الاتجاه الصفوى — عند موسكا
— قد وضع الرداء العلمى وبدا كايديولوجية — أي كمنظريه سياسية للطبقة
الوسطى» (١) .

صفوة القوة عند ميشلز :

يشتهر «روبرتو ميشلز» بين كتاب الصفوة الكلاسيكيين بقانونه الخاص
بالأقلية والذي أطلق عليه قانون الأقلية الحديدى وينص على : Who Says
organization says oligarchy . (٢) فهو قد عبر — كما يقول J. B. McKee
بهذه الكلمات الشهيرة في لغة حديثة ، عن التشاؤم حول قدرة الانسان على
الحرية ، وعلى قيام النظام الديمقراطي داخل التنظيم الاجتماعى . (٣) والأقلية
أو الأوليغاركية تعنى حكم الأقلية للأغلبية ، وقد اعتبرها ميشلز نتيجة

(2) G. Parry op., cit., pp. 41 — 42.

(1) R. Michels, sp., cit., p. 365.

(2) J. B, McKee, Introduction to Sociology, U. S.A. : Hdt,
Rinehart, 1969, p. 475.

حتمية للتنظيم الاجتماعى ، واتخذ من قانونه الحديدى «Iron Law» للأوليغاركية قاعدة سوسيولوجية لهذه الفكرة . وقد عالج ميشلز بطريقة أكثر ميثودولوجية فى كتابه «الأحزاب السياسية» النظريات التى قدمها «موسكا» وأهم النقاط لديه هى أن سيطرة الصفوة تعتمد فى المقام الاول على التنظيم . الا أن تأكيد ميشلز على هذا المعنى لا يعنى أن قدرة التنظيم وحدها هى التى تمنى القوة ، ولكنه أكد أن كل بناء مهما اختلف فى أى مجتمع منظم يحتم أن يكون على قمته صفوة ما ، أى أن التنظيم انما يعنى وجود أقلية على قمته . ونحن نجد عند ميشلز فى هذا الصدد مادة جديدة لتطوير وتعديل هذا المفهوم — مفهوم الصفوة — الذى كان موسكا وباريتو أول من أدخله إلى علم الاجتماع السياسى .

هاجم موسكا النظرية الكلاسيكية (التي وضعها أرسطو وأفلاطون) والتي تقسم أشكال الحكم — كما سبق أن ذكرنا — إلى ثلاثة أقسام : الديمقراطية والارستقراطية والطغيان . وذكر موسكا أن الحكومات لا تتفق فى الواقع مع النظرية القانونية . وذلك أن الحكومات لا يديرها بالفعل كثرة أو قلة أو فرد ، وانما كانت تدار دائما بوساطة قلة . وهذه القلة هى «الطبقة السياسية» أو الطبقة الحاكمة أو الصفوة .

ويرى ميشلز أنه يمكن إزاحة أو التخلص من الصفوة فى آخر الأمر باسم الكثرة أو القلة أو الفرد ، غير أن ما يحدث فى الواقع هو انها انما تستبدل بصفوة أخرى ويؤكد «باريتو» هذه الحالة بدراسته للتاريخ ، ثم يصرف الكثير من جهده لظاهرة «دورة الصفوة» وهى : العملية التى يتم فيها إستبعاد جماعة حاكمة قديمة ومتهاوية بوساطة جماعة جديدة لها من الصفات والمهارات الأساسية ما يتلاءم مع الموقف الاجتماعى الجديد .

ويناقش ميشلز هذه النظريات في كتابه « المحاضرات الأولى في علم الاجتماع السياسي » حاملا إياها إلى مرحلة جديدة من مراحل التطور . (١) ويستطيع أى دارس متعمق لآراء ميشلز أن يلاحظ أن منهاجه في البحث يعد أكثر دقة وعلمية من أى ممن ندعوهم بالصفويين الكلاسيكيين فقد أكد ميشلز أن جميع التنظيمات الاجتماعية يحكمها قانون الأوليغاركية الحديدى - المشار إليه . وكانت دراسات التنظيم عند ميشلز تدور حول الأحزاب الاشتراكية في أوروبا خلال سنوات ما بعد الحرب ، وعلى الأخص «الحزب الاشتراكي الألماني» ، وكانت هذه الأحزاب توجه كل اهتمامها للمحافظة على المساواة والديمقراطية في تنظيماتها الداخلية . ونظرت هذه الأحزاب إلى قادتها على أنهم مجرد أدوات فقط للجماهير الحزب ، والسيادة والقوة إنما تكمن في مؤتمر الحزب المكون من ممثلين منتخبين . ومن وجهة النظر هذه يبدو أن الحزب هو الذى يقود والقادة ما هم الا تابعون للحزب . وعلى الرغم من أن ميشلز لم يقدم صيغة دقيقة ومفصلة لقانون الأوليغاركية الا أن معناه واضح الدلالة (٢) مما يدفع إلى الاستغناء عن الشرح والتفسير ، فالقيادة من الاهمية بمكان ، بل وضرورية لنجاح وبقاء أى تنظيم من أى حجم وعلى أى مستوى . وتمنح طبيعة التنظيم وهرميته قوة وهيبه وامتيار للجماة القيادة الذين لا يمكن عندئذ أن يكونوا محل محاسبة أو لوم من تابعيهم وبالتالي فان ذلك يعد نقيا لما سبق القول به : بأن القادة المنتخبين يكونوا بمثابة

(١) أنظر :

Robertoal Michels, First Lectures in Political Sociology (Trans. by A. de Grazia), N. Y. : Harper & Raw, 1965.

(2) C. W. Cassinelli, «The Law of Oligarchy», A. P. S. R., Vol. 47, No. 3. 1953. p. 773. seq.

الأدوات في أيدي الذين انتخبوهم . والسبب في ذلك يكمن في العوامل التنظيمية والعوامل النفسية ، حيث يحد التدرج أو الهرم التنظيمي من ضغوط أعضاء التنظيم على القيادة ، إلى جانب أن هبة القادة والأدوار الكبرى التي يتعبونها في التنظيم تشكل عاملا نفسيا ضاغطا على أعضاء الحزب أو التنظيم . هذا فضلا عن الخبرة والمهارة التي لا يمتلكها أعضاء أو جموع الحزب ، مما يؤدي إلى انتقال سيطرة الحزب إلى أيدي سياسي وبيروقراطي الحزب الرئيسيين . أي أن تركيز المهارات والامتيازات في أيدي القادة يرجع إلى فقدان الآخرين أو أعضاء التنظيم لهذه الامتيازات والمهارات ، وبالتالي يصبح القادة متخصصين في إنجاز الأعمال التي لا يعلم الآخرون شيئا عنها ، هذا فضلا عن أن القيادة تمنح الفرصة لبناء هيئة من الموظفين الموالين لها ، كما تمنح السيطرة على قنوات الاتصال بالاضافة إلى نوع من الاحتكار لإنضمام الاعضاء الجدد . (١)

والقوة عند ميشلز تولد قوة ، حيث تسيطر القيادة على موارد الحزب المالية وقنوات المعلومات في الحزب ، وتختار مرشحية البرلمانيين ، فضلا عن توزيع الرشاوى والمحسوبيات وتحتكر القيادة عملية الاعلان عن أنشطة الحزب الجديدة ويذكر G. Parry أن أهمية تحليل ميشلز تكمن في كشفه عن رد فعل الحزب ودوره في النسق السياسي الكلي للمجتمع ، فهو يملك بناء للقوة داخل الحزب فالقوة ضرورية للحزب من أجل إحراز النجاح الانتخابي ، الذي يتطلب تأييد جماهير المصوتين الذين يكونون بمثابة الجماعات الهامشية بالنسبة للحزب ، ومن ثم فإنه يتعين على الحزب أن يعدل من مبادئه لكي يصل إلى أصواتهم ، مما

(1) J. B. McKee, op. cit., p. 475.

يؤدي إلى تنازل الحزب عن الكثير من مبادئه في سبيل الحصول على أكبر نسبة من الأصوات . ولقد أدى هذا إلى تقوية البيروقراطية الحزبية ذات الخبرة والأكثر فائدة في تكتيك القوة عنها في تكتيك المبادئ ، فضلا عن القوة التي يكتسبها النواب الذين يختارهم الحزب ؛ بعد نجاحهم في الانتخاب .

ولا يتوقف نجاح النواب على إنضمامهم للحزب كلية وإنما قد يرجع نجاحهم إلى قاعدتهم الجماهيرية العريضة من خارج الحزب ولذلك يصبح من العسير خلع القيادة الحزبية بدون أحداث أضرار بموقف الحزب ، وبالتالي يصبح الحزب مضطرا إلى إقامة التدرج الذي يعكس تدرج بناء القوة في النسق السياسي الكلي . (١) وبعد مجموع العضوية في أي تنظيم كبير بمثابة الإسهام في ظهور الأوليغاركية بل أن ميشلز يؤكد أن التنظيم الإجتماعي نفسه ، يخلق شروط إمكان قيام الأوليغاركية . إلا أن القواعد التي وضعها ميشلز لذلك لم تكن سيكلوجية ، بالرغم من حديثه عن بعض التفسيرات من هذا القبيل ، فهو يقول : « كان المرء في القرن الثاني عشر يستشعر السعادة لأعجاب الآخرين ، وبمظاهر الأبهة التي تحيطه . أما في عصر الرأسمالية والديمقراطية فإن الفرد الثرى يستشعر السعادة إذا ما أحس بأن ماله يمنحه نفوذا قويا على من هم دونه اقتصاديا وكذلك على الشؤون العامة . فأمر القوة إذن يبدأ بالطموح ثم يستهدف المجد » . فنظور ميشلز كان منظورا سوسيولوجيا في تفسيره للأوليغاركية ، كنتيجة حتمية لموقف الظروف البنائية التي تصاحب تقسيم العمل . حيث أن القوى البنائية والتنظيمية تؤدي إلى الأوليغاركية وذلك يتم عن طريق قوى سيكلوجية معينة ، هذا من ناحية ، بينما يفترض المنظرون الاشتراكيون من ناحية أخرى

(1) G. Parry, op. cit., p. 44.

(2) R. Michels, First Lectures ..., op. cit, p. 93.

أن هناك مصلحة سياسية تلقائية تقع على جزء كبير من مجموع الشعب . إلا أن ميشلز يدعى أن الأغلبية لا تبالى تجاه المسائل العامة . ويلتفت الناس إلى السياسة عندما تؤثر أو تمس مصالحهم الخاصة ، فضلاً عن جهلهم بكيفية عمل النسق السياسى . ومن ثم يستخدم جهل الغالبية هذا ، فى توجيه نشاط الحزب الذى تكون له الأولوية . وينتج عن ذلك جماعة المصلحة والنفوذ فى الحزب التى قد تمثل بهرم ، من موظفى الحزب ، وتعمل الشريحة العليا فى الحزب فى الاجتماعات وقيادة الحزب وتوجيه شئونه ونشاطه وتظل الشريحة الأكبر ، أعضاء بلا أدوار تذكر إلا فى بعض الحالات التى تصدر بها تعليمات من القيادة الحزبية أو قيادة التنظيم السياسى ؛ لتوجيه حركة الأعضاء فى اتجاه أو آخر - وفى النهاية توجد قواعد كبرى للأعضاء الذين يدلون بأصواتهم لصالح الحزب فقط .

ولقد أرجع ميشلز عدم المبالاة لدى الغالبية إلى حاجة البعض إلى التوجيه والإرشاد بل وإلى أن البعض يسعدهم أن يتحمل الآخرون المسئوليات السياسية . ومن الملاحظات الهامة أن نظرية ميشلز لم تستلزم أى هجوم أخلاقى على القيادة فضلاً عن أنه تبين أن الأوليغاركية ليست هدف القادة ، وكذلك لم يشك فى الوجود الاشتراكية أو النزاهة الشخصية لهؤلاء الرجال ، بل أن القيادة الأوليغاركية عندهم ، لم تكن نتيجة لوجود القادة اللأخلاقين (١) . وعلى الرغم من أن ميشلز قد قصر تحليله على الأحزاب السياسية بصفة خاصة ، إلا أنه قد صاغ قانون الأوليغاركية ، ليطبق بصفة عامة على كل تنظيم حتى تنظيم الدولة وهكذا . ولا ترفض الأغلبية حكم الأجهزة الرسمية ، بالرغم من أن

(1) J. B. McKee. op. cit., p. 476.

أسطورة إرادة الأغلبية . وعلى هذا يرى ميشلز أن الديمقراطية يستحيل قيامها بمفهوم حكم المجموع أو الأغلبية . حيث أن معظم القرارات إنما تتخذ بوساطة الأقلية الأقوى في أية ديمقراطية (١) .

وقد انتهى ميشلز في كتابه «المحاضرات الأولى في علم الاجتماع السياسي» إلى أن الناس إنما يتسيدون على الآخرين بأشكال ثلاثة :

١ — السيطرة الفيزيكية ، وهي التي نلاحظها في علاقة الغزاة المعتدين بالمهزومين المقهورين .

٢ — سيطرة المعرفة التي يمارسها الحكماء والعرفون على السفهاء الجاهلين .

٣ — سيطرة الأغنياء الذين يستمتعون بالثروة وما يتعلق بها من مظاهر الفخامة على الفقراء الذين لا يستطيعون أن يجتذوا إلى رغد العيش سبيلا . ثم يؤكد ميشلز أن العطش إلى القوة منذ أيام Genovesi عام ١٨٢٠م وحتى يومنا هذا لم يتغير ، وإن كان قد إعتراها أي تغيير في الشكل الذي تتخذه فقط (٢) .

ومن خلال الاستعراض السابق لكل من «موسكا» و «ميشلز» نستطيع القول بأن الإثنين قد إعتما بدراسة الصفوة عن طريق دراسة التنظيم مما يؤدي بنا إلى القول مع Parry على أن مدخلها للدراسة الصفوة كان مدخلا تنظيميا فالقلة المنظمة عند موسكا أقدر على الاتصال والترابط والوعى بمصالحها من الأغلبية غير المنظمة . كما أن التنظيم عند ميشلز يحتم حكم الأقلية وفقا لقانونه الجديد .

(1) G. Parry, op. cit., p. 45.

(2) R. Michels, op. cit., p. 92.

دورة الصفوة عند باريتو

يرى «باريتو» أن ممارسة القوة للقلّة في أي نظام اجتماعي ، ويتغير تكوين وطابع الأقليات الحاكمة أو الصفوات بأن تحمل صفوات محل صفوات أخرى . إلا أنه تبقى هناك وعلى الدوام أقلية ، تستحوذ على المراكز الرئيسية في المجتمع وتخصص لنفسها نصيبا من الدخل القومي (١) .

والصفوة عند باريتو تعريفان ، أحدهما يشمل «الصفوة الاجتماعية Social Elite» بالمعنى العريض ، والآخر يشمل «الصفوة الحاكمة Ruling Elite» ، أو بمعنى آخر نحن لا نجد عند باريتو نصا وحيدا عن الصفوة كما هي الحال عند «موسكا» و «ميشلز» وإنما نلاحظ أن إفتراضات «باريتو» وتعريفاته العامة أكثر وضوحا من تلك التي نجدها عند الإثنين الآخرين . فالصفوة — عند باريتو — تحدد بعضويتها ، فأعضاء الصفوة هم هؤلاء الذين يمثلون المؤشرات العليا في فرع نشاطهم . وهؤلاء هم الذين نستطيع أن نطلق عليهم اسم «الصفوة الاجتماعية» بالمعنى العريض ، وفقا لتعريف الصفوة عند باريتو بمعناه العريض ، ويقتصر التعريف الثاني للصفوة عنده على تلك الفئة التي تحكم ويسمونها «الصفوة الحاكمة» أما التعريف العريض أو الواسع للصفوة : فهي ذلك العدد الصغير من الأفراد الذين نجحوا في كل مجالات النشاط الاجتماعي ووصلوا إلى مرتبة أعلى في الهرم أو التدرج المهني Professional hierarchy فرجل الأعمال الناجح والفنان الناجح والسياسي الناجح ، كل أولئك ينتمون — عند باريتو — إلى الصفوة . فالسمة المشتركة الوحيدة بين كل الأمثلة التي يتحدث عنها

(1) R. Aron. «Social Structure and the Ruling Class», P. I.

باريتو هي النجاح (١) . فالناجحون من شتى الفئات في الهرم الإجتماعى هم من يطلق عليهم «باريتو» الصفوة في تعريفه الواسع لها .

أما تعريفه الثانى للصفوة ، فهو يتناول الأعداد القليلة من الأفراد أو الجماعات التى حققت النجاح فى مجالاتها واستطاعت بذلك أن تمارس وظائف سياسية أو إجتماعية ، ويطلق عليها بارييتو «الصفوة الحاكمة» التى تنبثق من المجتمع نتيجة لأن الناس على وجه العموم لا يستطيعون كمجتمع أن يحكموا أنفسهم بأنفسهم ديمقراطيا ، فلا بد إذن من وجود طبقة متسيدة ، هذا فضلا عن أن الطبيعة التى تكون عليها الصفوات - وخاصة الصفوات الحاكمة - تعد سمة المجتمعات على وجه العموم . غير أننا قد نضيف إلى ما يقول به بارييتو بأن حلول طبقة محل أخرى لا يكون مطلقا ، وبإستقراء أحداث التاريخ يمكن أن نبين أن عناصر جديدة تندمج فى العناصر القديمة وترىغها بالتدريج (٢) . وثمة خصائص أو سمات للمجتمعات قد ينفرد منها دارسى الأخلاق، ولكنها علاقات لا بد للوسيوولوجى الا يغضى عنها .

أن مبدأ «دورة الصفوة» الذى صاغه بارييتو يمكن إعتباره من أبرز النظريات التى وضعت فى العصر الحديث عن فلسفة التاريخ . وترى هذه النظرية أنه من غير الممكن لأى جماعة أن تعمل دون أن يكون على رأسها طبقة مهيمنة . غير أن هذه الطبقات المسيطرة سرعان ما تتفكك ، فالوهم يعتريها أول الأمر ، ثم تمر بفترة من التحلل يعقبها استسلام فيزيق وأخلاقي ثم تتخلى

(١) أنظر :

V. Pareto, Treatise on General Sociology, Trans, by Derick Mirfin, N. Y. : Dover, 1963, P. 2027.

(2) R. Michels. op. cit., p. 63.

عن الميدان وتركه لطبقة مسيطره جديدة ، وتجيء هذه الطبقة الجديدة من بين الناس . وباريتو يرى هنا ما يراه «مكيافيللى» من أن القلة تحكم الكثرة وذلك عن أحد طريقين : القوة أو الخديعة ، فالكثرة تدع القلة تدبر أمورها ويكون الحكم شرعيا إذا ما استطاع أن يدخل في روع الجماهير أنه يعمل على تحقيق مصالحها والحفاظ عليها .

والنظرة إلى هذين النهجين في الحكم «القوة» و «الخديعة» على هذا النحو تتلاقى مع حالة التضاد الشهيرة التي نجدناها عند «مكيافيللى» : بين الأسود والتهالب . فالصفوات السياسية على هذا تنقسم إلى قسمين ، قسم يفضل استخدام القوة الوحشية - وهؤلاء هم الأسود - ويمارس القسم الآخر حكم التهالب . وبالرغم من تشابه نظرية باريتو هذه مع نظرية «موسكا» التي سبقتها في الظهور ، إلا أن باريتو لم يعترف بفضل موسكا في هذا المجال . وبالرغم من أن الفارق بين النظريتين ، هو أن الجانب النفسى يتجلى عند باريتو أكثر من تجليه عند موسكا الذى كان إهتمامه منصبا على الجانب السياسى . فقد ركز موسكا على «الصيغة السياسية» للصفوة الحاكمة أو ما يسميه باريتو بأيدولوجية الشرعية أو محاولة القلة إقناع الكثرة بشرعية قوتها (١) .

والصفوات - عند باريتو - سواء اكانت اسود أم تهالب فانها تتميز بزيادة (الرواسب) في المجموعة الاولى Frist class أو الثانية . ويتخذ توزيع الرواسب Residues أو ما يناظرها من الغرائز ، أهمية خاصة داخل المجتمع - عند باريتو . فأعضاء الصفوة الحاكمة هم هؤلاء الذين يمتلكون

(1) R. Aron, Main Currents in Sociological Thought
(Trans. by R. Howard and H. Weaver), London : Penguin Books.
Vol.2, 1969, p. 160.

«الرواسب» المناسبة لممارسة الحكم ، ولديهم الاستعداد الكافي لاستخدام العنف . ويترجم Runciman مصطلح باريتو residues على أنه الخصائص أو «الصفات» (١) التي يتميز بها أعضاء الصفوة الحاكمة والتي تؤهلهم لعضوية الصفوة . فالرواسب على هذا لا تتصل فقط بالنظريات والجوانب الفكرية للإنسان وإنما تلعب دوراً هاماً أيضاً في الاقتصاد والسياسة ، بل وفي كل مجالات الحياة . فإذا ما أخذنا الراسبين الأولين — على سبيل المثال — نجد أنها يلعبان أدواراً مختلفة تتعقد بتعقد مستويات العمل ، فنجدها وراء تنظيم الجماعات ، كما نجدهما في المجتمعات البدائية وراء بعض ممارسات الحسرو وغيره فضلاً عن أنها يعلنان على مستوى عقد التجمعات الاقتصادية والسياسية وهما إلى ذلك (٢). ونستطيع أن نجد المجموعة الأولى من الرواسب في هؤلاء الذين أطلق عليهم «ميكافيللي» في كتابه الأمير (٣) — الثعالب الذين يتميزون بالذكاء والدهاء . والمجموعة الثانية من الرواسب تتمثل في هؤلاء الذين يتميزون بالقوة والشجاعة والقدرة على القتال وهي تلك الشخصيات التي أطلق عليها «ميكافيللي» الأسود .

وتعمل الثعالب على الاحتفاظ بقوتها عن طريق الدعاية ومضاعفة التراكيب السياسية والاقتصادية التي يدخلون فيها . وهذا النوع من الصفوة عند ريموند أرون — يميز الانظمة التي نسميها ديمقراطية ، والتي أطلق عليها

(1) Runciman. op. cit. p. 69.

(٢) أنظر : د. محمد عاطف غيث ، «نظريات فلوريدو باريتو في علم الاجتماع» مجلة كلية الآداب ، جامعة الاسكندرية ، المجلد الثاني عشر ، ١٩٥٨ ، صفحة ١٥٥ وما بعدها .

(3) N. Machiavelli, The Prince. pp. 99 — 100.

باريتو «البلوتو ديمقراطية Pluto - democratic (١) . وموقف الفئتين الأسود والثعالب عند بارييتو متبادل . فالسياسة تتطلب النوعين . لأن السياسة مزيج من العنف والإقناع ، أى بلغة بارييتو الوصول إلى موافقة المحكوم بالخداع . والحكم فى أى زمان ومكان يعتمد على كلا النوعين «الأسود» و«الثعالب» سواء حكمت صفوة تقوم سيطرتها وفقاً للمجموعة الأولى من الرواسب ، أو صفوة تقوم سيطرتها وفقاً للمجموعة الثانية . فتاريخ المجتمعات ما هو إلا تاريخ تتابع الأقليات المتميزة التى تظهر وتصارع وتستحوذ على القوة وتستمتع بها ثم تنهار ليحل محلها أقليات أخرى .

ولقد انتهى «باريتو» إلى أنه فى العالم الذى كان يعيش فيه وخاصة فى فرنسا وإيطاليا أن الذين كانوا يتسيدون هم الثعالب ، من تجار السياسة والمحامين الذين لاخلاق لهم . وانتهى من ذلك إلى أنه إذا استمرت الحال هكذا فإن التوازن الاجتماعى لا بد وأن يختل ، إلا أنه رأى فى النهاية أنه سوف تتوفر الظروف كما حدث دائماً عبر التاريخ للأسود ، كى ينحوا الثعالب جانباً ويأخذوا مكانهم ، ويتأكدوا من أن الاستقرار قد عاد إلى مكانه مرة أخرى . غير أنه بعد مضى فترة من الوقت يعاود الثعالب التسلل إلى مقاعد الحكم ، إذ أنه لا يمكن الاستغناء عن قدراتهم العقلية وخبراتهم إلى وقت طويل وسرعان ما يعمل ذكاؤهم على تنحية الأسود المحاربة ، وبذلك تكون العجلة قد دارت دورة كاملة . وما التقدم والتطور فى رأى بارييتو الا هراء ومقدور على المجتمع الإنسانى أن يكرر إلى الأبد هذه الدورة من الحكم بوساطة الثعالب إلى الحكم بوساطة الأسود وهلم جرا . فالمجتمع الإنسانى يتميز بالتبدل

(1) Currents.,., op. cit., p. 160.

الدائم ، ولكنه في النهاية لا يفقد توازنه ، فلا شيء جديد في التاريخ ، الذي أن هو الا سجل للحاجة الإنسانية .

أن باريتويهم — كما رأينا — اهتماما خاصا بالصفوة الحاكمة ، فإذا قام الحكم على الثعالب «فأنهم يحاولون زيادة الإقناع والموافقة ، ويتكرونها ايدولوجيات لجذب الجماهير ويضعون سياسات لمواجهة الأزمات واشباع المطالب الوقتية . فالمصلحة المادية لها الأولوية قبل السعى وراء المثل . والثعالب غير مستعدين في الغالب لإستخدام العنف في حل المشكلات السياسية . أما الأسود فهم القطب المضاد في الأساليب السياسية ، حيث يجيدون استخدام العنف مما يؤدي إلى مواجهة المعارضة بأقصى أنواع العنف والقمع (١) .

وتضم الطبقة الحاكمة المثالية — عند بارينو — مزيجاً أو خليطاً معقولا من الأسود والثعالب — حيث يتوافر التوازن بين الأسود والثعالب — أي من هؤلاء الرجال القادرين على العمل الحاسم القوي ، ومن آخرين ذوي خيال وقلرة على الإبداع ولا مبادئ لهم . وعندما تحول النقائص والأخطاء في دورة الصفوات الحاكمة ، دون الوصول إلى هذا المزيج فإن النظم سرعان ما تتحول إلى بيروقراطية عقيمة عاجزة عن التجديد والتكيف . وعندما يحدث ذلك تصبح الفرصة مواتية للمحكومين للإقتضاخ على حكامهم ، وعندئذ ، تحل صفوة جديدة قادرة ، يمكنها أن تقيم نظاما أكثر فعالية (٢) .

هذا وما ينطبق على النظم السياسية — من وجهة نظر باريتو — ينطبق أيضاً في الميدان الإقتصادي . ففي المجال الإقتصادي يشبه المضاربون الثعالب ويشبه

(1) G. Parry, op. cit, p. 47.

(2) V Pareto. op. cit., p. 2227.

أصحاب الدخول الأسود فالمضاربون وأصحاب الدخول لا يعكسون مجرد اختلاف في المصالح وإنما يختلفون أيضاً في الطبع والرواسب . وللبناء الإقتصادي الأمثل عند باريتو — هو الذي يتحقق فيه نوع من التوازن بين المضاربين وأصحاب الدخول ، شأنه في ذلك شأن البناء السياسي الأمثل .

ومن ثم نستنتج أن التوازن يتحقق في رأى باريتو ، في المجتمعات من الناحيتين السياسية والإقتصادية إذا ما تحقق مزج معقول بين مجموعة الرواسب الأولى ومجموعة الرواسب الثانية . والخلل الذي قد يصيب هذا التوازن هو الذي يؤدي إلى الثورات والتغيرات وما إليها .

والذي نخلص إليه ، أن نظرية باريتو تقدم الأساس على إستحالة قيام الشعب كله بممارسة الحكم . ونحن مدينون لباريتو بنظريته عن الصفوة ودورها التي تتخذ طابعاً وأساساً سيكولوجياً مما دعى بعض الكتاب لأن يطلق على مدخله لدراسة الصفوة المدخل السيكولوجي ، تلك النظرية التي لا تزال محور مناقشات الكثيرين في دراسة الشرائح العليا للمجتمع سواء كانت في الحكم أو خارجه . بل أن دراسات الصفوة من بعد باريتو ، قد أصبحت نداً — أن لم تكن بديلاً — للدراسات التحليلية التي تدور حول العوامل الطبقية .

وفي النهاية ، أن كتابات باريتو — من وجهة نظرنا — تعبر عن رجل متحرر من الأوهام ويستشعر المرارة والأستياء إزاء عصر لم يعطه الكثير . والأفكار التي جاء بها يستطيع حتى مخالفوه في المعتقد أن يستفيدوا منها ومن عبقريته . . .

صفوة القوة النظامية

يقول D.Bell أن كتاب «رايت ميلز» عن «صفوة القوة» هو واحد

من تلك الكتب النادرة في علم الاجتماع المعاصر التي تعنى بالبحث في عالم السببية أكثر من عنايتها بالوصف المتهاجي ، وذلك لأنه يحاول في هذا الكتاب أن يحدد المواضيع التي تقع فيها القوة . هذا فضلا عن كونه كتاب سياسي استحوذ على إهتمام الماركسيين الشبان الجدد في إنجلترا والماركسيين الأصليين في بولندا . وذلك نظرا للقيمة البلاغية لهذا الكتاب التي تمكن ذوي العواطف المختلفة من قراءة عواطفهم فيه . وهذا أمر عجيب حقا — كما يذكر Bell — إذا ما وضعنا في الاعتبار أن «ميلز» لم يكن ماركسيا وأن النتائج التي خلص اليها تتضاد مع الماركسية . وقد لقيت أفكار ميلز عن القوة إستجابة واسعة بين الجماهير وخاصة الراديكاليين (١) . لأنها حاولت كشف وتعرية الأفكار الساذجة الشائعة في المجتمع الأمريكي عن هؤلاء الذين يمتلكون القوة ومصادرهما في هذا المجتمع (٢) .

ومن الملاحظات الهامة اننا نجد أن «ميلز» يشارك «جيمس برنهام» (٣) الاعتقاد في أن مكانة وتكوين الصفوة لا يتضحان بدقة في مصطلحات للمواهب أو علم النفس كما ذهب بعض الكتاب وعلى رأسهم باريتو ، إذ قالوا بأن الصفوة يجب أن تدرس ضمن السياق الإقتصادي والبناء الإجتماعي لمجتمع معين

(1) Daniel Bell, The End of Ideology. N Y. : free press.
1965, p. 47.

(٢) أنظر :

C. W. Mills. The Power Elite. N. Y. : Oxford
Univ. Press 1969.

(٣) أنظر :

J. Burnham. The Managerial Revolution. London,
Penguin Books. 1962.

فمواقع القوة عند ميلز ترتبط بأدوار roles يلعبها بعض الناس في المجتمع . وبينما نجد برنام يرتبط القوة في المجتمع بالسيطرة على وسائل الإنتاج ، نجد ميلز يربطها بموقف أكثر اتساعا للنظم في الولايات المتحدة -الى درسها ميلز من الجيش والشركات الكبرى والتنفيذ السياسى . ومن ثم فان الصفوة عند ميلز هى نتاج لطابع المجتمع النظامى الحديث ، حيث تشغل نظم بعينها المواقع الحيوية ، ويشغل ذوى المراتب العليا أهم المواقع في هذه النظم ، وعلى وجه الخصوص مناصب السلطة الاستراتيجية في البناء الإجتماعى . (١)

ومن ذلك نجد أن الصفوة تتكون من هؤلاء الذين يشغلون المواقع القيادية في تسلسل النظم السائدة في المجتمع . بحيث يبدو هرم القوة - أى بناءها - عند ميلز على ثلاث مستويات :-

الأول : يمثل قمة الهرم «وهو مكون من كبار التنفيذيين الحكوميين ، والمسؤولين العسكريين ومديرى الشركات الكبرى .

الثانى : ويتكون من المستويات الوسطى للقوة : حيث نجد جماعات النفوذ المتباينة ذات العلاقات المتعددة المتوازنة كما يبدو بوضوح في دهايز الكونجرس .

الثالث : وهو المستوى الذى يتكون من المجتمع الجماهيرى الذى لا قوة له حيث يكون غير منظما في العادة ومفكك ويضبط عادة من أعلى .

ويتوقف تضامن وتماسك الصفوة - عند ميلز - وفي جزء كبير منه ، على درجة أحكام الحلقات بين التسلسل النظامى (٢) . ويزداد هذا التضامن والتماسك كلما ازداد حجم الارتباطات المتبادلة والمصالح المتشابهة ، مما يؤدي

(1) C. W. Mills, op. cit., p. 4.

(2) Ibid. p. 19.

إلى قيام نوع من التجمع للصفوة . ويرى ميلز انه لكي تبقى صفوة القوة القومية يجب أن يكون هناك إتصال دائم ومستمر بين قادة التسلسلات المختلفة . وقد ينبع هذا الاتصال عن طريق الاتفاق المتعمد بين القادة على السياسات والقيم التي يراعونها . وتكون هذه الصلة النظامية في أشد قوتها عندما يتبادل الأفراد المسيطرون عند القمة الأدوار المختلفة . كأن يقوم الرجل العسكري بالأعمال المصرفية والقانونية في الوقت نفسه (١) . ويؤدي تبادل الأدوار على هذا النحو إلى درجة أعلى من التماسك بين أعضاء الصفوة الذي هو نتيجة للبناء النظامي والطبيعة التراكمية للقوة ، في المقام الأول ، وهو يبدو واضحاً في تلك الارتباطات الصفوية التي تقود إلى تقاسم أسلوب الحياة ، فضلاً عن أن الوعي والشعور يزيد من هذا التماسك (٢) .

أن القوة في المجتمع الأمريكي الحديث — من وجهة نظر ميلز — لا تنتسب إلى أية طبقة أو طبقات أو أشخاص ، إنما تنتسب إلى نظم . فصفوة القوة تتكون من هؤلاء الذين يتقلدون المواقع الآمرة في معظم التسلسلات النظامية في المجتمع الحديث ، وبالتالي فالصفوات توصف في مصطلحات تم عن قوتها السياسية ، أكثر من وصفها في مصطلحات تدل على الممارسة الفعلية للقوة . ويكون لب الصفوة قادراً على تقرير الأدوار التي سوف يلعبها الآخرون في المجتمع . وينتهي ميلز إلى أن قيم الحرية «والديمقراطية» أصبحت جزء من الأسطورة الليبرالية ، فهي تؤدي إلى تركيز القوة في أيدي الصفوة ، وليس إلى توزيعها . فالقوة تتجه لأن تأخذ نموذجاً وفق بناء المصالح في المجتمع . فهي

(1) Ibid, p. 288.

(2) Ibid., p. 19.

متقاسمة بين هؤلاء الذين تتقارب مصالحهم ، وتتوزع عبر خطوط هذه المصالح ومن ثم فإن صفوة القوة — عند ميلز — تعكس وتوحد تطابق المصالح بين المؤسسات النظامية الصاعدة . فهي تقوم على الكثير من الارتباطات المتبادلة ، فضلا عن الشئون والمصالح المتزامنة ، للشركات والنظم السياسية والخدمات العسكرية (١) .

وإذا ما تدرجنا إلى أسفل فإننا نجد أن المستويات الوسطى والدنيا للقوة كما يؤكد ميلز تفتقر إلى الاستقلال والهدف المتفق عليه بين هؤلاء الذين يشغلون مواقع إجتماعية متشابهة . ويدعى ميلز في كتابه : White Collar (٢) ضعف ذوى الياقات البيضاء — الطبقة الوسطى — نتيجة لإفتقارهم إلى الاستقلال الاقتصادي والتوجيه السياسي . ومن ثم فإن أعمال الطبقة المتوسطة تتبع الجماعة الأكثر قوة ببساطة .

وقد أدعى ميلز أيضاً في كتابه «رجال القوة الجدد» (٣) العجز السياسي للعمل المنتظم عندما يعتمد على الحكومة . فضلا عن أن ميلز يصف الشعب الأمريكي على أنه مكون من أفراد مشتتين وخاضعين وعاجزين عن خلق أية وسائل مؤثرة للإتصال والفعل السياسي (٤) .

(1) Ibid., p. 19.

(٢) أنظر :

C. W. Mills, white collar, N. Y. : Oxford Univ. Press, 1969.

(٣) أنظر :

————, The New Men of Power, N. Y. : Harcourt Brace, 1948.

(4) ———, The Power Elite, pp. 302 seq.

هذا وأرى أن أرجىء تناول دراسة «ميلتز» للمجتمع الأمريكى إلى الجزء
المخصص فى هذا البحث لمعالجة الدراسات الامبيريقية إذ أنه المكان الطبيعى لمثل
هذه الدراسة .

موقف الصفويين من الماركسية والديمقراطية .

كانت الصفوية عند موسكا وباريتو وميشلز ، بمثابة الرد أو البديل
للنظرية الماركسية عن الطبقة الحاكمة . ورفض الماركسيون الواحد تلو الآخر
الصفوية كأيدىولوجية برجوازية إلا أن ذلك لم يحل دون ظهور بعض المحاولات
التي عملت على المزاوجة بين النظريتين ، وقد تكون هذه المحاولات لتبيان أن
كلا منها — أى الماركسية والصفوية — تكمل كل منها الأخرى ، وربما
تتكاملان .

وتعد محاولة «برنهام» إحدى هذه المحاولات فى هذا المجال وذلك فى كتابه
عن «الثورة الإدارية» (١) . ويعد الإتجاه الذى اتخذه برنهام فى هذا الكتاب
أحد الاتجاهات الهامة فى الفكر الصفوى . وقد تركزت مناقشاته فى هذا المؤلف
حول النظام الرأسمالى ، والذى رأى أنه فى إنهيار ، بل وسوف يستبدل بمجتمع
مضبوط ومسيطر عليه اقتصاديا وسياسيا بتلك الجماعة التى أطلق عليها «الصفوة
الإدارية Managerial Elite» .

وأقام برنهام إفتراضاته الأولية إنطلاقاً من الصفويين أنفسهم ، حيث
يذكر : أن الميدان العام للسياسة هو الصراع من أجل «القوة الإجتماعية Social
Power» بين الجماعات المنظمة من البشر (٢) . ويذكر برنهام أننا نتحدث

(١) أنظر : ..

J. Burnham, op. cit,

(2) Ibid., p. 62.

في علم الاجتماع عن عقل الجماعة Group mind وإرادة الجماعة Group will وقرارات الجماعة Group Decisions ، بينما إذا أمعنا النظر ، فأننا سوف نتبين أنه ليس هناك عقل للجماعة ولا إرادة إلى غير ذلك ، وترجع هذه المفردات إلى الأفراد . فالدفاع عن فرد بعينه يعني حمايته من اعتداء ، وفي هذه الحالة يكون الصراع من أجل القوة هو المواجهة الجسدية المباشرة بينهما والتي يمكن رؤيتها بالعين . أما إذا تحدثنا عن الصراع والدفاع بين الجماعات سواء أكانت طبقات أو أمم أو أجناس أو كائنة ما قد تكون ، فإن هذه الكلمات تصبح — عند برنهام — بالغة التعقيد (١) .

ويتخذ برنهام موقفاً ماركسياً عندما يوضح الأسس التي يجب أن تستقر على أساسها صفوة القوة «في أغلب المجتمعات التي نعرفها ، وفي كل المجتمعات المعقدة ، توجد جماعة من الناس صغيرة نسبياً تسيطر على الأدوات الرئيسية للإنتاج (سيطرة يمكن أن نسميها بحق الملكية Property right رغم أن الذي يعنينا هنا ليس المفهوم القانوني للسيطرة وإنما واقعة) (٢) ، وهذه السيطرة هي التي تمنح موقع السيادة في أي مجتمع . والسيطرة — عند برنهام — تأخذ مظهرين :

الأول : يتركز حول منع الجماعة المسيطرة للآخرين من الوصول إلى ما هو مسيطر عليه أو المملوك . وذلك بواسطة استخدام قوة الدولة State Power سواء أكانت كامنة أو فعلية ، التي تعمل عن طريق البوليس والمحاكم والقوات المسلحة .

(١) Ibid., p. 62.

(٢) Ibid., p. 63.

الثاني : هو المعاملة التفضيلية preferential treatment في توزيع نتائج تلك الأشياء المسيطر عليها أي المملوكة (١) .

وجود الطبقة الحاكمة عند برنهام يتلخص في : «أنه عندما توجد في المجتمع الجماعة التي تسيطر على أدوات الإنتاج وتتحكم في أفضليات توزيعه ، وتستطيع بالتالي أن تحول دون وصول الآخرين إلى مواقعها ... فأنا نسمي هذه الجماعة بأنها المتسيّدة إجتماعيا أو الطبقة الحاكمة في المجتمع . وتكون لمثل هذه الجماعة القوة والامتياز والثروة في المجتمع» (٢) .

ومن ثم فإن مفهوم القوة - عند برنهام - هو نفس مفهوم القوة عند الماركسيين والصفويين ، فالقوة بترابكية وتجلب السيطرة على وسائل الإنتاج ، والقوة السياسية والهيبة الاجتماعية ، فضلا عن الثروة . فمن وجهة نظر برنهام يكفينا للتعرف على الطبقة الحاكمة في المجتمع أن نبحث ونتعرف على من يحصلون على أكبر دخل . وعلى الرغم من تبنى برنهام وجهة النظر الماركسية ، إلا أنه يؤكد أن النتيجة في جميع الأحوال تتضمن إعادة قيام حكم طبقة هو في جوهره صفوي . فوجهة نظره التي عرضها في كتابه «الثورة الإدارية» هي في جوهرها صفوية تتسم بطابع ماركسي .

أما «أوسيو ف» فيذكر أن علماء الاجتماع الغربيين يفضلون الإشارة إلى قمة الهرم الاجتماعي بالصفوة . فضلا عن أنهم يعتقدون أن كل شريحة اجتماعية لها صفوتها الخاصة بها ، ويعمل علماء الاجتماع البرجوازيون - من وجهة نظر أوسيو ف - على إثبات أن أداة سيطرة الصفوة ليست الثروة ولا الملكية

(1) Ibid., p. 63.

(2) Ibid., p. 63.

الخاصة ، وإنما هي «القوة السياسية» ، وينتهي أوسيبوف بعد استعراض بعض الأفكار الرئيسية لمنظري الصفوة إلى أن نظرية الصفوة تعد بمثابة المنسند الأيديولوجي للسيطرة المطلقة للبرجوازية الاحتكارية (١) .

ومحاولة فهم طابع التفكير الصفوي في جانب كبير منه ، إن لم يكن فيه ككل ، تصبح ناقصة ، إذا لم يوضع رد الفعل الماركسي له في الحسبان . فقد كرس غالبية منظري الصفوة إهتمامهم لنقد الفكر الماركسي وتفنيده (٢) ، وبالرغم من أن باريتو قد وجه كل إهتمامه لتفنيد الماركسية والرد عليها ، إلا أننا نجده يعترف دائماً بفضل ماركس عليه في تفسيره للتاريخ على أساس الصراع الطبقي (٣) وقد قرر باريتو صراحة في كتابه « Socialist systems » أن ماركس على حق وأن الصراع الطبقي كان عبر التاريخ حقيقة جوهرية ، إن لم يكن (١) حقيقة الأساسية . ويخطئ ماركس — من وجهة نظر باريتو — في نقطتين فقط . الأولى : إعتقاده — أي ماركس — بأن الصراع الطبقي يحكمه المتغير الاقتصادي ولا غير . أي الصراع الناجم عن امتلاك وسائل الإنتاج ، على حين أن الاستحواذ على الدولة أو القوة العسكرية قد يكون أيضاً أساساً

(١) أنظر :

C. Osipov, Sociology, Moscow : Progress Publishers, 1969, pp. 152 — 3.

أنظر ترجمة لهذا الكتاب أعدها كل من د. سمير نعيم أحمد و د. فرج أحمد فرج تحت عنوان «مضايقات علم الاجتماع» ، القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٧٠ .

(٢) أنظر :

H. Stuart Hughes, Consciousness and Society, London : Macgibbon & Kee. 1967. PP. 67 — 104.

(3) L. A. Coser., op. cit. p. 411,

للصراع بين الصفوة والجاهير . والثانية : يخطئ ماركس إذ يعتقد أن الصراع الطبقي في العصر الحديث يختلف جوهريا عن ذلك الصراع الطبقي الذي حدث عبر العصور الحالية ، وإذ يعتقد أن النصر النهائي للبروليتاريا سينتهي هذا الصراع.

والرأى الأخير لباريتو في هذا الشأن ، هو أن هذا الصراع بين البروليتاريا والبرجوازية لن ينحسم بانتصار الأولى على الأخيرة ، وإنما بانتصار من يتحدثون باسم البروليتاريا وهم قلة لا تختلف في كثير أو قليل عن يسبقها ويلحقها من صفوات (١) . ومن المعلوم أن النسق الذي قدمه «باريتو» في كتابه «العقل والمجتمع» هو النسق البارز والهام من بين جميع انساق الصفويين الكلاسيكيين ، مما جعل الكثير من المعلقين المتأخرين يعتبرونه الرد العملاق على ماركس .

لقد هاجم الصفويون الماركسية هجوما عنيفا مدعين أنها ليست بالعلم ولا بالأيدولوجية . والى باريتو الضوء على الاتجاه الصفوي لدى ماركس ، ذاكرة أن تحليل ماركس لا يعدو إلا أن يكون هراء والمقارنة بين ماركس وباريتو توضح أن الأخير ينفي صفة العلمية عن كل ما ذهب إليه ماركس ، وإذا كان باريتو يسلم بوجود ما يمكن أن نسميه «بالصراع الطبقي» فإنه إنما يفعل ذلك لينتهي إلى أن أي صراع إنما يدار لحساب صفوة معينة تريد أن تحل محل صفوة أخرى ، فالجاهير أو الجموع إذن توجه في كل الأحوال نحو تحقيق أهداف القلة التي تقودها . والصراع الطبقي إذن لا يمكن تصوره — عند باريتو — على نفس النحو الذي يعنيه ماركس باستخدامه نفس المصطلح .

(1) R. Aron, Main Currents., ., op. cit., p. 161.

(2) H. S. Hughes, op. cit., pp. 81 — 82.

والديمقراطية ليست عند الصفويون أكثر من سراب وأمل خادع أو هي خدعة - على حد قول باريتو. وباريتو في ذلك كله لا يسلم بأن العوامل الحاسمة في الصراع الطبقي تنحصر ببساطة في قوانين الاقتصاد ، وإنما هي أكثر تعقيداً من ذلك ، فالعواطف والمثل العليا ، ودوافع غير منطقية من أنواع شتى وذات طبيعة دينية لعبت الدور الحاسم ، وهذه هي الأشياء التي أدركها القادة المبرزون في التاريخ وعرفوا كيف يستخدمونها لحسابهم (١) .

إلا أننا نرى أن السؤال الهام والملائم في المناقشة - القديمة والعسيرة في تراث النظرية السياسية - هنا هو : ما هو الضمان بالنسبة للجماهير في مواجهة الدولة ؟ ويقدم لنا «موريتش دي فرجييه» إجابة لهذا السؤال في كتابه القيم عن الأحزاب السياسية (٢) . فهو يذكر أن الصفوة الحاكمة بالمفهوم المجرّد تكون «ممثلة» للجماهير المحكومة . ويقدم صيغة تنص على أن : «حكم الشعب بالشعب» يجب أن تستبدل بصيغة أخرى هي : «حكم الشعب بصفوة منبثقة من الشعب» (٣) . على أننا نرى من خلال استقرارنا لواقع الحياة من حولنا أن الصفوات التي تنبثق من بين الجموع ، سرعان ما تجد نفسها مضطرة إلى مسلك قد يتنافى مع مصالح الجموع ، ذلك بحكم محاولة تحقيق التوازن الذي لا بد من توافره في علاقات القوة بين الصفوات حتى يستقر النظام الإجتماعي .

وخلاصة القول لا بد للدارس الحديث من أن ينتهي إلى نفس ما انتهى إليه

(١) H. S. Hughes, op. cit., pp. 81 — 82.

(٢) أنظر :

M. Duverger. Political parties (Trans. by Barbara and R. North), London : Methuen & co. Ltd. 1969, pp. 422 — 27.

(٣) Ibid., p. 425.

باريتو منذ زهاء نصف قرن ، من أن النظم الإجتماعية والسياسية المختلفة وأن تباينت صيغها وأشكالها ، إنما تقوم في جوهرها على أساس من سيطرة القلة - أي الصفوة - على الكثرة ، ولا يغير ذلك من استخدام المفكرين الغربيين لمصطلح الديمقراطية ، والشرقيين لمصطلح ديكتاتورية البروليتاريا . هذا وقد لا تعني الصفوة البروليتارية أكثر مما تعنيه الصفوة البرجوازية في ضمان حرية المواطن الفرد : بل إنها في الواقع - عند دوفرجية - في بعض الأحيان قد تكون أقل من هذا . ولكن هل ثمة تأكيد على أن الديمقراطية النيابية سوف يكون نيابية حقا ؟

أن التجارب تدل على عكس ذلك ، حيث ليس هناك ضمان لعدم تزيف الاقتراع وعدم انحراف هؤلاء الذين ينتخبهم المواطنون لتمثيلهم . فضلا عن أن النظرة إلى المجتمعات التي تخضع في الوقت الحاضر للتطبيق الماركسي تظهر أن التمثيل النيابي الذي يتغنى به ديمقراطيو الغرب يحتل مكانا في النظم الماركسية أيضا : ولكن هذا التمثيل أو عمليات الاقتراع لهذا التمثيل تسير وفقا لخط عام ترسمه القيادة التي تتمثل ولاشك في قلة أو صفوة .

ولقد قدم «جوزيف شوميتير» إجابة أخرى لذلك السؤال الذي سبق أن طرحناه ، في كتابه عن : «الرأسمالية والأشراكية والديمقراطية» . وهو لم يقتصر على إيراد حجج مقنعة وحسب ، وإنما استند إلى تحليل واضح عن السياسات الديمقراطية الغربية ، ذاكرة أن الساسة يميلون ميلا طبيعيا إلى استخدام التعابير التي تستهوي الجماهير وتضللها وتتيح لهم - أي للساسة - فرصة ممتازة لا للتخلص من المسئولية فحسب ، بل ولسحق الخصوم بأسم الشعب ودفاعا

عنه (١) . وقد استنتج «شومبيتر» اجابته في سياق جملة ساخرة في قوله :
«أن الديمقراطية» ليست أن الجماهير تقرر المسائل بأى الوسائل ، ولكن القادة
ومن سيكونون قادة هم الذين يتنافسون من أجل أصوات جمهور الناخبين .
ومن ثم فإن المنهاج الديمقراطي — عند شومبيتر — «هو الترتيب النظامي للوصول
إلى القرارات السياسية التي يحرز بها الافراد القوة ليتخذوا القرارات ، وذلك
بوساطة الصراع التنافسي من أجل أصوات الناس» (٢) .

ولكن الإجابة على ما يبدو ليست مرضية أو بمعنى أدق ليست عملية . لأن
الحاجة لإتاحة الفرصة أمام الجماهير للاختيار تحت نظام الحزب الواحد ، بالنسبة
لليبراليين الغربيين توضح أن مثل هذه النظم تتضمن قاعدة أو مبدأ إنكار
أو رفض الحرية السياسية . إلا أن الاختيار من ناحية أخرى يمكن أن يمارس
— رغم كل شيء — تحت مثل هذه النظم ، حتى إذا اختلف المستوى والأسلوب
لأن التنافس الحر — من وجهة النظر الغربية — لا يعد ضمانا في مواجهة
الاحتكارات الأخرى ، أو التطبيقات اللا أخلاقية كووترجيت . وقد يكون
«هتلر» خير مثال على ذلك ، فقد وصل إلى القوة بوسائل دستورية تماما .

وعلى هذا فلا يوجد سوى مبدأين ، الأول : انه يجب أن تستبدل الصفوة
الحاكمة بطريقة أو بأخرى بوساطة هؤلاء الذين تمثل مصالحهم . والثاني . أن
الصفوة يجب أن تكون موزعة بطريقة ملائمة . فالمبدأ الأول هو المرفوض قديما
في «أثينا» والمبدأ الثاني هو المبدأ القديم أيضا لفصل القوى داخل المجتمع .

(١) جوزيف شومبيتر ، الرأسمالية والاشتراكية والديمقراطية ، ترجمة خيرى حماد ، الدار

القومية للطباعة والنشر ، القاهرة ، الجزء الثاني ، ١٩٦٣ ، ص ٥٤ .

(٢) المرجع السابق ، صفحة ٥٥ وما بعدها .

وعلى الرغم من أن الصفويين قد هاجموا الماركسية على أنها أيديولوجية وقتية للطبقة العاملة في المجتمعات الرأسمالية ، أكثر منها علم للمجتمع ، ورفضوا تنبؤ ماركس عن المستقبل اللا طبقى ، لعدم إمكانية تجنب البناء التدرجى فى المجتمع . فضلا عن هجومهم وتحديهم لوجهة النظر الماركسية فى أن الاقتصاد هو العامل الذى يقرر القوى فى التاريخ أكثر من السياسة . نقول على الرغم من هذا الهجوم وهذا الاختلاف (الراديكالى) بين الماركسية والصفوية ، فإن بعض الصفويين قاموا فى السنين الأخيرة بمحاولات جديرة بالنظر ، وخاصة عند «برنهام» و «ميلز» اللذين حاولا دمج ماركس وموسكا وباريتو . فالقيادة تقوم من وجهة النظر هذه على الناحيتين الاقتصادية والسياسية ، ولا يغلبون ناحية على الأخرى ، هذا إلى جانب بعض المحاولات الأخرى للتوفيق بين الماركسية والصفوية .

الخلاصة

وقد استبان من الحوار النقدى الذى أدركناه فى هذا الفصل أن مفهوم صفوة القوة بالمعنى المتداول حاليا ، لم يبرز فى عالم الفكر السياسى والإجتماعى إلا فى حقبة متأخرة على أبهى كل من : موسكا وميشلز وباريتو على ما بينهم من اختلاف فى ظاهر التفاصيل واتفاق فى الجوهر .

وهذا بطبيعة الحال لا يغير — فى رأينا — من الواقع الذى ساد حقب التاريخ كلها والذى نرى أن «الصفوة» قد لعبت فى كل منها الدور الموجه لمقدرات الأمم على وجه العموم ، وعلى هذا فقد أصبح هذا المفهوم الجديد الذى يعبر عن حقيقة يمكن أن نرجع بأصولها الأولى إلى أقدم القترات التى عاش فيها الإنسان فى ظل جماعات أو مجتمعات . وقد ترتب على ذلك أن اهتم

علماء السياسة والإجتماع بموضوع «الصفوة» الذي ظهر من البحث النظري والامبريقي ارتباطها الوثيق «بالقوة» التي تتسيد في المجتمع والتي اصطلح على تسميتها «بالصفوة» وتبع ذلك الاهتمام بموضوع توزيع هذه القوة وأشكالها والتوازن الضروري بين تلك الأشكال والذي لا يمكن أن يتحقق الاستقرار للنسق الاجتماعي إلا من خلاله .

ولقد انتهت بنا دراستنا التحليلية «للطبقة السياسية» عند مؤشكا وقانون الاوليجاركية عند ميشلز ، ودورة الصفوة عند باريتو إلى الرجوع إلى الفكر الماركسي الذي يشكل في نظرنا - مع ما كان سائدا في المجتمعات الاوربية على أيامهم - الباعث الذي حرك هؤلاء المفكرين . ولم يكن من الممكن أن نقنأول «ماركس» دون أن نرجع إلى مكملة ما كس فيبر الذي أضاف إلى قوة اقتصاد ماركس القوى الثلاث التي سبق أن ذكرناها . كما أننا لا نغفل الدور الخطير الذي لعبه الفكر المكيافيللي في الهام وتشكيل المفاهيم الصفوية عند هؤلاء جميعاً والتي تتجلى في أصرارهم - كما فعل مكيافيللي - على التفرقة الحادة بين الحاكمين والمحكومين وعلى أن «القوة» و «الغش» يلعبان دوراً حتمياً في الحكم وعلى أنه لا بد من أن تنتهي كل الجماعات والنظم السياسية إلى التدهور .

ولعله يستبين من ذلك أن فكر هؤلاء جميعاً يؤدي بنا في نهاية الأمر إلى الشك في الوجود الواقعي لما يسمى «بالديمقراطية» (١) . ولا يغير من ذلك اختلاف تفاصيل السبل التي انتهجها كل منهم لإرساء هذا المفهوم الصفوي أو مفهوم الأقلية . وأن كانوا قد تأثروا في ذلك بمكيافيللي وسابقية وماركس

(١) أنظر دراسة لا بأس بها عن الديمقراطية في العصر الثوري والثورة العلمية وظهور الثقافات البيروقراطية في :-

ولاحقيه ، فالدلالة التي نخرج بها من ذلك كله هي أن تيارات الفكر الإنساني في تباينها وفي اتفاقها إنما تشكل في النهاية كلا واحدا . ولعل مجموعة العلوم التي يعن لنا أن نقول بأنها وحدها القادرة على إستخلاص مثل هذه النظرة الفلسفية التحليلية الشاملة هي ولاشك مجموعة العلوم السياسية والاجتماعية .

ويعتينا بعد هذه النظرة الاستقرائية الشاملة أن نتناول بالتحليل بعض الانتقادات التي وجهت إلى هؤلاء المفكرين الصفويين . فنأخذ على سبيل المثال هذا الانتقاد الذي وجه إلى «موسكا» ومؤداه أنه في عمليات الاستدلال على صحة نظريته ضرب لنا أمثلة مأخوذة من فترات متباعدة في التاريخ كما اسلفنا في هذا الفصل ، ولكننا نرى أن ذلك أدل على صدق ما جاء به ، ولا نحسب أنه يتعين على الباحث في ظل المناهج الحديثة أن يعطينا كل الشواهد التي قد تقع له على سبيل الحصر ، ويكفي لإثبات حقيقة ما أن نراها تعاودنا — من حيث الجوهر بين حين وآخر ، وأن تباعد الفاصل الزمني أو إتسع بين هذه الحقيقة وتلك . ولعلنا في الوقت نفسه لا نشارك Parry الرأي فيما ذهب إليه من أن موسكا قد تخلى عن العلمية في إتجاهه الصفوي ، وأن هذا الاتجاه يبدو له — أي Parry — في نهاية الأمر كنظرية سياسية للطبقة الوسطى ، إذ أننا لو سلمنا جدلا بصحة هذا الكلام ، فما الذي يتناقض مع العلمية فيه ، فما العلمية إلا أسلوب إستقرائي أو إستدلالي يتبع في دراسة الظاهرة مع عدم التخلي في أي مرحلة من مراحل البحث عن مقتضيات المنهج ، ولا نحسب أن عكس ذلك ينطبق على ما جاء به موسكا .

ولما يدهشنا أن يوسم الفكر الصفوي على وجه العموم بالنزوع إلى التشاؤم وإنني أعتقد أن القول بذلك هو الذي يخلو من العلمية ، طالما أن النتائج التي

يخلص اليها الصفويين تنسق وواقع تاريخ الانسان عبر الحقب المختلفة سواء رضى عن ذلك أم لم يرض . فأى تشاؤم يمكن أن نراه - بهذا المنطق - فى قانون ميشلز الحديدى للاوليغاركية الذى يشكل عندى مفهوما بدهيا لا محل لمناقشته ، خاصة وان هذا القانون لم يتخذ موقفا هجوميا إزاء أخلاقيات القادة وإن كانت سمة التنظيم ، هى التى تبرز فى صياغة ميشلز لقانونه الحديدى ، غير أن ذلك لا ينبى بالطبع دخول العوامل الاخرى التى تشكل فى مجموعها الخصائص المميزة للصفوة كقوة .

ومن خلال استعراضنا لكل من موسكا وميشلز نستطيع القول بأن الإثنين قد اهما بدراسة الصفوة عن طريق التنظيم مما يؤدى بنا إلى القول مع Parry بأن مدخلها لدراسة الصفوة كان مدخلا تنظيميا . فالقلة عند موسكا أقدر على الإتصال والترابط والوعى بمصالحها من الأغلبية غير المنظمة ، كما أن التنظيم عند ميشلز يحتم حكم الأقلية وفقاً لقانونه الحديدى . أما بالنسبة لباريتو فأننا لانملك إلا أن نسلم بما انتهى اليه من آراء تتعلق بالصفوة وحتمية الدور الذى تلعبه فى تشييد المجتمع الإنسانى . غير أننا إذا ما حاولنا مناقشة نظريته عن «دورة الصفوة» التى ينظر اليها على أنها فلسفة عامة للتاريخ ، فأننا قد نسلم بصلاحياتها كفلسفة يمكن من خلالها تفسير قيام وسقوط الانظمة التى مر بها الإنسان منذ فجر التاريخ وحتى الآن . بيد أنه ثمة ملاحظة استوقفت إنتباهنا ونحن نحاول أن نتأمل الواقع السياسى الإجتماعى للإنسان المعاصر ، وتتلخص هذه الملاحظة فى أننا وجدنا من العسير أن نتنبأ بأن التطبيق العملى للماركسية فى بلد كالإتحاد السوفيتى مثلا سوف يمر بالضرورة بدورة الصفوة بالمعنى الذى يعرضه باريتو . والنظرة التحليلية لواقع الحال فى هذا النظم توحى بأنه وإن كان ولا بد أن يمر مثل هذا النظام بشىء يقرب من مفهوم دورة الصفوة عند

باريتو ، فإن هذه الدورة تتحقق داخل الصفوة الحاكمة نفسها إذ قد يزيج المتعمون لصفوة واحدة بعضهم البعض .

هذا ولم يصف «رايت ميلز» كما رأينا شيئاً جديداً للمفاهيم الصفوية التي تناولناها بالبحث وإسهامه الحقيقي يعتبر توصيفاً إمبيريقياً لبناء القوة في مجتمع معين في وقت معين — وهو المجتمع الأمريكى عام ١٩٥٠ — وهذا البناء يتمثل في محصلة القوة «النظامية» الواعية والمماسكة التي تمثل الصفوة الحاكمة لهذا المجتمع الرأسمالى . وسوف نتناول عمل ميلز بتحليل أوسع في الجزء الذى يتناول الدراسات الإمبيريقية من هذا البحث . وبالنسبة لبرنامجهم فإنه لا يعدو أن يكون واحداً من أصحاب الاتجاه الصفوى ، على انه حاول ربط مفهوم الصفوة بالعامل الإقتصادى وبالسيطرة على وسائل الإنتاج ، وهو بذلك قد أضنى صيغة ماركسية على مفهوم الصفوة ، الأمر الذى يحدد دائرة هذا المفهوم من وجهة نظرنا ونحسب أن النظرة الكلية تقتضينا أن نحمل المفهوم الصفوى على معانٍ أوسع مما انتهى إليه برنامجهم في محاولته التوفيق بين الاتجاه الصفوى والاتجاه الماركسى .

ولحب بعد هذا العرض أن أشير إلى موقف يتكرر عند الكثيرين من الباحثين في العلوم السياسية والاجتماعية إزاء الصفوة ومفكرها . فهم يشيرون إلى هؤلاء المفكرين وأعنى بهم في الأساس «موسكا وميشلز وباريتو» على اعتبار أنهم من دعاة البرجوازية المناهضين للديمقراطية والحقيقة أن هذا الكلام لا يستقيم على منطق ، فالذى فعله هؤلاء المفكرون الصفويون ينحصر في أنهم إنما حاولوا تشخيص الواقع التاريخى — أن جاز العبير — كما درسوه كتاريخ وكما عاشوه كواقع . فهم إذن ليسوا دعاة شيء يقلد ما هم دارسين لهذا الشيء .

والخلاصة التي أعاننا هؤلاء المفكرون على الانتهاء إليها هي أن النظم
الاجتماعية كائنة ما قد تكون تسميتها لا يمكن أن تخرج بحال عن كونها كثرة
تحكم وقلة تحكم وليس أدنى على ذلك من أن بعض المدارس التاريخية لا تزال
حتى يومنا هذا تتناول تاريخ المجتمعات الانسانية ككل من خلال دراستها
«للبطل» والدور الذي يلعبه في حركة التاريخ ، أو للأسرة الحاكمة ، وتقسيم
فترات التاريخ بحسبها . ولا شك في أن العلم السياسي وعلم الاجتماع المعاصرين
قد خرجا عن طريق هؤلاء الثلاثة في الأساس بالمفهوم القياسي السائد الآن عن
الصفوة السياسية والاجتماعية . ولقد انتظم حول هذا المفهوم تقدمهم للأيديولوجية
السياسية . وكان من الطبيعي أن يؤدي نقد باريتو - على سبيل المثال للماركسية
في كتابه «النظم الاشتراكية» إلى أن يضع باريتو تعريفا لدور الصفوة في
التاريخ . وأي كانت الانتقادات التي يمكن أن توجه إلى ما جاء به باريتو ،
فلا شك في أن إفتراضه الأساسي لا يمكن دحضه تماما . ولامراء في أن علماء
السياسة والاجتماع المعاصرين يدأبون على الرجوع إلى المبدأ الرئيسي الذي
أرساه والذي يقول بأن الحركات السياسية لا يمكن أن تخرج بأي حال من
كونها مجرد تعبير عن نشاط الأقليات وأن جماهير الناس لسوف تبقى دائما
كأدوات سلبية في صراع القوة ولا يغير من ذلك شعبية شكل الحكم الذي
تعيش هذه الجماهير في ظله . وقد صدق ذلك إلى الحد الذي جعل مفكر امعاصر
«كوريس دي فيرجيه» يذهب إلى أنه لا بد من استبدال صيغة «حكم الشعب
بالشعب» بصيغة حكم الشعب بصفوة منبثقة من الشعب» .

وقد أنهينا في الجزء الأول من هذه الخلاصة إلى العلاقة التلازمية بين
مفهوم الصفوة والتاريخ من ناحية ، وبين ذلك المفهوم وبناء القوة من ناحية

أخرى ، ولذلك فلا بد لنا من أن نتناول بالدرس بناءات القوة على أساس تاريخي بالقدر الذي يتسع له المقام ونستبين من خلاله العلاقة «العضوية» بين الصفوية والقوة ثم بينها وبين التاريخ .

الفصل الرابع

بناء القوة في المجتمع

تمهيد

بناء القوة : نظرة تاريخية .

أهرام القوة :

– الهرم الطائفي .

– الهرم الأوليغاركي .

– الهرم الديمقراطي .

أشكال القوة :

– القوة الاقتصادية والقوة العسكرية .

– القوة السياسية .

علاقة القوة السياسية بالقوتين العسكرية والاقتصادية .

تمهيد

يعرف «بناء القوة» في الغالب «بأنه النمط الذى يتوزع به النفوذ بين الأشخاص والنظم والأفكار والتنظيمات داخل المجتمع» (١). وتشكل القوة — كما لاحظ «بارسونز» — واحد من المفاهيم الأساسية فى التراث الفكرى الذى يعالج الظواهر السياسية فى الغرب. وهى فى الوقت نفسه مفهوم يختلف الرأى حوله إختلافا بينا — كما أسلفنا — وذلك من حيث تعريفها النوعى ، ومن حيث العديد من الملامح التى تتخذها السياقات التى يستكنه منها هذا المفهوم (٢). وعلى ذلك فإن بناء القوة فى المجتمع ليس مشكلة هيئة التناول ، برغم كونها مشكلة تقليدية فى فلسفة السياسة ، إذ تمتد جذورها إلى ما وراء السياسة داخل المجتمع ذاته فليست جميع القوى ذات طابع سياسى وحسب — فهناك القوة الإقتصادية ، والقوة العسكرية والقوة السياسية ، التى يمكن تمييز كل منها منفردة ، وإن كانت محصلتها واحدة. فالقوة تمثل فى حقيقتها ظاهرة عامة فى المجتمعات الإنسانية (٣). وهى تقع — أى القوة — فى كل القطاعات النظامية وغير النظامية داخل المجتمع : فهى توجد «كامنة» فى الروابط والمجتمع غير النظامى ، ولا تتحول إلى قوة نظامية وسلطة إلا فى التنظيم الرسمى .

أما القوة فى التنظيم غير الرسمى فهى تصدر عن أو تعتمد على المكانة الإجتماعية ، إذ يتفاعل الأفراد فى هذا السياق وفقا لمفاهيم المكانة التى يشغلونها فضلا عن ذلك التفاعل الشخصى فيما بينهم . وإذا ما تداخلت الأدوار التى

(1) Jeseeph Dunner (ed.), Dictionary of Political Science, London, Vision press, 1965, p. 423.

(2) T. Parsons, «on the concept of Political Power», op, cit., p. 240.

(3) R. Birestedt, op. cit., p. 342.

يلعبونها ، تنشأ الجماعات الفرعية التي قد تمارس ضغوطا غير منظورة على التنظيم وعلى المعايير التي يمكن أن يتولد عنها بناء أعلى للسلطة . وتظل هذه السلطة عرضة للتغيير مهما بلغت درجة متانتها وقوتها . وترتبط على ذلك نستطيع القول أن القوة تظهر في الروابط على شكلين : أولهما تنظيمي كسلطة يمارسها التنظيم الرسمي ، وثانيهما غير تنظيمي وهي قوة الروابط غير الرسمية ، هذا ويتوقف قيام ، بل واستمرار النظام الأساسي في المجتمع على القدر الذي يتاح له من القوة . فالقوة هي الأساس الذي يقوم عليه بناء الرابطة ، وبدونها يتعذر على النظام أن يقوم — كما يقول بيرستد — هذا فضلا عن أن السلطة لا يمكن أن تقوم دون أن تمارس القوة ممثلة في الأجبار كجزء نهائي عند الإقتضاء (١) .

بناء القوة : نظرة تاريخية

إن التاريخ هو وعاء الخبرة البشرية وهو العلم الخاص بالجهود الإنسانية ، أو هو المحاولة التي تستهدف الإجابة على الأسئلة التي تتعلق بجهود البشرية في الماضي وتستشف منها جهود المستقبل . والتاريخ بهذا المعنى يتحول إلى علم له أصوله . حيث أن العلم هو الكشف عن طبيعة الأشياء ثم تصنيفها وتبويبها وإصدار الأحكام عليها . وكما يقول «ميلز» : أن كل علم اجتماعي — أو بالأحرى كل دراسة إجتماعية متقنة — يتطلب مجالا تاريخيا للفهم واستخداما كاملا للمواد التاريخية (٢) . ونحن نعرف منذ أرسطو أن الإنسان هو هذا الحيوان الذي يعيش في مجتمع منظم (فؤرخ الرهبة يكشف بدهشة أن الفرار إلى الصحراء لا يعزل الإنسان عن المجتمع : فأمام الله يلتزم المتأمل بالإنسانية

(1) Ibid. p. 351.

(2) G. W. Mills, The Sociological Imagination, Harmondsworth : Penguin Books, 1971, p. 160.

كلها ..» (١) ولما كان التاريخ كفرع من فروع العلوم يتطلب البحث عن التفاصيل كما أنه يتطلب توسيع الرؤية بحيث يستطيع الباحث أو المؤرخ أن يرى النقاط المحورية التي يدور حولها تطور البناءات الاجتماعية . ويعنى معظم المؤرخون بالبحث عن الحقائق اللازمة لفهم التحول التاريخي للنظم الاجتماعية ولا يتردد الكثير من المؤرخون في أن يدخلوا في دراساتهم أى نطاق من نطاقات الحياة الاجتماعية . وبذلك يكون مجالهم هو مجال العلم الاجتماعى ، رغم أنهم وشأنهم فى ذلك شأن علماء الاجتماع ، قد يتخصصون فى التاريخ السياسى أو التاريخ الاقتصادى أو تاريخ الأفكار (٢) .

ومطلب القوة — من الناحية النفسية وعبر التاريخ — يمثل دافعا داخليا للإنسان ، فالقوة تكمن فى الرغبة فى حفظ الذات . وتتطلب هذه الرغبة من أجل بلوغ ما تريد إرضاء الحاجات الهيدونية إلى أقصى حد ممكن وإنقاص الحرمان إلى أقصى درجة . والأنا عند الانسان لا يتطلب مجرد المحافظة عليه . ولكنه يريد أيضا أن يحقق ذاته عن طريق التأثير والسيطرة على الآخرين . وبذلك يشبع النزوع الانانى للمكانة الآمرة Command status والإحترام وإعتراف الآخرين (٣) . ويؤكد «هيز» هذا المعنى فى قوله : فى المقام الأول أضع صورة ميل أو نزوع عام يعم البشرية ، رغبة دائمة وقلقة فى إحتياز القوة بعد القوة على نحو لا ينقطع إلا عند الموت .. لأن الانسان لا يستطيع

(١) ه.أ.مارو ، من المعرفة التاريخية ، ترجمة جمال بدران ، الهيئة العامة للتأليف والنشر ، القاهرة ، ١٩٧١ ، ص ٢٧ .

(2) C. W. Mills, op., cit., p. 11 . 62.

(3) V. P. Varma, Political Philosophy, New Delhi, p. 410.

التأكد من القوة والموارد اللازمه ليعيش عيشا حسنا دون إحتياز المزيد (١) والتاريخ الإنسانى كله مصداق لهذا النزوع بشكل أو آخر . فإذا ما تناولنا — على سبيل المثال — ما يسمى فى المصطلح التاريخى بالنظام القديم Old Regime نجد أنه عندما آذنت القرون الوسطى بإنتهاء ، حلت حكومات قومية يرأسها ملوك محل حكومات النظام الاقطاعى المحلية الصغيرة . ولقد عمل الملوك على زيادة قوتهم بالتدريج ، إذ أنهم كانوا بادىء الأمر ضعفاء غير آمنين ، وذلك عندما قويت الحكومات القومية وإزداد ضعف النبلاء وقل نفوذهم .

وقد أدى نمو القوة القومية National Power والملكية فى بادىء الأمر إلى تحقيق أمن وعدالة وفرصة أكبر للمواطن العادى ، الذى أسعده أن يتحرر من المظالم التى كانت تقع عليه من النبلاء . غير أن الإنجاء — كما هى الحال عادة عندما يتحقق النجاح بالفعل للحركات الشعبية — بولغ فيه . فقد أصبح بعض الملوك أقوى مما يجب — حكاما مطلقين غير مسئولين أمام أحد ، لهم حق الحياة والموت على رعاياهم . ولقد أعلن الكثيرون من هؤلاء الملوك ، بل اعتقدوا بالفعل أنهم يتلقون سلطانهم من «الله» مباشرة ، وانه كان من الخطيئة أن يناقش أى من رعاياهم أفعالهم وأهواءهم ، وعرف هذا المبدأ بالحق الإلهى للملوك Divine Wright of Kings (٢) . ومن ثم فقد ساد الاعتقاد بأنه يجب أن يطاع الحاكم لأنه أختير بوساطة السلطة الإلهية ، فطاعة الحاكم إن هى إلا طاعة للقوانين الإلهية ، ووجد هؤلاء الذين يعضدون الحق الإلهى للملوك حجتهم فى «العهد الجديد» الذى ينص على أنه : «لتخضع

(١) أنظر : البان ج. ويدجرى ، التاريخ وكيف يفسرونه من كنفوشيوس إلى توينبى ،

ترجمة عبد العزيز توفيق جاويد ، الهيئة العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٢ ص ١٣٥ .

(2) John Van D. Southworth, The Story of World, N. Y. : Pocket Books., INC., 1954, p. 257.

كل نفس للسلطين الفاتكة . لأنه ليس سلطان إلا من الله والسلطين الكائنة هي مرتبة من الله . حتى أن من يقاوم ترتيب السلطان يقاوم ترتيب الله والمقاومون سيأخذون لأنفسهم دينونه (١) .

ومن ثم يكون رأى «شكسبير» عن «ريتشارد الثالث» جاء مشوها ، لأنه نظر إلى الملك نظرتة إلى رجل إحتكر القوة العسكرية للدولة . إذ الواقع أن حق «ريتشارد الثالث» في الحكم إستنكر وأصبح محل جدل لأنه كان قد إغضب هذا الحكم ، مما أدى إلى سقوطه في النهاية (٢) .

ولقد مرت معظم البلدان الأوربية الرئيسية بفترة خضعت فيها لأعداد متتالية من الملوك أو الحكام المطلقين ، الذين كان يعينهم فيها النبلاء الوصوليون المتزلفون ، والوزراء الطامعون ، ورجال الكنيسة المتعاونون الذين كانوا يرغبون في أن يعطوا العون الدينى في مقابل مساعدة الملك لهم . ويشار في العادة إلى هذه الجماعة المحكمة الصلة وذات النفوذ ، على أنها تشكل هرم - بناء - القوة في المجتمع ، والذي يمكن أن يتباين بناؤه من مجتمع إلى آخر ومن جيل إلى جيل آخر عبر التاريخ . فهرم القوة يتعرض على الدوام لتغير مستمر ، قد يكون من أسبابه هزات أو اضطرابات تحدث في قاعدة الهرم وينتج هذا التغير في معظم الأحيان ، كما تدل الشواهد التاريخية ، عن عمليات إجتماعية تكون سبباً مباشراً أو غير مباشر في تغير الظروف والأحوال التي تمكن فئة أو جماعة أو طبقة إجتماعية معينة من السيطرة على باقي الجماعات داخل المجتمع وقد تكون هذه العملية إقتصادية أو تكنولوجية أو ثقافية أو إحدى العمليات الإجتماعية التي تؤثر على هرم القوة داخل المجتمع .

(١) الكتاب المقدس (المهد الجديد) ، الرسالة إلى أهل رومية ، الاصحاح ١٣ ، الآية ١ و ٢

(٢) Alan Ball, op., cit., p. 30.

أهرام القوة

يستطيع كل دارس لمسار التاريخ البشرى أن يكتشف لكل طور من أطوار المجتمع هرما للقوة له خصائصه وسماته . ويدلنا التاريخ على أنه كان لكل مجتمع في العالم القديم تقريباً هرما للقوة ، حل محله هرم آخر في الوقت المناسب وخير مثال على ذلك نماذج «النظام القديم» في كل من إنجلترا وفرنسا وروسيا (١) . وما أن ينهار هرم حتى يقوم هرم آخر . وأبلغ مثل على ذلك قد نجده في ما حل بهرم القوم في روسيا القيصرية ، الذى استمر طويلاً ولنهار بسرعة فائقة .

إن أهرامات القوة تتعدد وتباين بتعدد وتباين المجتمعات ، فضلاً عن تعدد أطوار حياتها ، بحيث يصبح من الصعوبة بمكان تصنيفها خارج الإطار التاريخى العام . «فالتاريخ - على حد قول ميلز - ما هو إلا سجل كبير لا غنى للعلوم الاجتماعية عنه ، بل إن التاريخ كفرع من العلوم يعتبر «الوعاء» الذى يضم العلم الاجتماعى كله» (٢) . ولذلك فسوف نقضى بتصنيف ما كيوفر لأهرام القوة التى قصرها على ثلاثة نماذج ، نحاول مناقشتها وإستعراضها (٣) .
بإختصار فيما يأتى :-

النمط الأول (الهرم الطائفى)

وهو الذى أطلق عليه «ما كيوفر» الهرم الطائفى ، وتتخذ خطوط القوة فى هذا النمط - من أنماط أهرام القوة - حدوداً جامدة وصارمة ، كما

(1) John Van, op., cit., p. 311.

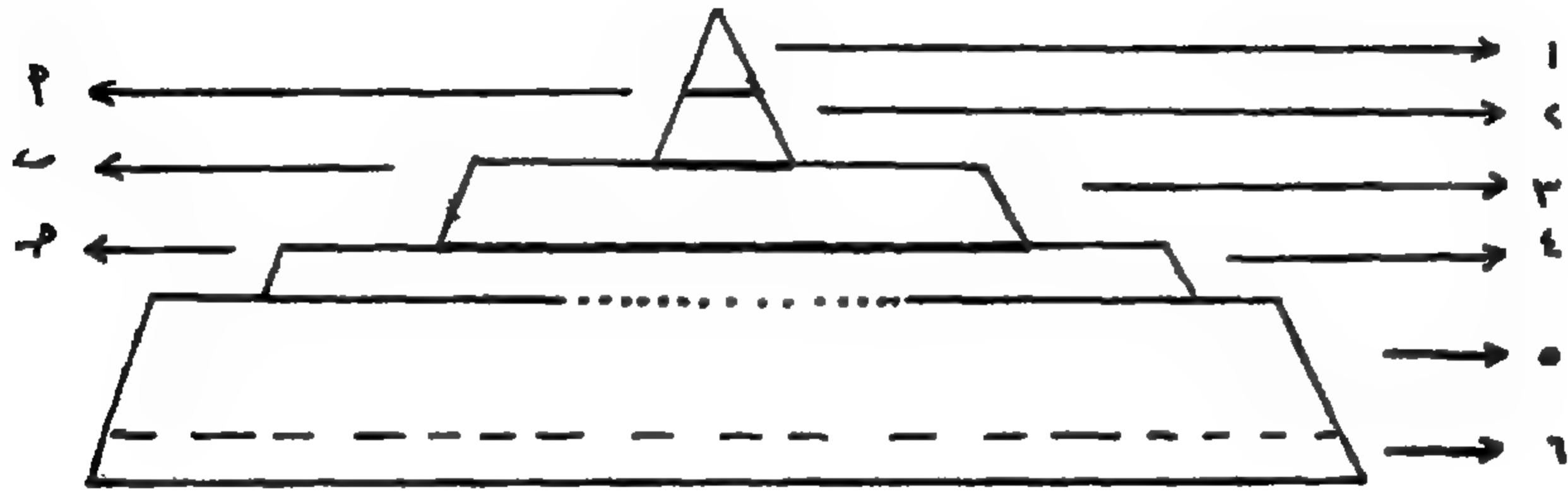
(2) C. W. Mills, op. cit., p. 161.

٣ - أنظر :

R. MacIver, The Web of Government, N.Y. :

The Macmillan Co, 1948, p. 100 seq.

يبدو من الرسم التقريبي ، إذ تفصل الخطوط بين طبقة أو طائفة إجتماعية وأخرى كما هو الحال في النظام الثابت أو المتحجر ، الذي لا يستطيع أى من أبناء الطبقات الدنيا صعود السلم إلى الطبقة العليا . ومن ثم فإن كل فريق أو جماعة تثبت في مكانها ، وتظل الحواجز الطبقية كحائل لا يمكن إختراقه بالنسبة لأفراد الطبقات الدنيا . وتبدو خطوط القوة - على وجه التقريب - كما في الرسم المبين في الرسم التالي :



(النمط الأول - الهرم الطائفي) (١)

- | | |
|-----------------------------------|--|
| ١ - الملك | ٢ - النبلاء . |
| ٣ - الطبقة الإدارية ، ورجال الدين | ٤ - الصناع المهرة وصغار الحائزين على الأرض |
| ذوى الرقب الأدنى وغيرهم . | |
| ٥ - الفلاحون وعبيد الأرض . | ٦ - العبيد . |

ونلاحظ أن قمة هذا الهرم يعتليها الحاكم ، سواء أكان ملكا أو إمبراطورا أو كاهنا . ويلى القمة طبقة عليا من النبلاء الذين يرثون هذه المكانة في هذا الهرم المتحجر ، أو قد تكون هذه الطبقة من الكهنة أو المحاربين ، وتأتى الطبقة

الثالثة التى تلى الطبقة السابقة ، وتتكون من مجموعة الموظفين والإداريين ، أو من طبقة أو طبقات منغلقة على نفسها ، أو قد تكون هذه الطبقة مكونة من تنظيم دينى ذا سلطة علمانية . أما قاعدة الهرم وهى أكبر مساحة فيه - أى فى المجتمع - من الفلاحين وعمال الحرف اليدوية والتجار الذين تعلمهم طبقة صغيرة جداً من المهنيين والملاك الأثرياء .

ولقد ساد هذا الشكل من بناء القوة فى عهود الإقطاع فى أوروبا وفى عهد الأسر الملكية الكبرى فى آسيا . وكان من أهم ما يميز بناء القوة فى تلك العهود ، أن بهذا البناء أو هذا الهرم ثلاثة خطوط رئيسية يتعذر النفاذ منها وهى الخطوط (أ) و (ب) و (ج) . وهذه تمثل الحواجز الأساسية بين الطبقات فى هذا الهرم ، وكلما زاد طول الخط واتسعت المساحة بينه وبين الخط الآخر ، كلما كان ذلك دليلاً على تضائل قوة هؤلاء الذين تحتويهم هذه المساحة وبالتالي يبدو هذا الهرم مثلاً على قوة الملك أو الحاكم - قمة البناء أو الهرم - بالقياس إلى قوة باقى الطبقات التى يتكون منها هذا الهرم .

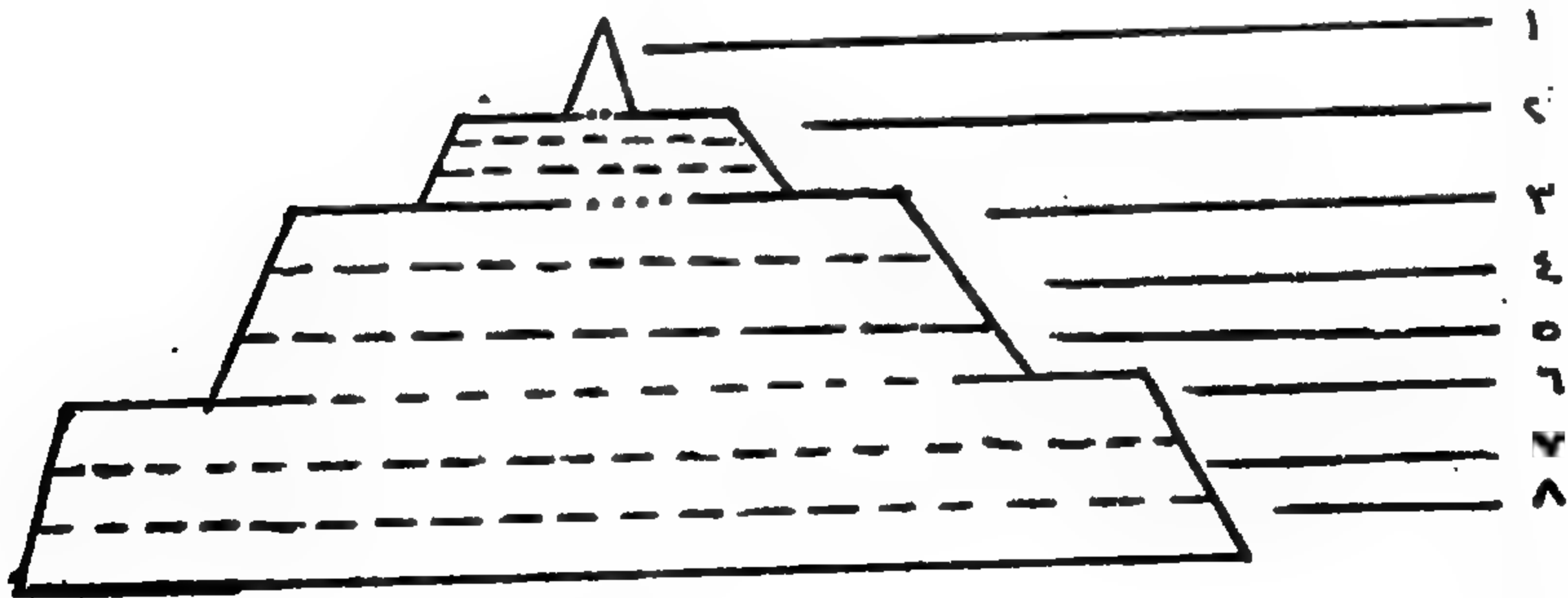
النمط الثانى (الهرم الأوليجاركى)

تحدد خطوط القوة فى الهرم الثانى - والذى يطلق عليه ما كيفر الهرم الأوليجاركى - تحديداً صارماً ، مما يفصل كل مستوى عن الآخر فى تدرج الهرم فصلاً قوياً ، وتتميز كل طبقة عن الأخرى تمييزاً واضحاً ، وذلك وفقاً لتباين الخصائص الثقافية لكل طبقة ، فضلاً عن فرص الحياة المتفاوتة التى تريد من حدة التباعد بين تلك الطبقات .

إن موقف الطبقات فى هذا الهرم يشبه موقف الطبقات فى النمط الأول إلا أن موقف الأفراد يختلف إلى حد ما . فالطبقات فى الهرم الأول والهرم الثانى

تظل ثابتة حيث هي ، ولكن قد يتحرك الأفراد في الهرم الثاني من مستوى أدنى إلى مستوى أعلى ، كما نلاحظ أن المسافة بين كل مستويين أضيق في الثاني عنها في الأول كما نلاحظ تكاثف الطبقة الوسطى بهؤلاء الذين يدخلون إليها من أصحاب الصناعة والتجارة والمال ، مما يزيد من أهمية دورها في هذا الهرم . ويتخذ الأفراد طرقا مختلفة للصعود من طبقتهم إلى طبقة أعلى ، بل قد يستطيع أفراد من الطبقة الوسطى الصعود إلى تولى مقاليد الحكم ، وقد ساد هذا الشكل من أهرام القوة في نهاية العصور الاقطاعية والدول التي انبثقت عن النظام الاقطاعي .

ومن الملاحظات الهامة على هذا النمط — من أهرام القوة — انه بالرغم من ثبات الطبقات إلا أن الأفراد كان بإستطاعتهم في أحوال معينة أن ينتقلوا من طبقة إلى أخرى ويتوقف إمكان هذا الانتقال على المدى بين كل طبقة وأخرى . ولقد أطلق «ماكيفر» على هذا الهرم إسم «الهرم الأولي جاركى» ، وتنضح خطوط هذا الهرم من الرسم التقريبي التالى :



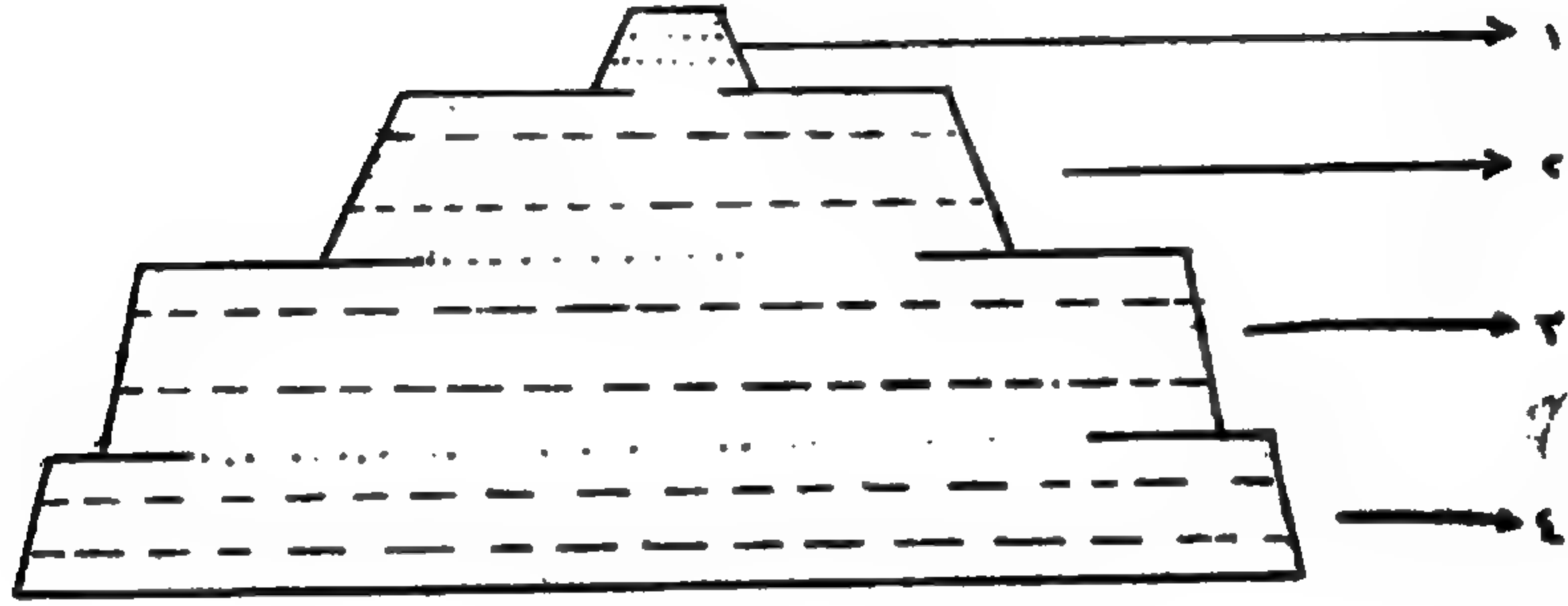
- | | |
|-------------------------------------|---------------------------------|
| ١ — الملك . | ٢ — نبلاء من عدة درجات . |
| ٣ — كبار الموظفين ، مدنيون وعسكريون | ٤ — الحاشية والمتزعمون وغيرهم . |
| ٥ — صغار الحائزين على الأرض . | ٦ — الصناع المهرة والتجار . |
| ٧ — المزارعون والفلاحون . | ٨ — عبد الأرض والعييد . |

ويذكر «ما كيفر» أنه تكونت عدة أنواع لهذا النمط في ظل النظام الفاشستي الذي وسع نطاق سيطرة الدولة ، وأنساق النظم الثقافية في ظلها ، وربط قوة ذوى الملكية الكبيرة بولاء أصحاب الملكيات للحزب الحاكم . وواجه بسلطة الدولة جميع القوى الاجتماعية داخل المجتمع التي انبثقت من التباين المصاحب للحضارة الحديثة أو الذي يعد خاصية من خصائصها . وبذلك عاد النظام الفاشستي بالمجتمع الحديث إلى النظام الهرمي للقوة الذي كان سائداً في مجتمعات لم يكن بها هذا التباين الحضاري ، حيث كانت هناك دائماً «صفوة الحزب» التي تمثل الطبقة الحاكمة ، ويكون أعضاء الحزب الطبقة المتوسطة . وأما قاعدة الهرم فتكون من غير الأعضاء في الحزب ، وهم الذين يمثلون العامة أو بقية المجتمع الذين ليس لهم نشاط حزبي أو سياسي من أي نوع . وبالتالي فليس لهم من قوة تذكر حيث لا تأثير لهم في المجال السياسي وعلى الأخص عند من يدهم القوة .

النمط الثالث : (الهرم الديمقراطي)

أما النمط الثالث من أهرام القوة ، وهو ما يسميه «ما كيفر» بالهرم الديمقراطي ، فتكون فيه الخطوط متحركة . ولا يعوق هذه الحركة سوى مراكز قوة ثلجته ، وتقف هذه المراكز في سبيل من يسعى للصعود من مستوى للقوة إلى مستوى أعلى منه ، حيث يفشل حيناً وينجح حيناً في الوصول إلى المستوى الأعلى و كما يعلو من القاعدة إلى القمة في هذا الهرم ، كذلك قد يهبط

البعض من القمة إلى القاعدة ، وفي هذا الهرم يعطى التنظيم الطبقي لمن هم أدنى مكانة أو أقل قوة تفوق قوة النسب والثروة ، ويتخذ هذا الهرم الشكل التقريبي كما هو مبين فيما يلي :



(النمط الثاني : الهرم الأولي جادكي) (١)

- | | |
|-------------------------------------|---------------------------------|
| ١ - الملك . | ٢ - نبلاء من عدة درجات . |
| ٣ - كبار الموظفين ، مدنيون وعسكريون | ٤ - الحاشية والملتزمون وغيرهم . |
| ٥ - صغار الحائزين على الأرض . | ٦ - الصناع المهرة والتجار . |
| ٧ - المزارعون والفلاحون . | ٨ - عبد الأرض والعبيد . |

وتشارك الأهرامات الثلاثة في إعمالها على المؤهلات التنظيمية للقادة والسياسيين لمواجهة نفوذ الملاك وذوى الامتيازات الاجتماعية . وتقوم «عملية التنظيم في المجتمع الحديث بالدور الهام والفعال ، إذ تمكن القادة التنظيميين من السيطرة على من عداهم من الملاك ، وذوى الامتيازات داخل المجتمع . فالقوة في المجتمع الحديث إنما تعتمد على التنظيم كعامل أساسي — كما يرى كل من موسكا وميشلز على النحو الذى بيناه فى موضعه . والتنظيم — على وجه العموم

كما يعرفه «رسل» هو مجموعة من الناس إجتماعوا ، بفضل نشاط موجه نحو أهداف مشتركة . وقد يكون التنظيم إختياريا مثل الأندية ، وقد يكون جماعة بيولوجية طبيعية ، مثل العائلة أو القبيلة ، وقد يكون التنظيم إجباريا مثل الدولة وقد يكون خليطا معقدا مثل الشركات .. وكل تنظيم أيا كان هدفه أو طابعه لابد أن يتضمن شيئا من إعادة توزيع القوة (١) .

ويمثل ظهور الإدارة البيروقراطية في المجتمع الحديث — بشكلها التحكيمي شكلا من أشكال التنظيم يضع بعض القيود على حرية استخدام القوة الحكومية إذ تعمل البيروقراطية وفقاً لقواعد مقررة ، بحيث تقيم هذه القواعد تدرجا أو بناء للمناصب الإدارية وتحدى مدى ومجال ومسئولية كل منها . ومع ذلك فإنه بمقدرة أو بإستطاعته من يتقلد منصبا معيناً أن يتصرف بأسلوب تسلطي ، طالما أنه يقوم بتنفيذ الواجبات التي تعبر عنها القواعد . وتتطلب فعالية هذا النظام أن تصاغ الأوامر الحكومية في شكل قواعد عامة يمكن أن تطبق بأسلوب موضوعي ومجرد . وبالرغم من أن الحكومة هي التي تملك السلطة الشرعية ، إلا أنها تسلم نفسها لهؤلاء الذين يقومون بتنفيذ قوانينها طبقاً للإجراءات الرسمية المعروفة . وعلى هذا فقد اسهمت البيروقراطية في إقامة المثال التقليدي لقاعدة القانون .

ولا يفوتنا في هذا الصدد أن نشير إلى الجهود التي بذلها «ماكس فيبر» في محاولة فهم التنظيم البيروقراطي للأداة الحكومية والدور الفعال الذي يلعبه هذا

(١) B. Russell. Power, op. cit., p. 163.

التنظيم ، وكذلك العيوب التي تلحق به وبمظاهره السائدة (١) . فقد أتاح
البيروقراطية في العصر الحديث تنظيمًا قويا وفعالا للقوة عن طريق الترتيب
التدرجي الواضح ، الذي يمكن من نزول الأوامر من القمة ، ويقوم الموظفون
بتطبيق القرارات على القاعدة ، وقد أدى ذلك إلى أن يواجه المواطن «القوة
المنظمة» الكاملة للدولة في أي مجال من مجالات حياته تقرر الدولة التدخل فيه ،
فقد مكنت البيروقراطية الدولة من تنظيم قوتها بفعالية أكثر مما كانت عليه
عبر التاريخ .

ولا يعدو هذا التنظيم الفعال إلا أن يكون بمثابة التأكيد والتمكين لسلطة
الدولة الشرعية من تطبيق قوانينها بوساطة الموظفين الذين يسيطرون ويتحكمون
بسبب جدارتهم الفنية ومعرفتهم التي تزداد خلال العمل الوظيفي . ولقد أشارت
دراسة البيروقراطية إلى قوة النفوذ الكامنة فيما وراء السلطة السياسية المعترف
بها ، الأمر الذي أدى إلى إعتبارها — أي البيروقراطية — مصدراً جديداً من
مصادر النفوذ السياسي .

ورغم كل ما يقال عن فكرة «التنظيم» بالمعنى الضيق لهذا المصطلح فقد
تأكدت الأسس العامة لسياسة ديمقراطية الجماهير منذ عام ١٨٦٠م، مما أتاح
لنسبة كبيرة من الناس المشاركة في تقرير المسائل السياسية لوطنهم — إلى حد
ما — وقد بدت عبارات مثل : «الحكم بوساطة الجماهير» و «إرادة الجماهير»
كشعارات ماهرة لوصف تطور الموقف السياسي (٢) . ووجدت الأحزاب

(١) أنظر :

H. Gearth & Mills, From Max weber, op. cit., :

Max Weber, The Theory of Social and Economic Organization, pp.
203 — 213.

(2) G. Parry, op. cit., p. 17.

السياسية نفسها في البحث عن التأييد بين الجماهير ، فضلاً عن العضوية المفتوحة لكل من له حق الانتخاب ومن يؤيد أهداف الحزب — الذي قلما تكون ثابتة . ومن ثم فقد ظهر التسق السياسي المفتوح تحت ضغط السياسة الجماعية ، إلا أنها كانت محلاً للشك ، بالرغم من أن دارسي السياسة المعاصرين يرون — الأشياء من وجهة نظر أخرى ، حيث يرى بعضهم أن — ظهور الحزب الجماهيري في إنجلترا في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين ، انتهى إلى أن مؤتمر الحزب ستكون له القوة على الحزب ، إلا أنه أصبح بمثابة الآلة أو الآداة لجماعة قليلة من الرجال ليست مسئولة أمام الجماهير كما أن «روبرتو ميشلز» قد وضع في كتابه «الأحزاب السياسية» أن سيطرة الأحزاب تنزع على الدوام إلى التركيز في أيدي مجموعة من القادة البرلمانيين ، إلى جانب بيروقراطيو الحزب . ولا تستسلم قيادات الأحزاب لضغوط الجماهير الأمر الذي يؤدي في نهاية الأمر إلى سيطرة القيادة الحزبية على الحزب أو سياسة الدولة — إذا كان الحزب في السلطة — أي ينتهي الأمر إلى تحكم القلة الصغرى — في الكثرة .

وبالمثل نلاحظ أن العملية ذاتها تنسحب على الحياة الإقتصادية ، فقد ازدادت الصناعة حجماً وتركيزاً ، مما أدى إلى تكثيف عدد العمال وإنخدت إتحاداتهم وتقاباتهم فنونا متنوعة للسيطرة بدأت بالديمقراطية ، وإنتهت إلى أوليجاركية تعمل من وراء الواجهات الديمقراطية ، حيث رحب رجالها بالتنمية كخطوة تجاه تنظيم أكثر فعالية ، إذ أصبحت سمة العصر البارزة هي «التنظيم» مما أدى إلى وصف هذا العصر بعصر التنظيم .

(1) J. Blondel. Voters. Parties, and leaders. Harmondsworth : Penguin Books. pp. 88 — 9. 128 — 244.

وعلى أية حال فإن أهم التنظيمات التي تمارس القوة في المجتمع الحديث هي الأحزاب السياسية ، والتنظيمات الاقتصادية الكبرى والقوات المسلحة ، ويبدو لنا ذلك واضحاً في الرسم التقريبي لهرم القوة الثالث ، إذ تركز القوة في أيدي القادة السياسيين وزعماء الأحزاب السياسية ومديرو التنظيمات الاقتصادية الكبرى . أتى أن القوة تبدو دائماً عبر مراحل التاريخ المختلفة ، مقصورة على أقلية ، تلك الأقلية التي أطلق عليها رواد علم الاجتماع السياسي اسم «الصفوة» التي كانت ولا زالت تحكم وتسود بامتلاكها ناصية القوة ، ولذا سميت في الفكر السوسيولوجي الحديث «صفوة القوة» التي تناولناها بالدرس في الفصل قبل السابق .

أشكال القوة

تختلف أشكال القوة وتباين عبر فترات التاريخ البشري ، وذلك وفقاً للظروف ، التي تسود كل مرحلة من مراحل التاريخ ، والملازمات التي تمر بها المجتمعات المختلفة . وثمة طرق كثيرة لتصنيف القوة وبناءاتها . وسوف نحاول هنا أن نتناول بالدراسة أشكال القوة الاقتصادية والقوة العسكرية والقوة السياسية باعتبار أن هذه القوى الثلاث هي القوى الأساسية في المجتمع ويذكر «رسل» أنه بالاستطاعة تقسيم القوة وفقاً للوسيلة التي تتبع في التأثير على الأفراد أو على أساس نوع التنظيم الذي يتضمنه الموقف الذي تمارس فيه القوة فقلده يتأثر الفرد بإستعمال القوة المباشرة على جسده ، وهذه هي القوة «القوة الفيزيكية» التي تتمثل في السجن والقتل وغيرها ، أو قد يتأثر الفرد بإستعمال العقاب والمكافأة ، مثل منح العمل أو منعه ، وهذه هي القوة الاقتصادية ، هذا فضلاً

عن تأثير الفرد بإستعمال قوة الدعاية (١) . ومصادر القوة ووسائل الحصول عليها كثيرة ، ومن أهمها المكانة الاجتماعية . وقد تكون المكانة وليدة منصب حكومى . فالمنصب الحكومى قد يكسب صاحبة مكانة إجتماعية ، ويمده فى الوقت نفسه بالقوة ، فيصبح له ما يمكن أن نسميه «بقوة المنصب» أو القوة البيروقراطية ، وقوة صاحب المنصب الحكومى أو الموظف هنا تشبه قوة المتخصص الذى يستغل معرفته للسيطرة على الآخرين . فالمناصب الإدارية والتنفيذية تعد أهم المناصب فى تنظيـمات العصر الحديث فهى تعتبر — أى الوظيفة أو المنصب — مصدرا هاما من مصادر القوة . إلا أن قوة من يتولى رئاسة تنظيم ما — على سبيل المثال — تفوق كثيراً قوة الموظف المتخصص ، وتتفاوت قوة رئيس التنظيم وفقاً لنوع التنظيم الذى يرأسه وتبعاً لكبره أو صغره (٢) . وبالإستطاعة تميز أكثر التنظيمات أهمية على وجه التقريب عن طريق القوة التى يمتلكها . فالجيش والبوليس يمارسان قوة قهرية على الجسد ، وتستخدم التنظيمات الإقتصادية فى الغالب المكافآت والعقوبات كحوافز وعوامل زجر فى الوقت نفسه . ولكن هذه الفروق ليست محددة تماماً ، حيث أن كل تنظيم يستخدم أشكالاً أخرى من القوة إلى جانب الشكل الذى يتميز به (٣) .

وتبرز «ظاهرة القوة» فى مختلف حقول أو ميادين النشاط الثقافى وعلى حد قول «ماكيفر» أن ثمة أشخاصا يسودون هذه الميادين يتحكمون فى سلوك الآخرين بفضل قيادتهم الثقافية أو المناصب المسندة إليهم . ويشهد تاريخ

(1) B. Russell. op. cit., pp. 35 — 6.

(2) R. MacIver, op. cit., p. 88.

(3) Russell. op. cit., p. 37.

الحضارة البشرية أمثلة كثيرة لمثل هؤلاء القادة سواء أكانوا رهبانا ، أم كهانا أم وعاظا .

وليس بيننا من يجهل أمر تلك المنازعات والصراعات التي كانت تقوم بينهم وبين القادة السياسيين والعسكريين عبر مراحل التاريخ . فنجد مثل هذه المنازعات في مجتمع مصر القديمة وفي مجتمع القرون الوسطى وفي غيرها من المجتمعات (١) . وكثيرا ما كانت تنتهي هذه الصراعات بانتصار القوة الدينية على القوة العلمانية (٢) . أما في العصر الحديث فنلاحظ ضعف القوة الدينية بل وتبعيتها للقوة السياسية المتمثلة في الدولة والتي تعتبر أكبر القوى وأكثرها سيطرة في النظام الاجتماعي الحديث (٣) .

ومن ثم فهناك تمييز بين «القوة التقليدية والقوة المكتسبة حديثا ، فالقوة التقليدية تدعمها قوة العادة وهي ليست في حاجة لأن تبرر وجودها في كل دينية وقت . وقد تكون مصاحبة لعقيدة تنص على أن أية مقاومة لها تعتبر أثما . ومن ثم فهي تعتمد على الرأي العام إلى حد بعيد . ويطلق على تلك القوة التي لا تعتمد على التقاليد «القوة السافرة *Naked power* » وتختلف خصائصها عن القوة التقليدية . فالقوة السافرة في الغالب قوة عسكرية تأخذ صورة الاستبداد الداخلي أو الغزو الخارجي . ويتمثل أساس القوة العسكرية

(1) R. MacIver. op. cit., p. 89.

(٢) أنظر :

B. Russell. History of western Philosophy.
PP. 13 — 14. Liston Pope. Millhands and Preachers (New Haven :
Yale Univ. press. 1942). pP. 141 — 203.

(3) MacIver, op. cit., p. 89.

في معظم الحالات في شكل آخر من أشكال القوة مثل الثروة أو المعرفة التكنولوجية .

وتحتل القوة الاقتصادية موقعا من الأهمية بمكان أن لم يكن أهم المواقع ، في ميدان القوة الإجتماعية . فقد رد الماركسيون كل شيء في المجتمع الرأسمالي إلى المبدأ الاقتصادي ، بل إن المبدأ الاقتصادي عندهم هو خالق القوة السياسية ومستعبدها في الوقت نفسه ويذكر أحد الماركسيين «أنه لكي نتمكن من التعرف على الجماعة الحاكمة في أى مجتمع ، علينا أن نبحث عن يستأثرون بأكبر دخل . وهذا هو القانون التاريخي العام ، فالذين يوجدون في مراكز السيطرة يستأثرون عادة بأكبر دخل» (١) .

هذا ويرى «رسل» أن القوة تسمى قوة ثورية عندما يكون اعتمادها على جماعة كبيرة توحيدها عقيدة جديدة أو برنامج جديد أو دستور جديد «مثل البروتستنتية والشيوعية أو الرغبة في الاستقلال القومي .

ولما كان البناء الاقتصادي للمجتمع ليس هو وحده الذي يلعب الدور المحدد لمجالات السلوك في المجتمع ، وإنما يشاركه في ذلك كل من البناء السياسي والبناء الاجتماعي — أى البناء السياسي الاجتماعي — فإنه يتعين علينا أن ندرس أشكال القوى التي توجد في المجتمع ، والكيفية التي تتوزع بها القوة وتضبط ولما كان المجتمع مجتمعا بشريا وليس مجتمع من الملائكة ، أو نسقا اجتماعيا يمكن أن يؤدي وظائفه دون ما ضغط من أى نوع ، أو أن يقيم كل شيء على أساس إتفاق مطلق وتلقائي . فإنه يكون من القوضى — على حد قول كارل

(1) J. Burnham, op., cit., p. 64.

ما نهايم - أن ندخل إلى هذه الدراسة واضعين في الاعتبار إمكانية الإستغناء عن القوة وإقامة المجتمع على أساس العون المتبادل كما يرى مفكرو الغرب وخاصة أصحاب نظريات «التوازن» - أمثال بارسونز ودوركايم - فنكون بذلك قد تابعنا أصحاب المدخل الرجعي الذي يقبل الأمر الواقع من الظلم الاجتماعي على أساس أنه حقيقة خالدة يجب أن تبقى كما هي . هذا المدخل يحجب كل أشكال القوة ، فيما عدا تكتيكات القهر الاجتماعي التي تتمثل بشكل واضح في القوة السائدة التي تحققت على حد قول مانهايم - في الفلسفة النازية وممارساتها. (١)

القوة الاقتصادية والقوة العسكرية

إن تحديد فواصل قاطعة بين أشكال القوة وأنواعها أمر يعسر الوصول إليه . إذ أنها متداخلة وقد تتولد عن بعضها البعض في كثير من الحالات. ومن أبسط المعارف الأولية أن أولى الحاجات التي تحرك أى كائن حي هي البحث عن الغذاء . ولا شك في أن الحاجة إلى الطعام ، أى الحاجة الاقتصادية في شكلها البسيط تكمن وراء كل منجزات الإنسان عبر تاريخه الطويل . ولا يصدق ذلك بالنسبة للإنسان فحسب بل يصدق أيضاً بالنسبة للحيوان والحشرات . فالقوة الاقتصادية إذن هي أولى القوى . وقد تطور مفهوم القوة الاقتصادية كما تطورت وسائلها ، حتى أنها أصبحت بالنسبة للفرد وللدولة مقياس قوة وسيطرة فبعد أن كانت ضرورة حياة للكائنات الحية ، أصبحت مقياساً للقوة - على

(1) K. Mannheim. Diagnosis of our time,. London :
Routledge & Kegan pual. 1966, p. 147.

إطلاقها — والسيطرة . ويزخر التاريخ بمختلف الحروب من أجل السيطرة الاقتصادية والبحث عن الثروة في مختلف البلدان .

تبدو القوة الاقتصادية أكثر وضوحاً (١) عندما تمتلك جماعة ما أكبر موارد الثروة ، عندئذ ، تكون لها القوة الأعظم بالقياس إلى قوة أية جماعة أخرى قد تساويها في العدد والتنظيم (٢) ، وذلك بإعتبار أن هذه العوامل الثلاثة (العدد والتنظيم والثروة) من مقومات القوة . وقد يؤدي تملك القوة الاقتصادية إلى إمتلاك القوة العسكرية أو قوة الدعاية ، أو القوة السياسية ، بيد أن عكس ذلك قد يحدث ، إلا أن «رسل» يذكر أنه في جميع الحالات أو في غالبيتها كانت القوة العسكرية مصدر القوة الاقتصادية . كما ان هناك عدد من الدول حصلت على القوة العسكرية عن طريق قوتها الاقتصادية ، ففي الأزمنة القديمة تعتبر المدن البحرية وقرطاجنة أبرز الأمثلة على ذلك ، وفي العصور الوسطى كانت الجمهوريات الإيطالية هي المثل ، أما في العصر الحديث نجد هولندا ثم إنجلترا ، التي قامت القوة الاقتصادية فيها بعد الثورة الصناعية على التجارة وليس على ملكية المواد الخام (٣) .

ولعل أهم شكل للقوة الاقتصادية في مجتمع الدول المعاصر الذي تقلص فيه قوى الإستعمار ، يتمثل في الأساس في ملكية المواد الخام ومصادر الغذاء والقدرة التكنولوجية على إستغلالها . ولاشك في أن أشكال الصراع التي تدور

(١) أنظر تناول واضح عن مفهوم القوة الاقتصادية في :—

J. Pen. The Wage Rate Under collective Bargaining.
Harvard Univ. Press, 1959, pp. 91 — 105, 107 — 9.

(2) Bierstedt, op. cit., p. 354.

(3) Russell. op. cit., p. 133.

في عالمنا المعاصر ترجع إلى أن هذه المقومات لا تتوافر في جملتها ولا تتوزع بالكيفية التي يمكن خلالها تحقيق نوع من التوازن بين القوى المختلفة . وذلك هو السر الكامن وراء الشكل الجديد الذي تتخذه القوى الإستعمارية ، ويطلق عليه المشتغلون بعلوم السياسة «الاستعمار الجديد أو الامبريالية الجديدة» .

فإذا ما حصرنا حديثنا في دائرة المجتمع الواحد نجد أن «رسل» يرى كما يرى «ميلز» ان هناك ميلا عاما نحو إتحاد جميع أشكال القوة في تنظيم واحد قد يكون الدولة State . « وتتوقف قوة الفرد أو الجماعة فضلا عن ذلك على قوة الدعاية بقدر ما تتوقف على القوة الإقتصادية » (١). ولعلنا نفسر مفهوم الدعاية عند «رسل» على أنه تعبير عن «الوعي» الذي لا بد وأن يتوفر للجماعة المعينة كشرط أساسي لمعرفة بمدى قوتها وإستطاعتها إستخدام هذه القوة .

فالمسألة إذن غاية في التعقيد سواء تناولناها من منظور دولي أو إقليمي ومن يدرك تعقيد القوى الاجتماعية وتغيرها يتأكد انه ليس هناك شكل واحد من أشكال القوة الاجتماعية يمكن إعتبره مطلقا . فهذه الأشكال في حالة تداخل وتداول مستمر وتنبثق القوة السياسية من محصلتها جميعا . « فالشكل الامبراطوري كالشكل البابوي تعلو قوته حيناً وتهبط حيناً آخر – فينبئ الامبراطور إلى «كانوسا» ويعاني البابا الأسر البابلي في «أفينون» – وهذا ينسحب أيضاً على الشركة الإقتصادية . إذ قد تقرر الحكومة حلها ، ولكن الشركة قد تستطيع في وقت آخر أن تجد سبيلها للسيطرة على الدولة » (٢) . وعلى الرغم من أن القوة الإقتصادية داخل الدولة تستمد من القانون والرأى العام ، تكتسب

(1) Ibid. p. 139.

(2) R. MacIver. op. cit. p. 92.

بسهولة نوعاً من الإستقلال . فهي تستطيع التأثير على القانون بوساطة الرشوة ، وفي الرأى العام بواسطة الدعاية . وهي تستطيع أن تقيد رجال السياسة بالتزامات تحد من حريتهم . وتستطيع أن تهدد بإحداث أزمة مالية . غير أن هناك حدوداً معينة لما تستطيع أن تفعله القوة الإقتصادية (١) .

القوة السياسية

تتميز «القوة السياسية» عن أشكال القوة الإجتماعية ، بسبب وظيفتها التي تلعب أدواراً هامة في تنظيم وتوحيد التأثير على أنشطة العلاقات المتبادلة للمواطنين بإقليم معين . وقد ظهرت الحاجة إلى القوة السياسية نتيجة لإتساع التفاضلات الشخصية والإقليمية والإقتصادى والدينى ، فضلاً عن تباين مصالح الناس داخل حدود إقليمية معينة ، فالقوة السياسية بمالها من إمكانيات تكره الناس على الموافقة أو القبول ، وذلك كبديل وحيد للحرب الأهلية .

إن القوة السياسية هي القوة التي يمكن أن نطلق عليها ، - إن صح التعبير «القوة المتكاملة» التي يكون فيها إتخاذ القرارات والمبادرات متمركزاً أو حكرًا على طرف واحد دون الآخر . والقوة المتكاملة تقابل لفظ «القوة المتشابهة» أو القوة المتداخلة ، التي تتصف بها العلاقات ذات الطابع المتوازن بين الأطراف المعنية ، حيث تكون قوة كل طرف في علاقة ممتوازنة مع قوة الطرف الآخر ، وتمثل فكرة عن جماعات الأعراض والتي تكون كل جماعة منها قادرة على منع الجماعة الأخرى من إتخاذ قرارات ضارة بمصالحها - نظاماً سلبياً لعلاقات

(1) Russell, op. cit. p. 128.

القوة المتشابكة (١) . وتدخل جميع النماذج والمفاهيم المختلفة للإتجاه التعددى فى كل من علم الاجتماع والعلوم السياسية المعاصرة فى هذا النسق الذى تسود فيه علاقات القوة المتشابكة .

ولكن القوة المتكاملة وهى التى تعيننا فى هذا المقام تثير دائماً السؤال الخالد الهام : من الذى يحكم ؟ فحينما وجدت القوة المتكاملة وإعترف بها على أنها وسيلة لا مفر منها ، فى بعض المواقف أو المجالات — على الأقل كما هو الحال بالنسبة لقوة الدولة فى العصور الحديثة . فإن محاولات الحد منها تأخذ شكلاً مختلفاً عن مجرد تحويلها إلى نسق القوة المتشابكة . وقد يكون من المستطاع تقييد القوة المتكاملة دون التقليل من ذاتية من بيده القوة فى إتخاذ القرارات وبدون معادلتها بإعطاء قوة لأطراف آخرين بالنسبة لمجالات معينة . فالإجراءات اللازمة للحد من القوة المتكاملة قد تشمل مراجعات دورية لأفعال من بيدهم القوة ، وتأكيدات دورية لمكانة من بيده القوة أو عزله أو إستبداله أو وضع قيود على المجالات التى يجوز له التحكم فيها ، أو على حدود الاختيارات المتاحة له داخل كل مجال .

إلا أن الرقابة على القوة المتكاملة هى فى الغالب سلبية ، أو هى كما يقول « F. Neuman » : « إن جميع المفاهيم القانونية التقليدية هى مفاهيم سلبية ، فهى تخط من المناشط ولكنها لا تشكلها . وهذه الخاصية بذاتها للقانون هى التى تمنح المواطن الحد الأدنى من الحماية . (١) ومن ثم فلا بد أن يكون هناك

(1). David Riesman. Nathan Glezerand Revel Denny, The Lonely Crowd. N. Y. : Garden City. Doubleday Anchor Book, 1953. pp. 244 — 55.

(2) F. Neuman, The Democratic and Authoritarian, Glencoe, Frec Press, 1957. p. 17.

مصادر للقوة مستقلة عن من بيده القوة المتكاملة ، يمكن إستخدامها وتدعيمها أى يجب أن يكون هناك «مراكز قوة Power Centers قادرة على تقييد من بيده القوة ، فضلاً عن وضع حدود للمجالات التي يمارس عليها قوته . بل إنهم في بعض الحالات قد يلجأون إلى تدمير قوته الكاملة ، وإقتلاعه عن طريق الإستحواذ على قوته المتكاملة وممارستها :

ويتوقف تمييز القوة السياسية (القوة المتكاملة) والأشكال الأخرى للقوة الإجتماعية التي قد تتبادل العلاقات معها على الدور الذي تلعبه في تنظيم وسلوك الدولة . والدولة تنظيم محلي قادر على تدعيم قوته في مواجهة جميع الروابط الأخرى داخل حدودها . غير أن تلك الروابط — كبرت أم صغرت — قد تمارس دوراً ملحوظاً في الضغط على سياسة الدولة وتشكيلها . وقد تكون القوة السياسية بوجه عام بمثابة القيد على تلك القوة الإجتماعية التي قد ترغب أحياناً في إحراز النجاح للوصول إلى تحول أساسي في توزيع القوة الحكومية سواء في المجال الداخلي أو الخارجي .

لقد ساندت كل الثقافات — على وجه التقريب — ممارسة القوة بالدين والسلطة الكنسية . وظل الإتحاد بين العرش والكنيسة لزمان ليس بالقصير منذ إختفاء حكومات رجال الدين في بلاد الشرق القديم وكذلك اليونان والرومان وحتى العصور الوسطى التي تخللها صراع واضح بين الكنيسة والدولة .

أما في العصر الحديث فقد إتسع توزيع القوة في المجتمعات وبرز الإتجاه « الدنيوى » أكثر وأكثر ، كما ساعدت قوة الكهانة

طوعا في بعض الأحيان وغالبا تحت ضغط الدولة — كعامل قوى في تقديس
السيطرة السياسية . (١)

وليس من الممكن في العصر الحديث أن تكون القوة السياسية أداة لشكل
واحد أو شكل بعينه من أشكال القوة الاجتماعية ، وإن كانت تستطيع بعض
المقومات الاجتماعية للقوة السياسية كالمكانة والملكية ، في ظروف تاريخية
معينة أن تكيف سلطة الحكومة ، وذلك بوضعها في أيدي من تشاء وتوجهها
نحو ما تشاء من أهداف .

والسلطة السياسية على وجه العموم — وعلى حد تعبير ما كيفر — هي في كل
الأحوال أعلى من يراقب النظام الاجتماعي ويضبطه . بل قد تتجاوز الحكومة
أحيانا مهمة مراقبة هذا النظام وضبطه إلى العمل على التأثير فيه وتغييره .
«والحكومة ليس من شأنها أن تخلق النظام الاجتماعي الذي تتولى حكمه . ولكنها
تحكم ما هو كائن ، ولما تخلقه أو تغيره . ولهذا تختلف ماهيتها كل الاختلاف
عن ماهية القوة الاجتماعية ، التي تستطيع في ظرف ما ، أن تفرض حكاما دون
الآخرين» . (٢) غير أننا نستطيع الجزم في نهاية الأمر بأن «القوة السياسية»
إن هي إلا محصلة لكل القوى المتاحة في المجتمع عامة . ولذلك يمكن أن نسميها
بالقوة المتكاملة .

علاقة القوة السياسية بالتقنين العسكرية والاقتصادية

تمثل العلاقات المتبادلة لكل من القوة السياسية والقوة العسكرية «علاقات
قوة» حاسمة في عملية الحكم الكلية من ناحية . وغالبا ما يساء فهم القوة العسكرية

(1) Encyc. of the Social sciences, N. Y. : Mac Millan Co.
Vol. II. 1948. pp. 300 — 5.

(2) R. MacIver, op. cit., pp. 92 — 3

على أنها أعلى شكل متطور من القوة السياسية ، التي تعتمد وظيفتها في المقام الأول — على أنها أداة للقوة السياسية ، فالقوة العسكرية مقوم ضرورى للقوة السياسية . بل إن القوة العسكرية هي الآداة التي تحقق إرادة الدولة بصورة عامة . (١) إلا أن هذا ليس قاعدة عامة إذ قد تتخطى القوة العسكرية حدود هذه الوظيفة ويصبح تأثيرها فعالا ، بل حاسما في إتخاذ القرارات السياسية الكبرى .

ومن ناحية أخرى ، فإن علاقة القوة السياسية بالقوة الاقتصادية (٢) ، تعتبر من أكثر المشكلات حدة في فن الحكم الحديث ، فقد ناضلت القوة السياسية في القرون الوسطى من أجل إستقلالها عن القوة الدينية ، وهي تناضل في هذه الأيام القوة الإقتصادية . والقوة السياسية وفقاً لوجهة نظر الماديين التاريخيين ، ليست — كما أسلفنا — إلا أداة من أدوات الطبقة للرأسمالية للإستغلال . فقد أكد «أنجلز» أن السلطة ضرورية لأى نعط من أنماط التنظيم الإجتماعى ، ويجب أن يستمر شكل القوة السياسية منفصلا حتى في المجتمع القائم على تضامن إقتصادى حقيقى . «ولا تتحول القوة الاقتصادية إلى قوة سياسية على المسرح القومى إلا عند الحسم فقط» (٣) بمعنى أن القوة الإقتصادية لا تتخذ شكل القوة السياسية إلا في الحالات التي تستطيع فيها أن تفرض نفسها على إتجاه القرار السياسى كما يحدث في البلدان الرأسمالية .

(1) Ibid, p. 95.

(2) E. Ronald walker. From Economic Theory to Policy. Univ. of Chicago Press. 1943. pp. 100 — 141. D. Lynch. The Concentration of Economic Power. Columbia Univ. Press 1946 pp. 293 — 300.

(3) David B, Truman, The Governmental Process., N. Y. : Knoph, 1951, p. 258.

هذا ومن الضروري دائماً لتحديد القوة السياسية أن نعرف إلى من ترجع هذه القوة وإزاء من يحدث أثرها . وبالتالي يمكن ملاحظة المثالب العديدة لقياس القوة السياسية ، فالمنهاج أو التكنيكات التي تتبع في هذا القياس قد تكون هي العامل الذي يحدد النتائج النهائية . فإذا ما أردنا أن نكتشف طبيعة توزيع القوة عن طريق فحص حالات من نرى أنهم أقوى الرجال في التسق السياسي ، فإننا قد نكتشف أن قوة هؤلاء الرجال السياسية قد إمتدت إلى العديد من القرارات ، مما يجعلنا ننتهي إلى أن القوة تنتهي إلى قلة من الأيدي . وقد نختار أن ندرس القرار نفسه ثم نخلص من ذلك إلى أن القوة السياسية موزعة بشكل أوسع .

ومما هو جدير بالملاحظة أن القوة السياسية تلازمها السلطة في العادة ، والسلطة السياسية هي الإعتراف للحاكم بحق الحكم بغض النظر عن الجزاءات التي في حوزته (١) . إلا أن ممارسة القوة السياسية لا تعد كافية إن لم تكن مدعمة بمصادر إقتصادية . وقد باتت فعالية القوة السياسية مهددة في الوقت الراهن ، لغياب أو لفقدان التجانس الإجتماعي من ناحية ، ولإفتقارها إلى كفاية التحرك الاقتصادي الذي يحد من الإنقسامات الإجتماعية من ناحية أخرى .

ولقد فتحت «الليبرالية» الطريق أمام التراكم الضخم لرأس المال في الأيدي الخاصة : ومن ثم ظهر الشقاق الطبقي العميق بالمعنى الإقتصادي للطبقة ، وبذلك بدأت قواعد القوة السياسية بالمعنى التقليدي في الإنهيار . هذا فضلاً عن تنظيم التسق الإقتصادي الضخم ، والذي أدى إلى مركزة القوة الإقتصادية في أيدي قلة ، وأصبحت القوة السياسية أكثر توزعاً ، نتيجة لما يسمى بالحكم الديمقراطي

(1) Alan R. Ball., Modern Politics and Government,
London : Macmillan, 1971, pp. 27 — 9.

ولقد كانت القوى السياسية حتى القرن التاسع عشر قوى إقتصادية . وخلال العصور الوسطى وحتى مستهل العصر الحديث ، كانت القوة السياسية محتكرة بمالكي الأرض من النبلاء (١) .

فالإختلافات الإقتصادية إذن ، تشكل المصدر الهام والأساسي في «الصراع السياسي» (٢) . فقوة تركيز رأس المال زادت تدريجيا — بزيادة قدرتها على الحسم — حتى بسطت نفوذها على أكبر عدد من الناس . وفي أغلب المجتمعات التي نعرفها ، وفي كل المجتمعات المعقدة حتى الآن ، توجد جماعة من الناس صغيرة نسبيا تسيطر على الأدوات الرئيسية للإنتاج — وهي ما يسمى بحق الملكية وهذه السيطرة «حق الملكية» لا تكون أبدا مطلقة ، وإنما تخضع لحدود أو ضوابط ذات وجهين :

الأول : القدرة سواء عن طريق القوة الشخصية أو كما هي الحال في المجتمعات المعقدة ، عن طريق الإستناد إلى «قوة الدولة» سواء أكانت كامنة أو فعلية ، هي التي تعمل عن طريق البوليس والمحاكم والقوات المسلحة ، التي يمنع الآخرين من الوصول إلى الشيء المسيطر عليه ، أي المملوك .

والثاني : هو المعاملة التفضيلية في توزيع نتاج الأشياء المسيطر عليها أي المملوكة . ومن ثم فإنه عندما توجد في المجتمع الجماعة التي تسيطر على أدوات الإنتاج وتتحكم في توزيعه ، وتستطيع أن تمنع الآخرين من الوصول إلى مواقعها والتي تبدو كما لو كانت تعمل ضد بقية المجتمع ، فإننا نطلق على هذه

(1) Encyc. op. cit. p. 303.

(2) Alan Ball, op. cit. p. 24.

الجماعة «الطبقة الحاكمة» في المجتمع . ويكون لمثل هذه الجماعة القوة والامتياز والثروة داخل المجتمع .

ومن الملاحظات اليسيرة أن ثمة علاقة وطيدة بين هذين الوجهين ، إذ أن التوزيع الغير متساوي للقوة في المجتمع يرتبط بالموقف الإقتصادي والقدرة على ممارسة القوة (١) . هذا ويرى الماركسيون «أنه لكي نتمكن من التعرف على الجماعة الحاكمة في أي مجتمع فعلياً أن نبحث عن يستأثرون بأكبر دخل. وهذا هو القانون التاريخي العام ، فالذين يوجدون في مراكز السيطرة يستأثرون عادة بأكبر دخل ، غير أن هذه القاعدة قد تتغير لفترات قصيرة ، ومن الناحية التاريخية ، فإن قطاع الزراعة كان أساس الإنتاج في القرون الوسطى ، ولذلك كان الذين يستأثرون بالمعاملة التفضيلية طبقة النبلاء ورجال الكنيسة وأرباب الأرض (٢) ، إلا أنه عندما تبدل الحال بعد ذلك ، وأصبحت قطاعات التجارة والصناعة والمال هي الأوجه الأساسية في الإقتصاد ، فبالتالي سيطرت طبقة أخرى محل السابقة . أما في المجتمع الحديث فإن الطبقة التي تسيطر على مراكز القوة وتحظى بالمعاملة التفضيلية في المجالات السابقة هي ما نسميها بطبقة الرأسماليين وهم يشكلون الطبقة البرجوازية ، التي تتمتع بالسيطرة عن طريق «حق الملكية» (٣) .

وأكثر ما تتصف به الديمقراطية الرأسمالية في هذه الأيام هو تشعبها من محور القوة الإقتصادية إلى محور القوة السياسية . هذا بالإضافة إلى جميع المسيطرين بالقوة السياسية يجدون بطريقة أو بأخرى مصادر جديدة للقوة

(1) Kurt B. Mayer and Walter Buckley, Class and Society, N. Y. : Rondon House, 1959, p. 49.

(2) J. Burnham, op. cit. p. 64.

(3) Ibid., p. 64.

الاقتصادية . وبالرغم من أن التفرعات أو التبعات الدينية والعسكرية والاقتصادية للقوة السياسية حقيقة واقعة ، إلا أن القوى الثقافية والفكرية كانت فوق ذلك ذات علاقة متبادلة مع العملية العامة للقوة السياسية . والمؤكد أنه يمكن تحقيق أكبر قدر من القوة السياسية بالمعايير القانونية والأخلاقية المسلم بها إلا أنه في الوقت نفسه قد ترجع القوة السياسية الفائقة إلى القائد الكارزمي نفسه - كما يذكر ماكس فيبر - ، أو لعبقريته التنبؤية .

كما أنه قد يحدث اندماج عند ممارسة القوة يسلم به كتعبير عن المظهر السياسي للحياة الثقافية التي يخضع لها الجميع ، وعلى هذا فقد اعتبرت اللغة والأدب والفنون التشكيلية ، إلى جانب العلم والتكنولوجيا . بمثابة العوامل المدعمة للقوة السياسية . ولهذا فقد أكدت الدولة الحديثة على نشر الثقافة والدعاية الثقافية داخليا . فضلا عن تأكيدها على إيجاد صيغة شرعية لكل شكل من أشكال قوة الدولة السياسية في مصطلحات فكرية وثقافية (١) .

ومن ثم نستطيع القول أن قوة الدولة تختلف عن جميع الأشكال الأخرى للقوة السياسية ، فهي تأخذ شرعيتها من الأساس القانوني المدعم بأعضاء الدولة ويناضل كل نمط من أنماط القوة السياسية لإضفاء طابع الشرعية والقانونية على نفسه إذ يعتبر القانون في الدولة الحديثة هو التعبير الذي لا مفر منه لكي يحافظ نمط القوة السياسية على ذاته . فالقوة تقيم من نفسها نظاما في الشؤون الإنسانية ، ونحن لا نجابه بعضنا البعض مباشرة في علاقات القوة كما تفعل الذرات في الطبيعة ، ولكن على وجه العموم بإستثناء بعض تجارب الحروب يجابه بعضنا البعض رمزيا وبالتحديد أكثر دقة ، يجابه بعضنا البعض سياسيا ، وكما يقول

(1) Encyc. op. cit. p. 304.

«ميلز» إن تاريخ الثورات الحاسمة في التاريخ لا يكون — على الدوام — بلغة الاقتصاديات بالرغم من أهميتها التي لا تنكر وإنما يكون بلغة التحول السياسي فنحن نتحدث عن قيام الثورة الفرنسية في عام ١٧٨٩ رغم أن إلغاء الإقطاع حدث عند الإصلاح الزراعي عام ١٧١٥ ، ونتحدث عن الثورة الروسية في عام ١٩١٧ رغم أن — الأرستقراطية كانت قد كشفت عن عجزها الاقتصادي قبل ذلك بوقت طويل ، ونتحدث عن الثورة الصينية في عام ١٩٤٨ رغم أنها حدثت في إقتصاد متخلف كانت الطبقة الوسطى لم تكدر تدهر . وعلى هذا فإن القوة تترجم نفسها إلى نشاط سياسي ، كما تترجم القوة — على مستوى آخر — التفاعل الاجتماعي إلى تمايز جماعات وسلطة رشيدة فالسياسة ليست شيئا مجردا ، ولكنها سياسة تتفق أو تتضاد مع أنماط نوعية من التنظيمات وأشكال ملموسة للحكم (١) .

ومن ثم فإنه يبرز سؤال هام يقول : طالما أن القوة تترجم نفسها على هيئة أشكال ملموسة للحكم ، وإذا كان التراث النظري يؤكد أن القوة دائما وقفا على «صفوة» فما موقف الإمبريقيين إذن بصدد هذه المسألة ؟ هذا ما سوف نحاول بحثه في الفصل التالي ، خاصة وأن الفصول الثلاثة السابقة من البحث تشكل في مجملها إطارا نظريا متكاملا يعيننا على إستكمال موضوع بحثنا من كافة جوانبه .

(1) C. W. Mills, Power, Politics and people, op. cit.
pp. 11 — 12.

الفصل الخامس

الدراسات الامبيريقية فى بناء القوة فى المجتمع: تحليل منهاجى

تمهيد : المناهج التعددية والمناهج الصفوية .

رواد بناء القوة فى المجتمع .

دراسة بناء القوة على المستوى المحلى .

— مدخل الشهرة .

— مدخل إتخاذ القرار .

دراسة بناء القوة على المستوى القومى .

— المدخل الصفوى .

— المدخل التعددى .

مناقشة وتحليل .

تمهيد : المنهج التعددية والمنهج الصفوية

تطورت دراسات القوة في المجتمع المحلي والمجتمع القومي في نهجين واضحين وهما اللذين يشار إليهما بصفة عامة على إنها المدخلين الأساسيين في دراسة بناء القوة في المجتمع ، وهما المدخل الصفوي Elitist Approach والمدخل التعددي pluralist Approach .

وينظر التراث الصفوي إلى شئون المجتمع على أنه يديرها ويسيطر عليها على الدوام جماعة صغيرة نسبيا من الرجال ذوى القوة الإقتصادية والسياسية . وهذه الجماعة الصغيرة هي التي تدير وتوجه وتتخذ القرارات ذات الأثر الفعال على الكيان السياسى Body Politic . وقد تنعدم مشاركة المواطن في شئون المجتمع ، أو قد تنحصر في حدود الجهود التي يمارسها عدد قليل من الروابط الاختيارية ، الضعيفة نسبيا .

وترى وجهة النظر «التعددية» في أكثر أشكالها شيوعا ، أن القوة موزعة فيما بين عدد من الجماعات المنظمة داخل المجتمع ، وتنتقل السيطرة بينها وفقاً للظروف والأحوال ، وذلك بدلا من ممارسة القوة بواسطة جماعة واحدة دائما على جميع شئون المجتمع . ولكن دور المواطن ومشاركته ليسا واضحين تماماً في النظرية التعددية ، على الرغم من أن التعددين يصفون أهمية بالغة على القوة النهائية للجماهير الناخبين ، على أساس أنها تؤثر في القادة السياسيين . وعلى هذا ف يرى بعض الكتاب أن إمكانية قيام الديمقراطية في ظل النظرية التعددية متاحة برغم الشواهد التي توحي بأن القرارات الرئيسية في مجتمع مالا تفضل إلا بالنسبة مثوية صغيرة جدا من الناس . وبرغم أن النظرية التعددية في ذاتها أيضا لا تعطى ضلنا بأن الجماعات ذات السياسات المتنافسة تستطيع أن تمثل كل التجمعات

الإجماعية . ومن ثم قد يسود إتيافاق نحتى — حتى بين الجماعات التعددية المتنافسة ربما يعوق ظهور أى قوة موازية لهؤلاء الذين لم يبرزوا إلى مواقع السيطرة فى المجتمع .

ويرى «وليام جامسون» William Gamson أن النمط السائد فى المجتمع الأمريكى — على سبيل المثال — يمكن أن يسمى بعدم التمثيل الثابت ، وهو نسق يعوق دخول تجمعات جديدة إلى جماعات القوة المنظمة مالم تلجأ الجماعات الجديدة إلى المواجهة العنيفة (١) . ورغم ذلك فإن غالبية علماء الاجتماع الغربيين يرون أن المثال التعددى أقرب إلى نسق مفتوح منه إلى ذلك الذى يوجد فى ظل بناء القوة الصفوى .

وتمثل ردود الفعل التى نشرت عن الأبحاث التى أجريت داخل نطاق المنظورين — الصفوى والتعددى — فى حد ذاتها فحصا نقديا لمنهج البحث ، فضلا عن أنها تعد محاولات رئيسية للتجميع النظرى لنتائج هذه الأبحاث ، ولقد أنتقدت البحوث الصفوية لإعتمادها على منهاج يكشف أو يعرى أناس يتمتعون بالشهرة Reputation بسبب «قوة» قد ترتبط أو لا ترتبط بالقوة الفعلية . هذا فضلا عن أنه ينظر إلى الشهرة بسبب القوة على أنها ذات طبيعة غاية فى العمومية ، تفشل فى السماح بتعريف «مراكز القوة Power Centers» المختلفة فى المجالات المتعددة . وثمة نقد أكثر خطورة للنظرية الصفوية يرى أن كثيرا من فروضها غير قابل للدحض ، وبالتالي فهى غير قابلة للفحص العلمى

(1) W. Gamson. Stable Unrepresentation in American Society, A. B. S., 12 (Nov. — Dec. 1968), pp. 15 — 20.

(2) R. Perrucci and M. Pilisuk, Leaders and Ruling Elites : The Interorganizational bases of Community Power', A. S. R. Vol. 35,6. december, 1970, pp. 1040 — 1056.

ولعل هذا النقد يثير الكثير من الدهشة والتساؤل . فإذا كانت الفروض المطروحة للمناقشة في نظرية ما من الثبات أو الارتباط بالواقع بحيث لا يمكن أن نجد لها متغيرات تدحضها ، فهل يكون ذلك مدعاة للظن بأنها غير قابلة للفحص العلمى ؟ أم أن الدلالة الوحيدة لذلك هو ثبوت هذه الفروض ثبوتا علميا يقينيا يخرجها من نطاق الفروض العلمية إلى واقع النظرية الثابتة .

وإستحوذ البحث الإمبريقي ، حول الصفوة - في السنين الأخيرة - على إهتمام الباحثين في علم الإجتماع السياسى ، وذلك بهدف تصوير طبيعة صفوات متخصصة معينة ، أو تصوير درجة التكامل فى الصفوة القومية وتسعى مثل هذه البحوث لإستبدال تأكيدات المنظرين الصفويين ببعض البيانات «الثابتة» يمكن من خلالها فحص الفروض التى قدمتها النظريات الكبرى (١) . ولكن البحث التعددى ، وقد تطور برد الفعل النقدى للتعميمات الصفوية قد ركز على المشاركة الفعلية فى إتخاذ القرارات فى شئون المجتمع كوسيلة لكشف ذوى القوة والنفوذ . وبينما قد تقترب مثل هذه الإجراءات بالفعل من القوة الفعلية الكامنة وراء عملية إتخاذ القرارات ، فإن إختيار حالات بعينها فى البحث قد يؤدى إلى مفهوم ذى جانب واحد للقوة دون إكتشاف موقع تركيز القوة الصفوية .

ومن ذلك فإن النظرية التعددية ومنهجها يحاولان تركيز الإنتباه على أهم القرارات وأكثرها حرجا ، بالنسبة لعدد من يتأثرون بنتيجة ومدى التغير الذى يمثله القرار . وقد يفوت منهاج دراسة القرار أن «القوة» قد تعمل على المحافظة

(1) G. Parry, op. cit. p. 96.

على إتجاهات السياسة الجارية ، وضبط الموضوعات التي تطرح للجدل العام بحيث لا ترقى موضوعات بعينها إلى مرتبة المسائل الإجتماعية . ويمكن تحقيق ضبط هذه الموضوعات — على سبيل المثال — بالسيطرة على وسائل الإعلام ، الدعاية السياسية ، والعلاقات العامة الفعالة ، وبالتأثير على أعضاء المجالس النيابية .

ومن الأمور الهامة التي إتفق عليها معظم الباحثين ، أن هناك صلة بين المنهاج المتبع في الدراسة والنتائج المترتبة عليه ، فدراسة الشهرة عندهنتر (١) — على سبيل المثال — تكشف عن وجود بناءات هرمية ، بينما يميل منهاج إتخاذ القرار Decision Making . — عند R. Dahl (٢) — إلى تمييز بناءات القوة الطائفية والفئات المترابطة . وإن دلت هذه النتائج على شيء فإنما تدل على تعزيز الدعوة إلى البحث المقارن ومحاولة إختيار الفروض العامة وإستخدام البيانات التي تتيحها الأبحاث الموجودة .

ويجدر الإشارة هنا إلى أن غالبية أبحاث القوة في المجتمع ، تسترشد بمفهوم «القوة» القائم على أو المشابة لآراء «ماكس فيبر» — الذي تناولناه في فصول سابقة — في هذا الصدد . وقد ذكرنا أن «القوة» عند «فيبر» هي إحتمال أن يستطيع شخص أو جماعة تحقيق إرادتهم ضد من يعارضونهم. ولكن الإشارة إلى «الإحتمال Probability» هنا لا تنفي أن هذا المفهوم الفيبري للقوة يشكل

(١) أنظر :

F. Hunter, Community power, Chapel Hill, Univ. of North Carolina press, 1968.

(٢) أنظر :

R. Dahl, who Coversns? democracy and pewer in an American City, Yale Univ. Press, 1973.

عبثاً على «الصفوى» لأن هذا المفهوم يتطلب من القادة أن يكونوا قادرين على كل شيء قبل استطاعتهم أن يكونوا صفوات . ومن ثم فإنه لكي يكون شرط الإحتمال فعالاً ، فإنه يتعين على أبحاث القوة أن تتضمن أخذ عينات كافية من مواقف القرارات . وعندما لا يتاح أخذ هذه العينات وهى فى الغالب غير متاحة ، فإنه يطلب من ذوى النفوذ فى المجتمع أن يبسطوا سيطرتهم على كل المجالات ، أو تكون لهم شهرة واسعة بامتلاكهم للقوة ، قبل إمكانية القول بوجود الصفوة .

إن ورائه التعددين لمفهوم «فيبر» عن القوة وتأكيدهم عليه ، يستبين من تفضيلهم لدراسة مواقف نوعية تسود فيها إرادة واحد بالضرورة على الآخر ويبدو أن هذا يلتقى بعيب ثقيل ، بشكل خاص ، على مواقف إتخاذ القرارات التى يفترض أنها ذات معنى كبير وأهمية واضحة لأفراد المجتمع .

ويعتبر مفهوم «فيبر» عن القوة مسئولاً جزئياً عن تركيز البحث على الفرد كوحدة للتحليل . وأنه لما يثير الدهشة أن كلام من البحث الصفوى والبحث التعددى يقرران أن القوة توجد داخل نسق systems نظامية ، وأنها متاحة بشكل متغير للأفراد والجماعات وفقاً لمواقفهم فى الأنساق الاجتماعية الفرعية الأكبر التى يشكلون جزء منها . ومع ذلك فإن إستخدام إجراءات البحث التى تقيس التردد الذى يشتهر الأشخاص بمقتضاه على أنهم من ذوى القوة أو تعدد إشتراك أشخاص بعينهم فى التأثير على إتخاذ قرارات المجتمع ، يفترض أن رغبة الفرد فى الإشتراك أو إنتمائه للنظامى يكفى لتبيان فعاليته أو شهرته فى السيطرة على شئون المجتمع .

كما أن الصفويين يفترضون أنه إذا ما إستطعنا تحديد الأشخاص المشهورين

بإمتلاك القوة في المجتمع ، أو الأشخاص ذوى المواقع الهامة ، فإننا بذلك نتعامل تلقائيا مع أبرز مسائل المجتمع . ويقبل التعدديون أيضاً وجهة النظر هذه لأن ذلك يصبح تبريرهم النظرى للبحث عن أكثر مسائل المجتمع إثارة للجدل . ومن ثم ، فإن قبول وجهة النظر القائلة بأن القوة تهتم بتوزيع القيم النادرة scarce values ، تقود الصفويين إلى البحث عن الأفراد الذين يتميزون بقيم معينة كالثروة والهيبة والموقع ، كما أنه يقود التعددين إلى البحث عن المسائل التى تؤدي إلى كشف أو فضح هؤلاء الذين يبغون التأثير على عملية التوزيع ذاتها .

ولكن إذا كانت القوة معنية بتوزيع «القيم النادرة» فى النظم التى تؤثر فى قطاعات كبيرة ومتنافرة فى المجتمع ، فإنه سيدو إذن ، أن شخصا واحدا لن يستطيع بوساطة صفاته الشخصية — كما يرى باريتو برواسبه — أو مصادر موقعه ، أن يكون فعالا بشكل كاف فى تشكيل النتيجة النهائية لأى موضوع أو لموضوعات متعددة . أى أن شخصا بمفرده لا يسيطر على كل المصادر الكافية للتأثير على الآخرين أو إرهابهم ، بحيث يرون الأشياء بطريقة (١) ويرى Clark أن الأشخاص الذين يؤثرون على إتخاذ القرارات ، ومن ثم يطلق عليهم «أقوياء» سواء فى مسألة واحدة أو مسائل كثيرة ، لابد لهم أن يعتمدوا على مصادر الآخرين ، فضلا عن مصادرهم لكى يمارسوا قوتهم . ومن ثم فإن ذلك قد يبدو واضحا عندما يكرر الصفويون الإشارة إلى حقيقة أنهم عندما يحددون القادة المسيطرين إقتصاديا فى المجتمع ، فإنهم يظهرون أن القوة لا تكمن فى الأفراد وإنما فى سياقات نظامية كما أن التعددين يشيرون إلى تلك

(1) T. Erry N. Clark. Community structure and Decision — Making. San Francisco Chandler. 1968, pp. 57 — 67.

الحقيقة القائلة بأن المصادر اللازمة لتشكيل القرار تكمن في عدة أفراد لا يعاودون الظهور في مسائل المجتمع الهامة ، وذلك — كما يرى بعض الكتاب — يعضد موقفهم النظري ، إلا أن البحث الإمبريقي قد أعطى مؤشرات تتعارض في كثير من الأحيان ، إن لم يكن في غالبيتها مع ذلك .

رواد بناء القوى في المجتمع

يمثل ف . هنتر وميلز البداية الكلاسيكية في الدراسات الإمبريقية عن بناء القوة في المجتمع . إذ أن نفوذهما مازال له نفس الصدى الذي كان له منذ العقدين الماضيين (١) . فقد نشر «هنتر» دراسة عن «بناء القوة في المجتمع» التي درس فيها مجتمع «Regional City» عام ١٩٥٣ (٢) ونشر «ميلز» دراسته عن «صفوة القوة» في المجتمع الأمريكي عام ١٩٥٦ كدراسة للقوة القومية (٣) .

ومنذ ظهور هاتين الدراستين ، قام العديد من الباحثين بعمل دراسات عن بناء القوة في المجتمع سواء أكانت محلية Local أو قومية National وقد جمعت المعلومات الإمبريقية الهامة حول بناء وممارسة القوة في عدد من الدراسات ، وذلك في محاولة لإكتشاف من يبدع القوة ، ومن هم صانعوها أو متخذوا القرارات ، وكيف يجعلونها مؤثرة على المستوى المحلي أو المستوى القومي .

(١) أنظر :

Irving L. Horowitz (ed.) The New Sociology. N. Y. :
Oxford Univ. Press. 1964.

(٢) أنظر :

F. Hunter, op. cit.

(3) C. W. Mills. The Power elite. N. Y. Oxford
Univ. Press. 1969.

ولكن من الجدير بالذكر ، أنه قبل ظهور الدراستين المشار إليهما سابقاً ظهرت الدراسة التي قام بها R.S. Lynd و H.M. Lynd عن بناء القوة في Middletown (١) ، وهي مدينة هندية تضم حوالى ٥٠,٠٠٠ نسمة — عام ١٨٣٠ — وقد حاولا إكتشاف بناء القوة في هذه المدينة فوجد ان عائلة ثرية واحدة — The (X) family — مكونة من خمسة أخوة ، تسيطر على بناء القوة في المدينة . وذلك عن طريق المصنع الذى أقاموه بالمدينة مما أدى إلى سيطرتهم على جميع المناشط الإقتصادية محلياً ، وعلى هذا الأساس الإقتصادى الراسخ لعبت هذه العائلة عملياً الدور الرئيسى فى جميع مجالات الحياة فى «المدلتاون» . ونتيجة لهذه السيطرة الإقتصادية كانت عائلة () قادرة على التحكم ومدنفوذها إلى مختلف الأعمال المدنية والسياسية الرسمية (٢) .

ومن الدراسات الكلاسيكية فى هذا المجال أيضاً تلك الدراسة التي أجراها كل من Arthur J. Vidich و Joseph Bensman عن الريف شمال مدينة «نيويورك» بعنوان « Small Town in Mass Society » (٣) . وتلور هذه الدراسة حول ٣٠٠٠ شخص يعيشون فى Springdal Township وحول ١٠٠٠ شخص يعيشون فى Springdal village ، وكذلك لمجموعات أخرى تعيش فى قرى منعزلة وقد تبين أن إقتصاد هذا المجتمع يقوم أساساً على الفلاحة اليومية والتخزين ، بينما تعتبر وظيفة القرية الرئيسية كمركز للتبادل الزراعى . وتتكون النظم السياسية المحلية من «مجلس القرية» و «مجلس

(1) R. S. Lynd and Helen M. Lynd, *Middletown in Transition*. N. Y. : Harcourt, Brace & world. 1937.

(2) Ibid., pp. 91 — 101.

(3) A. J. Vidich and J. Bensman, *Small Town in Mass Society*, N. Y. : Garden City, Doubleday, 1960.

البلدة». وقد أظهر الباحثان أن سياسة القرية يحددها رجال الأعمال المحليون ، بينما يسيطر على الحكومة الفلاحون الأثرياء . وتتكون «صفوة القوة» في القرية من أربعة رجال هم : أغنى مزارع في القرية ثم مدير الجريدة اليومية والمستشار القانوني لمجلس القرية وأحد المحامين . وهؤلاء القادة الأربعة يعملون من وراء الستار ، أى أنهم بالرغم من عدم تمثيلهم الرسمي ، إلا أنهم يمثلون في الواقع القوة الفعلية أما الموظفون الرسميون فليس لهم دور واقعي في القوة ، وإنما هم منفذين لما يرسمه هؤلاء الأربعة . كما بين «فيدتش» أن قوة هؤلاء الأربعة إنما تستند إلى قدرتهم في إثبات أهمية الارتباط بين Springdal Township والدولة ومراكز القوة القومية . وهذا أدى إلى تنازل «البلدة» عن كل قواها مما جعلها تخضع خضوعاً تاماً لسياسات الدولة ومراكز القوة القومية . وقد إنتهى «فيدتش» إلى أن طريقة الحياة الريفية في المجتمع الأمريكي — في القرن العشرين — أصبحت تعتمد على نظم ودينامية المجتمع الجماهيري الحضري (١)

وفي عام ١٨٦٢ قام عالما الاجتماع Wlliam V.D. Antonio و Eugene Erickson (٢) بدراسة ستة مجتمعات في جنوب غرب حدود المكسيك ، معتمدين على منهاج الشهرة . وقد إنتهينا إلى أن منهاج الشهرة كان مؤثراً في تمييز من يمارسون نفوذاً على المجتمع العام ، بالإضافة إلى هؤلاء الذين كان نفوذهم مقصوراً على مسائل معينة داخل المجتمع هذا إلى جانب عدد من الدراسات في هذا المجال من أبرزها دراسة R.A Dahl

(1). Ibid. pp. 100 — 101.

(2) W. V. D. Antonio and E. Erickson, "The Reputational Technique of community power", A. S. R. vol. 27 (June 1962), pp. 362 — 376.

عن مجتمع New Haven التي أصدرها في كتاب له بعنوان : Who Governs? (١). كذلك دراسة كل من R. Agger D. Goldrich و B. Swanson التي أصدرها في كتاب بعنوان : The Rulers and the Ruled (٢) ، وهي تعد من أهم الدراسات المقارنة لولايتين في غرب الولايات المتحدة وولايتين في جنوبها ، وقد وصفت هذه الدراسة بالشمول من حيث تناولها لبناء القوة في المجتمع . ولم يقارب هذه الدراسة من حيث الشمول سوى الدراسة التي أجراها R. presthus عن رجال القمة (٣) التي ضمنها مجتمعين صغيرين في ولاية نيويورك .

أما في مجال دراسة بناء القوة على المستوى القومي ، ففضلا عن دراسة C.W. Mills في كتابه عن «صفوة القوة» ، ثمة دراسة أخرى من الأهمية بمكان ، وهي تلك التي أجراها David Riesman (وآخرون) تحت عنوان The Lonely Crowd (٤) . وبنى دراسته على أساس النظرية التعددية ، وقد أكد «ريسمان» في هذه الدراسة على أن هناك توازن بين جماعات الإعتراض ، حيث يكون كل منها قادر على منع الآخرين من تهديد مصالحهم ، إلا في أضيق الحدود . ولكنه يؤكد في الوقت نفسه على أن ثمة جماعات تظل تملك من القوة مالا يتيسر لغيرها أن تملكه ، وكذلك بعض الأفراد (٥) .

(1) R. A. Dahl, who Governs? op. cit.

(2) R. Agger, D Goldirch and 1 B. Swanson, The Ruler and the Ruled, N. Y. : wiley, 1964.

(3) Robert Presthus, Men at the Top, N. Y. : Oxford Univ. Press. 1964.

(4) D. Riesman, Nathan Glezer and Reuel Denny, The Lonely Crowd, N. Y. : Garden City, Doubleday Anchor Book. 1953.

(5) Ibid. p. 247.

كما قدمت Suzanne Keller في كتابها « Beyond the Ruling Class (١) نظرية تعددية لبناء القوة في المجتمع ، وتناولت في هذا الكتاب مجتمعات صناعية مثل الولايات المتحدة وقد وصفت «سوزان» هذه المجتمعات بظهور ما أطلقت عليه اسم « الصفوة الإستراتيجية Strategic Elites » المتعددة ، التي لم تضمنها الصفوات الإقتصادية والسياسية والعسكرية فحسب كما هي عند ميلز - ، وإنما ضمنتها - أي المجتمعات التي درستها - أيضا الصفوات الأخلاقية والصفوات الثقافية Intellectual Elites (٢) ، والصفوات العلمية ، حتى أنها صنفت في كتابها حوالى أحد عشر صفوة إستراتيجية .

هذا إلى جانب الدراسة التحليلية التي قام بها A. M. Rose عن بناء القوة في المجتمع الأمريكي (٣) ، متناولا فيها غالبية الدراسات التي أجريت في هذا الصدد ، فضلا عن تلك الدراسة التاريخية التحليلية التي قام بها N. Birnbaum والتي تتسم بشدة عموميتها . وقد أصدرها في كتاب له بعنوان «أزمة المجتمع الصناعي» تناول فيه التحولات في الصفوة السياسية ، إلى جانب كل بناءات الصفوة المترتبة على التصنيع (٤) في كل من بريطانيا وفرنسا وألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية .

(1) Suzanne Keller, Beyond the Ruling class : strategic in Modern society, N. Y. : Random House, 1963. pp. 108 — 109.

(٢) أنظر دراسة قيمة عن الصفوة الثقافية في :

John Heeren. "K. Mannheim and the Intellectual Elite." B. J. S. Vol XXII, No. 1. march. 1971, pp. 1 — 14.

(3) Arnold M. Rose. The power structure, N. Y. : Oxford Univ. Press. 1970.

(4) Norman Birnbaum, The Crisis of industrial society, N. Y. : Oxford Univ. Press, 1970. p. 41. seq.

وعلى أية حال فنجد أن نشرت أعمال كل من «هنتر» و «ميلز» و «دهل»
ظهرت أعمال عديدة في مجال دراسة بناء القوة في المجتمع ، وقد استفادت هذه
الدراسات مما قدمه هؤلاء الرواد .

ونحن لن تناول بالفحص كل هذه الأعمال ، لأن ذلك يتطلب مجهودا لا
يتسع له هذا المقام ، وإنما سوف نقصر جهدنا على إلقاء نظرة على نموذجين
محددتين لدراسة بناء القوة على المستوى المحلي وهما : دراسة «هنتر» التي أجراها
على مجتمع « Regional City » ، ك مثال على استخدام مدخل أو «منهاج
الشهرة» ودراسة «داهل» التي أجراها على مجتمع « New Haven » ك مثال على
إستخدام منهاج إتخاذ القرار .

أما على المستوى القومي فسوف نقصر جهدنا على إلقاء نظرة على الدراسة
التي قام بها «ميلز» لبناء القوة القومية في المجتمع الأمريكي ، ك مثال للمنهاج
الصفوي في دراسة بناء القوة ، ذلك إلى جانب إستعراض دراسة «ريسمان»
عن المجتمع الأمريكي أيضا ك مثال لإستخدام المنهاج التعددي في دراسة بناء
القوة . وبذلك نكون قد إستوفينا دراسة نماذج من كل المداخل التي ظهرت
في مجالات التطبيق الإمبريقي .

دراسة بناء القوة على المستوى المحلي

أعتقد أنه من المناسب أن نشير أولا إلى تلك الصعاب التي تواجه الباحثين
في هذا المجال — سواء على المستوى المحلي أو المستوى القومي — إذ أن الموضوع
محل البحث يتميز بأنه يمس أشد مسائل المجتمع أهمية وتعقيدا . فإختبار الفروض
فيما يتعلق ببناء القوة أو بوحدة الصفوة التي تكون على قمة مواقع القوة في
المجتمع يجابه بصعاب جمة . وتركز هذه الصعاب حول الناحية العملية فدراسة

قرارات على المستوى القومى - مثلاً - لها كثير من التفريعات ، ونحتاج إلى عمل واسع المدى ، فضلاً عن النفقات الباهظة التى تتكلفتها مثل هذه الدراسة ، بل إن الوصول إلى صانعى القرار على المستوى القومى أمر بالغ الصعوبة ، إن لم يكن محدوداً للغاية ، كما أن نشر نتائج ومصادر معلومات الباحث فى مثل هذه الأحوال غالباً ما يحال دونه إستناداً إلى الصالح القومى والسرية الرسمية . وهذا بدوره يؤدى إلى صعوبة أخرى ، وهى صعوبة تقييم ونقد تلك البحوث ، بل قد يتعدى الأمر ذلك إلى إتخاذ الباحث موقف الدفاع عن الأوضاع القائمة بقدر ما يتعرض عمله للرقابة .

وبالرغم من مثل تلك الصعاب ، فقد أحرز بعض البحوث منجزات لها أهميتها فى هذا المجال . وكانت دراسة بناء القوة فى المجتمعات المحلية هى البداية إن لم تكن الرائدة لمثل هذه الدراسات التى تلتها فى هذا المجال .

ولقد تركزت المناقشات بصدد هذا الموضوع حول منهاجين رئيسيين هما منهاج الشهرة ومنهاج إتخاذ القرار (أو ما يسمى بمدخل الموقع الرسمى) ويبحث هذا المنهاج عن القوة الرسمية الكامنة فى المجتمع المنظم إقتصادياً وسياسياً (١). وتلك هى المناهج التى إتبعها الباحثون فى أعمالهم . ومن ثم فقد تحول الجدل من

(١) أنظر حول هذا المنهاج :

Delbert Miller. quoted in conversation by Howard J. Ehrlich,
"Power and democracy : A critical Discussion " in William
V. D' Antonio and Howard J. Ehrlich (ed.). power and Democracy
in America (Notre Dame, Ind. : Univ. of Notre Dame Press. 1961).
P. 99. also Robert O. Schulze and Leonard U. Blumberg., " The
Determination of Local Power Elites., " A. J. S., 63 (Nov.
1957). p. 291.

الميدان الميثودولوجي إلى جدل حول طبيعة الأنساق السياسية الديمقراطية ،
وتحول طبيعة السياسة ذاتها .

وقبل أن نتناول مدخل الشهرة وإتخاذ القرار بالبحث ، يجب أن نشير إلى
أن تناولها أمر ضروري ، إذ أنها وإن كانا يتناولان مجتمعات محلية بالمعنى
الضيق ، فإنها ولاشك يساعدان الباحث على تفهم الصيغتين الأساسيتين في فهم
بناء القوة في المجتمع بوجه عام ، ونعني بهما الصيغة الصفوية والصيغة التعددية .

مدخل الشهرة

يقول N. W. polsby أن جميع من إستخدموا مدخل الشهرة من الباحثين
هم في الواقع مدينين بهذا المنهاج لعمل «هنتر» الرائد في هذا المجال (١) . وفي
الحقيقة إنه عندما يذكر منهاج «الشهرة» يقفز إلى الذهن مباشرة تلك الدراسة
التي قام بها «هنتر» في : Regional City الأمريكية . والتي نشرت — كما
سبق أن ذكرنا — في كتاب بعنوان : «بناء القوة في المجتمع» (٢) . ويقول
«هنتر» في مقدمة كتابه المذكور . «أنه إتضح له خلال بضع سنوات أن السياسة
التي تمس الأمور الحيوية في حياة المجتمع تبدو وكأنها تظهر فجأة وبلا مقدمات
وأن هناك بعض الأشياء تحدث لصالح قلة نسياً (٣) .

(1) Nelson W. Polsby. Community Power and Political Theory. New Haven : Yale Univ. Press 1963. P. 45 : Edward Keynes and David M. Ricci (eds.), Political power, community and Democracy, Chicago : Rand Mac Nally & Company, 1970 pp. 179 — 185.

(٢) أنظر :

F. Hunter. o.p cit.

(3) Ibid. p. 1.

وقد درس «هنتر» أنماط القوة في R. C. التي تتكون من نصف مليون نسمة ودار بحثه حول الإجابة عن سؤالين أساسيين هما : من هم رجال القوة ؟ وكيف يعملون من خلال إتصالهم ببعض ؟ وركز إهتمامه في مناقشة طبيعة ممارسة القوة في مجتمع محلي مختار ، متصل في الأساس بمجتمع أكبر منه .

وبتلخص الفرض الأساسي الذي أخذ به «هنتر» في : أن القوة وظيفة ضرورية في المجتمع ، وأن القوة تكون وظيفة ضرورية في المجتمع المحلي لأنها تنطوي على «إتخاذ القرار» وأيضاً تنطوي على وظيفة تنفيذ سياسات محدودة أو تكون—أى القوة—الحارس على تنفيذ ما يجب تنفيذه . فالحقوق والإمتيازات الإجتماعية التي تنطوي عليها وظائف القوة — من وجهة نظر هنتر — يجب أن يعهد بها إلى رجال معينين لإنجاز أهداف إجتماعية في أى مجتمع (١) .

ويتبلور منهاج «هنتر» في عدد من المراحل (٢) نستطيع إجمالها فيما يأتى :

تركزت المرحلة الأولى حول جمع قوائم بقيادة المجتمع في مدينة R. C. حصل عليها — أى على القوائم — من الغرفة التجارية ورابطة الناخبات ومحررى الصحف وبعض القادة المدنيين الآخرين (٣) . وقد إعتبر «هنتر» أن حياة المجتمع منظمة ولذلك فإن الأشخاص الذين يشغلون المناصب متصلون بشكل ما بعلاقات قوة Power Relations في المجتمع المحلي . وإنتهى «هنتر» إلى أربعة قوائم رتبها كما يأتى :

(1) Ibid. p. 2.

(2) Ibid. pp. 262 — 271; L. A. Cook. A Sociological Approach to Education, Third Edition. Bombay : Tata Mc Graw. Hill, pp. 108 — 121 ; also A. M. Rose. op. cit. p. 257 seq.

(3) Hunter. op. cit., p. 253.

أ — قائمة مدنية ب — قائمة حكومية ج — قائمة لرجال الأعمال
د — قائمة قادة مكان ، وكان عدد القادة في هذه القوائم ١٧٥ قائدا ، أخذوا
على أساس المناصب الرسمية التي يحتلونها في مجالات السياسة والأعمال في التنظيمات
المدنية ذات الحجم الكبير نسبيا ، فضلا عما اشتهروا به من قيادة في نظر هؤلاء
الذين حددوهم (١) .

أما المرحلة الثانية ، فهي قيام أربعة عشر قاضيا Judges — كل على
حدة — باختيار أسماء عشرة أشخاص يرى القاضى أنهم من ذوى النفوذ، على
أساس اختيار عشرة من كل قائمة وفقاً للأهمية وقدرتهم على قيادة الآخرين (٢) .
ثم إختيار عشرة تنظيمات يرون أنها تأتي في المرتبة الأولى من حيث النفوذ من
كل قائمة تحوى ٥٠ تنظيماً .

وقد اختزل القضاة عدد القادة من ١٧٥ إلى ٤٠ وتبين أن ثمة درجة
من الاتفاق بين هؤلاء القضاة على أوائل كل قائمة . وتتوقف القوة في هذه
المرحلة على «شهرة» القادة من وجهة نظر القضاة . وفي المرحلة التالية أجرى
«هنتر» مقابلات مع ٢٧ قائدا من الأربعين ، وطلب إليهم تحديد القادة العشر
الأول من الأربعين (٣) . ومن الملاحظ أنه كان هناك أيضاً قدراً من الاتفاق
بين إجابات الذين أجرى معهم «هنتر» المقابلات . وبينت إجابات مجموعة
مكثلية من الأسئلة ، أيا من القادة يستطيع أن يؤثر أو يدفع إلى إتخاذ القرار ،
بل وإنهم أكبر الرجال في المدينة . ولكي يكتشف «هنتر» درجة التماسك بين

(١) Ibid. pp. 264 — 265.

(٢) Ibid. p. 61.

(٣) Ibid., p. 62.

القادة ، سأل كل من الـ (٢٧) قائلاً عن مدى معرفته بالقادة الآخرين ، وعلمه إذا كان متصلاً بهم ، وعن عدد المرات التي إشتراك في لجان معهم .

ومن الملاحظات الهامة بصدد هذه الأسئلة ، أن إجلباتها قد كشفت عن شواهد تكل على تنظيم وتلمس العلاقات فيما بينهم ، وفي هذا تعزيز لما يربته «موسكا» من أن «القلة minority» أحسن تنظيمًا من الكثرة majority في مثل هذه الأحوال . فقد أقر رجال القمة بأنهم يعرفون بعضهم بعضاً جيداً بل إن جماعة مكونة من حوالي ١٢ قائلاً ذكروا أنهم أصدقاء ، ومغلوب وزملاء في لجان أكثر من بقية القادة الآخرون .

ولكن التفاعل والترابط بين القادة نقص وتقلص عند دراسة جماعة العاملين المدنيين والمهنيين التي تلي القيادة مباشرة . وفسر «هنتر» ذلك بإزجائه إلى وجود ثغرة واقعية بين شريحة القيادة وبين المديرين المهنيين . وإذا كان الحال كذلك بين شريحة القيادة وبين من يلوهم ، فما لاشك فيه أن التفاعل في مثل هذا المجتمع لابد وأن يكون أقل بين القادة وبين الجماهير .

والنتيجة التي إنتهى إليها «هنتر» في أبحاثه هي أن هناك جماعة محددة بوضوح (هي جماعة متخذي القرارات) تسيطر على الحياة في R.C. وكان نصف القادة من رجال الأعمال الذين ينتمى كل منهم للآخر كمديرين للأعمال المحلية المتضامنة . (١) ويستطيع أعضاء صفوة القوة المتفاعلين فيما بينهم أن يجندوا فئات القيادة الأدنى ، وهم الذين يعملون في اللجان الرسمية ، ويؤثرون كمنفذين عامين للسياسات (٢). ولا تتوقف قوة الصفوة أو صانعي القرارات

(1) Ibid. pp. 75 — 76.

(2) Ibid, p. 65.

على المستوى المحلي، بل تصل سيطرتهم إلى حكومة الولاية والدولة . أى أن كبار القادة يصوغون السياسة ، ويتركون أمر تنفيذها إلى الأشخاص الأدنى سواء كانوا مهنيين كالمحامين ، أو صغار رجال الأعمال .

وعلى هذا نستطيع القول أن R.C. كانت تحكمها صفوة قوة Power Elite متماسكة وواعية من رجال الأعمال . فالصفوة ترسم السياسة الرئيسية التي تتبعها المدينة فيما بعد ، على الرغم من أن أعضاء هذه الصفوة لا يتدخلون بالضرورة بشكل مكشوف في شئون المدينة ، فهم يضعون السياسة ويراقبون تنفيذها من وراء الكواليس بوساطة عيونهم المنتشرة في كل مجالات الحياة العامة للمدينة . كما أن السياسيين الذين يعملون في الهيئة التشريعية يكونون في العادة من رجال الأعمال الذين يخضعون أو يسلمون بالصفوة الإقتصادية Economic Elite فالنظام الإقتصادي يسيطر ، وهو كما يصوره «هنتر» يخول للمتخصصين فيه الإشراف على كل قطاعات رسم السياسة «إبتداء من علاقة سياسة المدينة بالسياسة القومية وحتى أدق المسائل المحلية للتنمية الحضرية — فمديرى الأعمال ومنفذها قادرين على التأثير في عمليات تشكيل الحكومة . ويعتبر رئيس أكبر الشركات الصناعية أحد الأعضاء الهامين في جماعة الصفوة ، فهو القوة الخفية فيما وراء حاكم الولاية ، بل في استطاعته أن يستدعى الحاكم إلى مكتبه الخاص من أجل المحادثات أو بعض المناقشات الهامة .

ومن ثم فرجال الأعمال يستخدمون الدولة والحكومة المحلية كأداة ملائمة لتنفيذ مطالبهم الخاصة ، نظرا لقدرة صفوة القوة على إملاء السياسات المؤثرة في المسائل التي تتضمن مصالحهم الإقتصادية .

وفي السنين الأخيرة — كما يذكر هنتر — بدأ العامل worker الذي كان

محروما من الاشتراك في إتخاذ القرارات السياسية ، في إتخاذ مكانة ، وهذا ما يتضح من وجود إثنين من قادة الإتحادات العمالية أعضاء في صفوة القوة (١) . وعلى وجه العموم لقد أضاف «مدخل الشهرة» بعدا جديدا في دراسة القوة فقد بين أن القوة يمكن أن تكون كامنة أو محتملة لإحداث «الضبط» أو كضبط في حد ذاتها ، هذا فضلا عن أن منهاج الشهرة حقق قوة المشهورين ، وهذا يميز ثلاثة من المتغيرات . فالقوة «كضبط» يمكن أن تتحدد بفحص عمليات إتخاذ القرار ، والقوة «كإحتمال» للضبط يمكن أن تحدد بإكتشاف وتعيين موقع الشخص في تدرجات رسمية مختلفة ، ويحدد «مشهورو القوة» بسؤال القضاة عن معتقدون إنه الأقوى . ولهذا فقد وجه غالبية باحثي الشهرة مثل Form, D' Anfonie إنتباههم إلى أهمية هذا التمييز (٢) .

مدخل إتخاذ القرار

إن المثال البارز لمدخل «إتخاذ القرار» decision - making approach (٣) نجده عند R. A. Dahl وعلى وجه الخصوص في بحثه عن : من يحكم ؟ والذي

(1) Ibid., p. 248 — seq.

(٢) أنظر في هذا الصدد :

W. V. D' Antonio and William H. Form, *Influentials in Two Border Cities* (Notre Dame, Ind. : Univ. of Notre Dame Press, 1965o. pp. 11 — 12; J. R. Lawrence, "In the footsteps of Community Power, "A. P. S. R. 55 (Dec. 1961) , pp. 819 — 820 ; H. J. Ehrlich . " The Reputational Approach to study of community Power, " A. S. R. 26 (6), (Dec. 1961), p 927. R. E. Wolfinger, "Reputation and Reality in the study of community Power." A. S. R. 25 (oct. 1960) , p. 636.

(٣) أنظر :

W. Edwards, "The Theory of decision making" . P. B. Vol. 51 (1954), No 4 pp. 380 — 417.

أصدره في كتاب بالعنوان ذاته (١) . وكان «داهل» يهدف إلى إختيار عدد من الفروض التي صاغها لإكتشاف «من يحكم؟» وكان طابع التفسير الصفوي الذي أنصب عليه إهتمام «داهل» يؤيد وجهة النظر القائلة بأن : القوة تركز في أيدي قلة بسبب وجود تفاوت في توزيع «مصادر النفوذ» في المجتمع .. فالقوة — عنده — يمتلكها أولئك الذين يستحوذون على أكبر قدر من الثروة ، وفوى أعلى مكانة إجتماعية Social Status ومن يكونون في مراكز الأعمال ذات الأهمية الفائقة .

ومن الملاحظات الجديرة بالإهتمام — منذ البداية — أن «داهل» يرى أن السليبيين يلعبون دورا صغيرا في إتخاذ القرارات بمقتضى هذه التفسيرات أي التي أوردها (٢) وإختبار هذه الآراء أو الفروض — من وجهة نظر داهل — يتطلب بحث بعض القرارات السياسية في مجتمع ما بالتفصيل ، على أساس أن تكون القرارات المختارة متنوعة في مضمونها ، حتى يتسنى التأكد من أن «جماعة واحدة» إتخذت قرارات في مجالات كثيرة من شئون المجتمع وليس في مجال واحد فقط .

ويجب أن يكشف بحث مجموعة من القرارات عن الكيفية التي يعمل بها مصطلحوا هذه القرارات ، كجماعة تعي كيانها ، فضلا عن طابع التماسك الذي يجمعها . كذلك يجب أن يكشف بحث مجموعة القرارات هذه عن مدى تجمع

(١) أنظر :

Robert A. Dahl, Who Covers ? op. cit.

(٢) يتفق «داهل» مع «هنتر» فيما إنتهى إليه الأخير من أن السياسيين ما هم إلا أدوات في أيدي من يمتلكون «القوة الفعلية» والذين يعملون من وراء الكواليس ، وبالتالي يصبح دور السياسيين ثانويا .

قوة متخذها ، وعن أن قوتهم السياسية تنبع من ثروتهم ومكانتهم . وقد أعطى «داهل» بعداً تاريخياً لبحثه — مما يعطى للبحث أصالة وعمقاً — وذلك من خلال محاولته عمل «مسح» لسياسة مجتمع New Haven ابتداء من القرن الثامن عشر وحتى العقد السادس من القرن الحالى ، سعياً لتبيان أن «بناء القوة» قد تغير كرد فعل للتغير فى المجتمع محل الدراسة ، والذي اعتبره «داهل» نموذجاً للمجتمعات المحلية الأمريكية فى توزيعها المتنوع للمصادر السياسية .

لقد قامت دراسة «داهل» على أساس إنتقاء ثلاثة مناطق محددة لأجراء البحث والتحليل الذى يكشف عن مدى النفوذ الإفتراضى ، ثم درس عدد من القرارات فى نطاق كل منطقة من مناطق البحث . وكانت القرارات متصلة بالتنمية الحضرية Urban Development والترشيحات السياسية ومنصبه العمدة . وفرق «داهل» بين ثلاثة أقسام من هؤلاء الذين قد يكونون سامة أو مبرزين إجتماعياً أو إقتصادياً . وذلك بقصد دراسة ما إذا كان كل قسم من هذه الأقسام قد شارك فى إتخاذ القرارات فى كل مجالات البحث . ذلك لأنه من علامات النفوذ والقوة عند «داهل» تعدد المرات التى يسيطر فيها شخص على سياسة هامة رغم المعارضة ، أو أن يكون الشخص قادراً على الإعتراض على سياسات الآخرين ، وقد يكون الشخص ذا قوة ونفوذ إذا استطاع أن يسير سياسة دون أن يلتقى معارضة (١) . ولكن الكثيرين لا يستطيعون ممارسة النفوذ الحقيقى أو الواقعى بوساطة رفض أو تقديم السياسات (٢) . فمن النادر أن يكون البارزين إجتماعياً هم فى الوقت ذاته البارزين إقتصادياً .

(1) R. A. Dahl, Who Governs ? p. 66.

(2) Ibid. PP. 64 — 66.

ومن خلال دراسة «داهل» لمدينة N.H. وجد أن أفراد الأسر العريقة بالمدينة يتجهون إلى المهن بأكثر مما يتجهون إلى الأعمال ، التي يشغل المناصب القيادية فيها أفراد من خارج المدينة أو من أصل إجتماعى أدنى . إلا أنه لاحظ ان البارزين إقتصاديا كانوا أكثر نشاطا ، بحيث كانت أنشطتهم موجهة إلى حد كبير نحو التنمية الحضرية ، وهى مجال البحث الوحيد الذى يؤثر فى مصالحهم ولم يكن يحتل أى من البارزين إقتصاديا منصبا يتصل بالتعليم العام وقلة منهم تشغل مناصب حزبية ، وذلك بسبب أن القلة منهم كانت تسكن N.H. نفسها حيث كانت الإقامة N.H. شرطا لشغل مثل هذه المناصب .

لقد كان القادة الإقتصاديون فى N.H. قد بدأوا بإمتيازات سياسية (١) ضخمة . فكانوا يمتلكون الثروة ، والمكانة والسلطة فى مجال العمل والمال ، فضلا عن مزايا الإتصال التى غالبا ما تتاح للأقليات ، هذا إلى جانب الشرعية التى تربط بالعمل نفسه business it self فى أمريكا دون الكثير من المجتمعات الأخرى (٢) .

وبالرغم من ذلك فإن «داهل» يرى أن هذه المصادر فى حد ذاتها تجعل قادة الأعمال مجرد صفوة ممكنة ، ولا تجعل منهم صفوة فعلية Actual Elite وذلك بسبب أنهم لم يستخدموا المصادر المتاحة لهم بفعالة ، وبسبب إنقسام البارزين إقتصاديا على أنفسهم حتى بالنسبة لمسائل التنمية الحضرية ، مما أدى

(١) أنظر دراسة عن قوة الأعمال والنفوذ فى :

M. D. Reagon, The Managed Economy, Oxford Univ., Press. 1963. pp. 99 — 120.

(2) R. A. Dahl, op. cit. pp. 75 — 76.

إلى أن يأخذ العمدة المنتخب المبادرة في مثل في هذه المسائل . ومن ثم فقد استنتج «داهل» أن نشاطهم كان وقفاً على واحد من مجالات البحث التي أختيرت وأدت ، قلة عددهم إلى أن يعتبر «داهل» أصواتهم غير ذات أهمية في أثناء الانتخابات .

إن الشواهد التي جمعها «داهل» بواسطة الملاحظين observers بأن بناء إتخاذ القرارات في N.H. يمكن وصفه على أنه شكل من أشكال التعددية . وقد يشابه هذا البناء . ذلك البناء الذي أسماه داهل « Polyarchy » ، حيث ينقسم السكان إلى عدد كبير من جماعات الأقلية التي قد تنغلق في بعض الأحيان وتتداخل في بعضها الآخر . وفي الشكل أو البناء «البوليأركي» تتساوى هذه الجماعات في العلم بالسياسات الممكنة ، وتتساوى أيضاً في المصادر السياسية للتأثير على النتائج ، كما أنها تتساوى في فرص المشاركة السياسية عن طريق تقديم مطالب يقوم الجميع بآدائها عندما تقتضي الظروف ذلك - إلا أننا لا نجد كل هذه الضروب من المساواة في مجتمع إمبيريتي (١) . إذ ليست هناك أنساق سياسية تتوزع فيها المصادر السياسية بالتساوى . فهناك بعض قطاعات في المجتمع تمتلك مصادراً ونفوذاً أكثر من القطاعات الأخرى . وتختلف تلك الطرق التي تتوزع بها هذه المصادر من مجتمع لآخر . فقد تكون الثروة هي المصدر السياسي الرئيسي في هذا البلد ، وقد يكون التعليم أو المكانة الاجتماعية في بلد آخر .

(1) R. A. Dahl. Modern Political Analysis, op. cit.
pp. 32 — 36.

وفي الوقت الذي يرى فيه الصفويون أن السيطرة على هذه المصادر تجميعية في جميع الأحوال فإن «داهل» يذكر أن ذلك لا يصدق على «البولياريكيات» وهذه من أهم النقاط التي يخرج بها «داهل» من دراسته لمجتمع N.H. .

والمجتمع «البولياريكي» يضم عدداً كبيراً من جماعات الأقلية المزودة بمصادر سياسية متنوعة وموزعة بينها دون تساو ، وتستخدم بدرجات متفاوتة من النشاط والكفاءة . ولكن لأعضاء المجتمع حقوقاً سياسية متساوية. وبالرغم من ذلك فإن عدداً صغيراً من كل جماعة هم ذووا النشاط في السياسة. والجماعة قد تختار قيادتها كما يحدث في النقابات . وقد تجيء هذه القيادة عن طريق عدم إهتمام السواد الأعظم (١) من الجماعة بالمشاركة في مؤازرة أهداف الجماعة ، وبالتالي فإن القرار يصبح في أيدي قلة - أي صفوة .

إلا أن «داهل» لا يستخدم مصطلح «صفوة» لوصف جماعة صنع القرار لأنه يفترض أن الجماعة التالية للقيادة ليست مغلقة بالنسبة لمن يأتي من خارجها ولأنها لا تمارس قوة الرفض Veto Power على أعضاء أقليتها . ويذكر «داهل» أن الكثيرين من قادة الأقلية - مثل قادة النقابات - يشغلون مراكز النفوذ لفترات طويلة . ويستبدل الآخرون بغيرهم في فترات متعددة . وهناك بعض ذوي النشاط البارزين في N.H. لم يتدخلوا في الشؤون العامة إلا عندما بدرت بادرة تؤثر فيهم مباشرة ، ولما نجحوا في هذا التدخل جذبتهم الحياة العامة وعملوا في اللجان بانتظام .

ولما كان «داهل» يدرس «بناء القوة» في مجتمع ديمقراطي - من وجهة

(١) يترب مفهوم عدم إهتمام السواد الأعظم هنا من تلك الحالة التي أطلق عليها Mills
اللامبالاة السياسية Political Apathy.

نظره — فإنه يذكر أن السياسيين يشكلون جماعة أقلية في «البوليأركي» تنقسم إلى طرفين متضادين يتنافسان على شغل المنصب العام الذي يمكن الوصول إليه عن طريق الحصول على أغلبية من الأصوات في الانتخابات . وقد ترتبط بعض الأقليات بإحدى الجماعات دون الأخرى وبالرغم من ذلك . فثمة عدد قد يقل أو يكثر من هذه الأقليات يكون مستعدا لتحويل ولائه كرد فعل للسياسات التي ترسمها جماعة القوة Power Group . ولذلك لا يستطيع القادة السياسيون تجاهل مطالب إحدى الأقليات القوية خشية إتخاذها موقفا مضادا . ومن ثم يخرج « داهل » بأن الهدف النهائي لكل الأطراف السياسية هو بناء مجموعة من السياسات التي ترضى أكبر عدد ممكن من الأقليات . ويرى أن هذا أقرب مثل للإتفاق Consensus ..

ومن النتائج الهامة التي توصل إليها « داهل » أن الأغلبية الساحقة من الجماهير لا تشترك في السياسة إلا بالقدر القليل . غير أنه لا يعترف بأن هذه الكثرة جمع لا تأثير له ولا فعالية في ظل النظرية الصفوية Elitist Theory ويرى أن تأثير الجماهير يكون بشكل غير مباشر ، وذلك عن طريق القوة الانتخابية التي يمكن أن تستخدمها الجماهير ، مما يؤدي إلى أن يقوم القادة بتعديل سياساتهم بأخرى أكثر قبولا عند الجماهير . وبالرغم من ذلك فإن « داهل » لم يكشف عن الكيفية التي يتم إتفاق قوى النفوذ على أساسها وقد وضع عدة فروض عن الكيفية التي تتكامل بها السياسات وأوضح أن في مدينة N.H. عدة نماذج لهذا التكامل (١) . إلا أنه يبدو أن هناك بعض النماذج

(1) R. A. Dahl., Who Governs ? p. 184 seq.

تريد الهوة بين القادة والمقودين ، وبالرغم من اعتقاده بأن هذه النماذج جميعاً تنطوي على المهارة في المساومة بأكثر مما تنطوي على قوة الاعتراض أو قوة الرفض الواعية التي تتسم بها الصفوة . ومن ثم فإن «داهل» يفضل ، النظرية التعددية عن القوة في المجتمع . وهي التي تحدد عدداً من القوى المتنافسة ، أو جماعات المصلحة المتغيرة باستمرار في التكوين والتجمع وفقاً لتغير شئون أو مسائل المجتمع (١) .

دراسة بناء القوة على المستوى القوي

كانت دراسة بناء القوة على المستوى المحلي مرشداً لنفس الدراسة على المستوى القوي . فالمستوى القوي يدعو إلى الحيرة والتردد ، حيث نجد التنظيمات الكبرى ، والأعمال والشركات والمزارع والروابط التجارية والإتحادات العمالية وروابط المستهلكين وجماعات المصالح الخاصة فضلاً عن مشروعات الدولة ، فلكل يحاول جاهداً أن يستخدم ويستحوذ على أكبر قدر من القوة ، سواء بواسطة التأثير على الرأي العام ، أو كسب الأنصار ، وذلك للمشاركة وإقتسام السياسة القومية .

ومن ثم فإنه وسط هذا الجلو المعقد والصراع المستمر يصبح من الصعوبة بمكان رسم أو حتى إجتلاء الخطوط الرئيسية لبناء القوة القوي وبرغم تلات المحاولات التي بذلت لتحليل بناء القوة في الولايات المتحدة — ريسمان وميلز وهنتر — فإن النتائج كانت متباينة ومختلفة . ولكي نتبين هذا الاختلاف ،

(1) R. A. Dahl. " A critique of the Ruling Elite Model, "

A. P. S. R Vol. 52. (June 1958), pp. 463 — 469; and you can see the same article in A Pizzorno (ed.), Political Sociology, Harmandsworth : Penguin Books, 1971, pp. 126 — 135.

سوف نلقى نظرة على وجهتي نظر مختلفين ، الأولى تتخذ من نظرية «صفوية القوة» مدخلا لها ويمثلها م. رايت ميلز — والثانية تتخذ من النظرية التعددية مدخلا لها ويمثلها دافيد ريسان .

أولا : المدخل الصفوى

لنى كتاب ميلز الذى نشره عام ١٩٥٦ م عن «صفوة القوة» (١) فى المجتمع الأمريكى رواجاً كبيراً وتأيداً لدى المثقفين الراديكاليين على وجه الخصوص فقد كان واضحاً وواقعياً فى عرضه لوجهة نظره عن «صفوة القوة» ولذلك فإن تحليله لبناء القوة القومية — بالرغم من تعقده — يدل على نفاذ البصيرة . إذ أن تحليله لا يعتبر مجرد عرض وتفسير لبناء القوة القومية فحسب ، وإنما يغدو بمثابة الإتهام ، فضلا عن هجومه الشديد على مقدرة صفوة القوة ، فى ممارسة مسئولياتها الخفية . لقد ذكر «ميلز» أن هناك قوة قومية رئيسية داخل المجتمع الأمريكى ، تكمن فى الميادين الإقتصادية ، والسياسية والعسكرية ، وتبرز عند قمة هذه الميادين صفوة من الرجال تسيطر عليها وتشغل المواقع الرئيسية النظامية فيها .

ويوجه «ميلز» إتهامه الرئيسى إلى صفوة القوة ، حيث يبدو ذلك من عنوان كتابه الذى أسماه «صفوة القوة» على هيئة هرم تتكون قمته من التنفيذيين ذوى المناصب العليا ، والمسؤولين العسكريين ومديرى الشركات الكبرى ، ويلى ذلك المستويات الوسطى للقوة ، التى تتمثل فى جماعات النفوذ المختلفة والمتعددة التوازن ، الذى يبدو على حد قوله : فى دهاالز الكونجرس .

(١) أنظر :

ويأتى فى قاعدة الهرم - هرم القوة عند ميلز - المجتمع الجماهيرى Mass Socity الذى لا قوة له ، حيث يكون غير منظم فى العادة ومفكك ويضبط دائما من أعلى .

ويرى «ميلز» أن بناء القوة فى المجتمع الأمريكى قد سار خلال أربعة عهود العهد الأول بدأ على وجه التقريب من قيام الجمهورية حتى عصر Jackson . والعهد الثانى بدأ منذ إنهيار القيادة الفيدرالية ، تقريبا ، وحتى الحرب الأهلية . وبدأ العهد الثالث بعد الحرب الأهلية وحتى الـ New Deal (١) وهذا هو العصر الذهبى للطبقة الحاكمة - على حد تعبير ميلز - وأخذ العهد الرابع شكله النهائى عام ١٩٣٠ حيث بدأ فى وسط ونهاية حكم Roosevelt كنسق للقوة على هيئة توازن لجماعات النفوذ وكتل المصلحة Interest Blocs (٢) . ووفقاً لهذا التقسيم الذى إرتآه «ميلز» فهو ينظر إلى بناء القوة فى العهد الأول على أنه كان هناك حياة إجتماعية ونظم إقتصادية ومؤسسة عسكرية ، ونظام سياسى ، كل هذه كانت متزامنة ، وقد لعب كبار السياسيين أدوارا هامة فى الإقتصاد مع عائلاتهم ، وكان هؤلاء من بين ذوى السمعة الطيبة الذين أقاموا المجتمع المحلى Local community (٣) .

أما فى العهد الثانى ، أصبحت القوة أكثر إنتشارا وتشتتا وكان من غير المتيسر تحديد جماعة حاكمة بعينها ، وأصبحت القوة متعددة عند جماعات للقمة

(١) فى عام ١٩٣٢ وضع Roosevelt برنامجا للإصلاح الاجتماعى والاقتصادى سمي بهذا الاسم .

(2) Ibid., p. 273.

(3) Ibid. p. 270.

Top Croups (١) أما العهد الثالث فيرى ميلز أن عهد Mckinley كان بمثابة الركيزة الأساسية لجانب واحد من سيادة القوة الاقتصادية . فقدت تركزت القوة في هذا العهد بصورة كبيرة ، ولكن ليس كما حدث في عهد سيطرة دوائره النظم الاقتصادية العليا . وتميز العهد الرابع بوجود توازن للجماعات النفوذ وكتل المصلحة .

ومنذ عام ١٩٤٠ رأى (ميلز) أن الحرب العالمية الثانية وآثارها المدمرة ، تعد علامة على قيام عصر جديد في علاقات القوة الأمريكية . فمع الحرب ظهرت جماعة قوة جديدة تكونت من المديرين والعسكريين في شبه إتحاد . ومن خلال تنظيم الأمة لتلك الحرب ، ونتيجة لإقرار حالة الحرب ، إختبرت وشكلت أنماط معينة من الرجال ، ظهرت بينهم التوترات حيث كانت الظروف مواتية من خلال التطورات النظامية والسيكلوجية ، أدت بدورها إلى سيطرة من يسميهم بـ (صفوة القوة) .

ومن خلال إستعراض «ميلز» لعملية بناء القوة ، نراه يعتقد أن «صفوة القوة» تضع كل السياسات العامة والهامة ، وفي مجال السياسة الخارجية على وجه الخصوص وتزداد المناورة بالنسبة لأشكال عملية القوة فلا يبدو الأمر على أنه طموح أو بحث عن شكل مفصل في مباراة القوة . فالسرية تشكل مبدأ أساسيا — عند ميلز — فيما وراء الكواليس ، وتكون دائما تحت توجيه ورعاية جماعة واحدة ، تتخذ من «الطبقة الوسطى» الآداة الرئيسية والهامة للمناورة السياسية في المجتمع الأمريكي . (٢)

(1) Ibid. p. 270.

(2) Ibid. pp. 315 — 316.

ويتناول «ميلز» الأسس التي يقوم عليها بناء القوة ، فهو يذكر أن القوة تتجه لأن تأخذ نمطا وفقاً لبناء المصالح في المجتمع . فالقوة متناسقة بين هؤلاء الذين تتقارب مصالحهم — فصفوة القوة — عند ميلز — تعكس توحد وتطابق المصالح بين المؤسسات النظامية الصاعدة . فهي تقوم على كثير من الارتباطات المتبادلة في الشئون والمصالح المترامنة ، والنظم السياسية والخدمات العسكرية (١) . ولا تقوم «صفوة القوة» على تزامن المصالح بين النظم الرئيسية ، وإنما تقوم أيضاً على التشابه السيكلوجي Psychological similarity والتمازج الاجتماعي Social Intermingling ، لدوائر صفوة القوة العليا (٢) . هذا فضلاً عن التعارف والتعليم والقيم والمصالح المادية . وهذا بدوره يؤدي إلى سهولة الاتصال ؛ خاصة عندما يعرف كثير من هؤلاء كل منهم الآخر ، أو على الأقل يعرف كثيراً من الناس بصفة عامة ، ومن ثم فإنهم يتقاسمون طريق الحياة ، وبالتالي يمتلكون الإرادة والفرصة لإستكمال خطوط فعلهم كممثلين للنظم . وفي بعض الأحيان يكون هناك تنسيق واضح ، كما يبدو خلال الحرب بل قد يتعدى الأمر أكثر من هذا بالنسبة لأسس القوة عند قمة البناء (٣) .

أما عند المستويات الوسطى والدنيا للقوة ، فيؤكد «ميلز» فقدان الإستقلال والإفتقار إلى تحديد الهدف المتفق عليه بين هؤلاء الذين يشغلون مواقع إجتماعية متشابهة بل إنه يذكر أن الشعب مكون من أفراد مبعثرين ومشتتين وخاضعين وكثيراً — إن لم يكن دائماً — ما يكونون عاجزين عن خلق أية وسائل مؤثرة

(1) Ibid. p. 19.

(2) Ibid. p. 19.

(3) Ibid. pp. 19 — 20.

للإتصال والفعل السياسى (١). والنفور أو اللامبالاة الساسية Political apathy تعد - عند ميلز - سمة للشريحة الإجتماعية الدنيا وترجع هذه اللامبالاة إلى نقص أو إفتقار الفرد إلى المعنى السياسى Political Meaning ، والفشل فى الإيمان بالمصالح الشخصية المصاغة على هيئة مصطلحات سياسية ، ومن ثم فإن ما يحدث فى السياسة لا يبدو مرتبطا بالاضطرابات الشخصية . وعلى هذا فإن «ميلز» يربط النفور أو اللامبالاة السياسية بعملية تركيز القوة .

لقد إختار «ميلز» فى دراسته عدد من حالات الرؤساء ومديرى أعمال الشركات الكبرى فى الولايات المتحدة الذين يحتلون غالبية المواقع الرئيسية فى الحكومة ، وبالتالى ، فإنه قد رجع إلى الأعمال أو المؤسسات الكبرى (٢). وتشير سهولة تبادل الأدوار - عند ميلز - إلى درجة تماسك الصفوة بالإضافة إلى درجة التبادل الكبرى أو الاتصال النظامى الذى يزيد من وحدة الصفوة (٣). وبالرغم من أن هذه الوحدة هى فى المقام الأول نتاج للبناء النظامى institutional structure والطبيعية التراكمية للقوة ، فهى واضحة فى تلك الارتباطات الصفوية التى تؤدى إلى تقاسم أسلوب الحياة ومفهوم الوحدة فضلا عن أن الوعى والشعور يزيد التماسك ويميل هذا الأسلوب فى الحياة إلى الاستمرار . ذلك نتيجة لأن الصفوة فى الولايات المتحدة ، مع أنها لا تتكون من عدد قليل من العائلات الكبرى ، إلا أنها بالرغم من ذلك تجدد من الطبقات الموسرة (٤)

(1) Ibid. p. 302 seq.

(٢) أنظر تدرج القوة فى الأعمال الكبرى : R. A. Brady, Business. as a system of power, Columbia Univ. Press. 1943 pp. 294 — 320.

(3) R. Aron. " Social Structure and the Ruling Class" op. cit. No. 1. pp. 1 — 16.

(4) C. W. Mills, op. cit. pp. 15 — 19,.

ومن ثم فالقوة في المجتمع الأمريكي الحديث — من وجهة نظر ميلز — لا تنتسب إلى أية طبقة أو طبقات أو أشخاص ، وإنما تنتسب إلى «نظم Institutions» فصفوة القوة تتكون من هؤلاء الآمرون في معظم التدرجات والتنظيمات في المجتمع الحديث (١) ، فيلزم يؤكد على أنه داخل النظم السائدة في المجتمع الأمريكي الحديث تكون وسائل ممارسة القوة أكثر تركيزاً وضيقاً داخل قلة من الأيدي ، منها خلال أي وقت في التاريخ الماضي ، وينظر — ميلز — إلى مثل هذه القوة على أنها قادرة على صنع التاريخ (٢) .

ومن القضايا الهامة التي يركز عليها «ميلز» في تحليله قوله بأن القلب الداخلي inner core للصفوة قادر على تقرير الأدوار التي سوف يلعبها الآخرون في المجتمع ، سواء أكانت هذه الأدوار تنفيذية أو عسكرية أو إقتصادية (٣) . وتركز فعالية القرارات السياسية للحكومة الأمريكية في القيمة النهائية . وإختار «ميلز» قبلة «هيروشيما» والحرب الكورية كنمطين يوضحان التركيز الضخم لوسائل إتخاذ القرارات في أيدي قلة «قليلة» من هؤلاء الذين بأيديهم مقاليد المناصب العليا النظامية . وما تأكيدات علماء السياسة الأمريكيين بأن قيم الحرية و«الديمقراطية» تعاني في الولايات المتحدة من وجود كثرة التنافس بين الصفوات من أجل التأييد الشعبي — في صورتها الفاضحة والجلية — إلا دليلاً على إستمرار الأسطورة الليبرالية . فهي ليست دليلاً على توزيع أو إنتشار قوة الصفوة ، إنما هي دليل على تركيز القوة في يد الصفوة قليلة العدد .

(١) Ibid. pp. 277 — 280.

(٢) Ibid. p. 4.

(٣) يمكن الوقوف على تأثير العمليات الحكومية على الحياة الاقتصادية في الولايات المتحدة عند :

Marshall Dimock, Business and Government

N. Y. : Henry Holt, 1949 ; Robert E. Lane, The Regulation of Businessmen, New Haven : Yale Univ, Press 1954.

ومن هذا نستطيع أن نصوغ أربعة نتائج للدراسة بناء القوة القومية — عند ميلز — في المجتمع الأمريكي . فلما كان الهدف الأساسي عند «ميلز» هو اكتشاف رد الفعل لبناء القوة على مصالح جماعات أو طبقات معينة في المجتمع الأمريكي فهو يؤكد أن ترتيبات القوة القائمة تعزز مصالح النظم الرئيسية التي يؤلف قادتها صفوة القوة (١) .

وتكمن النتيجة الثانية في تأكيد «ميلز» على أن تركيز القوة في دائرة صغيرة فضلا عن استخدام المناورة manipulation كأسلوب مفضل للقوة القائمة يؤدي إلى إنحطاط السياسة ، إن لم يكن سقوطها في المناقشات العامة . وذلك بسبب عجز الناس عن فهم المسائل السياسية وربطها بالمصالح الشخصية .

أما النتيجة الثالثة ، فهي التي ترتبط برد فعل بناء القوة على نوعية علاقات القوة ذاتها . وهنا يرى «ميلز» أن تركيز القوة قد اتخذ مكانا لم يتغير ؛ بل يتطابق في أسس شرعية القوة ، الذي يفترض كمن القوة في الشعب وفي ممثليهم المختارين أو المنتخبين ، بينما مكن التمرور في الواقع في أيدي هؤلاء البيروقراطيين (٢) . وتدور النتيجة الرابعة حول رد فعل بناء القوة على القيادة الديمقراطية ، وقد وصل «ميلز» إلى أن القوة في أمريكا قد وصلت إلى درجة من التركيز والنمو تشبه تلك التي توجد في النسق السوفيتي للقوة (٣) .

(١) أنظر :

Mills, op. cit. p. 276 seq.

(2) Ibid. pp. 316 — 317.

(٣) أنظر استعراض وافي عن كيفية ظهور ونمو السوفيات ، وملاحظتها المميزة وقيام السوفييت الأعلى في روسيا :

V. M. Chkhikvadze, and others, The Soviet Form of popular Government, Moscow ; progress publishers, 1972.

وأخيراً نستطيع أن نوجز ما وصل إليه «ميلز» في دراسته التاريخية لبناء القوة في المجتمع الأمريكي خلال مراحلها الأربع التي حددها كما يأتي :

تتمثل مستويات بناء القوة في ثلاث مستويات على رأسها صنف قوة متحدة ويلبها جماعات مصلحة متعددة ومتوازنة ؛ ثم المستوى الثالث والأخير وهو يتكون من جماهير غير منظمة ليس لديها قوة تمارسها على الصنف . ولقد أكد «ميلز» تزايد تركيز القوة في المجتمع الأمريكي ، حيث تقوم جماعة واحدة بتقرير كل السياسات مستخدمة المناورة بهؤلاء الذين في القاعدة (الجماهير) بوساطة من بيدهم القوة ، وعلى هذا فالنتائج التي وصل إليها «ميلز» تدور حول تعزيز مصالح الشركات والقوى المسلحة وهؤلاء الذين يمثلون الفرع التنفيذي للحكومة . هذا إلى جانب إنبهار السياسة كموضوع للمناقشة العامة ؛ وإنبهار مسئولية القوة وإستجابتها وفقدان الديمقراطية .

ثانياً : المدخل التعددي

إن الفكرة الهامة في مجال النظرية التعددية Pluralist Theory نجدها عند «دافيد ريسمان» الذي طبقها في دراسته عن بناء القوة القومية في المجتمع الأمريكي والتي نشرها - وآخرون - في كتاب بعنوان The Lonely Crowd (١) والذي أكد فيه أن هناك توازناً بين جماعات الاعتراض Veto Groups ، حيث يكون كل من هذه الجماعات قادر على منع أى من الجماعات الأخرى من تهديد مصالحها .

ولقد وصف بعض الكتاب «ريسمان» بأنه «تعددياً» رومانتيكياً ذلك بسبب

(1) David Riesman, Nathan Glezer. and Reuel Denny, The Lonely Crowd, N. Y. : Garden City, Doubleday Book, 1953.

رفضه رؤية ذلك التفاوت في بناء القوة في المجتمع الأمريكي . فضلا عن عدم تبلور مفاهيمه وعدم وضوح موضع القوة لديه .

وإذا كان «ميلز» قد رسم هرم القوة الأمريكي من ثلاث مستويات فإن «ريسمان» يرسم ، هذا الهرم من مستويين فقط ، فهو يزيل قمة هرم «ميلز» ويبقى على المستوى الثاني والقاعدة ؛ فهو لم ير «صفوة القوة» عند قمة القوة ، وهذا يجعل من مفهومه عن القوة في أمريكا عكس مفهوم «ميلز» . فمستوى هرم «ريسمان» الأعلى يشتمل على «جماعات الاعتراض» ، بالإضافة إلى التنوع والتوازن في جماعات المصلحة interest groups ، ومن ثم فإن كل جماعة تسعى لحماية سلطاتها المشروعة بتجميع أفعال الجماعات الأخرى التي تبدو كتهديد لتلك السلطة . ولا توجد — عند ريسمان — جماعة حاكمة عليا ، بل إن بناء القوة غير متبلور ويبدو في التفاعل بين جماعات المصلحة . ويتكون المستوى الأدنى للهرم من الجماهير أو الجموع الأكثر أو الأقل تنظيما ، التي ترتبط بجماعات المصلحة في مناوراتها ضد التهديد أو التعدي على حقوقها المشروعة أو ما تدعيه كل منها كحق مشروع .

ومما يسترعى الانتباه أن «ريسمان» قد إتفق مع «ميلز» على أن بناء القوة في المجتمع الأمريكي قد سار خلال أربعة عهود — وهي تلك التي ذكرناها عند ميلز في العهد الأول يعتقد «ريسمان» أن أمريكا حكمت خلال هذا العهد — من قيام الجمهورية حتى عهد جاكسون — بجماعة حاكمة واضحة ومحدودة ، تكونت من الطبقة العليا لمالكي الأرض والقيادة المالية والتجارية (١) . أما في

(1) Ibid. p. 239.

العهد الثاني — منذ إنهيار القيادة الفيدرالية وحتى الحرب الأهلية — فقد لاحظ «ريسمان» أن الفلاحين والحرفيين أصبحوا مؤثرين وذوى فعالية ، وتحركوا مع «جاكسون» بإيجابية أكثر (١) . وبدأ العهد الثالث — من وجهة نظر ريسمان بعد الحرب الأهلية وإمتد حتى إدارة «ماكنلى Mckinley» — وإتفق «ريسمان» مع «ميلز» على أن عهد «ماكنلى» كان الركيزة التى أدت إلى قيام سيادة القوة الإقتصادية *Economic power* . وأما العهد الرابع والذي أكتمل فى عام ١٩٣٠ فقد كان علامة على سيطرة جماعات الإعتراض — التى تمثل جوهر فكرة ريسمان فى بحثه . وكان الحكم خلال هذه الفترة — عند ريسمان — يقوم على التحالف بين جماعات الاعتراض أكثر منه على جماعة قوة واحدة متحدة . ويبدو الاختلاف واضحاً بين «ميلز» و «ريسمان» عند تصورهما لبناء القوة فى نهاية فترة دراستيهما — وقت الدراسة — فى الوقت الذى يرى فيه «ميلز» ، وجود «صفوة القوة» متحدة مكونة من الصفوات الإقتصادية والعسكرية ، والسياسية (٢) ، يرى «ريسمان» عكس هذا الرأى ، حيث يوجد تشتت للقوة بين تعدد المصالح المنظمة . وبالرغم من أن «ريسمان» يرى هذا ، إلا أنه لا ينكر أن ثمة جماعات تظل تملك من القوة أكثر من الجماعات الأخرى وكذلك الأفراد . وبالرغم من إصراره على هذا الرأى فهو يذكر أيضاً أن قادة المجال القومى ليسوا منظمين ، ولا يكونون جماعات خاصة بهم (٣) . وأن ذلك على شىء فلإنما يدل على سداجة تصورات «ريسمان» وعجزها عن سبر وإدراك واقع تعقيدات مسرح «القوة» القومى (٤) .

(1) Ibid. p. 240.

(2) A. M. Rose, op. cit. p. 10.

(3) D. Ri sman, op. cit., p. 247.

(4) K. B. Mayer and walter Buckley. class and Society, N. Y. : Rondon House, 1969, p. 123.

ويذكر «ريسمان» أنه في السنين الأخيرة قد طرأ تغيير في شكل القوة في أمريكا ، حيث قام تدرج واحد مع الطبقة الحاكمة ، التي إستبدلت عندقمتها بعدد من جماعات الإعتراض الذين تتوزع القوة فيما بينهم . وأنت الطبيعة المتغيرة لأروقة المجالس بفتح هام بالنسبة للاختلاف بين المسرح السياسي الأمريكي الحالي ، وذلك الذي كان في عهد «ماكنلي» . فأن طبقة رجال الأعمال الحاكمة تستطيع أن تقرر بسهولة مصالحها وأين تستقر ، وماذا يعمل محاموها ومديروها ومشروعوها للمحافظة على مصالحها . ونحن نستبدل بالقيادة سلسلة من الجماعات كل منها يكافح من أجل الوصول النهائي للقوة لإيقاف ما يمكن تصوره على أنه معاد لمصالحها (١) .

ومن ناحية عملية بناء القوة ، يرى «ريسمان» أن غالبية الجماعات لا تشترك في كل المسائل ، وإنما يرى أن كل جماعة تشترك بصفة أساسية في المسائل التي تهتم مصالحها المحورية . وهذا يؤدي به — أي ريسمان — إلى القول بأن هناك بناءات كثيرة للقوة كما أن هناك وجوها متباينة ومتميزة للسياسة (٢) .

وعلى الرغم من إتفاق «ريسمان» مع «ميلز» على إزدياد «المنافسة» في مباراة القوة ، إلا أن ريسمان لا يؤكد كثيراً على المنافسة تحت مظهر السرية. وتحدث المنافسة عند — ريسمان — نتيجة لأن كل جماعة تحاول أن تخفي أهتمامها بالقوة لكي لا تعادى الجماعات الأخرى . هذا وتميل علاقات القوة لأن تأخذ شكل المنافسة الإحتكارية monopolistic competition (٣) ، ومن ثم فإن لعبة القوة تتخذ مكانا فيما وراء الكواليس ، وهي مضبوطة بالشكل أو البناء

(1) Riesman, pp. 246 — 247.

(2) Ibid. p. 256.

(3) Ibid. p. 247.

الذى تحتمه محاولات التسوية بين جماعات كثيرة . وفى الوقت الذى يؤكد فيه «ميلز» على أن الطبقة المتوسطة ما هى إلا أداة للمناورة ، فإن «ريسمان» يرى أنهم — الطبقة المتوسطة — تعطى إنتباها أكثر للسياسة ومشكلاتها العامة، ولم تعد الطبقة المتوسطة على هذه الدرجة من الأهمية بالنسبة للمناورة (١) .

وتقوم أسس بناء القوة — عند ريسمان — على أساس غير متبلور يعكس تباين المصالح بين الجماعات المنظمة الرئيسية . إذ أن بناء القوة «لجماعات الإعتراض» تقوم على المصالح المتباينة للأحزاب السياسية وجماعات الأعمال والتنظيمات العمالية ، وكتل الفلاحين وعدد لا يحصى من الجماعات المنظمة الأخرى (٢) . وتكمن القوة عادة وبمقياس كبير فى العلاقات والمواقف ، والتوقعات المتبادلة بين الناس (٣) . ثم يؤكد «ريسمان» على أن تباين المصلحة يكمن فى نموذج القوة فى أمريكا ، حيث يسود الشعور بالضعف والإعتماد على القمة ، بالإضافة إلى أنه عند قاعدة بناء القوة : إذا ما شعر رجال الأعمال بالضعف والحاجة إلى الإعتماد ، فهم يصبحون أكثر إعتمادا أو ضعفا وليس هناك مصادر مادية يمكن أن تنسب اليهم (٤) . فعدم تبلور القوة فى أمريكا إنما يرجع فى جزء كبير منه إلى إنتشار مشاعر الضعف وعدم الإستقلال . وبإختصار فإن «ريسمان» يرى أن الشعب — فى أمريكا — على كل مستويات البناء الإجتماعى يميل إلى الشعور بالضعف .

(1) Ibid. pp. 229 — 231.

(2) Ibid. p. 247.

(3) Ibid. p. 253.

(4) Ibid. p. 253.

ويضع «ريسمان» النفور أو اللامبالاة كأساس هام لعدم تبلور علاقات القوة في المجتمع الأمريكي ، وبالتالي فإنه يخلص من دراسته إلى أنه ليس هناك جماعة أو طبقة منفصلة عن الآخرين نتيجة لإتخاذها القرارات المتعلقة بالمسائل العامة (١) . وبالنسبة للسياسة فهو يرى أن رد الفعل لبناء القوة قد أدى إلى انحطاط السياسة في مفهوم الكثيرين من الناس . ولا يرجع ذلك إلى صعود جماعات الإعتراض ، بل بسبب زيادة التعقيد وعزل السياسة . وهذا يؤدي إلى قيام مصلحة سياسية تحجب وتثير مشاعر الضعف حتى عندما تكون المصلحة الذاتية واضحة .

وتدور النتيجة الثالثة — عند ريسمان — حول رد فعل بناء القوة على نوعية علاقات القوة ذاتها داخل المجتمع الأمريكي ، فيرى أن هناك تناقضا متزايدا بين وقائع القوة وصورها ، إلا أنه يرى أن القوة أكثر إنتشاراً مما هو يعتقد بصفة عامة (٢) . على هذا فإن «ريسمان» يعتقد أن «القوة» في أمريكا تبدو على أنها متقلبة وموقعية situational ، وتقوم بمحاولات للتركيز ، وذلك من خلال ميلها إلى الإنتشار بين جماعات تحاول كل منها المحافظة على مصالحها أكثر من محاولتها تقديم سياسات عامة . وإذا كانت السياسة تنهار في الوقت نفسه كميدان لا يراعى فيه الواجب بقدر ما تراعى المصلحة الذاتية ، وذلك يؤدي إلى إضعاف شديد للقيادة وبالتالي يؤدي هذا الغموض وعدم التبلور إلى إنعدام تنمية وتطور القيادة . ومن ثم فعندما تشمل المسألة البلد ككل ، فلا يحتمل وجود قيادة جماعية أو فردية تكون ذات فعالية ، لأن الموقف الدفاعي لجماعات الإعتراض لن يتزحزح ، وجماعات الإعتراض — عند ريسمان —

(1) Ibid. p. 257.

(2) Ibid. pp. 257 — 258.

تكون جماعات دفاعية وليست كجماعات قيادة (١) . ولم يذكر «ريسمان» أن سقوط القيادة أو إنهيارها يهدد الديمقراطية في أمريكا مباشرة في المدى القصير على الأقل . لأن تشتت القوة بين جماعات الإعراض المتنوعة والمتوازنة ، يعمل على حماية النظم الديمقراطية حتى إذا حال ذلك دون قيام القيادة المؤثرة أو الفعالة .

ومن هذا فنحن لا نجد — عند ريسمان — «صفوة قوة» مسيطرة أو ضابطة وإنما نجد جماعات مصلحة متعددة ومختلفة ومتوازنة ، وبالرغم من عدم تنظيم الجماهير أو الجموع ، إلا أنه قد يكون لها بعض الأثر على جماعات المصلحة ويسير التغير الذي يطرأ على القوة في اتجاه يؤدي من وجهة نظره — أي ريسمان — إلى زيادة تشتتها ، فضلا عن سيادة التنافس الإحتكاري بين الجماعات المنظمة بصفة عامة .

وتتوقف أسس وقواعد القوة على تنوع وإختلاف المصالح بين الجماعات الرئيسية المنظمة ، ولا تمتلك «القوة» بوساطة جماعة واحدة أو طبقة منفصلة عن الآخرين .

ومن خلال الإستعراض السابق لبعض الدراسات الإمبريقية في ميدان بناء القوة في المجتمع يمكننا تقسيم المناهج (٢) التي أتبعنا في دراسات بناء القوة إلى أربعة أقسام :

(1) Ibid. p. 248.

(٢) أنظر معالجات لا بأس بها في وصف وتحليل مناهج دراسة بناء القوة في المجتمع :

R. Dahl, Modern Political Analysis, op. cit. pp. 50 — 3 ;

Peter H. Rossi, " Community Decision Making" Administrative science Quarterly, 1 (Mar. 1957), P. 425; Linton Freeman,

et al., " Locating Leaders, " pp. 791 — 8. and Sethard Fisher,

" Community — power studies : A critiquec , " S. R. 29 (4)

(winter 1962) . pp. 449 — 466.

- (أ) مناهج تعتمد على «المواقف النظامية» كما لاحظنا عند «رايت ميلز» .
- (ب) مناهج تعتمد على «الشهرة» ورائدها «فلويد هنتر» .
- (ج) مناهج تعتمد على «إتخاذ القرار» وتمثلت في أبحاث روبرت داهل .
- (د) مناهج تعتمد على الشهرة وإتخاذ القرار والدمج بينهما ، كما بدا في أعمال كل من «آجر» و «برسزوس» .

مناقشة وتحليل

وإذا ما حاولنا مناقشة هذه المناهج . نجد أن الكثير من النقد قد وجه إلى منهاج «هنتر» الذى إستخدمه فى دراسة بناء القوة فى R.C. — ذلك بالرغم من قول هؤلاء النقاد بأن الشك غير وارد بالضرورة فى النتائج التى خلص إليها «هنتر» من دراساته . ويتركز النقد الذى وجه إلى «هنتر» حول مجال القرارات التى قام بدراستها ، وبمركز القضاة Judges الذين قدموا قوائم القادة الذين كانوا من وجهة نظر القضاة مشهورين Reputed . فيقول أتباع المدخل المضاد — مدخل إتخاذ القرار — أن «هنتر» فشل فى أن يميز المجالات التى يمارس قادة المجتمع العديدون القوة فيها . فالأسئلة الأصلية التى وضعت للقضاة طلبت منهم أن يحددوا الأشخاص الذين كانوا قادة للقمة ، أو صانعى القرار فى المجتمع ، ولم يطلب من القضاة أن يحددوا المجالات التى يمارس كل من هؤلاء القادة القوة فيها ، ولا الحدود التى قد تحدد نفوذ كل منهم ، أو ما إذا كان القوى منهم فى مجال له نفس القوة فى مجالات أخرى أم لا . فالأقوال التى ترجع القوة إلى شخص ما ، قد لا تنطوى إلا على القليل من المعنى ، إن هى لم تحدد مجال هذه القوة . وقد مضى «هنتر» فى دراسة عمليات إتخاذ قرار بعينها

ووصف دور الصفوة فيها ، وقلما لوحظ في هذه الحالات أن «هنتر» قد درس المسائل التي ذكرت الصفوة نفسها أنها مهمة بها (١) .

وإذا ما نظرنا إلى هذا الإجراء — عند هنتر — نلاحظ أنه بغير نتيجة ، فهو يهتم بقياس دور الصفوة في مسائل سبق للصفوة أن أقرت بأن لها دور فيها . وكان لهذه المسائل دور لا يستهان به في التأثير على مصالح العمل . ولكن في المسائل غير الإقتصادية أتضح أن القادة غير متفقيين ، بل وغير راغبين أوقادرين على القيادة فيها (٢) . وبذلك يمكن أن تكون هناك مجموعة من القادة أكثر نفوذا خارج نطاق المسائل المتعلقة بالأعمال ، ولا يساعد المنهاج على إكتشافهم لأنهم «يمارسون القوة من وراء الستار وبالتالي لا يمكن الحصول على صورة دقيقة وواضحة عن بناء القوة (٣)» .

وعلى الرغم من أن نتائج الدراسات الإمبريقية لبناء القوة تعكس بناءات واقعية للقوة في المجتمعات التي درست ، إلا أن هناك بعض الشك في أن النتائج المتحصل عليها قد تكون إنعكاس لمنهج معينة في الدراسة ، وربما أيضا قد ترجع تلك النتائج إلى التوجيه النظري للباحثين . ولقد ظهرت المناقشات الهامة في أعقاب استخدام المنهاجين الرئيسيين في دراسة بناء القوة في المجتمع المحلي — منهاج الشهرة عند هنتر — ومنهاج إتخاذ القرار عند داهل — حيث تركز الدراسة على مسائل بعينها في المجتمع المحلي .

ولقد وجه لمنهاج الشهرة نقد قاسى — كما سبق أن ذكرنا — من بعض علماء السياسة الذين شكوا في إستمرار بقاء القوة الهرمية في معظم المجتمعات ،

(1) F. Hunter, Community Power Structure, p. 222.

(2) Ibid. p. 217.

(3) R. M. Rose. op. cit. p. 264.

وفضلوا بدلا منه «النظرية التعددية» عن قوة المجتمع ، وهي التي تحدد عددا من القوى المتنافسة ، أو جماعات المصلحة المتغيرة باستمرار في التكوين والتكتل كموضوعات أساسية في تغير المجتمع (١) . ولقد ناقش هذا النقد منهاج الشهرة لأنه يعد قائمة بهؤلاء المشهورين بسبب القوة ، ولكنه لا يبين كيف يمارس هؤلاء نفوذهم في المسائل الهامة . وإعتماد منهاج الشهرة على إختيار القضاة عند البدء ، يؤدي إلى استمرار الانتقاد الموجه إليه على الدوام ، وهو أنه بالإمكان أن تقوم مجموعة أخرى من القضاة بإستخدام منهاج مخالف تماماً وبالتالي يأتون بقيادات أخرى ومن ثم نستطيع القول أنه قد ترتبط النتائج بالمنهاج المستخدم . فالقضاة ذوى النشاط السياسى قد يحددون القادة الذين يلعبون دورهم من وراء الستار أكثر مما يحددون القادة الذين يشغلون مناصب قيادية عامة أو رسمية . إلا أن بعض الباحثين الآخرين يرون أن إختلاف مجموعات القضاة لا يؤثر على الإختيار إلا قليلا (٢) . ولكن هذا لا يعنى القول بأن أى من طريقتى تحديد القادة خاطيء بالضرورة . وإنما يعطى ذلك مؤشرا على الفروق القوية التي قد ترتب على أختيار منهاج البحث .

إن بعض الباحثين يدعون أن منهاج «هنتر» في التقليل المستمر لعدد القادة خلال مراحل «المقابلة Interviewing» قد يؤدي إلى أن يغمر المنهاج بنفسه . فقد بدأ «هنتر» بقائمة مؤقتة للمرشحين ثم طلب من أربعة عشر قاضيا أن يختاروا أكثر القادة نفوذا من القائمة الأصلية التي كانت تضم (١٧٥) قائدا

(1) R. A. Dahl, " Acritique of the Ruling Elite Modle, " A. P. S. R., Vol. 52 (Jnne 1958). pp. 463 — 469.

(٢) أنظر :

A M. Rose, op. cit. pp. 255 — 259 ; Robert O. Schulze and Leonard U. Blumberg, " The Determination of Local Power Elite " ; A. J. S. Vol. 63 (Nov. 1959) , p. 291.

ثم مضى في بحثه إلى الأربعين الأول في القائمة التي إختزلها القضية رغم أنه لا يبدو كما لاحظ «نلسون بولسباي» ، أن هناك وصفا للكيفية التي توصل بها إلى الرقم أربعين (١) . وفي مرحلة «المقابلة» سأل «هنتر» (٢٧) من هؤلاء فقط . وقد وضعت التقديرات على أساس هذه المقابلات للسبعة والعشرين قائدا . ومن ثم فإنه بالإستطاعة أن نسأل هنا أيضا ، ولماذا أجريت المقابلات مع هؤلاء السبعة وعشرين فقط وبالذات ، وما هي معايير الإختيار ؟

وكما هي الحال في البحث الذي أجراه «هنتر» فإن القرارات كانت في نظر الذين أشتركوا في بحث «روبرت داهل» في N.H. بالغة الأهمية . وقد تثير هذه النظرة الإنتقاد أيضا ، فقد يقال أن البحث سوف يتناول السياسات التي لا يعتبرها القادة ذات أهمية على الرغم من أنها قد تكون هامة في نظر غالبية المجتمع .

ولقد وصل «داهل» إلى أن البارزين إقتصاديا كانوا أكثر نشاطا من غيرهم وكانت أنشطتهم موجهة إلى حد كبير نحو التنمية الحضرية ، وهي مجال البحث الوحيد الذي يؤثر في مصالحهم . ولم يكن أى من البارزين إقتصاديا يمثل منصبا يتصل بالتعليم العام Public Education ، وكانت قلة منهم تشغل منصبا حزبيا ويرجع ذلك — كما سبق أن ذكرنا — إلى أن القلة منهم هي التي كانت تسكن N.H. نفسها وكان ذلك شرطاً لشغل مثل هذه المناصب . وقد توحي هذه الحقيقة بأن إختيار مجالى البحث هذين لإختبار «الفرض الصفوى Elitist Hypothesis» كان غير موفق .

(1) Nelson W. Polsby, Community Power and Political Theory, New Haven : Yale Univ. Press, 1963, p. 47 seq.

ومن ثم فقد حاولت بعض الدراسات إدماج منهاجى الشهرة واتخاذ القرار فى دراسة بناء القوة فى مجتمعات محلية أصغر بحيث ظهرت محاولات فى السنين الأخيرة تجمع بين المنهاجين فى الدراسة ، لإعطائنا صورة أكثر شمولاً للقوة المؤثر على القرارات فى المجتمع . وقدم «روبرت آجر ، وآخرين دراسة مقارنة عن «الحاكين والمحكومين» ، (١) فى ولايتين غرب الولايات المتحدة وولايتين فى جنوبها ، هذا بالإضافة إلى الدراسة التى أجراها «روبرت برنزوس» عن «رجال القمة» وهى دراسة لمجتمعين صغيرين فى ولاية نيويورك (٢) .

وكان الهدف الرئيسى لكل من «آجر وبرنزوس» فى دراستهما هو دراسة تصور المواطنين لما يعتقدون أنه بناء القوة المؤثرة فى مدى وطبيعة مشاركتهم السياسية . والتفتا - آجر وبرنزوس - بأهمية فائقة إلى مدى إنفتاح بناء القوة لأى مواطن يبذل جهداً فى سبيل المشاركة ، وإذا كان من بيدهم القوة مهتمين بمشكلات المجتمع التى قدتهم هذا المواطن أم لا ، خاصة وأن بناء القوة يشكل عاملاً هاماً تأخذه أى صفوة سياسية فى الاعتبار عند تقييم أو قياس نفوذها . وهنا يجب الإشارة إلى أن التقييم المشترك لكل من الصفوة والجاهل عامل يجب أن يضعه أى باحث فى الاعتبار - خاصة عند استخلاص نتائج دراسته للصفوة . هذا العامل الذى يرى كثير من النقاد أن منهاج إتخاذ القرار قد تجاهله ، فهو يركز على الدور الذى يلعبه الأفراد ومجموعات القادة فى القرارات النوعية ، ولا يقيم الإطار الأيديولوجى الذى يتخذ فى نطاقه القرار .

(١) Robert Agger, D, Goldrich and B, Swanson, The Rulers and the Ruled, N. Y. Wiley, 1964.

(٢) Robert Presthus, Men at the Top. N. Y. : Oxford Univ. Press, 1964, and A. M. Rose, op. cit,

ومن النقاط الرئيسية والهامة التي خرج بها «آجر» من دراسته — التي نعتقد أنه أتفق فيها مع ميلز — أن المجتمعات تختلف من حيث بناء القوة ، الذي يميل في بعض المجتمعات إلى التعددية وفي البعض الآخر إلى الصفوية (١) . ونضيف بل قد يختلف بناء القوة في مجتمع واحد من مرحلة إلى أخرى ، ففي بعض المراحل قد يكون بناء القوة صفويا ، وفي مراحل أخرى يكون البناء تعدديا مع ميلنا إلى القول بأن أي مجتمع تعددي ينتهي بناء القوة فيه في أي زمان وأي مكان إلى صفوة على القمة .

وعلى أية حال فإن النتائج التي وصل إليها «آجر» سواء إستخدمنا منهاج الشهرة أو منهاج إتخاذ القرار ، يؤيدان بالضرورة ، إذا ما طبقنا أيا منها — على حدة — إلى نتائج صفوية أو تعددية على التوالي ، غير أنه — فيما يبدو — إذا ما إستخدمناهما معاً فأنهما يشكلان نوعا من الميثودولوجيا قادر على إعطاء نتائج متباينة تؤدي في النهاية إلى تربيع الصفوة على القمة .

وإذا ما عدنا إلى «برسزوس» لإلقاء نظرة على النتائج التي توصل إليها ، نجد أنه إنتهى إلى نفس النتائج — تقريبا — بتطبيقه لكلا المنهاجين في دراسته عن «رجال القمة» . إلا أن إستخدامه للمنهاجين كان على أساس أن يراجع أحدهما الآخر ، على الرغم من ميله لمنهاج إتخاذ القرار على أساس أنه أكثر موضوعية ، ولكنه إكتشف أن «منهاج الشهر» يكشف لنا عن إتجاهات لا يتأتى لمنهاج إتخاذ القرار أن يغطيها .

ولعل من النقاط الهامة التي أبرزها «برسزوس» ، هي أن منهاج إتخاذ القرار يؤكد على أهمية من يشغلون مراكز القوة Power Centers الرسمية

(1) R. Rose, op. cit. p. 297.

وخاصة القادة السياسيين . وقد يظهر في بعض الحالات ، أنه ليس كل ذوى المصادر - مصادر القوة - يمارسون القوة في حين أن كل الذين تضمثهم قوائم الشهرة يمارسون القوة . وقد لا يجد أمثال هؤلاء الناس وقتا ، أو قد لا يكون لهم مصلحة - كما ذكر داهل - في المشاركة ، أو ربما يكونوا ممن تستهويهم حلبة الصراع السياسى ، كما إكتشف ذلك «داهل وبرمزوس» بمحض المصادفة بالنسبة للعديد من القادة الإقتصاديين .

وفى بعض الحالات قد لا تبين دراسة القرارات الفعلية أهمية أناس من ذوى النفوذ ، ومن ثم لابد من إلقاء نظرة على ما وراء القرارات الرسمية ، حيث إكتشف برمزوس رجالا ذوى نفوذ ضخم ، صادر من ثروتهم ، ومن مناصبهم الرسمية فى مؤسسات كبرى كالبنوك ، أو من هيبتهم الإجتماعية ، وبالرغم من ذلك لم يشاركوا فى إلتخاذ قرار واحد ، ويظهر نفوذهم فى العديد من المجالات . وفى بعض الحالات إعترف البعض من متخذى القرارات بأنهم إستشاروا «فردا معينا أو آخر» قبل أن يقترحوا مشروعات لقرارات بعينها . وأمثال هؤلاء الناس - الذين يستشارون - يفشل منهاج إلتخاذ القرار فى أن يصل إليهم ، بينما يكشف لنا منهاج الشهرة عنهم (١) ومثل هذا النفوذ يعد عاملا هاما فى التأثير على مجريات الأمور فى المجتمع .

ومن هذا نلاحظ أن الربط بين المنهاجين يمكن من تحديد المرتجلتين الهامتين لإلتخاذ القرار وهما : المرحلة العامة والمرحلة الخاصة ، دون الوقوع فى الخطأ الذى أشار إليه «داهل» فى مناسبات عديدة ، وهو إفتراض وجود زمرة من الناس لا يمكن إكتشافها وراء كل مجموعة من القرارات . إلا أن «برمزوس»

(١) أنظر :

وعظم فلك أشار إلى وجود تفاوت كبير بين هؤلاء الذين نصل إليهم عن طريق
محتاج إتخاذ القرار وأولئك الذين يتعرف عليهم باستخدام منهاج الشهرة . إذ
أن منهاج الشهرة يميل إلى إعتبار هؤلاء الذين تتيح لهم مصادرهم قوة كامنة من
ذوى القوة الفعلية . وقد يميل بعض الناس لجماعة معينة فيضفون عليها قوة أكبر
 مما هو متاح لها بالفعل . ولهذا فيستخدم المنهاجين معا قد يوصل إلى طرق
عديدة يمكن بوساطتها ممارسة النفوذ .

هذا وقد بين كل من «آجر» و«برسزوس» أن الصفوية تصاحب «الإغتراب
السياسي Political alienation» أو علم الفعالية السياسية ، أو الحالة
التي سملها «ميلز» باللامبالاة السياسية ، التي تنتهي دائماً بالانسحاب من الميدان
العام . وقد أرتأى — آجر وبرسزوس — أن هذا «الإغتراب» يرتبط بصفة عامة
بمكتنة الطبقات الدنيا وذوى التعليم المحدود . وإذا ما ساد هذا الإحساس
بالإغتراب السياسي لدى الجماهير يصبح المجال متاحاً لتعزيز البناء الصفوي في
المجتمع ، دون إمكانية الرد بأن هذا البناء مرضى عنه من قبل الجماهير بالنسبة
للقيادة . وبعد قوع بناء القوة من مجتمع لآخر من المسائل الهامة التي إتفق عليها
كل من «آجر» و«برسزوس» وأختلفا فيها مع «هنتز» و«داهل» اللذين قالوا
بأن السيادة المطلقة أما أن تكون للصفوية ، وأما أن تكون للتعددية .

هذا ولقد قدمت دراسات بناء القوة في المجتمعات المحلية نموذجاً للسيطرة
والقنوات المدنية والسياسية التي تمارس بأساليب وطرق غير رسمية ، وتكون
هذه السيطرة في الغالب من وراء الكواليس ، كما يزعم أصحاب هذه الدراسات (١)
بوساطة صفوة تحتل الكثير من المواقع الاقتصادية ، إذ أن الصورة على المستوى

(1) R. Rose. op. cit. P. 264.

القوى تظهر أكثر تعقيداً أو غير منظمة بدقة كما تبدو على المستوى المحلى ، فالمستوى القومى - على حد قول «باكلى» - يدعو إلى الحيرة ، حيث نجدقات من الأعمال الكبرى والشركات والروابط التجارية ، فضلاً عن مشروعات الدولة ، والكل يحاول فى جهود مستمرة التأثير على رأى العام ليقتسم وليشارك فى السياسة القومية . وفى موقف كهذا يصعب إدراك أو رسم الخطوط الرئيسية لبناء القوة القومى (١) .

ويذكر المحللون أن القوة تحلل دائماً وفقاً لتوزيعها بين وحدات الأنساق المستقلة ، ويكون للقوة - فى العادة - بناء واحد متدرج ، أى الوحدات الأعلى فى التدرج قوة على الوحدات الأدنى فى البناء - أى أن ثمة إتجاه واحد للقوة . وهذا الإتجاه يتجلى فى نظرية «ميلز» عن صفوة القوة . فهو يرى أن هناك قوة قومية رئيسية داخل المجتمع الأمريكى ، تكمن فى الميادين الإقتصادية والسياسية والعسكرية ، وتبرز عند قمة هذه الميادين صفوة من الناس تسيطر عليها وتشغل المواقع النظامية فى هذه الميادين . ولكن «ريسمان» يرفض الأخذ بهذا الإتجاه الوحيد لبناء القوة ويقول : «إن حتمية من يملك قوة أكبر تقوم مرة أخرى فى وقتنا ، قول لا مبرر له ، بل إننا لسنا راضين أو مقتنعين بالإجابات التى جاءت على لسان ماركس وموسكا وميشلز وباريتو وفيلين وبرنهام» (٢) . ويبدو أن تصور القوة فى أمريكا المعاصرة - عند ريسمان - إنما يصدر من تيار مناقشات القوة التى تقوم أساساً على البحث عن الطبقة الحاكمة (٣) .

(1) Meyer and Buckley, op. cit. pp. 118 — 119.

(2) Riesman The Lonely Crowd. p. 255.

(3) Ibid. p. 260.

وبالرغم من ذلك فإن «ريسمان» لم ينس تماما وجود صفوة قوة في المجتمع الأمريكي المعاصر ، فقد أعلن مؤكدا الحاجة لأن نضع في الحسبان صورا أخرى للقوة أكثر من عدم تساوى توزيعها ، حيث يقوم التنافس الإحتكارى لجماعات الإعتراض بدور هام في إعاقه محاولات الفرد لمدأو توسيع مجال قوته.

ومن ناحية أخرى ، يرى «ميلز» أن الذين يشغلون مواقع إتخاذ القرار في الميادين النظامية الرسمية الحاسمة ، قد يتضمنون هؤلاء الذين يحتلون مواقع قمة الطبقة الإجتماعية ، وهؤلاء في العادة يعرف بعضهم البعض ، ويرى كل منهم الآخر إجتماعيا وفي العمل وهكذا ، وعند إتخاذ القرارات يأخذ كل منهم الآخر في إعتباره (١) ويتبع هذه الصفوة التى تعد المدخل لكل القرارات ، — مستوى متوسط لمن بيدهم القوة ، وبين من أسماهم بالسياسيين المحترفين وعند القاعدة هناك المجتمع الجماهيرى المكون من المحردين من القوة. وتحافظ الصفوة على هدوء الجماهير بالتملق والإطراء ، والخدع ، وتفسد قوتهم بإهمالهم حيث لا تحسب الصفوة لهم أى حساب عند إتخاذ القرارات . وقد أتهم «ميلز» الصفوة التى تستخدم القوة بأنها أعلى فسادا أو فجورا higher immorality وهم الذين تعد مواقفهم العامة بناء أساسيا للمجتمع الجماهيرى الذى وصلت إليه أمريكا القرن الحالى . فحتى القوانين والقيم القديمة ليست أكبر من سيطرة الصفوة بل أن إنتشار إستخدام الوسائل الملائمة لأحراز النجاح ، قد أدى إلى إنتشار الفجور والانحراف فى القيادة العليا — ووترجيت — وهذا بدوره أدى إلى إفتقار ممارسة القوة للمسئولية .

وإذا كان «ميلز» يرى هذا ، فإن «ريسمان» على العكس منه . فهو يعطى

(1) Mills, Power Elite. p. 11.

أهمية كبرى لإكراه من يتخذون القرارات . ويدلل على ذلك بوجود العدد الكبير من الجماعات المنظمة التي يكافح كل منها للوصول إلى القوة في النهاية ليوقف ما يعتقد أنه ضار بمصالحه (١) . والإعتبار الهام — عند ريسمان — في النظر إلى الإجبار الناتج عن القوة هو وجود مراكز متعددة للقوة . حيث هناك الكثير من جماعات لا تتبادل الإجبار فقط ، بل إنهم يعتمدون على التأييد الشعبي وعلى هذا يستجيبون للمطالب الشعبية . وثمة حالات يمكن ملاحظتها بسهولة عن الإجبار المنظم بين جماعات القوة في المجتمع الأمريكي وما العمل المنظم إلا واحد من أنواع كثيرة «للقوة المتوازنة Balanced Power» في مجال السوق الحرة (٢) . وفي المجال السياسي هناك نظام الحزبين القوي والذي يتميز بإتجاه وظيفي مستقر إلى حد ما . هذا فضلا عن المعارضة بين كتل المصلحة في الدولة والمشرعين ، والتنافس بين أعضاء الحكومة التنفيذيين ، والخدمات العسكرية وما إلى ذلك .

ولكن «ميلز» يضع هذه الجماعات المتصارعة ضمن المستويات الوسطى للقوة . وما الأحزاب السياسية وجماعات المصلحة سواء داخل أو خارج الحكم إلا روابط هامة في بناء القوة . إلا أن بعض المعلقين على «ميلز» يرون أنه إتخذ

(١) Riesman. op. cit. p. 247.

(٢) أشار ماكس فيبر إلى أن تسوية الفوارق المجتمعية societal differences كانت

أحد الشروط الرئيسية والهامة في ظهور الاسواق الحرة أنظر :

Gerth and Mills, From max weber. op. cit p. 215. see

also Ivar E. Berg, Jr. and David Rogers, " Former Blue

Collerites in small Bnsiness " in Arther B. shostak and

William Gomberg. Blue Collar World. studies of the American Worker, (Englewood cliffs, N. J prentice. Hall. 1964).

pp. 550 — 556. Max weber. The Religion of chaina. trans.

and ed. by H. H. Certh (N. Y. : Free Press. 1951).

PP. 84 — 107.

هذا الموقف خاصة بالنسبة لميدان السياسة الخارجية ، الذى يتخذ فيه قلة من الرجال أهم القرارات فى نهاية الأمر .

وعلى أية حال نستطيع القول أن التقدم الرئيسى والهام فى دراسة بناء القوة هو المتبقي عن مفهوم القوة الرسمى ، والذى من خلاله يملك متخذوا القرارات السلطة التى تحول لهم ذلك ، ويفترض أنهم يملكون الوسائل الفعالة لممارسة القوة . ولهذا لا نستطيع أن نقرر أو نفترض أن هؤلاء الذين ليس لديهم سلطة يمكنهم تقرير السياسة العامة . هذا فضلا عن أن تحديد المصادر المؤثرة للقوة يتطلب — تحليلا للكيفية التى يخضع بها متخذوا القرارات أنفسهم لأنواع بعينها من الإكبار الذى تعد أهم مصادره مقاومة الصفوات والجاهير .

لقد فشل «ميلز» من وجهة نظر بعض النقاد (١) ، فى وضع مناقشته موضع الاختبار الفاصل ذو الهدف أو المعنى : وهو لم يختبر نموذج القرارات ليبين أن السياسة الخارجية لا تصنع بوساطة قلة من الرجال ، ولكنها تصنع من أجل مصالحهم الخاصة .

وعلى ما يبدو أن «ميلز» يرى أنه نظراً لأن قلة من الرجال تشغل المواقع الرئيسية لإتخاذ القرارات ، فهم يكونون أحرارا فى تقدير أفضل الطرق بالنسبة

(١) يمكن الاطلاع على بعض هذه الانتقادات التى وجهت إلى ميلز عن دراسته لصفوة القوة فى :

C. A. Anderson and H. L. Gracey in the Kentucky Law Journal, Vol. 46. No 2 (winter 1958), pp. 301 — 317 ; Daniel Bell. " The power elite Reconsidered, " A. J. S. 64 (Nov. 9. 1959), pp. 238 — 250 ; Robert A. Dahl., A critique of the Power Elite Model. op. cit. pp. 463 — 469, and T. parsons " The Distribution of power in American Society., " world politics. 10 (1957). pp. 123 — 143.

لمصالحهم . إلا أن درجة إستقلال متخذى القرار لا تنبثق عن عدد متخذى القرار ولكن عن حجم قراراتهم .

وثمة نقد آخر — تزعّم الليبراليون — يتهم «ميلز» بتقديم صورة مشوهة عن القوة في أمريكا عندما فشل أيضا في تبيان الضغوط الواقعة على هؤلاء الذين في المواقع العليا ، وقالوا أن «ريسمان» قدم صورة أساسية للقوة في أمريكا ، دون الالتفات إلى تمايز القوة بين الجماعات المختلفة في المجتمع . فيرى — أى ريسمان — أن المستقبل سيكون في أيدي رجال الأعمال والحرفيين الصغار الذين يسيطرون في الكونجرس والرجال العسكريين الذين يتحكمون في الدفاع وفي السياسة الخارجية جزئيا ، وكبار مديري الأعمال ومحاميهم .. حتى متجى الألبان وزارعى القطن ومن إليهم (١) .

ومن ذلك إن «ريسمان» يطلب منا أن نعصور أنه ليس ثمة تمايز في القوة ، وإنما فروق في المجالات التي تمارس الجماعات الضبط أو السيطرة في نطاقها . وعلى الرغم من مبالغة «ريسمان» في المدى الذي عنده يكون للمصالح المنظمة قوى متساوية ، إلا أنه في الوقت نفسه يضع مشكلة هامة نحاهما «ميلز» جانبا . ففضلا عن تأكيد «ريسمان» على مشكلة المجتمع التعددى ، التي تتمثل في خطر التفتت بين الكثير من الجماعات المتنافسة ، بحيث لا تظهر القيادة للعامة ذات الفعلية .. وهذا عكس ما يرتأيه «من أن التنظيم السياسية الأمريكية قد مرت بعملية واسعة من المركزية والبيروقراطية» .

ومهما كانت أوجه الخلاف بين «ميلز» و «ريسمان» في تناولها لبناء القوة

في المجتمع الأمريكي ، إلا أنهما يلتقيان في نقطة أساسية — من وجهة نظرنا — وهي : تأكيدهما على فقدان «الفعل السياسي» المؤثر على كل المستويات في النظام السياسي ، وخاصة فيما بين الجماهير . ومن ثم فهما يتفقان على وجود تدهور في «المشاركة السياسية» الفعالة ، أو على الأقل فشل من جانب المشاركة السياسية في أن ترقى إلى مستوى الأحداث والقرارات المعاصرة . وحتى الآن ثمة إعتقاد بأن هذا الفشل لم يستعوض في العمل السياسي الفعال عند المركز : فجاءات الاعتراض عند «ريسمان» ليست قادرة على أن تحدد وتحقق آمال المجتمع العامة ، كما أن «صفوة القوة» عند «ميلز» لا تستطيع هي الأخرى أن تكون الأداة السياسية الفعالة . فكلاهما يؤكد — كما سبق أن ذكرنا — عدم كفاية النظم السياسية ، بما في ذلك الرأي العام ، والقيادة الحزبية والكونجرس وذلك لإنزلاق القوة في اتجاهات مختلفة . ومن ثم فهما — ميلز وريسمان — غير متحمسين لقدرة النسق السياسي الأمريكي ، على إعطاء — القيادة المسئولة ، وخاصة في الشؤون الدولية .

والحقيقة الهامة بالنسبة لكل من «ريسمان» و«ميلز» هي ميلهما إلى الاستجابة السلبية للقوة. ولا يبدو أن لديها رغبة في مجابهة فكرة «النسق السياسي» وبالتالي أطراف القوة فيه. ومن ثم فإن ريسمان من وجهة نظرنا يمثل الإرتياب الليبرالي في القوة عندما ينتهي إلى القول بأنه : تحقق من أن الرجال الذين يتنافسون أساسا من أجل الثروة ، أقل ضررا من هؤلاء — الذين يتنافسون من أجل القوة . وهذا القول يؤدي إلى خروج «ريسمان» عن حدود الموضوع فالتائج السلبية للقوة — قد توجد بكل تأكيد مع النتائج الإيجابية . وبالرغم من تعرف «ريسمان» — أحيانا — على حاجة الناس إلى طلب القوة وإستخدامها

إذا كان عليهم كأفراد وعلى المجتمع ككل أن يتطور بأقصى كفاءة ممكنة إلا أن مدخل «ريسمان» يظل بالرغم من ذلك غاية في الفردية والسلبية . ويظل «ميلز» من ناحية أخرى أكثر تطرفاً في هذه المسألة ، إذ أنه لا يشغل نفسه بالسؤال عما يتطلبه المجتمع في مجال القوة واستخدامها . وإنما ينشغل بدلاً من ذلك ، بحجم مصادر القوة والنزاع المدمر ، القائم بوساطة الدوائر العليا للنظم الرئيسية . فهو يفسر القوة — على عكس ريسمان — بلغة القهر والصراع بين المصالح الخاصة والمجتمعات تتطلب مصادر للقوة يمكن أن تستخدم أو تستبدل من أجل أهداف عامة . وهذا مطلب للحكم ، والحكم عادة — يملك القوة ولا يشغل «ميلز» نفسه بأطراف القوة ، ولا بالشروط التي يجب أن تتوافر للحصول عليها . ولم يهتم بصياغة «مفهوم» عن أسس النظام السياسي ، أو تحريات الحكم السياسية ، كما أنه لم يقدم شيئاً يمكن أن يحول دون «صفوة القوة» وإتخاذ موقف تسلطي كامل . وبالرغم من ذلك فلا نستطيع أن ننكر أنه أعطى منظوراً واقعياً كشف فيه صفوة القوة في المجتمع الأمريكي .

لقد طرح كل من «ريسمان» و «ميلز» فكرتين من الأهمية بمكان عن «اللاأخلاقية العليا» و «الفساد الداخلي» . ومن المعروف أن القرارات المحورية تتخذ على المستوى القومي ، وهذا يعطى مصاعب بالنسبة للحفاظ على ما يسمى بالضبط الديمقراطي . وإذا ما تيسر للدارس أن يفهم أن ثمة عوامل ذاتية خاصة وعامة ، تضغط بشكل متزايد على صانعي القرار أو متخذيهِ ، فإنه سوف يصل إلى أن هناك صعوبات جوهرية في الحفاظ على القيادة الفعالة والقوية . ومن ثم فإنه يتساوى كلا النظامين ، الديمقراطي والاستبدادي

فهو وجود الحكم القوى، ففي الأول لا يكون — أى نظام — قادرا على ضبط توزيع القوة — إذا كان ثمة توزيع للقوة — بين الجماعات المتنوعة دون ، استثمار إحداها بكل القوة — ولتكن الجماعة الحاكمة — وفي الثانى لكى يتمكن الحاكم المستبد وأعدائه — جماعة الحكم — من الإستمرار فى الحكم .

وفي النهاية يمكننا القول مع كل من «ماير» و «باكلى» ، أنه فى المجتمعات عالية التصنيع أصبحت القوة أقل تحكما ، وينمو توزيعها بين الجماعات والنظم المختلفة وأدى تفاضل الصفوة فى التخصص والوجود المستقل جزئيا إلى بعثرة الصورة المفردة ومركز القوة الواحد . وبالرغم من بقاء المركز ، إلا أنه توزع داخليا (١) . حيث نجد فى التصورات التعددية للقوة القومية جانبا من الواقع ، وذلك عندما تشير هذه التصورات إلى أهمية تزايد عدد الصفوات المتنافسة مما أدى إلى الحد من قوتهم .

وبالرغم من ذلك فالصفوة لازالت قائمة ، فى غالبية المجتمعات ، لأسباب كثيرة من أهمها التقسيمات الطبقية — فى المجتمعات الغربية — ، فضلا عن تركيز الإنتباه على دراسة التنافس بين الصفوات ، والتغاضى عن فحص الصراع بين الطبقات والطرق التى ترتبط بها الصفوات مع الطبقات الإجتماعية المختلفة (٢) . فمن وجهة النظر الماركسية يكون موقف الشخص طبقى فى العديد من الحالات مؤشرا دقيقا لمواقفه العامة ، بالرغم من أنه لا يكون مؤشرا لسياسة محددة بالضرورة (٣) .

(1) Mayer and Buckley, op. cit. p. 123, also N, Birnbaum, op. cit. p. 45 seq.

(2) Mayer. pp. 122 — 124.

(3) G. Parry, op. cit. p. 97.

إن بناء الصفوة القومية لا يزال بحاجة إلى دراسة نظرا لقلّة الدراسات في هذا المجال بسبب وعورة العمل فيه وصعوبة إجراء الأبحاث في مثل هذا المجال إذ يبدو أن دراسة طبيعة وعمليات القوة لازالت سؤالا مفتوحا يتطلب دراسة أكثر بمختلف المناهج ، نظرا لتعقيدات هذا المجال عسيرة الحل (١) مما يؤدي إلى نقصان معرفتنا عن بناء القوة القومية .

ومع ذلك فإن جهدنا قد انتهى إلى إستخلاص النتائج العامة التالية :

أولا : إن الإغتراب السياسى لا يصاحب الصفوية فقط كما يقول كلن من «آجر» و «برسزوس» ، وإنما هو ظاهرة عامة في ظل النظم المختلفة التى خضعت لها البشرية عبر تاريخها .

ثانيا : أن القول بأنه لا بد لأى من الصفوية أو التعددية أن تسود على حجة في المجتمع — كما يرى هنتر و داهل — لا يتسق في أساسه مع النظرة التى تتناول القوة على أساس أنها الركيزة الأساسية في حركة التاريخ ، إذ أنه إن كان للتعددية من معنى فهو لا يتجاوز تعدد مراكز القوة ، أو بلغة أخرى تعدد علاقات القوة المسيرة لسياسات المجتمع .

ثالثا : إن بناء القوة في المجتمع لا بد وأن يقوم على صفوة أو صفوات ، أى على الصفوية أو التعددية ، وسواء أديرّت سياسات النسق على النحو الأول أو النحو الثانى فإن هذه الإدارة تقوم على هرمية نسقية — كما يرى ميلز — ، قد تختلف من حيث الشكل الظاهرى للنظام من مجتمع إلى آخر ، غير أنها لا تختلف من حيث الجوهر .

(١) Mayer, p. 118.

رابعاً : أن الصفوة - كما يرى ميلز - وتتفق معه ومع ميشلز وموسكا - لابد من أن تعرف كيف تترابط وتتسق بين مصالحها ويذكرنا ذلك بما سبق أن عرضناه عن دورة الصفوة عند باريتو .

خامساً : والذي خرجنا به من النظرة المستفيضة التي ألقيناها على مجالات البحث الإمبريقي في هذا الفصل تتجلى في الاختلافات مع ما انتهى إليه الباحثون على النحو الذي أثبتناه في النتائج الثلاث الأولى التي إستقرأناها من خلال نظرتنا لمفهوم القوة وبناءاتها عبر التاريخ .

هذا وقد تبينا - وقد يبدو ذلك غريباً غير أنه واقعي - بعد أن أتممنا هذا البحث ثم تناولناه بمعاودة القراءة والمراجعة أن الحقائق الثلاث الأولى التي إستنبطناها ، والحقيقة الرابعة التي أنفقنا فيها مع من ذكرنا من الدراسين ، تتسق مع التطبيق الإمبريقي على واقع عدد غير قليل من المجتمعات النامية . وإختلافنا مع الكثيرين من الباحثين لا يعنى أننا نحاول أن نغطهم حقهم أو نقلل من شأن جهدهم ، بل على العكس من ذلك ، فلولاهم لما إستطعنا أن ننتهي إلى ما إنتهينا إليه .

وبعد هذه النظرة التي ألقيناها على مناهج الدراسات الإمبريقية لبناء القوة في المجتمع وما إنتهينا إليه من نتائج ، تنتقل إلى محاولة صياغة رأى أوجهة نظر في الفصل التالي .

الفصل السادس

موقف نظري

تمهيد :

- صفوية أم تعددية ؟
- الصفوية والإغتراب .

تمهيد :

إن القوة لا تتجلى — دائماً إلا في إطار «علاقة» ما ، وهي دائماً نسبية (١) ، بمعنى أنه لا تظهر قوة «الفاعل actor» أو ضعفه إلا إذا دخل في علاقة ما . فإذا ما إشترك في علاقة مع «فاعلين» آخرين ذوى قوة تفوق قوته يصبح هو أى الفاعل — في موقف ضعف ، والعكس بالعكس . وهذا هو معنى النسبية في علاقات القوة .

ولا يعنى ذلك أنه لا بد للتعرف على القوة من أن نلاحظ أنها أحدثت تغييرا في نسق ما ، وإنما قد يدل على وجودها بنفس القدر محافظتها على وضع أو أوضاع راهنة وعلى الرغم من ذلك فإنه يمكن القول بأنه قد تكون للقوة «قدرة معممة generalized capacity» في بعض الأحيان ، بمعنى أنه إذا ما تساوى الطرفان الداخلان في علاقة ما ، في القوة من الناحية الشكلية ، في حدود هذه القوة ، فإن الطرف الذى يحظى بقدر أكبر من القوة في علاقات أو مجالات أخرى قد يكسبه ذلك قوة أكثر من الناحية الشكلية في هذه العلاقة .

ولنوضح ذلك نقول : أنه قد يتساوى طرفان داخلان في علاقة ما من الناحية الاقتصادية ، غير أن أحد هذين الطرفين قد يتمتع بإمتلاك «أصول» أو مصادر قوة في نواح أخرى غير الناحية الاقتصادية ، فذلك ولا شك يكسبه قوة أكثر في العلاقة الاقتصادية التى نتحدث عنها ، وإن كان يتساوى مع الطرف الآخر في الناحية الشكلية ، وذلك هو ما نقصده بمصطلح «القدرة

(1) D. Truman. The Governmental Process, N. Y. : Knopf, 1951, pp. 189 — 190 ; William T. R. Fox. " In defense of Talking About power, " in his The super - powers, N. Y. : Harcourt Brace & world. 1944, p. 10.

المعممة» للقوة ، ولذلك فإننا آثرنا عند معالجتنا لمفهوم «القوة» ألا نتعامل معها بطريقة تفتيتية ، لأنه لا بد من النظر للأطراف الداخلة في علاقة ما من حيث كل ما تستطيع أن تستخدمه من أصول أو مصادر للقوة .

ومن الغريب في هذه الحالة أن أحد الطرفين الداخليين في علاقة إقتصادية مثلا قد يكون أقل قوة من الطرف الآخر من الناحية الإقتصادية ، غير أنه لو إستخدم في هذه العلاقة مصادر قوة الأخرى ، ربما كان هو الأكثر تأثيرا في العلاقة ، وذلك بحساب النتائج النهائية الناجمة عنها . ولعل ذلك يؤيد محاولتنا النظر إلى القوة بالمعنى الشامل .

ويستدل من ذلك أنه لا يمكن النظر إلى القوة على أساس أنها شيء لا يمكن التعرف عليه إلا بعد ممارسة وظهور نتائج إستخدامه «أى Post hoc » كما يعن للبعض أن يقول في محاولة تعريف القوة ، إذ أننا نتفق مع «إتزيونى» بأن القوة أيضا إحصائية Probabilistic ، بمعنى أنه يتعين ألا نضع في الإعتبار القدر المستخدم منها في علاقة ما فحسب ، وإنما علينا أن نحسب أيضا حساب الأصول أو المصادر المتاحة للأطراف الداخلة في العلاقة، الأمر الذى حدا «إتزيونى» إلى القول بأن القوة : «تعنى القدرة المعممة على إنقاص المقاومة» (١) . وعلى هذا وعلى وجه العموم نجد أن «إتزيونى» لا يبعد في الكثير أو القليل عن التعاريف الكلاسيكية التى أوردناها للقوة ، وخاصة التعريف «الفيرى» ، إذ أنه يجعل «المقاومة Resistance » شيئا محوريا في تعريف القوة . ولكننا يمكن أن نقول أنه لاحظ معنا أنه من الممكن التنبؤ

(1) Etzioni, op. cit. pp. 314 — 317.

بإمكانات القوة إذا التفتنا إلى المصادر المتاحة منها للفاعلين actors ، وإلى بناءها الكلى ، وكذلك الممارسات السابقة لها في العلاقات الماثلة .

أن مناقشة فكرة وجود «القوة» في حد ذاتها مسألة لا تتطلب الكثير من الجهد . إذ أن وجود القوة وقيامها في المجتمع مسألة بدئية لا تحتاج إلى مناقشة وإلا أصبح الأمر مضيقاً للوقت والجهد ودوراناً في حلقة مفرغة . إلا أن وجود القوة وقيامها في المجتمع ، يفيد أو بالأحرى يعني أن هناك سيداً ، ومسوداً . ومن ثم فإن هناك من يأمر ومن يطيع . وما التاريخ الإنساني منذ وجدت أول جماعة بشرية ، إلا محاولة من الخاضع للتخلص من الخضوع يقابلها محاولة من الخاضع لإستمرار وتأكيد سيطرته على الخاضعين . فعلى الدوام وعبر مختلف الحقب التاريخية هناك جماعة مهيمنة وجماعة مهيمنة عليها ، وعبر مختلف الحقب إمتلك الجماعة المسيطرة مصادر القوة التي مكنتها من السيطرة .

وباستقراء التاريخ تبين أنه كانت الجماعة المسيطرة هي القلة minority على الدوام تقريباً ، إلا في بعض الحالات التي يمكن أن نسميها بالحركات الجماهيرية أو الشعبية Mass Movements التي دائماً ما تبدأ بتوجيه «القلة» وتنتهي أيضاً بسيطرة «القلة» . وكانت الجماعة الخاضعة أو المسيطر عليها هي الكثرة أو الأغلبية majority .

إن حركة التاريخ عبر الأزمان والعصور ما هي إلا محاولة من القلة صاحب القوة لإستمرار إمتلاكها للقوة ، ومن ثم تحاول عبر مختلف مراحل التاريخ إبتكار الوسائل التي تمكن لها من ذلك ، سواء أكان ذلك بوسائل فكرية نظرية

أو بوسائل تكنولوجية (١)، أو بالوسائل القهرية ذات الطابع الشرعي ،
أو بالترويج لنفسها عن طريق الدعاية والتلاعب بالشعارات التي تخدع بها العلماة
في المجتمع الحديث وفي المقابل تحاول الكثرة التخلص من سيطرة القلة ، وما
تاريخ البشرية في حركته الدائبة والدائمة ، الا محاولة بين هؤلاء وأولئك ،
محاولة من الخاضعين للتخلص من الخضوع وإمتلاك القوة — التي حتى إن
تمكنوا من إمتلاكها ترجع مرة أخرى إلى قلة منهم سواء رضوا أو لم يرضوا
ومحاولة من القلة لإستمرار فرض سيطرتها .

وعلى هذا كانت مشكلة «علم السياسة» منذ أن وجد، هي تكييف العلاقات
بين الكائنات البشرية (٢)، نظراً لعدم توزيع القوة والملكية بالعدل أو بالتساوي
بين الناس ، ومن ثم فإن المصالح المرغوبة عصيرة المثال ، الأمر الذي أدى
إلى ضرورة إمتلاك القوة لإشباع الحاجات التي يتطلبها الفرد أو الجماعة .

وإذا كان ماركس قد جعل من الإقتصاد محركاً أولياً للتاريخ وأساسياً
للتغير الإجتماعي ، بينما جعل «فرويد» الجنس Sex هو هذا المحرك ، فإننا
نرى أن «القوة» هي العامل الهام والمحرك الأساسي للتاريخ والتغير الإجتماعي
عبر القرون . ونعني بالقوة هنا : المحصلة النهائية لكل القوى القائمة في المجتمع
أي القوة التي تسير شئون المجتمع ككل . فهي القوة الفيزيقية بين هؤلاء الذين
كانوا في الأزمنة السحيقة يعيشون بلا نظام ولا روابط ، وهي قوة السحرة في

(١). أنظر :

G. K. Galbraith, The New Industrial State,
Harmondsworth : Penguin Books, 1970, pp. 94 — 105;

(٢). B. Russell, political Ideals, London : Unwin Books,
1963, p. 9.

المجتمعات البدائية ، حيث كانت القوة تمتلك بوساطة هؤلاء الذين يبدوون وكأنهم يعلمون أشياء لا يتأتى للباقيين معرفتها مثل العلم والحكمة ، وقد امتدت قوة هؤلاء الى الصين القديمة والكنيسة الكاثوليكية (١) . وهي أيضا قوة الحاكم الإله والكهنة — صفوة الطقوس Elite of Ceremony (٢) في مصر القديمة ، والقوة العسكرية الطاغية عند الرومان . ولم تكن الملكية الزراعية في النظام الإقطاعي سوى امتلاك القوة بوساطة من يملكون الأرض ، والخضوع والإذعان لمن لا يملكون (٣) .

وإذا ما تفحصنا شعار «دعه يعمل ، دعه يمر ، فالعالم يسير وحده»
Laisser Faire, Laisser Passer., Lemonde va de Lui seul الذي ساد عند بعض مفكرى الغرب خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ، نجد أنه يعنى ترك البرجوازية تنمو وتتراكم على حساب خضوع وإذعان الأغلبية الساحقة وكرد فعل لهذا ظهر الشعار المضاد عن الملكية العامة في النظام الاشتراكي .
ولكننا إذا ما تفحصنا «المضمون» في مختلف النظم الاجتماعية لوجدناه واحدا ، فهو «القوة» وإن تغيرت أشكالها أو بناءاتها . ومن ثم نستطيع القول

(١) B. Russell, power, Ch. IV.

(٢) H. D. Lasswell. The Analysis of political Behavior, London : Routledge & Kegan pual, 1949 p. 287 seq.

(٣) G. G. Coulton, The Medieval Scene : An Informal introduction to the Middle Ages, Cambridge (At the Univ. Press, 1961).

وأنظر أيضا نشأة النظام الإقطاعي وخصائصه في العصور الوسطى ، د. لبيب شقير ، تاريخ الفكر الاقتصادي ، مكتبة نهضة مصر ، صفحة ٣٦ وحتى ٤٣ وأيضا د. إبراهيم الحمد المندوي ، المجمع الأوروبي في العصور الوسطى ، دار المعرفة ، القاهرة ١٩٦١ ، صفحة ١١٨ وحتى ١٢٦ .

بأن «القوة» هي المقولة الرئيسية والهامة — إن لم تكن الأهم على الإطلاق — في حركة التاريخ ، ومفهومها — أى مفهوم القوة — هو المفهوم الرئيسي في العلوم الإنسانية على وجه العموم (١) ، ويجب أن يبدأ به أى دارس للسياسة أو الاقتصاد والإجتماع على وجه الخصوص ، وأى دارس في العلوم الإنسانية على وجه العموم .

وبإلقاء نظرة على ما استعرضناه من آراء المفكرين الاجتماعيين والسياسيين في الفصول السابقة ، نتبين أن مفكرى العلوم الإجتماعية والسياسية منذ أقدم العصور ، لم يستطيعوا تجاهل مفهوم ما يسمى حالياً «بالصفوة» ومفهوم «القوة» الذى كثيراً ما كان يفرض نفسه على دراساتهم كلما أجالوا النظر في الواقع ليستخلصوا مادة فكرهم . ولعلنا لا نتجاوز إذا ما قلنا أن الفكر الأفلاطونى والأرسطى لم يكن سوى دراسة عن «صفوة القوة» بالرغم من أن هذه القوة لم تحظ بإهتمام علماء الإجتماع الذين إقتصروا على إرجاع «نظرية الصفوة» إلى موسكا وميشلز وباريتو (٢) . وتدرج الإهتمام بالقوة حتى إننا نجد أنها شكلت المفهوم المحورى والجوهرى الذى دار حوله عمل بعض المفكرين والفلاسفة أمثال نيتشه (٣) . ولقد حاول أفلاطون أن يحيد القوة بإضفاء الأنسجام الفلسفى عليها ، ومن بعده جاء أرسطو ليصنف لنا الحكومات على أساس عدد من يحكم . ولم يكن هذا الفيلسوف مفكر قوة فحسب بل ، أن وجهات نظره في

(١) B. Russell, op. cit. Ch. 1.

(٢) أنظر : د. محمد عاطف غيث ، الموقف النظرى في علم الاجتماع المعاصر ، دار الكتب الجامعية الاسكندرية ، ١٩٧٢ ، ص ٢٢٧ .

(٣) أنظر : د. عبد الرحمن بدوى ، نيتشه ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، الطبعة الثانية ، ١٩٥٦ ، د. فؤاد زكريا ، نيتشه ، نوابع الفكر الغربى (١) ، دار المعارف القاهرة .

هذا الصدد لا تزال حية ويمكن تطبيقها على الأوضاع السائدة في عصرنا الحالي.

كما أن مفكرى الرومان لم يخرجوا عن إطار مفهوم القوة ، وكان شأنهم شأن من سبقهم ، إذ أنهم قد تناولوا علاقات القوة على مستوى الفرد أو الجماعة والمدينة والدولة ، حيث برزت القوة العسكرية السافرة بأجلى صورها ، إذ أن الإمبراطورية الرومانية ، كانت المثال المتجسد لسيطرة القوة العسكرية الطاغية.

ومع انتقال القوة من أيدي عسكري «روما» إلى كهان المسيحية ، سيطرت القوة الدينية Religious power من خلال بسط الدين لحمايته على البناء السياسى الإقطاعى ذى الوحدة الواهية ، وبذلك دعم البناء الطبقي وزاده حدة وذلك خلال عصور الظلام والقرون الوسطى . إذ كانت الكنيسة فى روما هى صاحبة السيطرة حتى مطلع عصر النهضة الذى نجد «مكيافلى» فى طليعة مفكريه الذين يستقرئون وقائع التاريخ ، ليستلها الإرشاد فى كيفية قيام الدولة القومية وكيفية المحافظة على وحدتها وقوتها ، فوصل إلى أن «القوة» و «الحيلة» هما أساساً بناء الدولة .

وعند «بودان» نجد المفهوم الواسع للقوة المنبثق عن فكرة السيادة . ومن هنا نستطيع أن نضم «بودان» إلى كل من «هيز» و «لوك» اللذين حاولا أن يقيما صرح الدولة على أساس فكرة السيادة . هذا فضلا عن «مونتسكيو» الذى تجلت عنده فكرة القوة حتى أنه لا يكاد يفرق بين نظام وآخر من حيث الكيفية التى تمارس بها القوة فى ظل هذا النظام أو ذاك وقد لا نخطئ كثيراً إذا ما تجاوزنا «سان سيمون» و «أوجست كونت» لنصل إلى تو كفييل وماركس اللذين إنبثق عن أعمالهم فى القرن التاسع عشر ، ذلك الفرع الحديث من علم الاجتماع ، وهو «علم الاجتماع السياسى» الذى بدأ يتبلور موضوعه ويتجدد ميدانه عند سوسيولوجى

القرن العشرين أمثال فيبر وميشلز ودور كايم وباريتو وموسكاودوفيرجيه» ،
فعلم الاجتماع السياسى هو ذلك الفرع من علم الاجتماع الذى يهتم
بالأسباب والنتائج الاجتماعية لتوزيع القوة داخل المجتمع . فضلاً عن إهتمامه
بالصياغات الاجتماعية والسياسية التى تؤدى إلى التغيرات فى مواضع القوة فى
الوقت الذى تهتم فيه العلوم السياسية التقليدية بآلية الحكومة وميكانيزمات
الإدارة العامة ، يهتم التحليل السوسيولوجى للظواهر السياسية بالتداخل الواسع
بين السياسة والبناء الاجتماعى وبين العمليات المجتمعية والسياسية . ولكن السياسة
الحديثة تولى إهتماماً كبيراً بالمنشآت التى تهدف إلى تقاسم القوة أو بتلك المنشآت
التي تصارع من أجل الإستحواذ عليها . فالسياسة على هذا تدور حول القوة
دائماً ، وبالتالي فهى تتضمن على الدوام تصادم المصالح المتصارعة .

هذا وبينما تركز العلوم السياسية إهتمامها على النطاق السياسى بصفة خاصة ،
يحاول علم الاجتماع السياسى فهم العملية السياسية بربط السياسة بالبناء الاجتماعى
الكلى . وتبعاً لذلك فإن العلاقات — على سبيل المثال — بين التدرج الاجتماعى
والسلوك السياسى ، أو بين الشقاكات العنصرية والعملية السياسية ، جذبت إنتباه
علماء الاجتماع السياسى ، إذ أن هناك علاقة وطيدة بين ما هو «سياسى» وما هو
«اجتماعى» (١) .

وعلى هذا نلاحظ تأكيد علماء الاجتماع السياسى على العلاقات المتبادلة بين
السياسة وبين السياق المجتمعى الأوسع ، الذى يتضمن تغيرات هامة فى المنظور
الذى ينبثق عنه تحليل السلوك السيلمى (٢) .

(١) أنظر : مناقشة واضحة بين ما هو سياسى وما هو اجتماعى فى :

Runciman, op. cit. Ch. I; Alessandro Pizzorno, political sociology, p. 7. seq.

(٢) The American commonwealth, Vol, II, N. Y. Macmillan, 1900, p. 250.

صفوية أم تعددية ؟

لقد اكتسب مشهد القوة أبعادا جديدة ، قبل ظهور «علم الاجتماع السياسى وقبل تبلوره كعلم يهتم فى المقام الأول بدراسة القوة ، على أيدى مفكرى القرن العشرين . ولعلنا نجد أبرز هذه الأبعاد الجديدة عند أولئك الذين تبعوا «ماركس» أو تابعوه ، كما كس فيبر ومن بعده باريتو الذى أعطى القوة معنى أكثر تركيزاً فى إستخدامها ، وذلك بإنتهائه إلى فكرة « الصفوة » والصفوة الحاكمة Ruling Elite على وجه التحديد ، التى تملك القوة ومصادرها فى المجتمع . وهى تتحكم فى مقدرات المجتمع . الأمر الذى أدى إلى قيام عدد من كتاب الغرب أو ما يسمون بكتاب الديمقراطية الغربية الحديثة ، بإنكار أن المجتمع يحكم على الدوام بوساطة «قلة» — صفوة — ، وهؤلاء الكتاب هم الذين يطلق عليهم فى التراث الاجتماعى والسياسى «التعدديون Pluralists» أى أصحاب الاتجاه التعددى ، فى مقابل الصفويين Elitists أو أصحاب الاتجاه الصفوى .

ومن ذلك قد يعن لنا أن نتساءل : هل يقوم بناء القوة فى المجتمع على أساس صفوى أم على أساس تعددى ؟ وإذا كانت شئون المجتمع تسير وتدار ككل بوساطة القوة التى تتخذ القرار النهائى فيما يتعلق بهذا المجتمع ، فمن الذى يمتلك هذه «القوة» المؤثرة والفعالة على هذا النحو ؟ وكيف كان بناء القوة قديما وكيف تطور عبر العصور ، حتى وصل إلى شكله المعاصر ، وهل تطوره كان صفويا أم تعدديا ؟ ثم ما هى نتائج الدراسات المعاصرة التى حاولت الإجابة على هذه التساؤلات ؟

لقد إستخدم الناس «القوة» للسيطرة على الآخرين . وقد شهدت مختلف أصقاع الأرض شخصا واحدا يبرز من بين الملايين ويفرض عليها سلطانه

ونخضعها لإرادته سواء أكان ذلك عن رغبة أو عن رهبة . ولهذا لم تكن مظاهر تقديس الحاكم عند مختلف الشعوب إلا دليلا على ما في نفوس الناس من طاعة وخضوع للقوى التي تحكمهم . ولذلك فلا غرابة عندما نرى تقديس اليابانيين للإمبراطور باق حتى الآن. وبالتالي فليس من المستغرب أن تكون شعوب فجر التاريخ قد ألهت ملوكها ، وأن يكون الاعتقاد بالوهية الحاكم سائدا بين أبناء الحضارات القديمة كاليونان والهنود والمصريين وغيرهم . فقد آمن المصريون القدامى بأن ملوكهم هم الآله «رع» ، واتخذ الأباطرة الرومان لأنفسهم ألقاب الآله .

كما سادت في القرون الوسطى وبعدها نظرية «حق الملوك الآلهي Divine Right of Kings» التي أخذت في التداعي مع إنبثاق ما يسمى بالديمقراطية في العصر الحديث ، ومع إزدياد الشك في أن «الحق الآلهي» يمثل مصدر «القوة» وليس من اليسير تفسير هذه الظاهرة بلغة «القوة» ذاتها ، قوة مجموعة أو قلة متماسكة ، وقدرتها على التحكم في الآخرين والسيطرة عليهم ، بوساطة إمتلاك موارد المجتمع ، واستثمارها لصالحها . ومن ثم تصبح هي الجماعة الأقوى . التي تكون العدالة — كما يراها ثراسيماخوس — هي مصلحتها .

وكانت غالبية الحكومات عبر مراحل التاريخ في أيدي جماعة أو طبقة حاكمة . وشكلت العبودية ظاهرة واسعة الإنتشار في غالبية الحضارات المبكرة وبين غالبية الشعوب ، بحيث أصبح من اليسير دائما تملك «القوة» بوساطة الجماعة المسيطرة (١) . هذا وتنزع طبيعة الإنسان إلى أن يكون في صراع مع شيء ما يخرج منه إما منتصرا أو مهزوما . بمعنى أن هذا الصراع يتم في نطاق علاقة

(1) Maclver, op. cit., pp. 11 — 14.

يكون فيها فرد أو جماعة المسيطر عليها ، فالعلاقة هنا علاقة قوة . وقد بدأ صراع الإنسان ، الذى أخذ يتطور بأساليب صراعه سعياً إلى السيطرة على الطبيعة وعلى الآخرين من بنى جنسه عبر التاريخ مستخدماً وسائل شتى على رأسها السياسة والحرب (١) .

ولما كانت «القوة» فى جميع المجتمعات الإنسانية ، وحتى فى مجتمع الحيوان تعطى الإمتياز والشرف والهيبة ، والفوائد المادية والترف ، كان الصراع من أجل الحصول عليها يشكل العامل الأساسى فى حركة التاريخ وكنيجة لذلك ، هناك إتجاهان للصراع . الأول أفقى يقوم بين الإنسان والإنسان ، أو بين جماعة وجماعة أو بين طبقة وطبقة ، من أجل الحصول على القوة . والثانى رأسى ، ويكون معارضا أو مضادا للقوة ، مثل صراع المواطنين مع الحكومة المستبدة والصراع من هذا القبيل بين الحكام والمحكومين ، أى بين من يأمرن وهؤلاء الذين يجب عليهم الإذعان ، يمكن أن نجده فى أى مجتمع إنسانى (٢) .

لقد لعب حكم القوة دوراً مفيداً فى تنمية النظم الإجتماعية ، كما أن الحكومات التى فرضت بالقوة لعبت أيضاً دوراً أساسياً فى تكوين المجتمعات ذلك لأنه ما أن توجد «وحدة إجتماعية من نوع ما يوجد بالضرورة «حكم» ، وقد تتغير صور الحكم فى جماعة ما ، إلا أن هذا لا يستتبع بالضرورة تغييراً فى تكوين الجماعة (٣) .

(١) برتراند رسل ، آمال جديدة فى عالم متغير ، ترجمة عبد الكريم أحمد ، دار مصر ، القاهرة (بدون تاريخ) ، ص ١١ .

(2) Maurice Duverger, Introduction a la politique, paris Gallimard, 1964, Premiere partie.

(٣) رسل ، المرجع السابق ، ص ٧٢ .

ونظراً لأن المجتمع يضم العديد من القوى . فأى من هذه القوى هو الذى يكون له السيادة ويسير شئون المجتمع ؟ لقد أحدثت قوى التخصص الإقتصادى فجوة فى النظام التقليدى ، وأدى التقدم الصناعى والتكنولوجى فى العصر الحديث إلى قيام محاور للمصالح المتعارضة ، تتنافس أو تساوم إحداها الأخرى من أجل الإمتياز (١) . وفى الوقت نفسه نشأت عدة مراكز للقوة الإقتصادية

(١) يستخلص (إتزيونى) فى كتابه «المجتمع الفعال The Active Society» أن الباحثين إنتهوا إلى أساسين للتنظيم الإجتماعى . يرتبط الناس فى ظل الأساس الأول بروابط bonds عاطفية وأخلاقية تشكل تجمعات إجتماعية طبيعية تخضع لقيادة طبيعية ، وهذه الوحدات الإجتماعية التقليدية إتفق على أنها قضى عليها نتيجة لدخول التصنيع . والمبدأ أو الأساس الثانى للتنظيم الإجتماعى تزداد أهميته ، وفى ظله يرتبط الداخلون فى العلاقة عن طريق المصالح المشتركة والإعتماد المتبادل الناجم عن تقسيم العمل والتخصص والتبادل . وفى ظل هذا النظام لم تلحظ الحاجة إلى القيادة ، إذ أنه يقوم على المصلحة الشخصية ولكن كيف يتسنى تصور مجتمع أو وحدة إجتماعية بدون قيادة ؟ هذا ما لم يعطنا «إتزيونى» عليه جواباً والتنوع الأول من التنظيم الإجتماعى — عند إتزيونى — هو ما يسمى بالمعيارى Normative والثانى يسميه «النفعى Utilitarian» ويرى إتزيونى أن النوع الأول يفضل النوع الثانى من الناحية التحليلية . فقد نظر «فيلر» إلى السلطة التقليدية على أنها بتكوينها أكثر إستقراراً من النمط البيروقراطى المرشد . وإفترض «دور كايم» أن لكل «عقد Contract» أساساً تعاقدياً سابقاً عليه . كما نظر «توكفيل» و«مين» و«ردفيلد» والعديدون غيرهم إلى الانتقال من التنظيم الإجتماعى القائم على أساس «معيارى» إلى تنظيم أكثر نفعية ، على أنه تدهور فى التنظيم الإجتماعى ، وإن لم يكن تفككاً صريحاً فى النسيج الإجتماعى .

بل إن إتزيونى أوشك أن يلحق ماركس بأصحاب الاتجاه الرجعى السابقون عليه على أساس أن ماركس ينتهى فى تصوره عن المجتمع الأمثل إلى مجتمع ليس فيه صراع أو طبقة ، على الرغم من أنه — أى ماركس — يقيم فلسفته التاريخية كلها على أساس من هذا الصراع . فاستخدام القوة بواسطة الدولة عند ماركس إنما كان لحماية طبقة الملاك . ثم إستخدامها بواسطة البروليتاريا إنما هو مجرد وسيلة التاريخ التى تبشر بميلاد نظام جديد لا مكان للقوة فيه . فبأنتهاء الدولة لا يوجد مكان للقوة فى ذلك العالم الذى سيكون منتظماً بحق . وينتهى إتزيونى إلى أن هناك قلة من المفكرين الإيطاليين وأبرزهم «باريتو» و«موسكا» هم الذين يرون أن للقوة مبدأً منتظماً Organizing principle يشابه فى المكاتبة المبدأين «المعيارى» و«النفعى» الموجودين فى النظريات الأخرى كما هما موجودان فى نظرياتهم ... أنظر : Etzioni, op. cit, pp. 354—55.

والقوة السياسية ، ومن ثم فقد أصبح الوضع مختلفا عما كان عليه في ظل نظام الإقطاع حين كانت الأرض ، وحدها هي التي تكسب من يمتلكها . محليا وقوميا المكانة والقوة (١) .

ولكن بالرغم من قيام محاور المعارضة وتعدد مراكز القوة السياسية والقوة الاقتصادية ، فإن ذلك لم يحل دون سيطرة الأقلية على المجتمع . فعلى الرغم من أن نتائج الدراسات الإمبريقية لبناء القوة تعكس بناءات واقعية للقوة في المجتمعات التي درست ، إلا أن هناك بعض الشك في أن النتائج المتحصل عليها قد تكون إنعكاساً لمنهج معينة في الدراسة . وربما أيضاً قد ترجع تلك النتائج إلى التوجيه النظري للباحثين .

ومن النقاط الهامة التي خرج بها «آجر Agger» من دراسته—والتي أتفق فيها على ما نعتقد مع ميلز — ، أن المجتمعات تختلف من حيث بناء القوة، الذي يميل في بعض المجتمعات إلى التعددية — تعدد الصفوات — وفي البعض الآخر إلى الصفوية . وسواء أكان هذا أم ذاك فثمة بناء للقوة متدرج وذو اتجاه واحد ينتهي إلى تربع صفوة على القمة . وبالتالي فإن النتائج التي وصل إليها «آجر» سواء إستخدما منهاج الشهرة أو منهاج إتخاذ القرار ، يؤيدان بالضرورة، إذا ما طبقنا أيا منها — على حدة — إلى نتائج صفوية أو تعددية على التوالي . غير أنه — فيما يبدو — إذا ما إستخدماهما معاً فإنها يشكلان نوعاً من الميثودولوجيا قادرا على إعطاء نتائج متباينة ، تؤدي في النهاية إلى تربع صفوة على القمة .

الصفوية والاختراب

لقد أكدت الأبحاث الإمبريقية على أن الصفوية تصاحب «الاختراب

(1) MacIver, op. cit. p. 52.

السياسى» أو عدم الفعالية السياسية ، أو تلك الحالة التى سماها «ميلز» باللامبالاة السياسية التى تنتهى دائماً بالانسحاب من الميدان العام . وهذا دليل كاف على تربع صفوة على قمة التنظيم الإجتماعى ككل ، حيث يسود هذا الإغتراب السياسى كافة الطبقات الدنيا وذوى التعليم المحدود . وإذا ما ساد هذا الإحساس بالإغتراب لدى الجموع يصبح المجال متاحاً لتعزيز البناء الصفوى فى المجتمع ، دون إمكانية الرد بأن هذا البناء مرضى عنه أو مقبول من قبل الجموع .

هذا ويرى المحللون أن القوة كقيم Values تحلل دائماً وفقاً لتوزعها بين وحدات الإنساق المستقلة ، ويكون للقوة فى العادة — كما ذكرنا — بناء واحد متدرج . ومن ثم يكون للوحدات الأعلى فى التدرج قوة على الوحدات الأدنى فى البناء ، فهناك إذن إتجاه واحد للقوة وهذا ما نجده واضحاً فى نظرية «رايت ميلز» . وبالرغم من أن «ريسمان» يمثل الإتجاه المضاد لميلز — إلا أنه لم ينس تماماً وجود صفوة قوة فى المجتمع الأمريكى المعاصر (١) .

والقوة السياسية — وهى محصلة كل القوى فى المجتمع من وجهة نظرنا — لا تزال ، ويبدو أنها سوف تظل ، هى الوجه الأعلى لجميع القوى فى المجتمع ، لأن مالها من شرعية يتيح لها إجبار الآخرين على طاعتها . وهى التى تأخذ على عاتقها وضع حدود للقوى ، بل وسن شروط ممارستها . فالقوة السياسية تملك سلطة لا يشاركها فيها أى شكل آخر من أشكالها القوة الإجتماعية . فهى أداة إدارة شئون المجتمع ككل . ولها وحدها حق الطاعة على كل من يعيش فى أرضها أيا كان دينه أو طبقته أو جنسه (٢) .

(1) Riesman op. cit.

(٢) أنظر دراسة مستفيضة عن القوة السياسية فى :

C. E. Merriam. " Political power " in H. D. Lasswell.

C. E. Merriam and T. V. Smith. A Study of power. Glencoe, The Free press. 1950. second Book pp. 15 — 327.

وإذا ما تفحصنا التاريخ البشرى لوجدنا ان هذه القوة المؤثرة والفعالة ،
التي تعد محصلة كل القوى داخل المجتمع ، أو ما يسميها ريسمان «القوة المتكاملة
integral power» ، التي يكون فيها إتخاذ القرارات حكرا على طرف
واحد دون الأطراف الأخرى ، (١) هي القوة السياسية ، التي تمتلك على
الدوام بوساطة قلة — أى صفوة بلغة «باريتو» . هذه الصفوة قد لعبت الدور
الموجه خلال حقبة التاريخ المختلفة وفي شتى المجتمعات . الأمر الذي أدى الى
أن يهتم علماء السياسة والإجتماع بموضوع القوة وبمن يمتلكها ، وبمواضع ،
توزعها داخل المجتمع . فإستخدام القوة إنما يعنى قهر المقاومة ، وهذا يترتب
عليه بالتالى توليد نوع من المقاومة فمشكلة القوة إذن هي زيادة القدرة على
إحداث «الفعل» دون توليد تيارات مضادة . ذلك حتى لا تصادف حركتها
معوقات تنقص أو تحد من فعاليتها ومقدرتها الحالية أو المستقبلية على الحركة
وبالنظر إلى أن هذه المشكلة لا يمكن أن تحل بشكل مطلق ، فإن السؤال ،
الواقعى الذى ينبغى طرحه هو : أى نوع من القوة هو الأخرى بأن يولد
أقل قدر من التيارات المضادة ؟

إن المقاومة التي تنتج عن إستخدام القوة تتخذ أشكالا عدة ، وتعبّر عن
نفسها بطرق متعددة . والمصطلح الذى يمكن أن يعبر عن هذه المقاومة في
شمول هو «الاغتراب» . وتزايد المقاومة بتزايد إستخدام القوة ، وبذلك
تزيد في «الإغتراب» الذى ينجم عن مصادر أخرى .

ولا يستخدم مصطلح «الإغتراب» في تأكيد العدوان المكشوف من جانب

(١) أنظر رأى ريسمان بهذا الصدد :

الخاضعين للقوة فحسب ، إذ قد يعبر رد الفعل عندهم عن نفسه عن طريق إخضاع آخرين ، أو في حالات عصاب أو إدمان الخمر أو اللامبالاة أو اللنفور. هذا من ناحية . ومن ناحية أخرى ، فإن هذا المصطلح يذكرنا بأن التطبيقات والأنواع المختلفة للقوة تخلق علاقات مختلفة من «الخاضعين المستخدمين للقوة» ، تؤثر في مجموع التنظيم الإجتماعي (١) .

ومن هذا نجد أن كل القوى القائمة في المجتمع كظواهر قابلة للتغير والتبدل من ناحية الشكل — في مراحل مختلفة ، إلا أن أى متبوع لمراحل التاريخ لا يسعه إلا أن يوافق — مع دوركايم — على أن السلطة الممثلة في القوة السياسية — هى الظاهرة الوحيدة التى وقفت أمام عاصفة التاريخ .

ولقد أثبت التراث الصفوى رغم النقد الذى وجه إليه (٢) ، أن القوة السياسية تمتلك على الدوام بوساطة صفوة ينتقى معها وجود ما يسميه بعض المفكرين بالديمقراطية التى تعنى : «حكم الشعب بوساطة الشعب أو حكم الشعب لنفسه» .

إن هذا المفهوم للديمقراطية لم يتحقق فى أى مرحلة من مراحل التاريخ قديمة وحديثة . فإذا ما نظرنا إلى ديمقراطية أثينا المباشرة (٣) ، والتى لا يزال

(١) A. Etzioni, op. cit. pp. 350 — 352.

(٢) أنظر فى نقد التراث الصفوى :

Andrew Hacker. " Power to do what ? " in I. L. Horowitz '(ed). The New Sociology. N. Y. : Oxford Univ. press. 1964. p. 136 ; Theodore G. Sorenson. " The outer Limit of presidential Decisions". in. Joseph R. Fisman. The American political Arena. 2nd edition (Boston Dittle. Brown. 1966). pp. 180 — 188.

(٣) أنظر : د. لطفى عبد الوهاب يحى ، الديمقراطية الأثينية ، مركز التوزيع الجامعى ، الإسكندرية ، الطبعة الأولى ، ١٩٦٧ .

الكتاب يتغنون بها حتى اليوم ، نجد أنها كانت ناقصة ومبتسرة فهي لم تضم المجتمع ككل ، وإنما كانت تحرم ممارستها على «النساء» و «العبيد» الذين كانوا يشكلون قطاعا له أهميته البالغة في المجتمع ، إن لم يكن هذين القطاعين النساء والعبيد - يشكلان أحد الأسس التي يقوم عليها النظام الإجتماعي آنذاك والنظم الإجتماعية كائنة ما قد تكون تسميتها لا تخرج بحال عن كونها قلة «تحكم» وكثرة «تُحكم» . وما دامت «الحكومة ظاهرة إجتماعية ، لكونها نتيجة لإجتماع الناس (١) . فسوف تظل - الجموع مجرد أدرات سلبية في صراع القوة . فسواء إدعى مفكروا الغرب أو الشرق ديمقراطية الحكم لديهم أو لم يدع ، فلا بد من إستبدال شعارهم «حكم الشعب» إلى «حكم الشعب بواسطة صفوة من الشعب» .

وحالة عدم المساواة في القوة السياسية لا يمكن بحال التخلص منها عن طريق إلغاء للطبقات ، إذ أنه من المستحيل تماما أن يكون حكم المجتمع في متناول أحد سوى قلة قليلة . والمجتمع الذي لا طبقات فيه لا يشترك جميع الناس بنفس القدر في إدارته وحكمه ، وعندما يتحدث الناس عن طبقة عاملة تمسك بزمام السلطة ، فإنهم لا يعدون إستخدام للكتابة والرمز في حديثهم ، فإن القوة لا يمكن بحال أن تكون في متناول ملايين الرجال . وللشعوب حكومات وليست هناك شعوب تحكم (٢) . وكما يقول «يوتومور» : «إذا كانت الديمقراطية نظاما سياسيا في استطاعتنا أن نقول أن الحكم بواسطة الشعب سيصبح مستحيلا على مستوى التطبيق» (٣) .

(١) طه حسين ، فلسفة ابن خلدون الإجتماعية ، ترجمة محمد عبد الله عتات ، مطبعة الإعمار

القاهرة ، ١٩٢٥ ، ص ١٢٧

(2) R. Aron. " Social Social Structure.... " B. J. S. op. cit. p.9.

(3) T. B. Bottomore ; Elites and Society, p. 16.

و كيف ندحض قانون «ميشلز» الحديدي للأوليغاركية . وبناء القوة في المجتمع يعتمد أساسا على التدرج ذى الاتجاه الواحد ومن خلال تنظيم . فعلية التنظيم في المجتمع الحديث تقوم بالدور الفعال ، فهي التي تمكن القادة و«الصفوة» من السيطرة خلال التدرج الهرمي لبناء القوة . وفي عصر يعد التنظيم ستمته الأساسية ، يصبح من المتعذر ، بل ومن العسير تجنب حكم الصفوة أو الأقلية ، التي تسيطر على قمة التنظيمات الرئيسية في المجتمع . وهي الأحزاب السياسية والتنظيمات الاقتصادية الكبرى والقوات المسلحة وهم أولئك الذين يترفعون على قمة هرم القوة المعاصر ، وفقا لما أكدته نتائج الدراسات النظرية والإمبريقية .

... وعلى أية حال ، فالخلاصة ، أن القوة ما هي إلا ممارسة لصراع يقوم على أساس تفاوت وتباين المصالح . مما قد يظهر معه من حيث الشكل أن «الدولة» التي تحتكر شرعية القوة في المجتمع - والتي يبدو أن بعض الباحثين يعنى بها الفئة الحاكمة ، تظهر كما لو كانت شيئا آخر يفرض نفسه على المجتمع من خارج نطاقه . وهذا ليس صحيحا بالطبع ، وأظننى أوافق «باريتو» إلى حد بعيد فيما ذهب إليه من أن المسألة لا تعدو إلا أن تكون «صفوات» من المجتمع تتواتر في أماكن «القوة» . وبالذات تلك الأماكن التي تدار فيها أمور المجتمع وتسميتها في النهاية «الدولة» ومن ثم فإن الدراسة الشاملة للحقب المختلفة تنتهى بالباحث إلى الاعتقاد بأن نتائج الدراسة التي يقوم بها لفترة زمنية بعينها من خلال المعلومات التي قد يتاج له عن هذه الفترة ، لن تختلف في جوهرها عن أية نتائج قد ينتهى إليها بالنسبة لفترة أخرى . فالذي نخرج به من دراستنا

لمفهوم القوة ، هو أن علاقات القوة ظلت ثابتة عبر الحقب التاريخية العديدة وإن اتخذت أشكالاً قد تبدو مختلفة . فقد بما كانت «صفوة» على البناء وحديثاً ثمة صفوة على نفس القمة تملك وتسود ، ومن ثم سميت بصفوة القوة .

وعلى هذا فالمجتمعات منذ فجر تكونها حتى اليوم ، إنما تحكم بوساطة صفوة قوة وهي صفوة القوة السياسية في الغالب .

الخاتمة

إن النظرة العامة إلى الفصول الستة التي يضمها هذا البحث تنتهي بنا إلى أن استعراض تاريخ الإنسان في جملته ، ومحاولة إستكناه حقائقه ، وتتبع ، مسيرته تدل على أن هذا التاريخ لا يتحرك تلقائيا أو يحرك نفسه بنفسه ، وإنما هناك عامل ، يتحكم في مسيرة هذا التاريخ ، ويوجهها وجهة أستطيع معها أن أقول في شيء من الرومانسية العلمية أنه لو قدر للبشرية أن تبدأ مسيرتها من جديد ، لتبدي هذا «العامل» ، مرة أخرى وحكم مسيرتها بنفس الكيفية التي حدثت في عالم الواقع .

وبعد طول فحص لمزيج من الفكر يكاد يلم بأطراف كل ما كان للبشرية من تجارب ، أخذت عبر القرون أشكال العلوم المختلفة التي تتعدد مجالات بحثها وتضييق دوائر التخصص في فروعها يوما بعد يوم ، أخرج - مع غيري من الباحثين إلى أن ذلك العامل ، المحرك لمسيرة البشرية لا يتخذ من ناحية المظهر أشكالا عديدة فحسب ، بل إن جوهره قد يختلف من مجال إلى مجال ولا يرتبط بالإنسان وعالمه فحسب وإنما يرتبط بالكون على سعته بكل ما فيه من عوالم ومخلوقات . أى أنه يرتبط بالمادة في سكونها أو حركتها وجمودها أو حيويتها . ذلك «العامل» ، في هذا المنظور الفلسفي هو «القوة» على إطلاقها .

ولقد دعانا ذلك إلى محاولة وضع تعريف لها ، غير أن التعريف الجامع المانع دونه حرث القتاد . ولذلك إستعرضنا في الفصل الثاني من هذا البحث تطور المدلول اللغوي لمصطلح «القوة» في أشكالها وأنواعها المختلفة عبر القرون وذلك على سبيل التمهيد لإستخلاص مفهوم أو تعريف لها في نطاق المجال الذي تهتم به ، وهو علم الإجتماع السياسي وفي حدود هذا المنهاج الذي التزمناه بالضرورة وهو المنهاج الإجتماعي التاريخي .

ولقد أدى بنا ذلك كما ذكرنا إلى أن نتناول بالدرس غالبية المحاولات التي بذلت في سبيل تعريف «القوة» في مجال علم الاجتماع السياسي ، وإنتهيت إلى وضع تعريف لها تؤثر أن نجعله أول نتيجة من النتائج التي نناقشها فيما يلي :

مناقشة النتائج العامة وتحليلها :

١ - يمكننا بعد ما إستعرضناه في بحثنا من مشكلات تعريف القوة . ومفهومها وبعد عرضنا النقدي للإتجاهين السائدين الآن في محاولة تعريف القوة وهما إتجاهي «فير» و «بارسونز» ، نحاول أن نضع تعريفا للقوة في أعم معانيها ، وذلك بغض النظر عن المسميات المختلفة التي قد نطلقها على هذا الشكل أو ذاك من أشكالها إذا ما نظرنا إليها في سياقات مختلفة . إذ أننا نهم في المقام الأول بالمفهوم العام للقوة التي تسير النسق الإجتماعي ككل ، فلا شك في أن القوة بهذا المعنى إن «هي إلا محصلة الأشكال المختلفة للقوى التي تعمل وتتفاعل داخل النسق الإجتماعي ، على ما قد يكون فيها من تجاذب أو تضاد، والتي ترسم في النهاية وتحدد الشكل والمسار اللذين يتخذهما النسق الإجتماعي السياسي ، أي بإختصار «القوة الفعالة (المؤثرة) في المجتمع» .

ولقد عمدت إلى القول بأن النسق «إجتماعي سياسي» لكي أدخل في ، الإعتبار جميع أشكال علاقات القوة السائدة في المجتمع بأفراده وجماعاته وروابطه .

ولعلني أستطيع القول بأن الأشكال الأساسية للقوة هي : القوة الدينية والقوة الإقتصادية والقوة العلمية والقوة العسكرية ، تستحيل جميعا في النهاية إلى قوة إجتماعية سياسية فعالة . فالمعنى العام للقوة عندى سياسي إذن ، وعلى

هذا ، «القوة الفعالة» (المؤثرة) هي محصلة الأشكال المختلفة للقوة التي يمكن أن تسمى بالمفهوم المتسلول «القوة السياسية» إذا كانت هذه الكلمة تعنى إدارة شئون المجتمع - بأفراده وجماعته وروابطه - في شتى مناحيها سواء أكان ذلك في نطاق إقليمي أو دولي -

٢ - وطالما أن القوة تمتد نوعي من العلاقة بين الأشياء والأشخاص والجماعات في النطاق الإقليمي أو الدولي ، فإن الآثار التي تقرتب على علاقات القوى لا تقتصر على المجتمع في دولة بعينها ، إذ أن هذا المجتمع ككل بما فيه من علاقات قوة مسيرة لسياسته لابد وأن يكون طرف في علاقة قوة مع غيره من المجتمعات ، بما قد يكون لذلك من آثار في تقدمه أو تخلفه ، وقد ترتبط هذه النتيجة بالذات بكل المجتمعات عبر التاريخ بما فيه من غلب و مغلوب ، بيد أنه يحق لنا أن نقف عندها إذ يتجلى آثارها من ناحية ، في تاريخ مصر على وجه العموم ومن ناحية أخرى ، في الفترة التي يتناولها هذا البحث لمبيريقياً من هذا التاريخ (١).

٣ - وقد انتهى بي البحث إلى وجهة نظر خاصة - قد أتهق فيها مع بعض الباحثين - في هذه النقطة بالذات ، إذ أنه في اعتقادي أنه ليس هناك فارق بين الدولة وبين المجتمع بمعناه العام ، وإنما يتوهم بعض الباحثين وجود هذا الفارق بين الدولة والمجتمع لأنهم لا يستطيعون أن يتبينوا الحقيقة الهامة التي هي مدار هذا البحث في جملته وهي أن «القوة» بأشكالها المختلفة تتوزع دائماً بين «صفوة» أو «عدة صفوات» - متحالفة - تحتكر شرعية القوة في إقليم معين ، وما القوة إلا ممارسة لصراع يقوم على أساس تفاوت وتباين المصالح ، مما قد يظهر معه من حيث الشكل أن «الدولة» - وأغلب الظن أن

(١) أنظر : اسماعيل مدد ، قضايا علم الاجتماع السياسي ، دار المعرفة الجامعية

بعض الباحثين يعنى بها الفئة الحاكمة - تبدو كما لو كانت شيئاً آخر يفرض نفسه على المجتمع من خارج نطاقه ، وهذا ليس صحيحاً بالطبع ، وأظننى أوافق «باريتو» إلى حد بعيد فيما ذهب إليه من أن المسألة لا تعدو إلا أن تكون «صفوات» من المجتمع تتوافر في أماكن «القوة» ، وبالذات تلك الأماكن التى تدار فيها أمور المجتمع ونسُميها في النهاية «الدولة» .

ومن ثم فإنه لا محل للخلاف حول ما إذا كان علم الاجتماع السياسى «علم دولة» أم «علم قوة» ، طالما أن الفارق وهمى وأنه ليس ثمة فارق علمى واضح بين الدولة وبين أنساق القوى التى تقوم عليها هذه الدولة . والفائدة الوحيدة التى يمكن أن يبنى من أجلها مصطلح الدولة في قاموس المصطلحات الإجتماعية والسياسية هى إمكان التمييز بين بناء إجتماعى سياسى وغيره من البناءات الإجتماعية السياسية .

والدراسة الشاملة للحقب المختلفة تنتهى بالباحث الى الاعتقاد بأن نتائج الدراسة التى يقوم بها لفترة زمنية بعينها من خلال المعلومات التى قد يتاح له عن هذه الفترة ، لن تختلف في جوهرها عن أية نتائج قد ينتهى إليها بالنسبة الى فترة أخرى . فالذى نخرج به من دراستنا لمفهوم القوة هو أن علاقات القوة ظلت ثابتة عبر الحقب التاريخية العديدة وأن اتخذت أشكالاً قد تبدو مختلفة .

٤ - وقد خرجنا من هذا البحث الى أن «الصفوة» هى تلك القلة التى تستطيع الوصول الى مواقع إتخاذ القرار في المحالات التى تؤثر على إدارة ، سياسات المجتمع ككل وتوجهها الوجهة التى تتفق مع مصالحها . والوصول الى موقع إتخاذ القرار - أى الإستحواذ على القوة - ينطوى ولا شك على ضروب من الصراع على النحو الذى فصلناه في معالجتنا لمسألة علاقات القوة .

٥ - ونظراً لأن مصادر القوة في المجتمع تتباين فإن لكل قوة صفوة ،
عليها أن تساق ما بين مصالحها ومصالح الصفوات الأخرى ، وهذا يعني
أنه يوجد في المجتمع الواحد صفوات عدة تشكل علاقات متوازنة ، وتعطينا
في النهاية قيادة أو قيادات يتمثل فيها تحقيق مصالح الصفوات المختلفة مجتمعة .
ويترتب على إتفاقها شكل النسق الإجتماعي ، وهذه الصفوة أو الصفوات
مجتمعة يمكن أن نسميها «الطبقة الحاكمة» ، ولعلنا في هذه النتيجة قد أدمجنا -
كما يقتضي واقع الحال من وجهة نظرنا - المدارس الصفوية في المدارس
التعددية ، منتهين إلى غيبة «الديمقراطية» - وهي غائبة أبداً - في ظل التنظيم .
فالنظم الاجتماعية كائنة ما قد تكون تسميتها لا يمكن أن تخرج بحال عن مجرد
كونها كثرة تحكم وقلة تحكم . وليس أدل على ذلك من أن بعض المدارس
التاريخية لا تزال حتى يومنا هذا تتناول تاريخ المجتمعات الإنسانية ككل من
خلال دراستها «للبطل» والدور يلعبه في حركة التاريخ ، أو للأسرة الحاكمة
وتقسيم فترات التاريخ بحسبها .

٦ - يترتب على ما سبق أنه لكي تحكم لابد من أن تصل أولاً إلى القوة
بالمعنى الذي أوضحناه ، ثم تحاول بعد ذلك تنظيم ممارستك لها على النحو الذي
يضمن بقاءها في يدك ، أي يكفل بقاءك في موضع إتخاذ القرار ، فإذا ما
تقدم العهد بالصفوة الحاكمة وأرتخت قبضتها على مقاليد الأمور بشكل يتيح
لقوة جديدة أن تدعم نفسها وتنظم صفوفها ، فإن ذلك يؤذن بإنهيارها
التدريجي عن طريق الممارسات الجماعية ضدها إذا ما فشلت في إحكام التنظيم .
وقد يكون إنهيار الصفوة الحاكمة عن طريق الانقلاب الذي قد يقع نتيجة

لحلل يطرأ على توازن علاقة القوة الضابطة لسيطرة الصفوة السياسية (الحاكمة) أى بالمعنى الضيق على الصفوة العسكرية .

ويبدو من إستقراءنا لوقائع التاريخ أن الصفوة وإن طال أمد بقاءها لا بد لها من أن تبلغ الهرم يوما وتفقد مقومات بقائها ويتفصح المجال أمام غيرها ليحل محلها ، ونحن فى ذلك نتفق مع «باريتو» فيما انتهى إليه من دورات الصفوات .

٧ - تعرضنا فى النتيجة الثالثة إلى القوة والدولة ولم نتحدث فيها عن الشرعية لإلزامنا بالتتابع المنطقى للنتائج . غير أن صفوة القوة التى تلى السلطة تعمل دائما على تقنين ممارساتها فى شتى المجالات حتى تضفى الشرعية على نفسها وبذلك تصبح هى القوة السياسية - وهى محصلة كل القوى فى المجتمع من وجهة نظرنا - التى لا تزال ويبدو أنها سوف تظل الوجه الأعلى لجميع القوى فى المجتمع ، لأن ما لها من شرعية يتيح لها إجبار الآخرين على طاعتها ، وهى التى تأخذ على عاتقها وضع حدود للقوى الأخرى ، بل وسن شره ط .. ممارستها . فالقوة السياسية تملك سلطة لا يشاوكها فيها أى شكل من أشكال القوة الإجتماعية . فهى أداة إدارة شؤون المجتمع ككل . ولها وحدها حق الطاعة على كل من يعيش فى أرضها أيا كان دينه أو طبقته أو جنسه .

وإذا ما تفحصنا التاريخ للبشرى لوجدنا أن هذه القوة الفعالة (المؤثرة) التى يكون فيها إتخاذ القرار حكرًا على طرف واحد دون الأطراف الأخرى وهى القوة السياسية التى تمتلك على الدوام بوساطة قلة .

ويعنىنا فى هذا المقام أن نشير إلى أن القانون فى حد ذاته إن هو إلا شكل

من أشكال القوة ، فبغض النظر عما تتضمنه القوانين فإنها لا تنبع من فراغ وإنما يضعها أناس لهم من القوة ما يمكنهم من وضعها ، ويطبقها أناس لهم من القوة ما يمكنهم من تطبيقها . وما القوانين بين هؤلاء وأولئك إلا تعبير عن علاقات قوة وتنظيم لها .

ومن ثم فإن الشرعية تستمد وجودها من القوة ذاتها ، وذلك يتضح من الواقعة التاريخية المتكررة البسيطة التي مؤداها أن الانقلاب — على سبيل المثال — يصبح شرعيا إذا ما نجح ، ويعتبر القائمين به خارجين على القانون إذا لم يمارسوا قدرا من القوة يكفل لهم النجاح فيما يحاولون القيام به من إنقلاب . ويستدل على ذلك أيضا أن الفئة الحاكمة الجديدة التي أتت إلى مكان السلطة بالقوة تستطيع أن تلغى ما تشاء من قوانين وأن تضع غيرها .

المراجع

المراجع العربية

- القرآن الكريم .

- الكتاب المقدس (العهد الجديد) .

أولا : المعاجم والموسوعات :

- أساس البلاغة ، الطبعة البوهيية ، للطبعة الأولى ، ١٨٨٢ .

- القاموس المحيط ، المطبعة الحسينية المصرية ، القاهرة ، ١٣٤٤ هـ .

- المصباح المنير ، الطبعة الخامسة ، المطبعة الأميرية ، القاهرة ١٩٢٢ .

- الموسوعة العربية الميسرة ، دار القلم ، الطبعة الاولى القاهرة ١٩٦٥ .

- مختار الصحاح ، طبعة دار المعارف ، القاهرة .

- لسان العرب ، الدار المصرية للتأليف والترجمة ، القاهرة .

ثانيا : الوثائق والدوريات :

- صلاح الدين طلبة ، السبرنطيقا ، مجلة عالم الفكر ، المجلد الثاني ،

العدد الرابع الكويت ، ١٩٧٢ ، صفحات ٩-٥٦ .

- محمد عاطف غيث ، نظريات فلغريديو باريتو في علم الاجتماع ،

مجلة كلية الآداب ، جامعة الاسكندرية ، المجلد الثاني عشر ، ١٩٥٨

الصفحات ١٥٥-١٩٣ .

- محمد طه بدوى ، المتهج في علم الاجتماع السياسى ، مجلة كلية

التجارة ، جامعة الاسكندرية ، المجلد الخامس ، العدد الأول ، يناير

١٩٦٦ ، صفحات ٢-٣٧ .

- محمد عبد المعز نصر ، صراع المذاهب السياسية في القرن العشرين
مجلة كلية الآداب ، جامعة الإسكندرية ، المجلد التاسع ، ١٩٥٥ ،
صفحات ٥٣-٦٣ .

ثالثا : الكتب :

- إبراهيم أحمد العدوى ، المجتمع الأوربي في العصور الوسطى ، دار
المعرفة ، القاهرة ، ١٩٦١ .
- ابو الزيد على المتيت ، تطور الفكر السياسي ، الهيئة العامة للتأليف
والتنشر ، القاهرة ، ١٩٧٠ .
- أفلاطون ، الجمهورية ، ترجمة حنا الحجاز ، القاهرة (بدون تاريخ).
- ألبان ج . ويدجري ، التاريخ وكيف يفسرونه من كنفوشيوس الى
توينبي ، ترجمة عبد العزيز توفيق جاويد ، الهيئة العامة للكتاب ،
القاهرة ١٩٧٢ .
- بطرس بطرس غالى ومحمود خيرى عيسى ، مبادئ العلوم السياسية
مكتبة الأنجلو المصرية ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، ١٩٦٢ .
- بوتومور ، الصفوة والمجتمع ، ترجمة محمد الجوهرة وآخرين ،
دار الجيل للطباعة ، الفجالة ، القاهرة ، ١٩٧٢ .
- جورج سارتون ، تاريخ العلم ، ترجمة مصطفى الأمير وآخرين ،
دار المعارف بمصر ، الجزء الأول ، ١٩٦٢ .
- ———— ، تاريخ العلم ، ترجمة توفيق الطويل وآخرين ، الجزء
الثالث ، دار المعارف بمصر ، ١٩٦١ .
- ———— ، تاريخ العلم ، ترجمة ابو العلا عفيفي وآخرين ، دار
المعارف بمصر ، الجزء الثالث ، ١٩٦١ .

- ———— ، تاريخ العلم ، الجزء السادس ، ترجمة مصطفى عبد الحميد العبادى وآخرين ، دار المعارف بمصر ، ١٩٧٢ .
- جوزيف شومبيتر ، الرأسمالية والأشترابية والديمقراطية ، ترجمة خيرى حماد ، الدار القومية للطباعة والنشر ، الجزء الثانى ، القاهرة ، ١٩٦٣ .
- طه حسين ، فلسفة بن خلدون الاجتماعية ، ترجمة محمد عبد الله عنان مطبعة الإعتاد ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، ١٩٧٥ .
- عبد المجيد محمد الحفناوى ، تاريخ النظم الاجتماعية والقانونية ، مؤسسة الثقافة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٧٢ .
- فؤاد زكريا ، نيتشه ، نوابغ الفكر الغربى (١) ، دار المعارف ، القاهرة .
- لبيب شقير ، تاريخ الفكر الإقتصادى ، مكتب نهضة مصر ، القاهرة ١٩٥٦ .
- لطفى عبد الوهاب يحى ، الديمقراطية الأثينية ، الطبعة الأولى ، مركز التوزيع الجامعى ، الاسكندرية ، ١٩٦٧ .
- محمد طه بدوى ، أصول علوم السياسة ، المكتب المصرى الحديث الإسكندرية ، ١٩٦٧ .
- محمد عبد المعز نصر ، فلسفة السياسة عند الألمان ، مطبعة م . ك . ، الإسكندرية ، ١٩٧١ .

مراجع باللغة الاجنبية

أولا : فوائر المعارف والمعاجم

- A New English Dictionary on historical principles, London, Oxford : at the Clarendon Press, 1909.
- The Concise Oxford Dictionary, Fifth Edition.
- ~~The Shorter Oxford English Dictionary on historical principles, London~~ Third Edition.
- ~~The Encyclopaedia Britannica, 1966.~~
- ————— of the Social sciences, New York, 1968.
- The International Encyclopaedia of social sciences, New York, 1968.

ثانيا : الدوريات

- Aron, R. "Social structure and the Ruling Class," *British Journal of Sociology*, I.(I) March 1950.
- Bachrach, Peter and Morton S. Baratz, "The Faces of Power," *American Political Science Review*, Vol. Lvi (Dec. 1962), No.4, pp.947—952.
- Bell, Daniel, "The power elite reconsidered," *American Journal of Sociology*, 64 (Nov. 9, 1959), pp. 238—250.
- Blumberg, U. "The determination of Local Power Elites," *American Journal of Sociology*, Vol. 63 (Nov. 1957).
- Cassinelli, C.W. "The Law of oligarchy," *American political science review*, Vol. XLiii (sept. 1953), No.3, pp. 773—784.
- Dahl, R.A. "A Critique of the Ruling Elite model," *American political science review*, Vol. 52 (june 1958), pp. 463—469.

- ———— "On the concept of power," *Behavioural science*, Vol. 2, 1975, pp. 202 - 203.
- D'Antonio, w. V. and E. Erickson, "The Reputational Technique as a measure of Community Power," *American Sociological Review*, Vol. 27 (June 1962, pp. 362 - 376.
- Ehrlich, H. J. "The Reputational Approach to the study of Community Power," *American Sociological Review*, 26 (6). (Dec. 1961),
- Fisher, S. "Community - power studies." *Social Research* 29 (4) (Winter 1962), pp. 449 - 466.
- French, J.R.P. "A Formal Theory of Social Power, *Psychological Review*, Vol. 63 (1956), pp. 181 - 184.
- Gamson, W. "Stable Unrepresentation in American Society," *American Behavioural Scientist*, 12 (Nov.-Dec. 1968), pp. 15-20.
- Heeren, John, (K. Mannheim and the Intellectual Elite, *The British Journal of Sociology*, Vol. Xxii. No. I, March 1971, pp. 1—14.
- Kozyer - Kowlski, S. (Weber and Marx,) *Polish Sociological Bulletin*, Vol, 17, No. 1, 1968.
- Lawrence, J.R. (In the footsteps of Community power, *The American Political Scieuee Review*. 55 (Dec. 161), pp. 819-820.
- Nadel, S.F. (The Concept of Social Elites,) *International Social Science Bulletin*, Vol. 8, No. 3 (1956), pp. 413-424.
- Parry, G. "Elites and Polyarchies," *Journal of Commonwealth Political Studies*, Vol. 4 (Nov. 1966), No. 3, pp. 163-179.
- Parsons, T. "The Distribution of Power in American Society," *World Politics*, 10 (1957), pp. 123-143.
- Perrucci, R. and M. Pilisuk, "Leaders and Ruling Elites : the Intero-

- rganizational Bases of Community Power," *The American Sociological Review*, Vol. 35, No. 6 (Dec. 1970) pp. 1040-1056.
- Schulze, R. O. and Leonard U. Blumberg, "The Determination of Local Power Elites," *The American Journal of Sociology*, 63 (Nov. 1957).
- Simon, H.A. "Notes on the observation and Measurement of Power," *Journal of Politics*, Vol. 15 (1953), pp. 500-516.
- Spencer, Martin, "Weber on Legitimate Norms and Authority," *The British Journal of Sociology*, Vol. Xxi, No. 2, (June 1970).
- Wolfinger, R. E "Reputation and Reality in the study of Community Power," *The American Sociological Review*, 25 (Oct. 1960).

ثالثا : الكتب

- Agger, R. D. Goldrich and B. Swanson, *The Rulers and the Ruled*, New York : Wiley, 1964.
- Aron, R. Dix — huit Lecons sur la Société Industrielle, Paris ; Gallimard, 1952.
- ———, *Democratie et Totalitarisme*, Paris: Gallimard, 1955.
- ———, *Main Currents in Sociological Thought*, Trans. by R. Howard and H. Weaver, Harmondsworth : Penguin Books, 2 Vols. 1959.
- Balandier, G. Political Anthropology, Trans, by A. M. Sheridan Smith, London: Allen Lane the Penguin Press, 1970.
- Ball, Alan R. *Modern Politics and Government*, London : Macmillan, 1971.
- Barker, E. *The Politics of Aristotle*, London, ; Oxford University Press,. 1948.

- , *Principles of Social and Political Theory*, London: Oxford University Press, 1957.
- Bell, Daniel, *The End of Ideology*, New York ; Free Press, 1955.
- Bendix R. and S. M. Lipset, *Current of Sociology*, London ; Routledge & Kegan Paul, Vol. 1. 1957.
- Bierstedt. R. *The social order*. New Delhi ; Tata Mac Graw-Hill Publishing. 1970.
- Birnbaum, N. *The Crisis of Industrial Society*, London, Oxford University Press. 1970.
- Blau, B. *Exchange and Power in Social Life*. New York : John Wiley & Sons. 1964.
- Blondel. Jean. *Voters. Parties and Leaders*. Harmondsworth; Penguin Books. 1972.
- Bogardus. Emory S. *The Development of Social Thought*, Fourth Edition, Bombay. 1959.
- Bottomore. T. B. and M. Ruble (eds.) *Karl Marx: Selected Writings in Sociology and Social Philosophy*. Harmondsworth: Penguin Books. 1971.
- Brady, R. A. *Business as System of Power*. Columbia University Press. 1943.
- Buckley W. J. *Sociology and Modern Theory*. Englewood Cliffs. Prentice-Hall. 1957.
- Burnham. J. *The Managerial Revolution*. Harmondsworth Penguin Books. 1952.
- Carr. Edward H. *What is History*. London : Macmillan 1961.
- Cartwright. Darwin (ed.) *Studies in Social Power* (Ann Arbor, Michigan: University of Michigan. 1959).

- Chikikvadze. V. M. and others. *The Soviet Form of Popular Government*. Moscow : Progress Publishers. 1972.
- Clark. T. N. *Community Structure and Decision-Making*. San Francisco : Chandler. 1968.
- Cook. L. A. and E. F. Cook, *A Sociological Approach to Education*, Third Edition. Bombay : Tata Mac Graw-Hill.
- Coser. L. A. (ed.). *Political Sociology*. New York; Harper Torch Books. 1957.
- ————, *Masters of Sociological Thought*. New York. Harcourt Brace. INC. 1971.
- Dahl, R. A. *Modern Political Analysis*. New Delhi; Prentice-Hall of India. 1955.
- ————, *Who Governs? Democracy and Power in an American City*. New Haven: Yale University Press. 1973.
- D'Antonio. W. V. and William H. Form, *Influentials in two Border Cities*. Notre Dame. Ind. : University of Notre Dame Press. 1955.
- Darwish, I. *Governmental Formes and Problems of Classifications*. Cairo. 1966.
- Duverger. Maurice. *Introduction a la Polotique*. Paris : Gallimard. 1964.
- ————, *Sociologie. Polotique*. Paris; Presses Universitaires de France . 1968.
- ————, *Political Parties* (trans. by Barbara and R. Norty), London ; Methuen & Co. LTD. 1959.
- Ebenstein. W. *Modern Political Thought*. New Dlhi : Oxford & Publishing Co. Second Edition.

- ————, *Great Political Thinkers*. Bombay : Oxford & IBH Publishing Co. Third Edition. 1972.
- Etzioni, Amitai, *The Active Society*. New York, 1972.
- Finer., S. E. *Vilfredo Pareto : Sociological Writings*, London : Pall Mall Press, 1966.
- Fox, Willaim T. R. " In Defence of Talking About Power," in his *The Super - Power*, New York : Harcourt, Brace & World, 1944.
- French, J.R.P., Jr. and Bertran Raven, " The Bases of Social Power," in Darwin Cartwright and Alvin Zander (eds.) *Group Dynamics. Research and Theory*, New York : Harper & Row, 1960.
- Furfey, Paul Hanly, *A history of Social Thought*, New York : Macmillan Co., 1946.
- Gearth, H. H. and C. W, Mills, *Character and Social Structure*, London ; Routledge & Kegan Paul, 1970.
- ————, *From Max Weber*, New York : Oxford University Press, 1958.
- Giddens, A. *Politics and Sociology in the Thouht of Max Weber*, London : Macmillan Press, 1972.
- ————, *Capitalism and Modern Social Theory*, London : Cambridge University Press, 1972.
- ————, Power in Recent Writings of T. parsons, in Peter Worsley (ed.). *Modern Sociolgy, Introductory Readings*, Harmonds-worth; penguin Books, 1972.
- Hacker, Andrew, power to do What? in Irving L. Harawitz (ed.). *The New Sociology*. New York : Oxford University press, 1964.
- Hughes, H. Stuart, *Consciousness and Society*. London : Macgibbon & Kee, 1957.

- Hunter, F. *Community Power Structure : A Study of Decision Makers*. Chapel Hill : The University of North Carolina press, 1968.
- Keller, Suzanne, *Beyond the Ruling Class : Strategic Elites in Modern Society*. New York : Random House, 1963.
- Keynes, Edward and David M. Ricci (eds.), *Political Power Community and Democracy*, Chicago : Rand Macnally & Company, 1970.
- Lasswell, H. D. and Daniel Lerner. *World Revolutionary Elites*, The M. I. T. Press, 1957
- Lenin, *Selected Works*, Moscow : Progress Publishers, 1971.
- Lynch, D. *The Concentration of Economic Power*. Columbia University Press, 1946.
- Lynd, R. S. and M. Lynd, *Middletown in Transition*, New York : Harcourt, Brace & World, 1927.
- Machiavelli, N. *The Prince*. Trans. by George Bull, Harmondsworth, Penguin Books, 1971.
- MacIver, R. M. *The Web of Government*, New York : The Mecomillan Company, 1948.
- Mackee, J. B. *Introduction to Sociology*, U. S. A. Holt Rinehart, 1959.
- Mackensie, W. J. M. *Politics and Social Science*, Harmondsworth : Penguin Books, 1957.
- Mannheim, K. *Freedom, Power and Democratic Planning*, London : Routledge & Kegan Paul, 1955.
- ———, *Ideology and Utopia*, London : Routledge & Kegan Raul, 1968. JJ
- March, J. G. " The Power of Power," in David Eston (ed.), *Varieties*

- of Political Theory*. New Jersey : Englewood Cliffs, Prentice . Hall, 1960.
- Marx, K. *Early Writings*, Trans. and (ed.). by T.B. Bottomore, New York : Mac Graw - Hill. 1964
- ———, *Capital*, Moscow : Progress Publishers. 3 Vols. 1971.
- ———. *Selected Writings in Sociology and Philosophy* (ed.). by T.B. Bottomore and M. Ruble, Harmondsworth : Penguin Books, 1971.
- Mayer, Kurt B. and W. Buckley, *Class and Society*. New York : Random House. 1959.
- Meisel. J. H. *The Myth of the Ruling Class*, Ann Arbor : University of Michigan press. 1952.
- Merriam, " Political Power," in H. D. Lasswell, C. E. Merriam and T. V. Smith, *A Study of Power*, Glencoe. The Free Press, 1950.
- Merton, R. K. and Others. *Sociology Today*, New York; Harper Torch Book, 1955.
- Michels, R. *Political Parties, A Sociological Study of the Oligarchical Tendencies of Modern Democracy*. Trans. by Eden and Cedar Paul. New York : The Free Press, 1952.
- Michels. *Frist Lectures in Political Sociology*. Trans. by A. de Grazia. New York : Harper & Row. 1955.
- Mills. C. W. *Power, Politics and People*, New York : Oxford University Press. 1963.
- ———, *The Power Elite*; New York : Oxford University Press, 1959.
- ———, *White Collar*. New York : Oxford University Press, 1959.

- ———, *The New Men of Power*. New York : Harcourt, Brace. 1948.
- Mitchell, W. G. *Sociological Analysis and Politics; The Theories of T. Parsons*, Englewood Cliffs, prentice - Hall, 1957.
- Mosca, C. *The Ruling Class*, New York : Mac Graw - Hill, 1955.
- Nisbet, R. *The Sociological Tradition*, London : Heinmann. 1971.
- Osipov, G. *Sociology*, Moscow Progress publishers, 1959.
- Pareto, V. *Treatise on General Sociology*, Trans. by Eerick Mirfin, N. Y. Dover, 1963.
- Parry, G. *Political Elites*, London : George Allen & Unwin LTD. 1959.
- Parsons, T. The Introduction (in Max Veber; *The Theory of Social and Economic Organization*, London : William 1947.
- ———, on the Concept of political power, in R. Bendix and S. M, Lipset (eds.). *Class, Status and power*. London : Routledge & Kegan paul. 1957.
- Pizzorno. A. (ed.) *Political Sociology* Harmondsworth : Penguin Books. 1971.
- Plamenatz. J. *Man and Societiy*. London. Longman; Vol. 1, 1970.
- Polsby. N. W. *Community power and Political Theory*. New Haven : Yale University press. 1963.
- Popper. K. *The poverty of Historicism* London : Routledge & Kegan paul. 1957.
- ———, *The Open Society and Its Enemies*. London : Routledge & Kegan paul 5 th Edition (revised) 1966. Vol: 1.
- Presthus. R. *Men at the Top*. N. Y. : Oxford University press. 1964.

- Riesman, David, Nathan Glezer and Reuel Denny. *The Lonely Crowd*. N. Y. : Garden City. Doubleday Anchor Book, 1953.
- Rose, A. M. *The power Structure*, London : Oxford University press. 1970.
- Runciman, W. C. *Social Science and Political Theory*. London : Oxford University press, 1955.
- Russell, B. *History of Western Philosophy*, London : George Allen, and Unwin, 1946.
- ———, *Power : A New Social Analysis*, London : George Allen, 1946.
- Sabine, C. A. *History of Political Theory*, Third Edition. Bombay.
- Simmel, C. *The Sociology of G. Simmel*, Trans. and ed. by K. H. Wolff, Glencoe, Free Press, 1950.
- Southworth, John Van D. *The Story of the World*, N. Y. : Pocket Books, INC, 1954.
- Toqueville. Alexis de, *De La Democratie en Amerique*, Paris : Callimard, 1898.
- Toynbee, A. J. A. *Study of History*. London : Oxford University Press. 1948.
- Varma, V. P. *Political Philosophy*, Indian : Agra - 2, 1970.
- Vidich. A. J. and J. Bensman, *Small Town in Mass Society* N. Y. : Garden City, Doubleday, 1960.
- Veber, Max. *The Theory of Social and Economic Organization*. (trans : by E. A. Shils and T. Parsons), London : William Hodge. 1949.

- ————, *The Methodology of the Social Sciences*, Trans. by E. A. Shils, and H. A. Finch, The Free Press of Glencoe, 1949.
- Willner, ann Ruth and Dorothy W. 'The Rise and Role of Charismatic Leaders', in Harvey G. K. (ed). *Politics in Transitional Societies*, N. Y. : Appleton century - Crofts, 1968.
- Zeitlin, Irving M. *Ideology and the Development of Sociological Theory*, New Delhi : Prentice Hall, 1959.

فهرس

صفحة

الإهداء	...
تقديم	... للأستاذ الدكتور محمد عاطف غيث ٩
مقدمة الطبعة الاولى	... ١٩
مقدمة الطبعة الثانية	... ٣٥

الفصل الأول

القوة في دراسات علم الاجتماع	٣٧
تمهيد	... ٣٩
القوة عند مفكرى ما قبل علم الاجتماع	... ٤٥
القوة في دراسات علم الاجتماع	... ٦٠
أثر القوة في الفكر والواقع الاجتماعى السياسى الحديث	... ٦٣
القوة والسلطة	... ٦٦
القوة والفكر	... ٦٩
الأنماط الشرعية للسلطة	... ٧٣
القوة عند ماكس فيبر	... ٧٨
مناقشة وتحليل	... ٨٥

الفصل الثانى

القوة ومشكلة تعريفها في علم الاجتماع السياسى	٩٥
مدخل	... ٩٧
إستخدام مصطلح القوة	... ١٠٧

صفحة

١١٢	مشكلة تعريف القوة
١١٨	المشكلة
١٣٣	الخلاصة

الفصل الثالث

١٣٩	صفوة القوة
١٤١	مُدخل
١٤٦	مفكرو الصفوة الأول
١٥٠	صفوة القوة عند موسكا
١٥٩	صفوة القوة عند ميشلز
١٦٦	دورة الصفوة عند بازيتو
١٧٢	صفوة القوة النظامية
١٧٧	موقف الصفويين من الماركسية والديمقراطية
١٨٥	الخلاصة

الفصل الرابع

١٩٣	بناء القوة في المجتمع
١٩٥	تمهيد
١٩٦	بناء القوة : نظرة تاريخية
٢٠٠	أهمزام القوة

صفحة	
٢٠٠	النمط الأول : الهرم الطائفي
٢٠٢	النمط الثاني : الهرم الأولي جازكي
٢٠٤	النمط الثالث : الهرم الديمقراطي
٢٠٩	أشكال القوة
٢١٣	القوة الاقتصادية والقوة العسكرية
٢١٦	القوة السياسية
٢١٩	علاقة القوة السياسية بالقوتين العسكرية والاقتصادية

الفصل الخامس

٢٢٧	الدراسات الامبيريقية في بناء القوة في المجتمع : تحليل منهاجي
٢٢٩	تمهيد : المناهج التعددية والمناهج الصفوية
٢٣٥	رواد بناء القوة في المجتمع
٢٤٠	دراسة بناء القوة على المستوى المحلي
٢٤٢	مدخل الشهرة
٢٤٧	مدخل إتخاذ القرار
٢٥٤	دراسة بناء القوة على المستوى القومي
٢٥٥	المدخل الصفوي
٢٦٢	المدخل التعددي
٢٦٩	مناقشت وتحليل

صفحة

الفصل السادس

٢٨٨	موقف نظري
٢٨٩	تمهيد
٢٩٧	صفوية أم تعددية ؟
٣٠١	الصفوية والإغتراب
٣٠٩	الخاتمة
٣١٩	المراجع
٣٣٧	الفهرست

طبع بمطابع جريدة الحقيقه
شارع الصحافة
٨٠٣٩٦٤ مكنته

١/١١٤٤٨٣

٤٠٠

دار المعارف - ١١١٩ كورنيش النيل - القاهرة
الناشر منطقة الاسكندرية ٤٤ ش سعد زغلول - ميدان التحرير (المنشية)

